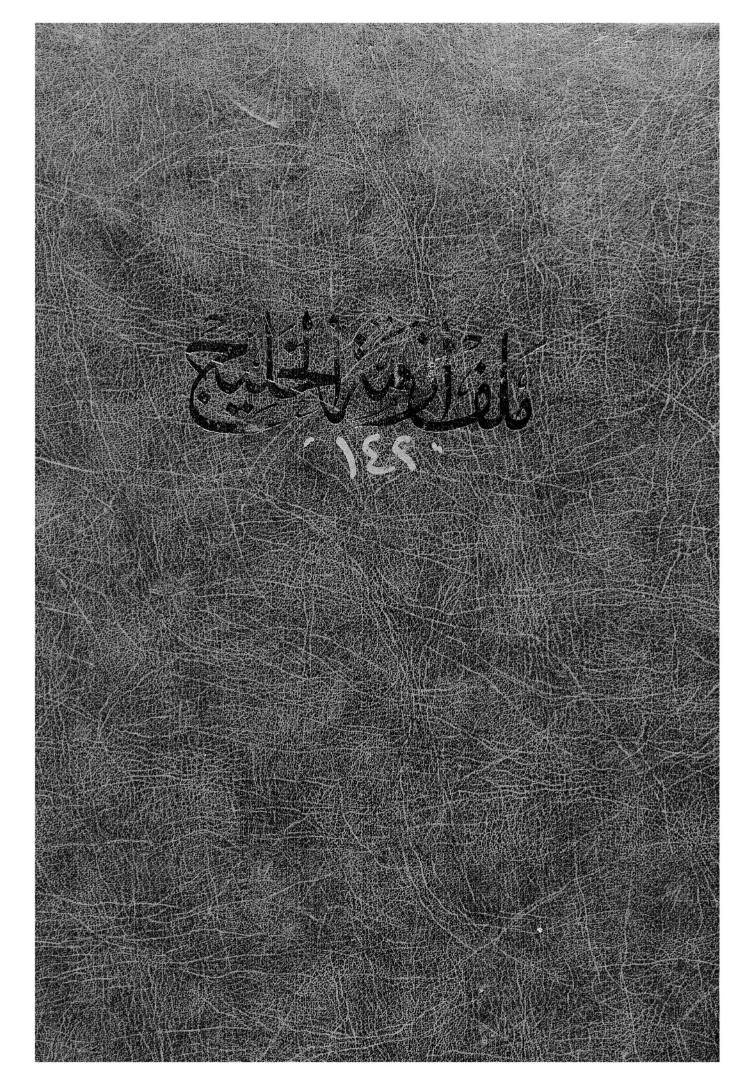

ملف أزمة الخليج
١٤٩

بسم الله الرحمن الرحيم

أزمة الخليج
نتائج وتداعيات

المجلد ١٤٢

أثر الأزمة على العمالة المصرية

الجزء الأول

إعداد : مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

فهـــرس

قائمة محتويات

٤٤ـ خبراء العالم في مهمة خاصة لحل مشكلة العمالة العائدة من العراق
٩١/٣/١٠ الاهرام وفاء محمود ٧٥

٤٥ـ وأين أسرى مصر في العراق ؟
٩١/٣/١٣ آخر ساعة حامد سليمان ٧٦

٤٦ـ جثة شاب مصري وصلت من بغداد
٩١/٣/١٦ الاهرام ٧٨

٤٧ـ مذبحة المصريين في البصرة
٩١/٣/٢٣ الوفد وجدى زين الدين ٧٩

٤٨ـ جهود دولية لاسترداد حقوق المصريون بالعراق
٩١/٥/٢٠ الاخبار ماجده طنطاوى ٨٢

٤٩ـ منظمة العمل الدولية تناقش شكوى مصر ضد العراق لعدم صرف مستحقات المصريين
٩١/٥/٢٦ الوفد محمد عبد العليم ٨٣

٥٠ـ آخر مزاعم صدام حسين : سداد مستحقات العمالة والشركات المصرية فور الافراج عن الارصدة العراقية
٩١/٥/٢٩ الوفد عبد النبي عبد الستار ٨٤

٥١ـ قبول استمارات مستحقات العائدين من العراق
٩١/٦/٨ الاهرام ٨٥

٥٢ـ عودة ٦٠ مصريا .. من سجون العراق تركوهم على الحدود الاردنيه . بدون جوازات سفر :
٩١/٦/١٤ المساء انتصار النمر ٨٦

٥٣ـ العراق يطلق سراح ٦ أسرى مصريين
٩١/٦/١٤ الوفد عبد المنعم السيسى ٨٧

٥٤ـ العراق ملتزم برد حقوق العمال المصريين
٩١/٦/١٧ الاهرام ٨٨

٥٥ـ عبد الحق في مؤتمر العمل بجينيف : البنوك العراقية لم تسلم العمال المصريين تحويلاتهم
٩١/٦/١٨ الاهرام هيثم سعد الدين ٨٩

٥٦ـ عبد الحق والعماوى يعلنان : تحديد مستحقات العمالة العائدة من العراق لصرفها
٩١/٦/٢٠ الاهرام ٩٠

١٠١ــ ٢٠ الف مصرى بالكويت ومعظمهم بلا عمل
١ مايو ٩١ آخر ساعة من :عبد المجيد الجمال ١٦٥

١٠٢ــ مدخرات المصريين بالكويت تحويلها للقاهرة خلال اسبوعين
٣ مايو ٩١ الاهرام من /عبد العاطى محمد ١٦٨

١٠٣ أيام الانتظار ولحظة العودة
٨ مايو ٩١ الاخبار تحقيق :حسن صابر ١٦٩

١٠٤ــ علامة استفهـــــام؟
٨ مايو ٩١ الاخبار عبد السلام داود ١٧٤

١٠٥ــ عودة ١٠ ألاف مدرس قبل نهاية يوليو
٩ مايو ٩١ الاخبار من :عبد المجيد الجمال ١٧٥

١٠٦ــ علامة استفهـــــام؟
٩ مايو ٩١ الاخبار عبد السلام داود ١٧٦

١٠٧ــ الغاء عقود عن الاجانب فى الكويت
١٦ مايو ٩١ الوفد كتب: محمد عبد العليم ١٧٧

١٠٨ــ ستتيح الفرصة لحصول المصريين على حقوقهم
٢٠ مايو ٩١ الاخبار من :عبد المجيد الجمال ١٧٨

١٠٩ــ وجهة نظر : أين الدنانير ٠٠ ؟
٢٢ مايو ٩١ الاهرام محمود سامى ١٧٩

١١٠ــ شروط جديدة لعودة العاملين للكويت
٢٨ مايو ٩١ الاخبار عبد المجيد الجمال ١٨٠

١١١ــ علامة استفهـــــام ؟
٢٩ مايو ٩١ الاخبار عبد السلام داود ١٨٣

١١٢ــ عقود استسلام وسخـــــرة !!
٢٩ مايو ٩١ الاخبار بقلم/جلال دويدار ١٨٤

١١٣ــ همومم المصريين فى الكويت
٢٩ مايو ٩١ الاهرام من :عبد العاطى محمد ١٨٦

١١٤ــ العقود السابقة للعائدين قائمة ومحترمه
٣١مايو ٩١ الاهرام ١٨٩

١١٥ــ من قريب : مصـــــر لاتفرط
١ يونيو ٩١ الاهرام سلامه أحمد سلامه ١٩٢

١١٦ــ لاتحصيل للايجارات منذ الغزو حتى التحرير وتجديد العقود هذا الشهر
٢ يونيو ٩١ الاهرام من :عبد الفتاح ابراهيم ١٩٣



■ سفارتنا فى بغداد :

لا تجاوزات ضد العاملين المصريين فى العراق

بغداد ـ أ ش أ : اكدت مصادر السفارة المصرية فى بغداد امس ان العاملين المصريين فى العراق بخير ، ويمارسون اعمالهم بصورة عادية ، ولم تقع عليهم فى الوقت الحاضر اية تجاوزات .

وتواصل السفارة تقديم التسهيلات للمصريين القادمين من الكويت الى العراق فى طريقهم الى مصر عن طريق الحدود البرية العراقية الاردنية ، وكذلك اعداد اوراق السفر اللازمة لمن لا يتوافر لديه جواز سفر ،



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العراق يجبر المصريين على العمل بدون أجر

كتب مساعد عبدالعظيم :

استقبل مطار القاهرة امس مجموعة جديدة من المصريين العاملين بالعراق عن طريق الأردن .. اكد العائدون ان الحدود العراقية الاردنية مفتوحة الآن امام المصريين وان آلافا تتطلع العودة الى الوطن . وقالوا ان السلطات العراقية تمنع الاجانب والكويتيين من مغادرة العراق وأيضا تجبر المصريين العاملين في الهيئات والمصالح الحكومية بالعراق وغيرهم على العمل بدون أجر « السخرة » .

التقت (الأخبار) مع العائدين فقال عاطف ايوب من سوهاج : ان الامور بدأت تسوء في العراق والمصريين الآن بلا عمل والمواد الغذائية بدأت تختفي من السوق العراقية .

وقال لطفي أيوب ان الاردنيين استغلوا عودة المصريين فتم رفع تذكرة الطيران من ٢٠ دينارا الى ٥٨ دينارا أردنيا وحصلوا ١٠ دنانير رسوم مغادرة .

ويضيف شكري مرجان ان جميع الأعمال والانشاءات قد توقفت تماما بالعراق والحياة أصبحت صعبة جدا وان المصريين العاملين بالهيئات لا يحصلون على رواتبهم .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ ٢ أغسطس ١٩٩٠

تكـــدس المصريـــين فى فنـــادق بغـــداد

بدا العاملون المصريون واسرهم القادمون من الكويت إلى بغداد يتكدسون فى فنادق العاصمة العراقية وكان هذا التكدس قد بدا بصورة ملحوظة امس نظرا لقيام سلطات الحدود بالعمل على تخفيض اعداد المغادرين من العراق الى الحدود العراقية الأردنية نظرا للازدحام الشديد فى منطقة الحدود ثم قيام الأردن فى منتصف الليلة الماضية بإغلاق حدوده امام القادمين من العراق حتى يتم سفر الاعداد الزائدة من الوافدين الموجودين فى الاراضى الاردنية .

وقد واصل العاملون المصريون واسرهم توافدهم طوال امس على بغداد حيث وصل إليها بضع مئات وكانت قد وصلت امس اعداد كبيرة منهم مثلما كان الحال خلال الأيام التى اعقبت الاحداث المتفجرة فى الخليج التى بدات فى الثانى من اغسطس الحالى

وقد تجمع بعضهم بسياراتهم وامتعتهم التى معهم امام مبنى السفارة المصرية وكذلك القنصلية المصرية فى بغداد لتقديم التسهيلات والاحتياجات العاجلة لهم وتيسير سفرهم إلى مصر

وقد واصلت السفارة المصرية امس إزاء هذا الوضع اتصالاتها بالمسئولين العراقيين للعمل على تيسير سفر المصريين



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٠

العائدون من العراق يؤكدون :

الجهود المصرية لخدمة العائدين مشكورة .. ولكن

حين عاد المصريون الفارون من جحيم الأحداث في الكويت حاملين حكام سنوات الغربة .. ومرارة إنكسار الأمال والاحلام .. حاولت السلطات المصرية التخفيف عن هؤلاء .. وتسهيل اجراءات عودتهم الى أرض الوطن .. فاصدر الرئيس حسنى مبارك تعليماته بحسن معاملة العائدين وانشاء غرفة عمليات من الوزراء المختصين لمتابعة الموقف لحظة بلحظة . حيث تم تسهيل إنهاء الاجراءات .. وتخصيص عربات وأتوبيسات بالمجان لنقل العائدين الى محافظتهم .

يقول المواطن محمود السيد قاسم .. عائد من الكويت .. لقد قدمت لنا السلطات المصرية كل التسهيلات المتاحة .. ولكن كانت الأعداد الكبيرة التى تدفقت على الميناء خلال الفترة الاخيرة ـ تقلل إلى حد كبير من حجم الجهود المبذول .

الصورة من قريب

وتلتقط « الشعب » الخيط من محمود السيد .. لتبحث في عيون ونظرات العائدين في محاولة منها لتحويل هذا الجهد المبذول الى واقع يحسه ويلمسه كل عائد الى الوطن .

وعندما وصلت العبارة العريش .. تدافعت الجموع كالطوفان الى ارض الميناء .. حاول رجال الأمن جاهدين تنظيم هذه الحشود .. لكن الانتظار الطويل .. ورحلة العذاب التى استمرت اكثر من ٨ أيام .. وحرارة الشمس .. والجوع والعطش أفقد هؤلاء لغة النظام ..حاول رجال الامن تنظيم الصفوف .. إستخدموا الهراوات .. والعصى .. « والشلاليت » .. والالفاظ النابية لكن الكل تدافع في طابور الجمارك .. عله يستطيع ان يحصل على مقعد في أتوبيس هيئة النقل العام الذى خصصته الدولة لنقل العائدين الى محافظاتهم بالمجان .. خاصة ان عدد الاتوبيسات المخصصة لذلك لاتكفى هذه الاعداد .. مما يضطر الفارين الى الوقوع

نويبع

عبد الحى محمد

فريسة لجشع سائقى أتوبيسات الشركات العالمية وعربات البيجو .. التى تصل إجرة الفرد بها من نويبع الى القاهرة ٨٠ جنيها . ومن نويبع الى اسيوط ٢٠٠ جنيه في حين ان معظم العائدين لايملكون ثمنا لرغيف خبز ولايستطيعون الانتظار أياما أخرى فوق الرمال .. إنتظارا لاتوبيسات الحكومة .

الاشباح تتكلم

وسط الاشباح النائمة التى أضناها السفر وهدها الجوع والعطش رحت ابحث عن متيقظ .. الجميع خلد الى نوم عميق .. حتى النساء نمن غير مباليات بعوارتهن .. لم أجد مفرمن إيقاظ أحد النائمين فجأة استيقظ مفزوعا .. وسأل .. هل وصل الاتوبيس .. لقد « شفنا » الغلب والعذاب .

● حاولت إيقاظ امرأة تعدت الخمسين من عمرها سألتها عن معاناة الرحلة .

□ أجابت والنوم يغالبها ان كل شيء قد ضاع ولم نسمع صوتا للسفارات المصرية إلا في السفارة المصرية بالاردن التى قدمت لنا وجبة غذائية خفيفة .

● سألتها عن رحلة العذاب في نويبع ؟

□ فردت : المعاملة سيئة وذهبت في نوم عميق !

وبدموع غزيرة وملابس ممزقة صرخ في وجهى عويس عبد الوهاب من العمرانية بالجيزة ضاعت كل أموالنا .. أين حكومتنا أين الوزراء أين غرف العمليات إننا نموت .

ويؤكد عبدالله عبدالحافظ بوجهة الشاحب أن العائدين لاقوا العذاب والهوان في رحلة الاهوال ابتداء من نقطة الرويشد على الحدود العراقية الاردنية .

● سألت : كيف وصلتم إلى نويبع ؟

□ أجاب ركبنا عربات لورى مكشوفة في الحر الشديد وعندما وصلنا إلى نويبع قمنا بمظاهرة على سطح العبارة احتجاجا على عدم تقديم وجبة غذائية فقام العساكر المصريون بضربنا بالهراوات الغليظة وعند نزولنا من العبارة لم يصدق عبدالصبور أبو زيد بخيت من سوهاج ما شاهده من معاملة الضباط المصريين فأصابته أزمة قلبية مات على أثرها وتم حفظه في ثلاجة مجلس مدينة نويبع .

الغريب انه يوجد أكثر من ١٢ ألف يدخلون يوميا للميناء ـ كما يقول الضابط أحمد ثابت ـ ولايوجد في ميناء نويبع الا سيارة اسعاف واحدة ! وعبارة واحدة وهى العريش التى يتواجد فيها طبيب واحد من أربعة عبارات تصل الميناء يوميا !

وبجانب كافتيريا الوادى خارج جمرك نويبع وفي تمام الواحدة من صباح الخميس الماضى حدثت مشاجرة بين مجموعة من الصعايدة من أسيوط وسائق الاتوبيس الخاص رقم ٧ التابع لشركة شاهر للنقل والسياحة . اتفق الطرفان على السفر لاسيوط مقابل ثمانين جنيها لكل فرد وأصر السائق أن يقبض الثمن مقدما .

ولكن كيف قضى المصريون العائدون من العراق رحلة العودة ؟



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٠

العائدون من العراق

■ الشيء المؤكد في ميناء نويبع أن العائدين من العراق قليلون جدا .. يقول أحمد محمد خليفة من درنكة بأسيوط أن معاملة العراقيين مع المصريين تغيرت بعد خطاب الرئيس صدام حسين معاملة المصريين وأن الاغذية بدأت تشح في العراق ولكن الشعب مستعد لخوض معركة ضد أمريكا ويضيف أن السلطات العراقية عاملته معاملة طيبة ولم تفرض عليه البقاء والتجنيد وقامت بانهاء اجراءات خروجه من العراق بكل سهولة وخرج ومعه أمتعته حتى جهاز التسجيل خرج به على الرغم من مخالفة ذلك للقوانين العراقية التي تمنع خروج الأجهزة الكهربائية من العراق ولم أجد في نويبع إلا العذاب ويوضح زميله جابر محمد جلاب من درنكة ايضا أن السلطات العراقية قدمت كافة التسهيلات وأن ميناء نويبع لم يقدم أية تسهيلات للعائدين بل تركونا يوما كاملا بدون طعام وشراب وأضاف أن الاذاعة المصرية وصوت العرب تبعث الكراهية في العراق تجاه المصريين لانها تطالب الشعب بالانقلاب على صدام فاحذروا من هذه الروح التي توقع بين المصريين والعراقيين . مما سبب لنا مشاكل عديدة مع العراقيين . ويضيف أن افواجا غير قليلة من المصريين لن تجيء إلى مصر نظرا لوجود مصالح حيوية لها بالعراق .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٠

■ وزير الداخلية يلتقى بالعائدين فى نويبع :

العراق يكرر سيناريو الحرب مع إيران ويضغط على المصريين لتسيير الحياة فى بغداد

تفقد اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية سير العمل فى ميناء نويبع حيث التقى ببعض الركاب العائدين بمكان انتظار الامتعة واستمع الى شكواهم حول الصعوبات التى واجهتهم خلال عبورهم للاردن وملاحظاتهم حول الخدمات داخل ميناء نويبع .

ثم عقد اجتماعا بالضباط داخل الميناء اكد فيه ضرورة تيسير الاجراءات للركاب منذ نزولهم من العبارة وحتى استقلالهم لسيارات العودة الى القاهرة .

كما انتظر وصول العبارة التالية كى يلتقى بركابها ثم اتجه الى شرم الشيخ لتفقد الخدمات التى يقوم بها ميناء شرم الشيخ لاستقبال العائدين من العقبة وعقد اجتماعا بالضباط هناك .

وقال الوزير للاهرام : ان انخفاض اعداد الركاب فى نويبع خلال اليومين السابقين يرجع الى تعدد منافذ استقبال العائدين فى نويبع والسويس وشرم الشيخ . والطيران الحربى والمدنى بالاضافة الى رحلات الطيران السعودى المتمثلة فى ٦ طائرات ايرباص بالمجان وكذلك الرحلات التى تقوم بها شركة « عالمية » وتدفع نفقاتها السوق الاوروبية المشتركة .

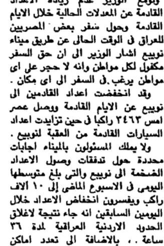
وتوقع الوزير عدم زيادة الاعداد القادمة عن المعدلات الحالية خلال الايام القادمة وحول سفر بعض المصريين للعراق فى الوقت الحالى عن طريق ميناء نويبع اشار الوزير الى ان حق السفر مكفول لكل مواطن وانه لا حجر على اى مواطن يرغب فى السفر الى اى مكان .

وقد انخفضت اعداد القادمين الى نويبع عن الايام القادمة ووصل عصر امس ٣٤٦٣ راكبا فى حين تزايدت اعداد السيارات القادمة من العقبة لنويبع .

ولا يملك المسئولون بالميناء اجابات محددة حول تدفقات وصول الاعداد الضخمة الى نويبع والتى بلغ متوسطها اليومى فى الاسبوع الماضى إلى ١٠ الاف راكب ويفسرون انخفاض الاعداد خلال اليومين السابقين انه جاء نتيجة لاغلاق الحدود الاردنية العراقية لمدة ٣٦ ساعة . ، بالاضافة الى تعدد اماكن الوصول بمصر عن طريق الموانىء والطيران وايضا ما تردد عن توجه



اللواء محمد عبد الحليم موسى



رسالة نويبع :

ممدوح الولى

اعداد من العائدين الى سوريا للعودة عن طريق ميناء طرطوس السورى وايضا ارتداد الالاف من العائدين سواء من العراق او الكويت عند منطقة الحدود الاردنية العراقية الى اماكن اقامتهم مرة اخرى بعد التهديد العراقى لهم بعدم السماح لهم بالعودة اذا سافروا فى الوقت الحالى وهو ما يهدد مدخراتهم وممتلكاتهم هناك الامر الذى استغله المسئولون العراقيون كوسيلة للضغط عليهم للبقاء هناك ليقوموا بتسيير امور الحياة اليومية ويكرروا نفس الدور الذى لعبه المصريون خلال الحرب العراقية الايرانية .

ويقول مدير ميناء نويبع اللواء ناجى عبد الله : انه مع انخفاض اعداد المصريين العائدين فقد تحسنت صورة انهاء الاجراءات من الميناء وامكن بالفعل تنظيم عملية توزيع الامتعة وظهر عمال الشحن والتوزيع باعداد كافية لدرجة الاستغناء فى الوقت الحالى عن الجنود الذين ارسلتهم وزارة الداخلية للمعاونة فى عمليات تفريغ العبارات

ويشير اللواء شوكت حسنى مساعد وزير الداخلية ومدير امن الموانىء الى دور ميناء نويبع منذ بداية الاحداث الاخيرة وحتى اول امس الاحد حيث وصل نحو ١٠٤ آلاف راكب فى نفس الوقت الذى تم فيه تسفير ٤٠ الف راكب الى السعودية ودول الخليج وان هذا يعنى ان الاعداد الباقية يمكن السيطرة عليها وقد اصبح متاحا الآن تنظيم توزيعها من العقبة الى مصر بحيث لا يحدث تكدس فى نويبع او غيرها . وان كان ميناء نويبع سيظل يستوعب الاعداد الاكبر من العائدين لكونه اقرب الموانىء المصرية للعقبة وارتفاع معدلات رحلات العبارات اليه والتى لا تستغرق سوى ٣ ساعات مقارنة بالموانىء الاخرى .

اللواء احمد ناجى رئيس مجلس مدينة نويبع يشير الى انه قد تم توزيع كميات من البنزين لنحو ١٥٢ سيارة خلال يومى السبت والاحد لكن مع زيادة اعداد السيارات فى الوقت الحالى فقد تغيرت الكميات الموزعة بعد إن كانت ٦٠ لترا لكل سيارة اصبحت لملء تنكات السيارات فقط . وقد تم تخصيص موظفين باحدى محطات البنزين التى تبعد عن الميناء ٧ كيلو مترات لهذا الغرض .

واشار رئيس مجلس مدينة نويبع الى انه يتم الآن توزيع بونات للبنزين وذلك حتى لا يتحمل العائدون نفقته وذلك بعد الاتصال بوزارة النقل وابلاغهم لنا بتحملهم للتكاليف

نائب رئيس غرفة شركات السياحة نبيل عبد اللطيف قال ان غرفة السياحة خصصت ٥٠ اتوبيسا سياحيا لموانىء نويبع وشرم الشيخ والسويس ويصل سعر الركوب من نويبع للقاهرة ٢٠ جنيها شاملا الامتعة ومن ليست معه نقود يتم اخذ جواز سفره لحين سداده للاجر.



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العراق يضغط على العمال المصريين حتى لا يعودوا الى مصر !

كشف عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة امام لجنة الانتاج الصناعى بمجلس الشورى ان الحكومة العراقية تضغط وبشدة على العمال المصريين الموجودين حاليا فى العراق حتى لايعودوا الى مصر نظرا لحاجة العراق اليهم . كما يمارس العراق اعنف موجات التعتيم الاعلامى عليهم .

قال ان فى مصر ٧٨ عراقيا يعملون هنا .. ولكن الحكومة المصرية لن تعاملهم بالمثل .. لان مصر بلد حضارى . واكد ان جميع العاملين فى الكويت سوف يعودون رفضا لمبدأ العمل تحت الاحتلال العراقى .



المصدر : الأسبوعية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٠

العمالة الحائرة .. فى كل أزمة

حينما نشبت ازمة قتل العمالة المصرية فى العراق واستقبال مطار القاهرة كل يوم لجثث هؤلاء العاملين .. قامت الدنيا فى مصر ولم تقعد حيث تناول المشكلة من زاوية اهتمامة كل مسئول وصاحب راى واجمع الجميع فى حينه على ضرورة قيام تنظيم شامل يتعامل مع هذه العمالة بتخصيصاتها المختلفة من خلال دراسة لاحتياجات الاسواق العربية من هذه التخصصات والتيقن من جديه التعاقدات مع هذه العمالة فى توفير الحد المناسب لحياة كريمة لائقة بهؤلاء المصريون الذين يعدون سفراء لنا فى الخارج .

وكعادتنا فى مثل هذه الازمات سرعان ما هدات العاصفة بتصريحات لمسئولين عراقيين ومصريين عبروا فيها عن امتنانهم لدور هذه العمالة وانهم فى العين والقلب .. ونسى الناس كل شىء عن هذه القضية الى ان نشبت ازمة الخليج وبدا طوفان العمالة المصرية يهرب من الكويت والعراق تاركا كل غال ونفيس فى سبيل النجاة والخلاص من الاذلال والمعاملة السيئة التى يتعرضون لها

وتضاربت التصريحات من جديد فى تحديد حجم هذه العمالة فمن قائل ان بالكويت وحدها ٢٥٠ الف مصرى وبالعراق ٩٠٠ الف مصرى وكل يوم برقم جديد .. لكن تفجر ازمة العودة بهذه الكثافة العددية لهذه العمالة والتى وصلت الى حوالى ٢٠ الف عامل فى اليوم الواحد عن العديد من الاسئلة اذكر منها : اين موقع قضيه العمل خارج مصر واثره على الاقتصاد القومى على خريطة التخطيط قريب وبعيد المدى ؟ ثم ماذا اسفرت عنه هذه الهجرة للعمل خارج مصر من نمط جديد للحياة وتاثير هذا النمط على الانتاج ايجابا او سلبا ؟ لماذا تحولت مصر الى منطقة طرد بشرى فى الاربعين سنة الاخيرة حيث خرج منها المتخصصون والعلماء والخبرات والعمال المهرة وغير المهرة ثم تبعهم عمال الزراعة والفلاحون بعد ان كانت منطقة جذب بشرى ؟ وكيف اثر هذا الخروج على الاقتصاد المصرى ؟ ويبقى سؤال اخير محير : هل استفاد الاقتصاد القومى فى مصر حقا من خروج هذه القوة العاملة ؟

واذا اردت ان اسوق اجابة محددة على السؤال الاخير فاقول ان الاقتصاد القومى لم يستفد من اموال وايداعات هؤلاء المهاجرون من العمالة المصرية فالارقام والاحصاءات الرسمية تقول ان معظم ايداعات وادخارات هؤلاء العاملون موجودة فى بنوك خارج مصر او فى شركات توظيف الاموال التى قضت على كل اخضر ويابس لهؤلاء .. ويطرح ذلك تساؤلا هاما هل يعبر هذا السلوك للمصريين عن عدم ثقة فى اقتصاد بلدهم ؟ ام ان الروتين المصرى وضع قيودا تكبل النظام المصرفى فبدل ان يقنع هذا النظام المصريين العاملين فى الخارج بايداع وادخار دخولهم فى اوعيه ادخارية متعددة المزايا والفائدة وضع العديد من العراقيل التى اسهمت فى تطفيش هذه المدخرات واستفادة بنوك اجنبية بها فما افقد ثقة المصرى عموما فى هذا النظام المصرفى العقيم .. اضف الى ذلك ظهور سلوكيات سلبية فى انماط الاستهلاك والصرف لهؤلاء المصريون حيث اصبح حلم العديد من هؤلاء العاملون العودة بالملابس المستوردة واجهزة الفيديو والغسالة والثلاجة الخ ..

ورغم كل هذه الظواهر فمازلت اقول ان الفرصة باتت مواتيه الان للنظر الى القضية فى منظور قومى يتناول مختلف الابعاد والسياسات والاجراءات خاصة وان عودة الجزء الاكبر من العمالة المصرية من العراق والكويت والاردن اصبح هناك طلب اضافى على سوق العمل فى مصر وهو طلب لم يكن فى الحسبان .

د . فرج الشناوى

بنك الرافدين .. يلتهم أموال العمال المصريين !!

السفارة العراقية جمدت مستحقات العمال

والبنك توقف عن الصرف

ماالذى يمكن أن يشعر به عامل شاب أو كهل ، تحمل مشاق السفر ، ووحشة الغربة وفراق الأهل ، وعناء عمل متواصل امتد سنوات بذل خلالها العرق الغزير سعيا وراء الرزق وأملا في ادخار بعض المال ... ولكنه بعد أن فعل هذا كله عاد صفر اليدين . لايحمل سوى ورقة صفراء تفيد أن مستحقاته موجودة في «بنك الرافدين» .. ولكن بنك الرافدين لايصرف له شيئا سوى الأوامر المتكررة بالعودة فيما بعد !! هذا ماحدث - أو بعض ماحدث - للعمال المصريين في العراق ، الذي لم يقتصر عطاؤهم على عرق العمل فحسب ، بل بذلوا دماءهم أيضا ، فقد كانت العراق تخوض في ذلك الوقت حربها الضروس الطويلة ضد إيران ، ولم يتوان المصريون عن نصرة أشقاء العروبة .. وهم اليوم يفترشون الأرصفة أمام وحول بنك الرافدين في الدقي ، انتظارا لمستحقاتهم التي لاتصل .. وعندما أراد المسئولون بالبنك أن يتخلصوا من «عملائهم» المزعجين ، نصحوهم بالتوجه إلى السفارة العراقية ليعرفوا منها الخبر اليقين ، وفي السفارة لم يجدوا أحدا يتنازل ويقبل الرد على استفساراتهم ، حيث رفض المسئولون عن السفارة مقابلتهم !! ومازال عمال مصر العائدون من العراق يتساءلون عن مصير مستحقاتهم ، ومتى تنتهي جولاتهم المكوكية بين قراهم البعيدة وبين بنك الرافدين والسفارة العراقية بالقاهرة ؟!



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٠

● وجدناه يجلس القرفصاء - حافى القدمين .. امامه بعض كسرات الخبز .. وقليل من الجبن .. يرتسم على وجهه التعب والشقاء .. يقول «مسعد ابو شامية» من اسيوط :
- من شهر وانا احضر يومياً إلى بنك الرافدين .. ولم اجد اجابة جديدة .. الكل هنا فى واد ونحن فى واد آخر .. عملت فى العراق ٣ سنوات .. وكل تحويشة العمر هنا فى البنك .. وهى ١١١٣ دولارا كل ماأملك من الدنيا وهى تستحق الصرف منذ شهرين ..

● ممدوح عبدالتواب البطوطى - عامل .
- حضرت من العراق فى ٢٧ سبتمبر من العام الماضى ومنذ هذا التاريخ وانا اتردد على البنك لصرف مستحقاتى التى تبلغ ٢٠٠٠ دولار ، ولم اصرف منها شيئاً حتى الآن ، وقبل الغزو العراقى للكويت بشهر حضرت فقالوا لى اذهب إلى بنك مصر لأن مستحقاتك تم ايداعها فى حسابك هناك وظللت لمدة اربعة ايام حائراً بين البنكين حتى تاكدت من عدم وصول شيء باسمى إلى بنك مصر .. واليوم سمعنا بان البنك قام بتحويل مستحقاتنا إلى سفارة العراق !

● طلعت محمد الدياستى .. ٤٥ سنة .. يقول :
- كنت أعمل فى العراق منذ عام ٨٥ .. ورجعت إلى مصر منذ عام واحد .. وكل فلوسى هنا فى البنك وهى ٧٠٥٠ دولاراً .. ولم اجد عملا حتى الآن .. ولدى اولاد وزوجة وبيت يحتاج إلى دخل لايقل عن ٥٠٠ جنية فى الشهر .. فانا انتظر صرف هذا المبلغ لعمل مشروع صغير يعود على بربح يساعدنى فى مواجهة متطلبات الحياة ، وللأسف الشديد الكل هنا يتهرب من الاجابة ، بل ويتصدى الحراس لطردنا .. فاين نذهب ومن يحل لنا هذا اللغز الرهيب ؟

●● الريس مصطفى - من محافظة الفيوم :
- اعانى من المرض ومصاريف العلاج التى لاحصر لها .. وليس لى مورد للرزق حيث اننى لاأعمل بسبب المرض ، واعيش على مااقترضه من الناس لأن الحوالة الخاصة بى بمبلغ ٩٣٠ دولاراً لم يتم صرفها .. ومنذ عشرة ايام احضر من الفيوم يومياً لصرف الحوالة التى كانت تستحق الصرف فى يوليو الماضى .. وكان من المفروض ان يتم تحويلها إلى بنك مصر ولكن هذا لم يحدث .. وتراكمت على الديون من كل جانب .

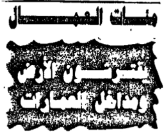
●● خلف ابو احمد - مزارع : حضرت من نجح حمادى لصرف مستحقاتى وهى ١٢٠٠ دولار ولكن لم استطع الحصول عليها .. والحوالة الخاصة بى مؤرخة بتاريخ ٨٩/٩/١٠ وتستحق الصرف بعد خمسة اشهر من هذا التاريخ ، ورغم ذلك لم نتمكن من صرفها حتى الآن .. رغم مصروفات الانتقال والاقامة فى الفنادق ونفقات الطعام والشراب التى اتحملها يومياً .

● وبجوار البنك كان يفترش الرصيف محمد طه - ٤٥ سنة ، وكان يعمل فى العراق منذ اربع سنوات .. يقول :
- انام على الرصيف منذ ٣ ايام امام البنك ، على امل صرف الحوالة الخاصة بى وهى مبلغ ٨٥٠ دولاراً كانت تستحق الصرف فى شهر ابريل ٨٩ ولم تصرف حتى الآن رغم اننا نحتاج إلى كل دولار فى هذا المبلغ لكى استطيع ان اواجه اعباء الحياة المريرة ، وكنت اعتقد اننى ساستريح بعد سنوات العمل والغربة التى عشتها فى العراق .. وهنا فى مصر لانجد اجابة من احد سوى فوت علينا بكرة .. وفوجئنا بان اموالنا ارسلت للسفارة العراقية ! فمن اين ننفق على بيوتنا ؟

● ويضيف عزت عبدالغفار - ٤٨ سنة :
- كنت اعمل سائقا فى العراق . ومررت بظروف قاسية .. مكثت هناك عامين .. حولت كل مستحقاتى على بنك الرافدين وهى ٢٤٩٠ دولاراً .. وسمعت ان كل المبالغ جمدتها السفارة العراقية .. فهل هذا يرضى احداً ؟

● ويتدخل فى الحديث جمال

مئات العمال



انتظارا للحل

تحقيق : محمود شاكر

تصوير : السهيتى

عبدالرحمن .. يتكلم بغضب وعصبية : احضر كل يوم لكى اعرف موعد صرف الحوالة .. شبابنا راح فى العراق .. بعض المصريين وقفوا مع الجيش العراقى ضد الايرانيين ولم نجد شكراً فى مقابل ذلك .. بل نجد السباب والشتائم القذرة يوجهونها الينا .. حتى فلوسنا راحت .. كنت اعمل لحاماً فى العراق لمدة سنتين .. ذقت العذاب والمرار .. كونت مبلغ ٧٦٠ دولارا .. والحوالة تستحق الصرف منذ شهور عديدة .. ولكن اخيرا بعد عذاب سنة مع البنك افاجا بان ورقة الصرف خطا .. وهذا مشكلتهم .. ولكنهم يطلبون منى الذهاب الى بغداد لتصحيح الخطا .. هل هذا معقول ؟!

●● ويتساءل صابر عبدالموجود .. من بلدة منوف محافظة المنوفية : هل تصدق أننى منذ العودة فى شهر اكتوبر ٨٩ حيث كنت اعمل مساعد جزار لم ادخل بلدتى سوى مرة واحدة لاننى مدين لاشخاص باموال لااستطيع ردها حتى الآن انتظارا لوصول ٧٨٠ دولارا كان من المفروض ان يتم صرفها فى شهر نوفمبر الماضى .

● ويتدخل فى الحديث ابو المكارم ابراهيم :

- حوالتى قيمتها ٧٠٠ دولار تستحق الصرف فى ٨٩/٧/٨ .. لم استطع الحصول على اى شىء وكلما حضرت يقولون بعد أسبوع ! فمن اين اصرف على زوجتى واولادى ؟ وهل يعقل ان حوالة تستحق الصرف من العام الماضى لايتم صرفها او حتى جزء منها ؟

●● وفى العقار رقم ١٣٢ والذى يقع فيه البنك تؤكد صابحه مصطفى .. موظفة أن هؤلاء المواطنين الذين ينتظرون بالايام امام بنك الرافدين يسبب مشاكل كثيرة ، وغالباً مانجد قازورات كثيرة داخل العمارة ، ونخاف ان ننزل بعد الساعة الثامنة مساء الا ومعنا احد من ابنائنا .. وقد قمنا بعمل محاضر فى قسم الدقى وبلغ عدد المحاضر التى حررت ضد المواطنين المنتظرين امام بنك الرافدين ١٤٥ محضر شرطة وكان ابرزها محضر حررته احدى السيدات فى العمارة تتهم فيه ثلاثة من هؤلاء باقتحام شقتها طالبين منها ان ياكلوا او يستولوا على مابداخل الثلاجة .

●● وفى نهاية الجولة وبعد أن شاهدنا وسمعنا كل هذه الماسى والمشاكل كان لزاما علينا ان سمع رأى المسئول بالبنك ، ولكن قوبلنا بالرفض القادم من المسئول العراقى ويدعى «سعد» فهو يبرر موقفه بصدور توجيهات من السلطات العراقية بعدم الادلاء باى حديث للصحف المصرية !!



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٠

مأساة أموال المصريين الضائعة فى العراق

● ما هو مصير حقوق مليون ونصف مليون .. وكيف أجبروا على التبرع بنصف مدخراتهم ؟

● كتب : ضياء عبدالحميد

● يبدو ان سلسلة المآسى التى تواجه العاملين المصريين فى العراق لم تنته بعد .. خاصة بعد ان ذاقوا مرارة الهروب من الجحيم فى العراق .. ونهب وسلب امتعتهم من قبل الجنود العراقيين فى طريق عودتهم عبر الحدود الى مصر .. انها احدى صور المأساة التى خلفها النظام الحاكم فى العراق ، بعد ان بذل مئات العمال المصريين من مزارعين ، وعمال يومية ، وحرفيين جهودا مضنية طوال ثمانى سنوات فى تنمية العراق اثناء حربه مع ايران ..

ثم صادف اثناء عودة العاملين المصريين لتوهم من العراق اعلان بنك الرافدين بالقاهرة بدء صرف التحويلات التى مضى عليها اكثر من عام ، اى حتى ١٥ اغسطس ١٩٨٩ والتى كان من المفروض ان البنوك العراقية ملتزمة بإرسالها على البنوك المصرية .. فتجمعت على اثر ذلك حشود غفيرة من العمال امام البنك فى طوابير طويلة منذ الفجر وحتى المساء .. أملا فى صرف ثمن شقاء غربتهم ..

● ثم كانت المفاجأة التى زادت مأساة التحويلات تعقيدا وهى امتناع العراق عن التخلى عما لديه من دولارات والتى تبلغ مليارا ونصف مليار دولار منذ اكثر من عام لتغطية هذه التحويلات لدى البنوك مع إجبار المصريين هناك عن التبرع بنصف ودائعهم للبنك ، بالاضافة الى تجميد أموال العراق فى الخارج ..

● ولكن لم تتوقف مأساة حوالات العمال المصريين عند هذا الحد من العذاب من جانب العراق ، بل امتدت الاهانات وتعددت سبل التعذيب ايضا فى بلدهم مصر امام البنك .. حيث نجد انه امام هذا التكدس الهائل من المواطنين فى الطوابير .. هناك من يتعمد التباطؤ فى صرف مستحقاتهم من جانب المسئولين فى بنك الرافدين .. لدرجة ان ما يصرف من الحوالات لا يتعدى الـ ٥٠ حوالة يوميا وهم من اصحاب الوساطات ، او من ذوى المعرفة لدى رجال الشرطة ، مما يضطر باقى المواطنين الذين لم يصيبهم الدور إلى الافتراش على الرصيف لحجز الدور فى طابور اليوم التالى ، والأمر الآخر وصل إلى حد تمزيق استمارات الصرف المستحقة بحجة انها غير واضحة وغير سليمة .. ناهيك عن الصور المتعددة من الاهانات والضرب من جانب رجال الأمن ..

لذلك حرصت « آخر ساعة » إلى الوصول إلى هذا التجمع من المصريين امام البنك للتعرف على مئات القصص الانسانية والحقائق المرة التى يرويها هؤلاء العمال البسطاء بصدق .. ومعاناة .. ويكشفون حقيقة الاهانات التى تعرضوا لها فى ارض العراق ..

● يقول رجب سعد .. أعمل فى العراق منذ عام ١٩٨٠ ولى حوالة بمبلغ ٨٠٠ دولار واخرى بمبلغ ٨٦٠ دولارا .. ومنذ عامين مضيا وانا اتردد يوميا على بنك الرافدين ، رغم انني من مواطنى محافظة الاسكندرية ، ولكن اضطر للسفر اليومى رغم حاجاتى الماسة لكل قرش انتظارا لصرف مستحقاتى .. فكيف أصرف على زوجتى واولادى ، وقد جمدوا اموالنا فى العراق .. فماهو الذنب الذى ارتكبناه فى حين انهم ضحكوا علينا وكانوا يحسبون اجرنا بما يعادل ٦٨ دينارا شهريا .. ويكفى ايضا سوء المعاملة التى كنا نلقاها اثناء المغادرة .. من فرض الرسوم الجمركية المبالغ فيها لاننا كنا نحمل الهلاهيل .. ويتعجب رجب ويقول لقد ساعدناهم ابان حرب إيران ، لكنهم للأسف انتهكوا حقوقنا .. فهل هذه اخلاق الشهامة العربية ..

ضياع رزق السفر

● ويقول جمال لطفي – من مدينة دكرنس بمحافظة الدقهلية : بأن له حوالة مستحقة الصرف منذ ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩ بمبلغ ١٨٠٠ دولار ، ولم يحصل على قيمتها حتى الآن ويقول انني نادم على عملي في العراق ، حيث كان بالامكان ان اعمل في بلدي مصر . ولكنني خدعت كما خدع غيري وسافرت للعراق ، وعانيت الأمرين من سوء معاملة الشرطة العراقية التي لا ترحم حيث الاهانات المتلاحقة والضرب بالأحذية وكاننا لسنا عربا وبصورة تتناقض مع ما تبثه وسائل دعاية صدام حسين والغريب انهم يرفضون صرف مستحقاتنا مع انه من المفترض أن يصرفوا للأجير حقه قبل ان يجف عرقه . ولكنهم يريدون ان ينهبوا اموالنا ، كما نهبوا دولة الكويت .. ويقول انه لا يدري كيف سيواجه أسرته بعد أن سافر لطلب الرزق وفوجيء بعد عودته بان الرزق منهوب !

● ويقول محمد إبراهيم من عرب جهينة بمحافظة سوهاج بان له ٧٣٤ دولارا مستحقة الصرف منذ ٢٢ أغسطس ١٩٨٩ ولم يحصل عليها حتى الآن . رغم انه عانى كثيرا في عمله ، حيث كان يتقاضى ٦ دنانير يوميا ، وكان نصف مايتقاضاه يضيع على المأكل والمبيت ولكنه اضطر ان يتحمل المهانة في سبيل لقمة العيش . وعندما وصل له فتات هذا . العيش . فوجيء بانهم يحرمونه حتى من تذوقه !

سوء المعاملة

● وباسى بالغ يتحدث ابراهيم خميس من محافظة كفر الشيخ فيقول ان مستحقاته التي لا تتجاوز ٩٢٠ دولارا بالاضافة إلى ٣٠٠ دولار اخرى مستحقة الصرف من يوم ٢٢ يونيه ١٩٨٩ وحتى الآن لم يحصل على اى مليم على الرغم من حاجته الشديدة لأمواله ويكفي التي ضاعت – على حد تعبيره – ويصرخ قائلا : حرام ان تسرق حقوقنا وحرام ما يرتكبه النظام العراقي ضدنا ..

ويذكر سليمان خطاب من مدينة قويسنا بمحافظة المنوفية بان له ثلاث حوالات مستحقة الدفع منذ ١٣ ابريل عام ١٩٨٩ واحدة بمبلغ ٧٧٠ دولارا والثانية بمبلغ ١٢٤٠ دولارا والثالثة بمبلغ ٧٦٠ دولارا ، وحتى الآن لم استطع صرفها مما اصابني بالاحباط الشديد ، لأن مجهود وسهر الليالي ضاع هباء ، ولو اعلم بما حدث من مهانة ما كنت فكرت في السفر إلى العراق حتى ولو كان المرتب مليون دولار .. نظرا لسوء المعاملة والاستعباد ..

المعاناة اليومية

● ويقول حسن ابراهيم احمد مدرس بالكويت أن البنك حدد الصرف للحوالات المستحقة الصرف في ١٥ اغسطس عام ١٩٨٩ ، والحوالة المرسلة من شقيقي بالعراق ميعاد صرفها كان يوم ٢٠ اغسطس ولكن لم اتمكن من صرفها حتى الآن .. وكل يوم نؤجل لليوم التالي ولم استطع الدخول للبنك بسبب الاهانات ، ويكشف ان عملية الصرف تحولت إلى عملية تجارية ، حيث يتم الصرف بدون طابور لأصحاب الحوالات الذين يدفعون حوالي ٢٠٠ جنيه من قيمة الحوالة ..

● ومن محافظة اسيوط التقيت بالعامل سيد محمود بحر وكان باديا عليه التعب والارهاق وبنظرة شاردة . ابلغني بان له حوالتين واحدة بمبلغ ٨٢٥ دولارا والاخرى بـ ٧٤٠ دولارا ، وكانت مستحقة الصرف منذ يوم ٢٦ يناير ١٩٨٩ . وعلى الرغم من حضوري اليومي لمقر بنك الرافدين ، إلا انني عجزت عن الصرف بحجة ان الاخطارات لم تصل بعد له .. ويتساءل ما ذنبي انا واسرتي في هذا التاخير غير المستحب !

● ونفس الحال بالنسبة للمواطن نجاح مهران الذي يحضر من محافظة المنيا بالصعيد ويفترش الرصيف المواجه للبنك حتى تسنح له فرصة الحصول على مستحقاته البالغة ١٣٨٠ دولارا والمستحقة له من يوم ٢٩ ابريل سنة ١٩٩٠ .. ويقول إلى متى يمتنع بنك الرافدين عن صرف حوالتنا ، وكيف سمحت لهم انفسهم بالتحايل علينا والنصب !

● وكذلك المواطن محمد الفيومي من مدينة المحمودية التابعة لمحافظة البحيرة ، يقطع يوميا أكثر من ٢٥٠ كيلومترا ليصل إلى مقر بنك الرافدين بالدقي لربما يبتسم الحظ له ويعود غانما بمبالغه التي لا تتجاوز ٢٩٠٠ دولار . ولكن في كل مرة يعود عابسا إلى اسرته لانه لم يوفق في صرف مستحقاته ..

المبيت على الرصيف

● ويقول خيرى الحسيني من محافظة الدقهلية : لي حوالة منذ شهر سبتمبر عام ١٩٨٩ بمبلغ ١٢٨٠ دولارا هي حصاد ستة كاملة من العمل امام نار الفرن بالعراق ، وعندما توجهت لمصرف الرافدين لصرفها اجلوني حتى اوائل الشهر الحالي سنة ٩٠ ، ومنذ ذلك التاريخ وانا احجز مكانا على الرصيف امام البنك ، ولم اتمكن من صرف الحوالة حتى الآن ، رغم ان الدكتور عاطف صدقي كان قد اصدر تعليمات بصرف جميع



المصدر : آخر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٠

الحوالات التي مر عليها اكثر من سنة .. فهل هذه الحوالة لم يات ميعاد صرفها بعد .. بينما زملائي صرفوا حوالاتهم منذ ثلاثة اشهر ..

● أما عبدالفتاح احمد فهو رجل مسن حضر من شربين لكي يتسلم حوالة ابنه الذي مازال بالعراق والمرسلة من العام الماضي فيقول منذ شهر ابريل الماضي حضرت للقاهرة اكثر من ٥ مرات وفي كل مرة ابات طوال الليل على الرصيف امام البنك بدون طعام وشراب ، هذا خلاف الاهانات التي لا تتصورها من جانب رجال الامن . والذين يصرون على انتهاء المواعيد الساعة ١١ صباحا بحجة ان اليوم انتهى .. وعلينا ان ناتي غدا ، ونستمر على هذا الحال شهرا كاملا .. وأخيرا استطعت يوم الخميس الماضي ان اصعد للمصرف ، ولكن الموظفات لم تهتم بي حتى الساعة الواحدة والنصف وقالن لي انصرف حتى يوم الأحد ..

● ويقول محمود ابراهيم ـ عامل صيانة كاوتش بالعراق أن حوالتي كنت قد ارسلتها منذ شهر مايو سنة ٨٩ وذلك على محافظة المنوفية بنك القاهرة بشبين الكوم ، ولكنني وجدتها قد حولت على بنك الرافدين بالقاهرة ، ومنذ ذلك الوقت وانا احضر للقاهرة ، ولكني لا استطيع حتى الدخول من الباب ، ولا اعرف ماهو مصير الفلوس .. وهل جاء ميعاد صرفها .. أم لا ؟ في حين نجد من يدخل إلى مقر البنك عن طريق رجال الأمن لصرف حوالتهم !

التبرع بنصف الودائع

● وفي النهاية يقول أحد المواطنين رفض ذكر اسمه أن السلطات العراقية أجبرتهم على العمل في المصانع الحربية ، وحمل قواذف الصواريخ بعد تصنيعها دون مراعاة لأبسط قواعد الأمن الصناعي ومما كان يشكل خطورة على أرواح العمال ، فاضطر العديد من العمال إلى الهروب من هذا المصنع وتوجهوا دون ان يفطن مسئولو المصنع إلى بنك الرشيد الرئيسي لصرف ودائعهم .. ففوجئوا بمسئول البنك ويدعى « ابو كاظم » يبلغهم بأن حالة العراق لا تسمح بصرف مبالغهم وعرض عليهم التبرع بنصف ودائعهم للبنك حتى يتسنى لهم الصرف ، فاضطروا إلى الموافقة مجبرين !

وعلى الرغم من سوء معاملة المصريين إلا انهم لا يجرؤون على معاملة اي جنسية اخرى بمثل ما يفعلونه مع المصريين .. حيث كانوا يجبرونهم على العمل ١٦ ساعة يوميا ، وبدون الحصول على اجازات ..

والغريب ان بعض العمال ابلغوني بأن السلطات العراقية تجبرهم على التبرع بما يوازي مرتب شهرين للمجهود الحربي .



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٠



إجبار ٥٠ ألف مصرى على التطوع فى الجيش العراقى

نظام «صدام» يستخدم أساليب التعذيب الوحشى ضد الرافضين

مهلة ٢٤ ساعة للدول التى امتنعت عن حضور اجتماعات وزراء الخارجية العرب

ليبيا تشارك فى اللحظات الأخيرة لتأكيد مساندتها للكويت

بدء تشغيل طائرات الإمارات وعبارات السعودية لنقل العائدين

أسبانيا تساهم فى نقل المصريين العائدين

الوفد

رئيس مجلس الإدارة: فؤاد سراج الدين

رئيس التحرير: جمال بدوى

مدير التحرير: عباس الطرابيلى

«الوفد» .. صاحبة السبق الصحفى :

مصر تشكو العراق لاجبار المصريين على التطوع فى الجيش

المصريون يتظاهرون تحت تهديد السلاح لتأييد «صدام»

قرر اتحاد عمال مصر ، تقديم شكوى إلى المنظمات الدولية المعنية ضد العراق ، بسبب إجباره للعمال المصريين الذين يعملون فى العراق ، على التطوع فى الجيش العراقى . أكد امس احمد العماوى رئيس الاتحاد ، انه تلقى معلومات عن قيام السلطات العراقية بإجبار العمال المصريين على الالتحاق بالجيش العراقى تحت التهديد . اعلن احمد العماوى ، ان الموقف العراقى يتنافى مع الأعراف والمواثيق الدولية . كما قرر اتحاد العمال ، تجميد نشاط المكتب العمالى المصرى فى بغداد .

وكشف «العماوى» عن تعرض المسئولين فى المكتب لتهديدات وممارسات عراقية تتنافى مع مهمة المكتب . واشار «العماوى» إلى انه تلقى برقية من رئيس المكتب ، اكد فيها قيام السلطات العراقية بإجبار العمال المصريين تحت تهديد السلاح على التظاهر تاييدا للنظام العراقى . وكانت «الوفد» قد انفردت فى اول «سبتمبر» الحالى بنشر خبر فى صدر الصفحة الأولى ، وكشفت فيه عن قيام النظام العراقى بإجبار المصريين على التطوع فى الجيش العراقى ، وارسالهم الى مناطق الحدود العراقية . قدرت المصادر اعداد المصريين المجندين إجباريا فى العراق بحوالى ٥٠ الف شاب . كما اكدت «الوفد» ، قيام النظام العراقى بإقامة مراكز تدريب عسكرية للمصريين والأسرى العراقيين العائدين من إيران ، لسرعة تاهيلهم وإعدادهم للقتال على الحدود . وذكرت «الوفد» ، ان السلطات العراقية تستخدم اساليب التعذيب والتهديد ضد الرافضين للتطوع .

العراق يوزع المصريين والسودانيين على القوات المسلحة

بغداد تستعين بعمال فلسطينيين وأردنيين ويمنيين بعد عودة العمالة المصرية

كتب ـ عبدالنبي عبدالستار :

علمت «الوفد» ان السلطات العراقية بدأت يوم الاحد الماضي في تدريب دفعة جديدة من الأشخاص معظمهم من المصريين والسودانيين داخل معسكرات تدريب خاصة لتجنيدهم بالجيش العراقي على الأعمال القتالية خلال اسبوعين . وعلمت «الوفد» انه سيتم توزيع هؤلاء الاشخاص على جميع افرع القوات المسلحة العراقية المرابطة على الحدود العراقية ـ السعودية والعراقية ـ الكويتية ، ويقدر عدد المتطوعين بالجيش الشعبي العراقي ، بنحو ٤ ملايين شخص .. بينهم مائتى الف متطوع عربي . كما توافد على العراق خلال الاسابيع الاخيرة اعداد كبيرة من الاردنيين واليمنيين والسودانيين والفلسطينيين للعمل بالعراق ، بعد هروب اكثر من ٧٠٠ الف عامل عربي واجنبي من العراق منذ الغزو العراقي للكويت من بينهم نحو ٣٠٠ الف مصري



بغداد

هل يحاول العراق تجنيد العاملين به ؟

اعترفت العراق ، بان عددا كبيرا من ابناء مصر وسوريا الموجودين فى العراق ، قد تطوعوا ذاتيا وبمحض ارادتهم . بحكم انتمائهم القومى !! واحساسهم الاصيل بالمصير العربى المشترك ازاء التحديات الاجنبية التى تهدد الوجود العربى كله ..

ايضا ، فقد ذكرت المصادر العراقية ان ابناء الكويت ، قد انضموا الى القوات المسلحة ، او فى الجيش العراقى ..

ونفى متحدث عراقى ان يكون العراق قد ارغم المصريين العاملين على التجنيد فى القوات المسلحة او فى الجيش الشعبى ..

ومن يمعن النظر فى هذه الابناء يتاكد على الفور ان نفى هذا الخبر ، ماهو الا تاكيد لما تتبعه العراق مع الجنسيات الاخرى ، وخاصة ابناء الدول الذين تعارض دولهم الاحتلال العراقى للكويت

وتهدف العراق من اثارة هذه المزاعم الى ابهام الراى العام والعالمى ، الى ان هناك اختلافا بين شعوب الدول وحكامهم ازاء النظرة للغزو العراقى ، فبينما تقف مصر وسوريا بقوة وحزم ضد الاحتلال العراقى ، فان العراق يدعى ان ابناء هاتين الدولتين قد تطوعوا فى القوات المسلحة العراقية بحكم انتمائهم القومى ..

وقد كشفت الحكومة الكويتية هذه المزاعم حيث اكدت ان قوات الاحتلال العراقية حاصرت منطقة سكنية ، واعتقلت الشباب الموجود فيها ، وقامت بتصويرهم على انهم متطوعون فى الجيش الشعبى العراقى

وهكذا ، يثبت بالدليل القاطع ان السلطات العراقية قد جندت المصريين والسوريين الموجودين بها ، وكذلك تحاول ان تجند عددا من الكويتيين ، بعد ان تاكد انها لم تسمح بمغادرة ابناء الكويت الا لمن يقل عمره عن خمسة عشر عاما ، ويزيد عن ٤٥ عاما ..



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

قانون عراقى جديد لسرقة أموال المصريين !

كتبت - ايمان العمرى :

كشف المصريون العاملون فى العراق ان قضية نهب جهدهم وعرقهم جزاء عملهم فى العراق امرا كان مبيتاله منذ عامين .

وكشف بعض العاملين المصريين انهم كانوا يعملون فى بعض المعامل العراقية الحكومية تحت تهديد السلاح عندما كانوا يضطرون للمطالبة بحقوقهم المالية ! !

محمد دوى عبد الله عزبة الشوبك محافظة الفيوم يقول : كنت اعمل فى معمل لصناعة الأحذية وفجأة توقفت إدارة المعمل « المصنع » عن صرف مرتبات كل العمالة المصرية فى حين كانوا يصرفون مرتبات العمال العراقيين والهنود ، فكرت انا وآخرين ان نتوجه بمظلمة للادارة فقال لنا رئيس العمال توجهوا الى اعمالكم وسوف نحل لكم المشكلة وعقب انصرافنا من مكتبه علمنا انه قام بالاتصال بشخصية كبيرة واعتقادنا ان المشكلة سوف تحل طالما ان الادارة قد تحركت وقامت بأبلاغ المسئول الكبير عن غضب العمالة المصرية وانتهى يوم العمل وجاء أحد المصريين يخبرنا بأن ادارة الشركة تطلب من العمال المصريين الانتظار عقب خروج باقى العمال من المصنع للقاء المدير .. وعقب خروج سائر العمال فوجئنا بأشخاص عراقيين يرتدون الملابس الرسمية قد انتشروا فى ارجاء المكان يحملون فى اكتافهم مدافع رشاشة وقام أحدهم بجذب زميلنا محمود عباس ابراهيم الذى كان قد تقدم بشكوانا الى الادارة وقام بصلبه امام اعيننا وظل يضربه بمؤخرة المدفع الرشاش فى ظهره حتى سقط على الارض وفى هذا اليوم لم يسمحوا لنا بمغادرة المصنع وأمرونا بان نقوم « بكنس » وتنظيف كافة ارجاء المصنع حتى اليوم التالى .

حمزة فهيم (ترزى) يقول :

سافرت الى العراق منذ عام ١٩٨١ وكنا فى ذلك الوقت نقوم بتبديل العملة العراقية بالعملة الصعبة من البنك مباشرة ونحن فى طريق عودتنا الى مصر وذلك حتى عام ١٩٨٨ حيث اصدرت السلطات العراقية قرارا بان يتم التحويل عن طريق بنوك العراق ، هذا بالاضافة الى ان التحويل لايشمل الا نسبة معينة من المستحقات تقل عن ٥٠ ٪ وقد تمادى العراق فى مثل هذه الاجراءات ، وقام بتخفيض اجور العاملين ، وبعد ان عدت الى مصر فى نوفمبر ١٩٨٩ اتضح اننى لا استطيع صرف حوالتى الا بعد عام اى نوفمبر ١٩٩٠ لكن بعد غزو العراق للكويت وتجميد ارصدة العراق لا اعلم متى ساحصل على مستحقاتى !!؟

خبير مصرى يقترح تشكيل لجنتين لاعادة المستحقات المصرية !

مخطط .. صدامى !

● ويذكر ابراهيم الازهرى نائب رئيس النقابات الكيماوية :

ان تاخير دفع مستحقات المصريين العاملين فى العراق يعد مخططا من جانب السلطات العراقية فالعراق بعد ان حقق اكثراستفادة من العمال المصريين الذين عمروا العراق اثناء حربه الطويلة مع ايران كما حاربوا بجانب العراق ، وتم اسر الالاف منهم ، التفت صدام حسين بعد ذلك الى تحويلات المصريين يستثمرها ويصرف مستحقاتهم من عائدها .

ويتم صرف تحويلات المصريين من بنك الرافدين العراقى فى القاهرة وكانت حركة صرف التحويلات تتم منتظمة كما حددها العراق - اى بعد سنة من تاريخ الحوالة - وظلت هكذا حتى تجمدت ارصدة العراق فى الخارج بعد غزوه للكويت فتوقفت التحويلات ، واخرها الواردة من مصرف الرافدين بتاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٨٩ .

فين .. الاجهزة العمالية !

● الدكتور محمد على العوينى استاذ العلاقات الدولية باعلام القاهرة يؤكد :

ان قضية اموال العمالة المصرية فى الدول العربية وخاصة العراق والكويت ومن قبل ليبيا تثير عدة نقاط :

● اولا : التخطيط للعمالة المصرية فى الخارج مع تجديد الضمانات الكفيلة لحفظ حقوقهم

● ثانيا : الجوانب القانونية المتعلقة بالعمالة واهمية تقدير هذه الاموال واتخاذ ما يمكن لحفظ حقوقهم .

● ثانيا : الجوانب القانونية المتعلقة بالعمالة واهمية تقدير هذه الاموال واتخاذ مايمكن للحصول عليها .

● ثالثا : الطبيعة الكامنة فى النظم السياسية العربية باعتبارها انظمة متقلبة (!)

ويرى الدكتور محمد العوينى ضرورة قيام اجهزة الدولة بدراسة كل مايتعلق بالعمالة المصرية فى الدول العربية واعادة النظر فى دور السفارات المصرية فى الخارج بحيث تمثل مصالح المصريين فدولة - مثلا ! - مثل باكستان ففى استطاعة اى عامل فيها ان يحصل على جواز سفر بشكل سريع . ورخيص واذا تعرض لاى مشكلة فى البلد المضيف فان الملحق العمالى يقف معه ،

● وفى اطار البحث عن حلول عاجلة لمشكلة العائدين تقدم احد العائدين من الكويت ويسمى فريد غانم وهو

خبير بوزارة التخطيط الكويتية باقتراح لوزارة التخطيط المصرية وذلك بتشكيل لجنتين اهليتين من العائدين من الكويت لرعايتهم ، واحدة لرعاية العاملين بالقطاع الحكومى ، والاخرى لعاملى القطاع الخاص وتقوم بتقديم مساعدات لهم على شكل منح او قروض بدون فائدة بضمان مستحقاتهم لدى الكويت .. وذلك فى ضوء المساعدات الدولية المخصصة لهذا الغرض حتى تفى الحكومة الكويتية بتعهداتها بتسديد مستحقات المصريين لديها ..

الحجز على اموال العراق

● اما بالنسبة لحل مشكلة العاملين العائدين من العراق فان اتحاد العمال المصرى كما يقول احمد العماوى رئيس الاتحاد العام لعمال مصر سيسلك كل الاجراءات النقابية العربية الدولية وسيلجأ الى كل المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة العمل الدولية بادانة العراق حتى يتمكن الاتحاد من تتبع حقوق المصريين بالاضافة الى البحث فى نصوص مواد القانون الدولى والجنائى المصرى التى تمكن الاتحاد من الحجز على ارصدة العراق لدى مصر لسداد التزاماته تجاه العمالة المصرية وحتى لو حصل العمال المصريون ـ هكذا يضيف ـ على مستحقاتهم كاملة فلن يمحو ذلك آثار المعاناة التى تكبدوها سنوات الغربة الطويلة .

ومن هنا يجب اعادة النظر فى طبيعة العلاقات مع الدول العربية لضمان مستحقات العامل وتنحيتها جانبا عن الاطماع الشخصية والخلافات السياسية بين دول المفروض انها « شقيقة » !

● ويؤكد احمد العماوى

ان القضية ـ كما يثار الان ! ـ ليست قضية تنظيم العمالة المصرية بل هى (الان بالذات !) ضياع مستحقات المصريين فهناك مصريون عملوا فى العراق وحصلوا على اجورهم كاملة ولكن السلطات العراقية لم تحول مستحقاتهم هذه (!!) وعلى ذلك فالحكومة العراقية هى المسئولة الاولى عن حصول المصريين على مستحقاتهم فهى التى تقوم بالتحويل

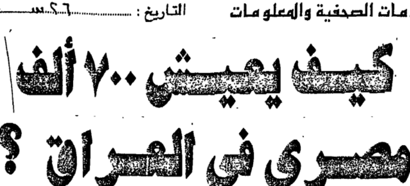
● وفى مرارة يضيف رئيس اتحاد النقابات العمالية :

وللاسف لم يحدث ذلك من ضياع مستحقات العاملين الا فى الدول العربية فاى دولة متحضرة تحترم حقوق العمال حيث شاهدت فى ايطاليا محاكمات تحكم فيها المحاكم الايطالية لصالح العمال الاجانب حتى لو كان دخولهم البلاد بطريقة غير شرعية ونقابة العمال الايطالية هى التى تقوم برفع مثل هذه القضايا .

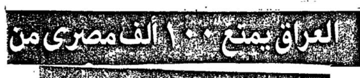


المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠



كيف يعيش ٧٠٠ ألف مصرى فى العراق ؟



العراق يمنع ١٠٠ ألف مصرى من العودة قبل انتهاء عقودهم

المستشار الصحفى العراقى :

لا تجنيد اجبارى للمصريين والمستحقات محفوظه لمن لا يخل بالتعاقد

يقول العائدون انهم يقفون ٥ ساعات فى طوابير الخبز ليحصلوا على ثلاثة أرغفة يوميا ! ! بعضهم كان من الصعب عليه الجمع بين العمل وتدبير الطعام ، ولهذا كان التدفق الكبير للمصريين الى الحدود العراقية الاردنية .

أما الذين يعملون بالقطاع الحكومى العراقى فمشكلتهم أكثر تعقيدا ، فهم ممنوعون من مغادرة العراق ، ومن يرغب فى ترك عمله عليه احضار بديل له فى العمل ، أو أن يرحل تاركا كل مستحقاته .

تحقيق

محمد الصدق

ويشرح دواد الفرحان المستشار الصحفى بالسفارة العراقية بالقاهرة هذه الاجراءات قائلا : ان هذه الاجراءات واردة فى عقد العمل الذى [illegible] على من يقوم بفسخ العقد قبل انتهاء مدته المحددة ، ولا يمكن الاخلال بالعقد الا بموافقة الطرفين ، والعقد هو شريعة المتعاقدين ، وعند انتهاء مدة العقد يمكن للعامل أن يسافر ويأخذ جميع مستحقاته .

العائدون لهم حكايات تتجاوز ما [illegible] المستشار الصحفى للسفارة العراقية بالقاهرة .

يقول ابراهيم أحمد ابراهيم الذى ظل يعمل بالعراق لمدة ٣ سنوات : ان العراقيين [illegible] الخبز من [illegible] ، [illegible] ساعات لصرف ثلاثة أرغفة [illegible] مواطن عراقى وغيره من الرعايا الاجانب ، ويؤكد عبد ابراهيم عبد [illegible] أن الوقوف فى طوابير الخبز يمتد [illegible] ساعات يوميا ، وانه يعمل [illegible] فى المعمار ، وهو ما يتطلب [illegible] فى احدى الساحات فى انتظار فرصة عمل ، فكان من الصعب أن يجمع بين البحث عن الخبز والبحث عن [illegible] . ولهذا قرر العودة .

أكثر ما يزعج المصريين هو موجة الشائعات التى تتردد هناك ، مثل اعتزام العراق تجنيد المصريين اجباريا فى الجيش الشعب العراقى .

وينفى داود الفرحان المستشار الصحفى بالسفارة العراقية ذلك ، ويقول أن العائدين معظمهم من الشباب ، وهذا يؤكد عدم اتجاهنا لتجنيد المصريين ، خاصة أن العراق لا يحتاج الى مجندين ، فلدينا مليون جندى فى الجيش ، وحوالى ستة ملايين فى الجيش الشعبى . شائعات أخرى تتردد ، منها ان مصر سوف تتوقف عن توفير خدمات النقل مع مطلع الشهر القادم ، وهو ما نفاه المسئولون بوزارة النقل ، بل أكدوا أن وسائل النقل سوف تتحسن وتستقر بعد امتصاص المفاجاة .

وعن الاجراءات التى سوف تتخذها السلطات العراقية لمنع مغادرة العاملين المصريين للعراق يقول العائدون : ان العراق يتجه لاحلال العمال اليمنيين مكان المصريين ، وتتردد أنباء حول منع كل من يغادر



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٦.٢ سبتمبر ١٩٩٠

العراق من العودة مرة ثانية ، وهو ما يسبب ارتباطا شديدا للعمال المصريين المحاصرين بين الحرب في العراق والبطالة في مصر .

● معاملة سيئة

ويقول حسين السيد أحمد (جزمجي) ان معاملة المصريين مازالت سيئة ، رغم التوجيهات المتكررة للرئيس العراقي بحسن معاملة المصريين ، ويتحرش الشبان العراقيون بنا ، ونضطر الى التغاضي عن استفزازاتهم .

أما أكثر الاجراءات التي ضايقت المصريين هناك فهي قرار اغلاق المطاعم ، التي كان يدير المصريون معظمها ، ويعتمد عليها الآخرون في طعامهم ، لأنهم جميعا بلا أسر ، ويجدون صعوبات بالغة في توفير الطعام واعداده .

وعندما يذهب المصريون الى محال البقالة وغيرها من أماكن توزيع السلع لا يجدون غير كلمة « ماكو » أي لا يوجد .. وهكذا يجد المصريون أنفسهم محاصرين بالازمات من كل اتجاه فلا مستحقات ولا طعام ولا امكانية للعودة ، ولا عمل ينتظرهم في مصر .

ولاتقف مشكلات المصريين العاملين بالقطاع الخاص ويزيد عددهم عن ٦٠٠ الف مصري ـ عند هذا الحد اذ على الرغم من انهم ليسوا ممنوعين من السفر فان أصحاب العمل العراقيين يعرفون قدرهم ويتخوفون من توقف أعمالهم في حالة عودة هذا العدد الكبير من المصريين فيماطلون في دفع مستحقاتهم بغرض اجبارهم على البقاء ، خاصة بعد موجة عودة العمالة الأسيوية من الباكستانين والهنود .

وعلى الرغم من ذلك فان الاف المصريين حزموا امتعتهم وشرعوا في بدء رحلة العودة الشاقة إلا ان تخوفهم الوحيد ـ بعد ضياع تحويشة العمر ـ هو مايحدث في الرطبة من تصرفات فردية لبعض ضباط الحدود الذين ينفذون قرار الحكومة العراقية الأمر بمنع خروج الرعايا الا بصحبة المتعلقات الشخصية والتحفظ على مادون ذلك من أغراض للاستفادة بها في مواجهة الحصار الامريكي المفروض على العراق .

وعن هذه الاوضاع يقول داود الفرحان المستشار الصحفي العراقي : ان المحنه التي يواجهها العراق أكبر من أن تحتوى وان حدوث بعض السلوكيات الفردية أمر وارد في مثل هذه الظروف .

أما عن الازمة الغذائية فان العراق منح كل المقيمين في العراق ـ بما فيهم شعب العراق نفسه ـ بطاقات تموينية لتوزيع ماتبقى من المخزون الغذائي لدى العراق بشكل عادل يتساوى فيه الجميع في المعاناه .

وبهذه المناسبة أود أن اقول ان العراق يرحب بارسل معونات غذائية من اي جهة وهو ملتزم بتوصيلها الى مستحقيها .

تقول وزارة القوى العاملة أن عدد العاملين بالعراق قبل الغزو ٨٠٠ الف عامل ، وفي الكويت ١٧٠ الف عامل ، وفي أعقاب الأزمة مباشرة كان النزوح من الكويت على أشده ، وتناقص عدد القادمين من الكويت الآن بعد أن غادرها معظمهم ، ويتزايد الان عدد القادمين من العراق ، وبلغ عددهم حتى الاسبوع الماضي ٢٩٥ الف ويصل يوميا اكثر من ٤ الاف عائد .

واهم المشاكل التي دونها العائدون في الاستمارات التي توزعها الوزارة هي تركهم للأرصدة والاثاث والأجهزة الكهربائية في الكويت ، اما العائدون من العراق فليس لديهم مشكلة ارصدة ، لانهم كانوا يحولونها مباشرة عن طريق بنك الرافدين ، وقد توقفت التحويلات ، وانضم العائدون الى طابور الانتظار الواقف امام البنك ، الذي لم يسدد التحويلات منذ عام ٨٨ وحتى الان .

وذكرت مصادر الوزارة أن الازمة شملت الذين عادوا من العراق قبل الازمة بعامين ، والذين لم يصرفوا مستحقاتهم ، وكان العراق قد قرر صرف ٥٠ مليون دولار شهريا للمصريين ، وهو مبلغ ضئيل لم يكن كافيا وتبلغ مستحقاتهم المجمدة مليار و ٣٥٠ مليون جنيه

وطلبت وزارة القوى العاملة تقريرا عاجلا عن اوضاع العمالة في العراق بعد اندلاع الأزمة ، وحول شكاوى العائدين من اختفاء المستشار العمالي المصري ، قالت الوزارة أن السبب يعود الى ضخامة الأعداد المتواجدة هناك وزيادة المشاكل ، ولذلك يواجه المستشار العمالي أعباء ضخمة .

كيف قتلوا [illegible] [illegible]؟

الصعق بالكهرباء !

الرصاص في الرءوس !

الهجوم بالمنشآت !

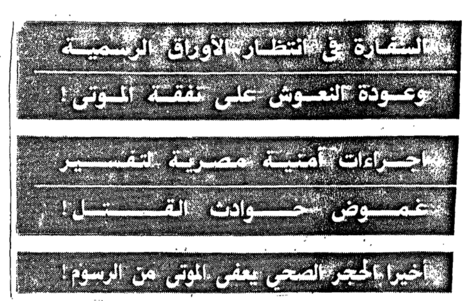
الجثث ممنوعة من السفر !

والشرطة لا ترى ولا تسمع .. وتكذب !



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ أكتوبر ١٩٩٠



السفارة في انتظار الأوراق الرسمية وعودة النعوش على نفقة الموتى!

اجراءات أمنية مصرية لتفسير غموض حوادث القتل!

أخيرا الحجر الصحي يعفي الموتى من الرسوم!

ثماني سنوات من الحرب العراقية الإيرانية تحملها المصريون على اكتافهم ..

رفعوا باذرعهم مبانى كادت تسقط ومصانع كانت تتوقف ومزارع بدات تفنى .. ووطنا بدا مهجوراً !

٨ سنوات ..

حمل المصريون فيها امانة استمرار شقيق في البطاقة العربية والهوية القومية اسمه العراق ..

وسنوات اخرى كثيرة .. ساهم نفس المصريين في دفع عجلة التنمية - التي تحطمت فيما بعد - إلى الامام وإلى السماء . وكان نصيب المصريين من كل هذا .. صندوقاً اسود مفزعاً نعشاً عائداً - في خفية - إلى مصر ..

صراخ الأهل ونواح الامهات وصوانات القرى وجنازات الشوارع .. كلها لم تبرىء القتلة هناك في .. العراق !



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق : وائل قنديل

وصلت إلى مطار القاهرة حتى كتابة هذه السطور ٣٩٥ جثة مصرية من العراق .

وطبقا لتصريح مصدر مسئول بإدارة الحجر الصحى بمطار القاهرة فقد وصل عدد الجثث منذ الغزو العراقى للكويت ٩٠ جثة ، مع ملاحظة عدم وجود طيران مباشر بين مصر والعراق مما يجعل نقل الجثث مسالة صعبة للغاية .

وقد كانت معدلات وصول الجثث المصرية منذ بداية العام الحالى كالتالى ..

يناير	٥١	يونيه	٣٥
فبراير	٣٨	يوليو	٥٢
مارس	٥٢	أغسطس	٣٢
إبريل	٤٩	سبتمبر (حتى ٢٥)	٥٤
مايو	٥٠		

تقدم التقارير المرفقة بجثث الموتى أسباباً وهمية ادت للوفاة فلا تقدم اية تفسيرات مقبولة او غير مقبولة حيث لم تخرج كلها عن عدة مقولات موجزة مثل إصابة بطلق نارى (غير معلوم مصدره طبعاً) او كسر بالجمجمة او نزيف دموى حاد او صعق بالكهرباء او توقف القلب والرئتين نتيجة حادث ولم تحدد نوعية هذا الحادث ولا وقته ولا مكانه وتشكل عبارة (صعق بالكهرباء) النسبة الاعلى فى التقارير الواردة .

لكن هناك بعض الجثث لم تعد وحدها بل عاد بها بعض العاملين الذين شهدوا وقائع مقتل زملائهم على أيدى العراقيين وقالوا كل شيء .

على باب قرية البضائع بمطار القاهرة كان ينهى « جمال مصطفى زهران » ـ من اشمون ـ منوفية ـ إجراءات خروج جثة زميله (خالد سلامة) ٢٢ سنة التى عاد بها من العراق .. يروى لنا : « كنا نعمل فى إحدى عمليات الكهرباء فى بغداد .. كنا فريق عمل ودور زميلى « خالد » كان الجلوس بجانب المعدات والأسلاك ومناولة العاملين بعض الالات الصغيرة لانه لم تكن لديه خبرة فى مجال الكهرباء .. وكان يشرف على تنفيذ العملية احد المهندسين العراقيين والذى كان يعاملنا وكاننا عبيد وكان يضمر عداء وحقداً « لخالد » بصفة خاصة لانه كان محبوباً من الجميع ، اثناء مرور المهندس لمح خالد يجلس بجوار المعدات فتملكه الغضب ووبخه وصفعه على وجهه ثم امره بتسلق احد اعمدة الكهرباء لتغيير شبكة معينة ..

ثم يصرخ (جمال) فى هستريا : خطة العمل كانت تخدر من تغيير هذه الشبكة إلا بعد اتخاذ إحتياطات شديدة وخالد لا يفهم فى الكهرباء ومع توسلاتنا للمهندس العراقى ليسمح لاى واحد منا بالقيام بهذه المهمة إلا انه رفض واصر على « خالد » دون ان نجرى اختباراً لوجود الكهرباء فى الأسلاك . وصعد خالد وصعق فى لمح البصر .

التفتنا نبحث عن المهندس العراقى المسئول فلم نجده وكانه فص ملح وذاب وظلت الجثة ملتصقة على العمود ساعة ونصفاً .. لحظات وجاءت الشرطة العراقية لتقبض علينا على اننا تسببنا فى قتله وذهبوا بنا إلى القسم وبعد



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ أكتوبر ١٩٩٠

مساومات طويلة افرجوا عنا بعد ان دفعنا ٥٠ ديناراً رشوة لاحد الضباط ، كل هذا حدث والجثة كانت ما تزال ملتصقة بالعمود إلى ان انزلناها وذهبنا بها لمصلحة الطب العدلى (الشرعى) وهناك ساومونا على الرسوم المقرر دفعها إلى ان دفعنا مبلغ ٥٠٠ دينار عراقى جمعناها من المصريين العاملين فى بغداد .

ويضيف « جمال » : بالمناسبة ليست هناك قواعد ثابتة ولا رسوم محددة فى الطب الشرعي ، هناك فهم يريدون ان ياخذوا كل ما يمكن دفعه من دنانير والدليل على ذلك انهم اخذوا مبلغ ٨٠٠ دينار على جثة مصرية اخرى لشاب من الصعيد وقد ذهبنا للسفارة المصرية فى بغداد لنقل الجثة قالوا لنا إن الإجراءات المتبعة تبدا بإرسال برقية لاهل المتوفى لإخطارهم بالوفاة وتسالهم إذا كانوا يريدون جثته ام تدفن هنا وإذا كانوا يريدونها فعليهم إرسال الرسوم المقررة لذلك وانتظار الجثة فى اقرب فرصة ممكنة (حسب التساهيل) لأن الطيران متوقف .. كان هذا يوم ٢٣ اغسطس . فكان قرارنا بنقل الجثة على نفقتنا الخاصة ! وبعد مساومات اتفقنا مع سيارة تقلنا للاردن على دفع ٤ الاف دينار لنقل الجثتين لمنطقة الرويشد وبعد ٨ ايام وصلنا إلى حدود الأردن بعد رحلة ٨٥٠ كيلو متراً ، ومن هناك ركبنا طائرة ليبية إلى القاهرة !!

صلاح إسماعيل السيد يحكى ماساة مصرع إثنين من المصريين : « إبراهيم ولطفى » كانا يعملان فى حراسة مزرعة احد العراقيين والذى كان لا يفيق من السكر ليلاً او نهاراً وذات يوم نادى على إبراهيم قائلا : يا مصرى يا ابن (...) وحين ابدى إبراهيم غضبه من شتائمه صفعه على وجهه وبصق عليه ثم خرج يلم ملابسه واغراضه ليترك له المزرعة فبادره العراقى برصاصة من مسدسه قتلته فى الحال ، عندئذ جن جنون زميله لطفى وهجم على السفاح العراقى فكان نصيبه رصاصة فى صدره هو الآخر ليلقى مصرعه فى الحال .

هذا ما حدث بالفعل وكما يعلمه الجميع لكن السلطات العراقية هناك قالت فى اسباب الوفاة إن احد الحارسين المصريين كان ينظف مسدسه فخرجت رصاصة خطا فقتلته فما كان من الآخر إلا ان اطلق الرصاص على نفسه خوفا من اتهامه بقتل زميله !

ويروى زملاء جثة اخرى تحمل اسم فرحات محمد فرحات ٣٢ سنة عامل باحد مطاعم بغداد .. يرون قصة مقتله دخل احد العراقيين إلى المطعم فى حالة سكر شديدة وبعد ان اكل طالبه « فرحات » بدفع الحساب فما كان من العراقى إلا ان شتمه وافرغ طلقات من مسدسه فى صدر « فرحات » ، وعادت جثته فى تابوت ولم تكلف السلطات العراقية نفسها حتى تحمل إرسال الجثة إلى مصر وكان التقرير الطبى لا يتعدى الإشارة إلى انه مات بطلق نارى احدث به نزيفاً دموياً حاداً .

حمدى درويش ٢٨ سنة ـ كان يعمل بإحدى عمليات الكهرباء فى إحدى قرى العراق وذات يوم اندفع اهل القرية بكل ما يملكون من عنف يهجمون على المصريين العاملين هناك بحجة سرقة جهاز تليفزيون فاطلق احد العراقيين رصاصات طائشة من مسدسه استقرت إحداها فى صدر حمدى فلقى مصرعه على الفور ولم يسال احد من العراقيين على اية مستحقات له او تعويضات وقالت الشرطة إن الإصابة غير متعمدة وعليها عادت جثة حمدى فى صندوق اسود بدون اى تحقيق .

نجوى محمود مديرة مجمع البضائع بمطار القاهرة قالت لنا :

توجد فى القرية ثلاجة واحدة لحفظ الجثث ، وتحدد الإجراءات التى تتم فى القرية بالآتى : بعد وصول الجثة على شركات الطيران ومعها بوليصة الشحن التقرير الطبى وكافة الاوراق المتعلقة بالمتوفى ، نقوم بإخطار اهل المتوفى على عنوانهم إذا لم يكن هناك مرافقون للجثة بعد ذلك نعرض بوليصة الشحن والتقرير الطبى وكافة الاوراق على إدارة الحجر الصحى بهيئة ميناء القاهرة التى ترسل طبيباً كمندوب منها للكشف على الجثة ويقرر تسليم الجثة ومعها تصريح بالدفن بعدها ياخذ اهل المتوفى الجثة إلى حيث يريدون دفنه مباشرة دون تحصيل اية رسوم منهم . هذه الإجراءات كما تضيف مديرة قرية البضائع لا تستغرق سوى ساعات معدودة .

من جهتها تقوم اجهزة الامن بهيئة ميناء القاهرة بإعداد تقارير عن الجثث التى تصل إليها بصفة يومية وكما قال مصدر امنى مسئول : هذه التقارير تعد حول ظروف واسباب الوفاة المرفقة مع كل جثة تصل للمطار وتسلم التقارير يومياً إلى وزير الداخلية . وتؤكد التقارير الامنية ان حالات وفاة المصريين غير طبيعية وكان وزير الداخلية قد اعلن ان مصر ستتقدم إلى كل من الهلال والصليب الاحمر الدوليين بطلبات للحصول على تقارير مفصلة عن اسباب الوفاة للجثث القادمة من العراق وبصفة خاصة الحالات المشتبه فيها جنائياً فيما يتعلق بالتعويضات الكاملة لاسرهم وحفظ كافة حقوقهم ■



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩٠

حتى لاتتحول بغداد إلى مقبرة للمصريين!

مشكلة المصريين بالعراق مأزق حقيقي

أمام الحكومة المصرية لابد من الخروج منه بسرعة

إجراءات يجب إتخاذها قبل تفاقم المشكلة

المعاملة بالمثل في حدود معينة
والشكوى للمنظمات الدولية
القرارات العقابية

ان تصل اعداد جثث المصريين القادمة من العراق الى نحو ٩٦٥ جثة من بين ١٠٣٠ جثة قادمة من الخارج في خلال عشرة شهور فهذا يدل دلالة بالغة على حجم الكارثة التى تحيط بالمصريين العاملين في العراق وبعيدا عن الماسى التى يمتلىء بها ملف العمالة المصرية في العراق فان السؤال الذى يطرح نفسه بإلحاح هو: كيف نحمى ابناءنا في العراق حتى لاتتحول بغداد الى مقبرة للمصريين ونجد في كل بيت مصرى مناحة على ابن لها فقد هناك، وحتى لاتلقى المشكلة بظلال سوداء لاتزول على العلاقات بين الشعبين المصرى والعراقى.

في هذا التحقيق نحاول بهدوء وبعيدا عن المبالغة ان نناقش قضية النعوش الطائرة من بغداد الى القاهرة والاجراءات التى يمكن لمصر القيام بها لتخرج من هذه المشكلة التى تمثل بحق مأزقا امام الحكومة المصرية لابد لها من الخروج منه وباقصى سرعة.

خبراء السياسة والقانون الدولى:

علينا أن نحل المشكلة ونتجنب الفرقة



تحقيق:
مصطفى عبدالرازق
طلعت المغربى

فى تحليل لظاهرة الجثث العائدة من العراق للمصريين العاملين هناك يعود بنا الدكتور احمد يوسف استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد الى المشكلة من جذورها الاولى فيذكر ان ظاهرة العمالة المصرية فى العراق او غيره بدات فردية ولم تلعب الدولة فيها دورا اساسيا، حيث لم تكن قادرة منذ البداية على توجيهها ولازالت غير قادرة حتى الآن . ومن خلال مايتوافر لنا من ابناء، فان الموقف بالنسبة للمصريين فى العراق غير طبيعى، ومع ذلك فان تصورات الحلول، تتطلب معلومات دقيقة حول الموضوع ورغم كل ذلك ، وايا كانت الصورة فسوف يكون الموقف صعبا امام الحكومة المصرية اذا ما وجدت نفسها امام مشكلة حقيقية للمصريين فى العراق، فالوسائل الدبلوماسية هى احد البدائل المطروحة كوسيلة يمكن لمصر من خلالها الحفاظ على المصريين وحقوقهم بالعراق ولكنها لن تكون الوسيلة الفعالة، كذلك فان مبدا المعاملة بالمثل للعراقيين فى مصر... امر لاتسمح به تقاليدنا ومن هنا فليس امامنا إلا طرح الموضوع بالحاح من خلال الاعلام او الاجراءات الدبلوماسية بشكل باخر او فى النهاية اتخاذ اجراءات عقابية ضد العراق اذا كان ذلك فى مقدورنا.

اما عن الدعوة لان تعمل الدولة على العودة الفورية للمصريين فى العراق وهم يمثلون نحو ثلاثة ارباع مليون فهذا سيشكل مشكلة للاقتصاد المصرى، ثم انهم ربما لا يريدون العودة الان ، من ناحية اخرى فان العراق مع الازمة الاخيرة وحالة التعبئة العامة هناك اصبح يحتاج اليهم بدرجة اكبر من قبل ولذلك فانه لن يفرط فيهم بسهولة ولن يسىء معاملتهم عمدا ، بالتاكيد هناك حوادث للمصريين فى العراق ولعلها السبب فى ارتفاع ارقام الجثث التى تصل مصر ولكنى لا اعتقد ان هناك موقفا رسميا مضادا ضدهم. ويذكر الدكتور احمد يوسف انه قد تردد ان هناك بعض العراقيل وضعتها السلطات العراقية امام مصريين كانوا يريدون العودة لحاجتها اليهم وان كان لايستطيع ان يؤكد ذلك ولكنه امر محتمل .

وفى النهاية يؤكد انه قد يكون فى استدعاء المصريين فورا حل حقيقى للمشكلة ولكن بشرط ان يكون الاقتصاد المصرى قادرا على استيعاب هؤلاء العائدين وهو امر غير قائم وتلك هى المشكلة .

حقوق لابد من احترامها

ولكن ما هو الموقف بالنسبة للمصريين فى العراق من وجهة نظر القانون الدولى ؟

يؤكد خبراء القانون الدولى بداية ان الرعايا الاجانب فى اى دولة لابد ان يتمتعوا بحد ادنى من الحماية والرعاية من الدولة التى يعملون بها، فاذا كان من المسلم به ان اى دولة حرة فى ان تستقبل على اراضيها رعايا من دولة اخرى أو لاتستقبلهم فانها اذا قبلت وجود هؤلاء الرعايا فهناك حد ادنى من الحماية لابد ان توفرها طبقا للقواعد المستقرة فى العلاقات الدولية منذ عشرات السنين والتى تنص على الحفاظ على سلامة الاجنبى وحمايته والاعتراف له بشخصيته القانونية وحريته فى التصرف وفى التنقل وفى ممارسة العقيدة وحريته فى العمل ومن اى اعتداء يقع عليه بل وبذل الرعاية التى تكفل عدم وقوع اعتداء عليه والا تصادر امواله وممتلكاته طبقا لانظمة الدولة التى يعمل بها وان تسمح له بحق الالتجاء الى القضاء اذا وقع اعتداء عليه، وهذا هو الحد الادنى من الحقوق التى يجب توفيرها للرعايا الاجانب واذا ما كانت هناك اتفاقيات خاصة بين الدولة التى ينتمى اليها الرعايا والدولة المضيفة تعطى حماية اكثر او تنظم حقوق العمل سواء كانت هذه الاتفاقيات ثنائية ام جماعية فهذا يفرض التزاما اشد على الدولة المضيفة برعايا حقوق هؤلاء الرعايا لديها .

وماذا عن تطبيق هذه القواعد على حقوق واوضاع المصريين بالعراق ؟

هنا يؤكد مفيد شهاب استاذ القانون الدولى ان العراق ملتزم بتوفير الحد الادنى السابق ونصوص الاتفاقيات الثنائية والجماعية بينه وبين مصر بشان العمالة وعليه فان اى تجاوز او اخلال بالقواعد الواردة فى الاتفاقيات بين مصر والعراق بهذا الشان يعتبر امرا غير قانونى وينبغى على العراق القضاء عل هذا الاخلال فورا .

الدقة فى تناول الموضوع

ويطالب الدكتور مفيد بضرورة التحقيق بدقة وعناية وموضوعية فيما يثار عن تجاوزات تحدث تجاه العمال المصريين، ويشير هنا الى انه قد حدث من العراق من قبل اخلال فيما يتعلق بمستحقات المصريين والتزم العراق بردها، وعلى العراق ان يستمر فى الوفاء بالتزاماته نحو سداد حقوق المصريين وتعويض بعضهم عن الاصابات والخسائر التى لحقت بهم، اما بالنسبة لما نسمع عنه من حالات وفيات غير طبيعية بين المصريين فى العراق فلابد من التحقيق الدقيق والذى بناء عليه يمكن لمصر ان تتخذ ماتراه مناسبا من اجراءات. وعن طبيعة هذه الاجراءات يذكر الدكتور مفيد شهاب انه من الصعب تحديد هذه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٩٠

استدعاء المصريين من العراق ممكن بشرط أن يستطيع الاقتصاد المصرى استيعابهم!

ممثلة الصليب الأحمر بالقاهرة:

ليس لنا دور طالما هناك علاقات دبلوماسية



الوسائل قبل التحقيق فى الامر بدقة وان كانت هناك بصفة عامة اجراءات عديدة للحفاظ على المصريين بالعراق وحقوقهم

من خلال الاجهزة المصرية المسئولة وكل مانرجوه فى ظل الازمة الحالية هو جمع الشمل والعمل على التئام الصف العربى بانسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية والحفاظ على حقوق المصريين بالعراق بالاجراءات المناسبة .

ويوضح الدكتور صلاح عامر استاذ القانون الدولى انه مع الغزو العراقى للكويت وموقف مصر منه حملت الينا الانباء ما يفيد سوء معاملة السلطات العراقية للمصريين، ونظرا لكثرة عدد الرعايا المصريين فى العراق فان الحكومة المصرية تبذل جهدا لتوفير الحماية المناسبة لهؤلاء الرعايا من خلال البعثة الدبلوماسية المصرية فى العراق، اما بالنسبة للجثث القادمة من العراق فان امر

الرئيس مبارك باجراء تحقيق بشانها يؤكد ان المسالة خطيرة، وهنا فان العراق مسئول مسئولية دولية عن اى مساس بحقوق المصريين او ارواحهم وممتلكاتهم، وهذا الالتزام تستطيع مصر ان تفرض

احترامه على الحكومة العراقية بوسائل واساليب متنوعة وفى المرحلة الحالية فانه

امام مصر احد سبيلين وهما اما الاتصالات الدبلوماسية المباشرة لتنبيه العراق الى وجوب التزامه بمسئوليته او من خلال طرف اخر ممن يحتفظون بعلاقات طيبة مع العراق او من خلال اللجوء الى المنظمات الدولية الخاصة بالعمالة لاسيما وان احد اهداف منظمة العمل الدولية حماية حقوق العمال الاجانب الذين يعملون خارج اوطانهم ولاشك ان مثل هذه الاجراءات قد لاتكون فعالة او كافية بدرجة كبيرة ويمكن لمصر فى اطار القانون الدولى ان تلجأ الى اجراءات تتجاوز هذا

المدى اذا ماتيقن لها وجود مساس باوضاع المصريين فى العراق او الكويت ، ومن الممكن ان تصل هذه التدابير الى حد اعمال مبدأ المعاملة بالمثل فى حدود معينة بحيث لاتتضمن فى ذاتها انتهاكا من جانب مصر للقواعد القانون الدولى او حقوق الانسان ويمكن ان يكون هناك بطبيعة الحال تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسى بين الدولتين وان يصل الامر الى تقديم احتجاج رسمى للعراق او انذار وقد كان سوء معاملة الرعايا الاجانب سببا فى العديد من الصراعات المسلحة بين الدول ونامل الا تكون هذه القضية سببا فى تطور الامور بين الدولتين الى هذا المدى ونامل ايضا ان يكون ما تم تناقله من انباء بشان جثث المصريين مجرد حالات فردية لاتعبر عن سياسة ثابتة للسلطات العراقية .

وحول دعوة المصريين العاملين بالعراق الى العودة يذكر الدكتور صلاح عامر انه من الناحية القانونية لايوجد ما يمنع اى مصرى من العودة ومغادرة العراق... والملحوظ فى مسلك العراق بهذا الخصوص انها وان فرضت بعض القيود على تحرك الاجانب من الجنسيات الامريكية والعربية فانها لم تفرض اى قيد على الجنسيات العربية وبصفة خاصة المصريون وهى فى ذلك انما تمتثل للقانون الدولى. ويختتم الدكتور صلاح عامر رايه فى الازمة بالتاكيد على انها ازمة عابرة فى تاريخ العلاقات بين الشعبين المصرى

والعراقى وانه قد لايكون من مصلحة المصريين او العراقيين على السواء دعوة

المصريين الى العودة بحيث لايكون هناك تحريض للمصريين على مغادرة العراق فالعلاقات بين الشعوب «ارسخ» واعمق من ان تتاثر بهذه الازمة او غيرها .

حلول كثيرة

● دبلوماسى مصرى سابق ببغداد يتحدث عن ماساة جثث المصريين بالعراق وتزايد اعدادهم فى الفترة الاخيرة قائلا:

ـ عندما كنت اعمل بالسفارة المصرية ببغداد كانت وفيات المصريين حوالى ٣٠ ـ ٤٠ حالة شهريا ولا ادرى هل هذا الرقم كبير ام لا، خاصة اذا علمنا ان عدد المصريين بالعراق يتجاوز المليون والمسالة فى راى ليست مسالة عدد الجثث والوفيات بقدر ما هى اسباب الوفاة هل هى وفاة طبيعية ام جنائية وقد لفت نظرى وقتها ان التقارير الطبية كانت تشير الى ان الوفاة اما بسبب حادث سيارة او بسبب الصعق بالتيار الكهربائى

وبالتاكيد هذا يوضح ان بعض الوفيات تمت عمدا وليست وفيات طبيعية ومن اكثر الامور التى تبعث على الاسى مسالة نقل الجثث من العراق الى مصر، فالمصريون بالعراق يقومون بجمع التبرعات من بعضهم البعض لنقل الجثمان وكنا كعاملين بالسفارة المصرية ببغداد نقوم من حين لاخر بجمع التبرعات اذا كانت التبرعات لا تكفى .

● هل تعتقد ان تزايد حالات الوفيات نتيجة طبيعية او رد فعل لموقف مصر التى استنكرت الغزو العراقى للكويت ؟

ـ منذ ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ كان عدد المصريين بالعراق اكبر من اى وقت مضى على الرغم من ان العلاقات الدبلوماسية كانت

مقطوعة بين القاهرة وبغداد ، كان عدد المصريين وقتها ٢ مليون مصرى والغريب فى الامر انه رغم سوء الاوضاع بالعراق مازال هناك عمال مصريون يسافرون الى بغداد فكيف يتم هذا وارواح المصريين الموجودين هناك فى خطر ولاتوجد فرص عمل واذا وجدت فليس هناك رواتب او تحويلات .. وانني اعتقد ان السلطة

الرسمية فى العراق لايمكن ان تقوم باى اعمال من شانها الاضرار بالمصريين الذى يمكن ان يقوم بذلك هو الشعب العراقى نفسه كرد فعل للاعلام المصرى المعادى للعراق ويضيف :

اننى اطالب الحكومة المصرية بتنظيم عملية سفر العمالة المصرية الى الخارج خاصة الى العراق بحيث لايسافر الا كل من يحمل عقد عمل فى يديه، كما اطالب كل مصرى ان يقوم بتسجيل اسمه لدى القنصلية المصرية حتى تعرف الدولة اعدادهم ونوعية اعمالهم واماكن اقامتهم وفى هذا السياق اذكر ان عدد المصريين المسجلين بالقنصلية حوالى ٢٠ الف مصرى رغم ان عددهم الفعلى حوالى



مليون مصرى واخيرا لابد ان يكون للقيادة المصرية حضور قوى تجاه اى حادث يتعرض له المصرى بالخارج سواء فى العراق او غير العراق ..

تسوية الازمة سلميا

اللواء اركان حرب طلعت مسلم الخبير العسكرى يؤكد انه بغض النظر عما حدث ينبغى تناول القضية بحيث لاتؤدى بنا الى زيادة الفرقة وفى هذا الاطار يجب على اعلامنا الا يتجاوز الحدود الموكولة اليه وهى توضيح دور مصر وهو الدفاع عن السعودية وان نسعى الى افهام العراق بان هذا هو موقفنا وليس اكثر من ذلك وهذا لايعنى ان نتنازل بالنسبة لموقفنا المبدئى من قضية الكويت وهذا الموقف يرتبط بمدى قدرتنا على التاييد فى القرار كما يجب ان تعمل مصر على تسوية الازمة سلميا لان خسائرنا فى الارواح الان تعد قليلة لو حدث صراع مسلح، لذا يجب ان نعمل على تهدئة الصراع واعطاء فرصة للجهود السلمية والمبادرات العربية .

عودة المصريين فورا

وحول دور اتحاد عمال مصر فى تلك الازمة يقول احمد العماوى رئيس اتحاد عمال مصر:

- نحن ننتظر معرفة اسباب الوفيات لكى نستخدمها فى الشكوى للمنظمات الدولية، فاذا كان هناك شبهة جنائية نقوم بعرض القضية على المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية والصليب الاحمر ومنظمة حقوق الانسان والامم المتحدة لكى نطالب بالتعويض بعد ذلك .

اننى اطالب بعودة جميع المصريين من العراق فورا خاصة انه لايوجد اى عائد ولايوجد مبرر واحد للبقاء ، وبقاء اى مصرى بالعراق فيه خطر كبير عليه ويكفى ان اذكر ان السلطات العراقية قامت بتجميع المصريين فى المكتب العمالى المصرى ببغداد لتجنيدهم واشراكهم فى مظاهرات تهتف ضد مصر وشعب مصر .

ليس له دور

● هدى البليدى مدير مكتب الصليب الاحمر بالقاهرة تؤكد ان الصليب الاحمر ليس له دور فى عملية نقل جثث المصريين بالعراق او التحقيق فيها طالما هناك علاقات دبلوماسية بين مصر والعراق، فالصليب الاحمر ليس له دور فى الوقت الحالى ودور الصليب الاحمر عادة يكون وقت الحروب حيث يقوم بنقل جثث ضحايا الحرب كما يقوم الصليب الاحمر بحماية الجنود على ارض المعركة لو تم اسرهم او اصابتهم والصليب الاحمر له دور كذلك فى حماية المدنيين بالارض المحتلة فى حالة الحرب بحيث يقوم بنقلهم وتقديم المساعدات الممكنة لهم .

مكتب العمل الدولى يناقش شكوى مصر ضد العراق

عقد السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة اجتماعا امس مع بعثة منظمة العمل الدولية التى تزور القاهرة حاليا للتعرف على احوال العمالة المصرية العائدة من العراق والكويت ، وطلب خلاله عرض شكوى مصر ضد العراق امام مجلس ادارة مكتب العمل الدولى



المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العراق يرفض استقبال بعثة تقصى الحقائق الدولية حول مذابح المصريين

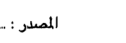
استياء عربى من موقف منظمة العمل العربية تجاه مأساة العمالة

كتب ـ محمد عبدالعليم :

رفضت السلطات العراقية ، استقبال بعثة تقصى الحقائق الدولية ، التى تحقق فى المذابح التى ترتكب ضد المصريين بالعراق ، وضياع مستحقاتهم . ابدت الدول العربية استياءها للموقف المتخاذل لمنظمة العمل العربية التى تمارس نشاطها من بغداد بسبب تشريد العمال العرب وضياع مستحقاتهم بالعراق والكويت .

وقد تسلمت بعثة تقصى الحقائق التابعة لمنظمة العمل الدولية أمس صورة من شكوى مصر ضد العراق ، تطلب فيها تدخل المنظمة لاستعادة حقوق العمالة المصرية العائدة من الكويت والعراق . كما توجهت البعثة الى الاردن ، لمواصلة تقصى الحقائق حول ماساة العمال الذين يتكدسون على الحدود مع العراق وتعقد البعثة عدة اجتماعات مشتركة مع المسئولين الأردنيين ، لبحث مشاكل العمال الهاربين على الحدود وامكانية مساعدتهم .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٠

مصر ترفض اقتراحين من العراق بشأن سداد مستحقات العمالة المصرية

كتب عزت سامى :

رفضت مصر اقتراحين تقدمت بهما حكومة العراق فى شأن سداد مستحقات المصريين العاملين فى العراق ٠٠٠ واستندت مصر فى الرفض الى ان الاقتراحين العراقيين يفتقران الى الجدية ، فضلا عن ان احدهما يتعارض مع التزام مصر بتنفيذ قرارات مجلس الامن بشأن الحظر الاقتصادى المفروض على العراق .

يقضى الاقتراح العراقى الاول بان حكومة العراق مستعدة لسداد مستحقات المصريين العاملين هناك فى صورة بترول عراقى .. ولما رفضت مصر هذا الاقتراح لصعوبة تنفيذه ولالتزام مصر بتنفيذ قرارات مجلس الامن بالحصار الاقتصادى على العراق .. تقدمت حكومة العراق باقتراح آخر يقضى بان يتولى الحكومة المصرية سداد هذه المستحقات للعمال بالجنيه المصرى ، على أن تضاف هذه المبالغ الى اجمالى مديونية العراق لمصر .. « لتسدد فيما بعد » ..

مستحقاتنا عند العراق

وقد أوضحت التقارير الاولية أن اجمالى مستحقات العمال المصريين المتأخرة لدى العراق تبلغ ٥٠٧ ملايين دولار .. يضاف اليها ١١٠ ملايين دولار مستحقة لشركة مصر للطيران و ٦٦ر٥ مليون دولار باقى لمصر من الصفقات المتكافئة ، و ٨٢ مليون دولار مستحقة للمصدرين — من القطاع الخاص — واكثر من ٢٥ مليون دولار مستحقة لشركات المقاولات المصرية .

وتقدر التعويضات المستحقة للعمال المصريين فى العراق والكويت بحوالى ٥ مليارات دولار .

تحرك دولى

ومن ناحية اخرى بدأت بعثة منظمة العمل الدولية لتقصى الحقائق حول ظروف وأحوال العمالة المصرية العائدة من الكويت والعراق مهمتها فى القاهرة منذ يوم الاربعاء الماضى برئاسة شكرى زكى الدجانى مدير المكتب الاقليمى لمنظمة العمل الدولية فى المنطقة العربية .

وقد عقدت اللجنة سلسلة لقاءات مع كل من الدكتورة آمال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية ، وقيادات الاتحاد العام لنقابات العمال برئاسة احمد العماوى رئيس الاتحاد ، وقيادات اتحاد الصناعات المصرية برئاسة الدكتور عادل جزارين رئيس الاتحاد .. كما التقت البعثة مع عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة والتدريب

والتقت البعثة ايضا مع نماذج من العمال المصريين العائدين من العراق والكويت .. واطلعت على البيانات التفصيلية والوثائق والصور .. كما استمعت الى شهادات حية عن جوانب ما تعرضت له هذه العمالة على ايدى السلطات العراقية . وخاصة اعمال السلب والنهب .

شكاوى ضد العراق

وقد قرر ميشيل هانسن المدير العام لمنظمة العمل الدولية فى جنيف ايفاد هذه البعثة لتقصى الحقائق ، وذلك على اثر شكاوى تقدمت بها الى المنظمة الدولية جهات عديدة من بينها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر .

كما قرر هانسن أن ادراج مسألة جرائم النظام العراقى ضد العمالة الاجنبية فى العراق والكويت على جدول اعمال مجلس ادارة مكتب العمل الدولى فى دورته المقرر عقدها فى شهر نوفمبر القادم بجنيف .

نداء الى صدام حسين

وكان المدير العام لمنظمة العمل الدولية قد وجه نداء عاجلا الى الرئيس العراقى صدام حسين اعرب فيه عن اسفه وقلقه ازاء ما تعرضت له العمالة الاجنبية من كل الجنسيات فى العراق والكويت .. وقال : انه « تمشيا مع مبادىء منظمة العمل الدولية التى تحمى مصالح العمالة المستخدمة فى دول غير دولها ، فاننى اعبر لكم عن عميق اسفى وقلقى لوضع العمالة الاجنبية التى قدمت الى العراق والكويت للمساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلاد ، بينما هى الان تواجه تهديدا خطيرا لسلامتها ولممتلكاتها وامنها » .

وطالب هانسن الرئيس العراقى بان يتخذ خطوات فورية لاطلاق حرية الحركة للعمالة الاجنبية وضمان احترام الحقوق الاساسية لها .. واشار الى أن مكتب العمل الدولى على استعداد لتقديم اية مساعدة فى هذا السبيل .

قانون العمل الدولى

وجدير بالذكر أن تحرك المنظمة الدولية ازاء هذه القضية يأتى تلبية لالتزاماتها ووفاء لما تقضى به اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية .. وبالذات : الاتفاقية رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٩ الخاصة بحماية الاجور ، والاتفاقية رقم ٩٧ لسنة ١٩٤٩ الخاصة بالعمال المهاجرين ، والتوصيات رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ ورقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ — الخاصة بالعمال المهاجرين وحمايتهم — والاتفاقية رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٢ الخاصة بالمساواة بين الوطنيين وغير الوطنيين فى الضمان الاجتماعى — والاتفاقية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٥ الخاصة بالاحكام التكميلية بشأن العمال المهاجرين ، وهجرة العمال فى الاحوال السيئة ، والتوصية رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٥ بشأن التدابير الواجب اتخاذها لضمان الالتزام بالمساواة فى المعاملة والسياسية الاجتماعية ازاء العمال المهاجرين .. والاتفاقية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢ الخاصة بالضمان الاجتماعى ووضع نظام دولى للحفاظ على الحقوق .




المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٩٠

زئيس إتحاد العمال فى حديث صريح لآخر ساعة

التجنيد الاجبارى للمصريين فى العراق : محرم دوليا

فى انتظار تقارير أسباب وفاة المصريين قبل اللجوء للمنظمات الدولية

● حل مشكلة مستحقات المصريين فى ليبيا وتوقف تحويلات العراق

● كتب ضياء عبد الحميد

● ثلاث نقاط رئيسية تشغل ذهن رجل الشارع المصرى الآن اهمها : كثرة الجثث القادمة من العراق فى الفترة الاخيرة .. والتجنيد الاجبارى للعمال المصريين فى العراق .. وكيفية استرداد العمال المصريين للمستحقات التى ضاعت عليهم غدرا .. ومن هنا تبدأ العديد من التساؤلات وهى : وما هو التصرف المحلى والدولى الآن امام الحالات المتزايدة من جثث العمال المصريين التى تصل الى مطار القاهرة وتقدر بنحو ٣٥ نعشا يوميا ؟ وهل يتم تجنيد العمال المصريين للعمل العسكرى فى صفوف الجيش العراقى اجباريا ؟ وما هو وضع مستحقات وحقوق هؤلاء العمال العائدين التى ضاعت بدون ذنب لهم ؟ ومتى ستبدأ مصر بالمطالبة بهذه الحقوق ؟ وما هو الدور الذى يلعبه الاتحاد العام لعمال مصر فى رد هذه المستحقات ؟ وهل ياترى هناك امل بإعادة النظر فى سياسات تصدير العمالة المصرية للخارج وتنظيمها فى المستقبل حتى نحفظ حقوقهم بعد كارثة الخليج ؟ وهل هناك بالفعل طلب على العمالة المصرية العائدة وخاصة من ليبيا والتى تصل الى نصف مليون عامل كمرحلة اولى ؟

وطرحت « آخرساعة » مجموعة هذه التساؤلات امام احمد العماوى المسئول الاول فى الاتحاد العام لعمال مصر .. والذى تحدث بامانة ومن منطلق مصريته حول هذه الاوضاع ..

قال في بداية الحوار :

في الحقيقة ان موضوع جثث العمال المصريين تكرر اكثر من مرة ، وليس هذه هي المرة الاولى ، ولكننا حتى الآن في انتظار نتيجة اسباب الوفاة من جانب الجهات المسئولة في مصر ومن جانب وزارة الداخلية ووزارة الصحة ، وعلى ضوء هذه الاسباب سيتحدد ما اذا كانت الوفاة جنائية او غير جنائية ، والتي على اساسها ايضا يمكننا ان نبدا حركتنا مع الصليب الاحمر الدولي ، والهيئات العالمية للمطالبة لبدء التحقيق في اى شبهة جنائية ومن المسئول عنها ، ولكننا حتى الآن لا نستطيع ان نتخذ اى اجراء في هذا الجانب لاننا عندما نشكو لاى جهة دولية لابد وان نشكو بالاسباب والوقائع التي لم نصل اليها بعد ولا نعرف عنها اية نتائج ، واذا لم تتوافر ستكون العملية صعبة للغاية ..

التوقيع الاجبارى التجنيد

● يتردد ان العراق يقوم بتجنيد العمال المصريين في صفوف الجيش العراقي .. فما حقيقة ذلك .. وكم يقدر عددهم ؟

قال احمد العماوى : لا يوجد بيان محدد بعدد المصريين الذين لم يعودوا من العراق ، ولكنني اقدرهم بحوالى نصف مليون عامل ، ويحتمل ان يكون نصف هذا العدد من المجندين وخاصة من العاملين في الحكومة والقطاع العام هناك ، وهؤلاء بالفعل يؤخذ منهم استمارات تطوع ويقومون باجبارهم على التوقيع عليها ، تحت اسم التطوع وليس التجنيد الاجبارى وهذا محرم دوليا ، لان الاستعانة باى عامل في عمالة عسكرية امر غير مقبول .. لذلك نناشد العمال المصريين بالا يتطوعوا ، وان يفكروا في العودة لانقاذ انفسهم من ويلات الاحداث ..

● وهل للصليب الاحمر دور في هذه العملية ؟

قال احمد العماوى :

الصليب الاحمر له اختصاص معين ، فله ان يتدخل لحماية ارواح هؤلاء الناس ومعالجة مشاكلهم وإنقاذهم ، لكن المسائل التحقيقية والجنائية فهى من اختصاص جهات دولية اخرى مثل جهات حقوق الانسان ولجان الحقوق والعلاقات الدبلوماسية

● وما هو الوضع الآن بالنسبة لمستحقات المصريين الحالية في العراق والتي ارسلت على بنك الرافدين ولم تصرف ، والمستحقات التي تم تجميدها .. وكذلك مستحقات المصريين في ليبيا ؟

● قال احمد العماوى : بالنسبة لمستحقات المصريين في ليبيا والتي تقدر بحوالى ٦ ملايين دولار فقد اتفق عليها في مجلس الوزراء واللجنة العامة ، ويتم الآن اجراءات تحويل هذه المستحقات على البنوك المركزية ..

اما بالنسبة لمستحقات المصريين في العراق فهى غير محددة حتى الآن ومتوقفة على تقديم كل المستندات لحصرها ، ولكن كانت قبل العمليات العسكرية حوالى نصف مليار دولار مستحقات .. وحاليا تم تجميد جميع المستحقات المتبقية والتي قدرت بمليار ونصف مليار دولار ، ونظرا للحالة السياسية بيننا وبين العراق فلا نستطيع المطالبة بها الآن ولا يوجد اسلوب ثابت او اسلوب قانوني معمول به على المستوى الدولى لرد هذه المستحقات .. ومن هنا اعتقد ان البقاء في العراق اصبح ضد مصالح عمالنا لاننا متأكدون انه لا توجد تحويلات ، وهذه المستحقات سوف نبحث فيما بعد طرق استردادها عن طريق المنظمات الدولية .

اللجوء المنظمات الدولية

● ومتى وكيف تبدا مصر المطالبة بحقوق ومستحقات هؤلاء العمال ؟

في الوضع الحالى لا نستطيع المطالبة بهذه المستحقات لانه لا يوجد تبادل ثنائى بين البلدين ، كما ان المطالبة عن طريق المنظمات الدولية تحتاج لوقت من قرارات ادانة ، ويمكن ان تتحول الى محكمة عدل دولية وهذه المسالة فيها كلام وبحث ..

ومن هنا يجب ان يعى الناس انه لا يستطيع احد ان يطالب بهذه المستحقات بسهولة وعليها ان تعود وتنتظر لمصلحتها بدلا من الطلب بمستحقاتها وهى بعيدة عن هنا لانه ليس في ايدينا سوى الالتجاء للمنظمات الدولية مثلما تم مع ليبيا ، وسنتخذ اى وسيلة توصلنا الى حقوقهم ..

● وهل يمكن للمصريين اقامة دعوى قضائية يحصلون بمقتضاها على احكام قضائية يمكن ان تنفذ على ممتلكات الحكومة العراقية في مصر ؟

قال رئيس اتحاد عمال مصر : انه ليس لقوانيننا اى سيادة على دولة اخرى ، لذلك سوف نبحث كما قلت في القوانين والاحكام الدولية .. وما اذا كان يمكن اللجوء لمحكمة العدل الدولية في مثل هذه الحالات بين الافراد والدول فهذه مسالة تحتاج لبحث ..

اما بالنسبة للممتلكات العراقية فهذا يكون عن طريق الحكومة التي تستطيع اتخاذ اجراءات مصادرة على الممتلكات العراقية في مصر او باحكام دولية ، ونحن كاتحاد عام في وقتها سنبحث عن كل الحقوق ونحاول الحصول عليها .. وباختصار فإن الاتحاد العام لعمال مصر سوف يسلك كافة الطرق للحصول على هذه المستحقات ..

تأثير ايجابى العمالة العائدة

● من المعروف ان اكبر سوقين للعمالة كانتا العراق والكويت فكيف سيؤثر ذلك على سوق العمل الداخلى ؟

قال احمد العماوى : انه ليس هناك اى تاثير على سوق العمل الداخلى بسبب عودة هؤلاء العمال ، وسوف يعود هؤلاء الى نفس اماكن عملهم في القطاع



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٩٠

العام والقطاع الخاص وقطاع الزراعة .. إذن المسالة عادية وليس لها اى تاثير سلبى ، ويمكن ان يكون لها تاثير ايجابى فى قطاع الزراعة بالذات .

وبالنسبة للعمالة الفنية والحرفيين من عمال البناء وعمال التشييد والنجارين فالسوق المصرى ايضا يحتاج اليهم بدرجة كبيرة وفى حاجة الى هذه النوعيات ، وسوف نقوم بتنظيمهم فى العمل الداخلى ..

● هل هناك نية لعودة عمالة مصرية اخرى من باقى دول الخليج بسبب تاثرها بالازمة ؟

قال : ان هذه المسائل تتوقف على سير الصراع نفسه وعلى العمليات الحربية ، واعتقد انه اذا كانت هناك عمليات حربية سيضطر البعض الى العودة ولو بشكل مؤقت ، لكن بالنسبة للاستغناء تماما عن العمالة المصرية فلا يوجد ، بل على العكس فنحن نرى جميع الجرائد تطالعنا كل يوم بطلبات للعمالة المصرية من السعودية ودول الخليج والتى تصل بالآلاف ..

عقود عمل جديدة .. ولكن ؟

يتردد ان ليبيا طلبت العمالة المصرية العائدة وخاصة المتخصصة فى الزراعة فماذا تم فيها ؟ وهل تم التنسيق لابرام عقود عمل محددة المدة والاجر لكى نحفظ حقوقهم ؟

قال احمد العماوى : هناك فعلا طلبات من ليبيا ، وتوجد الآن وفود ليبية تتفاوض على العمالة المصرية بالاتفاق مع وزارة القوى العاملة التى تقوم بتنظيم هذه العملية وتعلن عن النوعيات المطلوبة وتقوم بعمل الاختبارات لهم وإبرام العقود التى تضمن كل حقوق العامل المسافر من تحديد للمدة والاجر ، وبالنسبة للاتحاد فهو يقوم بالتنسيق بين الاتحادات لخدمة الاغراض النقابية فى المطالبة بحقوق العمال وبمدخراتهم فى المجالات الدولية . وعلينا ان نخدم الاتجاه الذى تقوم به الدولة فى تنمية فرص عمل جديدة واتفاقيات العمل فى الداخل والخارج وعلينا حماية عمالنا فى هذه البلاد وترعى مصالحهم ..

● من الواضح ان سياسة تصدير العمالة المصرية الى الخارج كانت السبب فى كثير من الازمات .. اليس من المفروض الآن اعادة النظر فى هذه السياسات ؟

قال رئيس اتحاد العمال :

هذا الكلام غير صحيح .. فتصدير العمالة لا يجب ان نتكلم عليه من هذا المنطلق .. او عمل قانون له مثل قانون العاملين فتصدير العمالة فى كافة بلاد العالم يخضع للعمالة الجيدة ، ولا نستطيع ان نفرض سياسة معينة لتصدير هذه العمالة ، كما ان تنظيمها يخضع للعلاقات الثنائية والاتفاقيات بين البلاد من حيث تنظيم الاجور والحد الادنى لها ، كما ان هناك طلبات عمل من القطاع الخاص لا نعرف شيئا عنها ولا توجد سيطرة عليها ، لان ذلك عمل مفتوح معمول به فى العالم كله .. اقول ان الاسباب التى ذكرتها واقعية ومنطقية .. ونحن من جانبنا نعمل جاهدين مع وزارة القوى العاملة لحفظ حقوق العمالة المصرية ..

العمالة المستقبلية .. وكيف ستتأثر ؟

● من الواضح ان الغزو العراقى اصاب المنطقة بنوع من الركود .. وحتى انه بعد انتهاء الاحتلال ستغير كثير من الدول استراتيجيتها من ناحية العمالة .. فكيف تنظر الى هذه الصورة المستقبلية بالنسبة للعمالة المصرية ؟

قال احمد العماوى : ان الغزو العراقى أصاب العالم كله وخاصة بتاثيره على سوق البترول الذى ينعكس بدوره على الصناعات التى تعتمد على البترول بنسبة ٨٠ فى المائة من مواد كيماوية ومعدنية ، واصاب العالم كله بالشلل فى علاقاته ، واخذ بما لا يقل عن خمسة ملايين عامل من مختلف انحاء العالم وليس فى مصر فقط ، وفى تقديرى ان تعويض هذه الخسارة سيحتاج الى اعوام طويلة ..

وبالنسبة لتاثير ذلك على العمالة المستقبلية اعتقد انها تحتاج الى وقت وستتوقف على ما ستصل اليه الامور .. من حل عسكرى او حل سلمى .. ووقتها نستطيع تقييمها وتحديد مدى التاثيرات ومدتها على القوى العاملة فى العالم كله وفى هذه المنطقة بالذات ..

● الظروف الحالية جعلتنا ننظر للحالة الاقتصادية بصورة أوضح وتمت مناقشة عدة اقتراحات سيتم تطبيقها فى الفترة القادمة من بيع مشروعات المحليات وتخصيص الادارة فى القطاع العام وخلافه .. فكيف تنظر الى هذه الصورة لتنمية الاقتصاد القومى ؟

قال احمد العماوى : بالنسبة لمشروعات المحليات فهى مشروعات صغيرة ويجب ان يتم بيعها لانها تخسر ، كما ان طبيعتها يجب ان تكون مشروعات قطاع خاص مثل تربية الدواجن والمناحل ، ومن ناحيتنا كاتحاد عام فلنا استراتيجيتنا ولنا ورقة فى هذا الشأن ، اما بالنسبة للقطاع العام فهو يحتاج لدراسة على مستوى كل وحدة لان المسائل مرتبطة ببعضها ويجب حلها على مراحل ، كما ان العملية الاقتصادية تاخذ وقتا وعلاجها طويل ، والذى يرى ان عملية تخصيص الادارة فى بعض القطاعات امر سهل ويتم بسرعة فهذا خطأ يجعلنا نقع فى اخطاء سندفع ثمنها . لذلك يجب ان نجرى الدراسات المتخصصة لكل وحدة ، لمعرفة ظروفها ومشاكلها لكى نعرف من اين نبدا واين ننتهى .

ونحاول مشاركة العامل فى ملكية المشروعات واسهامهم فيها لكى نجعله يهتم ايضا بالحالة الاقتصادية ويعطى مزيدا من الانتاج والتنمية لمصر ..

كما ان القطاع الخاص مدعو ايضا للقيام بعمليات التنمية فى كل المجالات وندعو الدولة الى تشجيعه للقيام بدوره ..



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠



لعل هذه الحلقة التى هى الرابعة والاخيرة فى سلسلة حقوق الانسان فى العراق ، نقلا عن تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان ، لهى اهم الحلقات بالنسبة لنا فى مصر لانها تتناول ازمة العلاقة المصرية ـ العراقية وهى ازمة العمالة المصرية فى العراق .

٤ العراق : ازمة العماله المصرية

تصاعدت خلال سبتمبر ١٩٨٩ بصورة حادة ومفاجئة ازمة العمالة المصرية فى العراق بعد أن ابرزت التقارير الصحفية سلسلة من الوقائع واعمال العنف التى تعرض لها العاملون المصريون فى العراق تشمل سوء المعاملة والتهديد بالقتل والتعذيب والاهم من ذلك تزايد حالات الوفاة بينهم لأسباب غير طبيعية وطبقا للتقارير فقد استقبل مطار القاهرة منذ بداية ١٩٨٩ حتى ١٣/ ١١/ ٨٩ / ١٠٤٨ جثة لمصريين عاملين بالعراق

وقد جاءت هذه الظاهرة فى وقت تم فيه ترحيل عشرات الالاف من المصريين العاملين بالعراق سواء هربا مما تعرض له زملاؤهم او لطردهم بشكل جماعى اوفردى فى اطار احلال العمال العراقيين المسرحين من الخدمة العسكرية محلهم . كما تمت هذه الظاهرة كذلك وسط شكوى متصاعدة حول تحويلات المصريين العاملين بالعراق سواء بعد قرار الحكومة العراقية بتغيير ضوابط التحويل أو التأجيل المتواصل للسداد خلال البنوك المعتمدة .

وقد نفى سفير العراق ماأثير حول معاملة المصريين بالعراق وقال ان حدوث بعض المشاكل وحوادث الوفاة امر طبيعى بالنظر الى عدد المصريين البالغ حوالى المليون فى العراق ، ونفى حدوث عمليات طرد جماعية حيث ان العمل ـ على حد قوله ـ عرض وطلب خاصة بعد عودته العراقيين المسرحين الى وظائفهم .

وعلى الجانب المصرى اوضح الرئيس العام لاتحاد نقابات عمال مصر ان الاتحاد طلب من وزارة الخارجية المصرية التدخل السريع لدى السلطات العراقية لبحث مشاكل العمال المصريين فى العراق وان الاتحاد ناشد السلطات العراقية حل هذه المشاكل منذ ظهور بوادرها فى يوليو ٨٩ ، كما امر

رئيس الوزراء المصرى بتشكيل لجنة التحقيق فى شكاوى العمال المصريين والعائدين من العراق حول تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة والتهديد بالقتل فى نفس الوقت الذى اعلن فيه عن تشكيل لجنة رسمية مصرية عراقية للتحقيق فى وفاة مئات المصريين العاملين بالعراق .

وفى محاولة لاحتواء الموقف ، عقدت اللجنة العليا المشتركة بين مصر والعراق اجتماعا بالقاهرة فى ١٨ / ١١ / ٨٩ برئاسة رئيس الوزراء المصرى والنائب الأول لرئيس الوزراء العراقى لبحث مشاكل المصريين بالعراق وقد أعلن المسئول العراقى فى أعقابها انه تم الاتفاق على صرف مستحقات وتعويضات المصريين المتوفين فى العراق فوار ، وأنه يجرى تحويل مستحقات العائدين من العراق الا انه واكب عقد اجتماع هذه اللجنة بالقاهرة تصعيد جديد فى الاعتداءات على المصريين العاملين بالعراق حيث اشارت المصادر الصحفية المصرية الى سقوط عدد من هؤلاء العاملين قتلى وجرحى بعد ان اشتبك معهم عدد من العراقيين اثر تجمع اعداد من المصريين للتعبير عن فرحتهم بوصول الفريق القومى المصرى لكرة القدم الى نهائيات كأس العالم . وقد أوردت مصادر صحفية فيما بعد ان السلطات العراقية قررت حفظ التحقيق مع المصريين الذين القى القبض عليهم فى هذه الأحداث .

وقد شكلت المنظمة العربية لحقوق الانسان لجنة تحقيق موسعة للتحقيق فى الوقائع التى تعرض لها العاملون المصريون فى العراق . وعقدت اللجنة سلسلة اجتماعات تمهيدية لفحص التقارير المتوافرة قررت فى أثرها تحديد جلسات استماع للمواطنين المصريين العائدين من العراق وبحث ايفاد بعثة تقصى حقائق الى العراق ، ووجهت الى العراق ، ووجهت نداء فى الصحف المصرية بشأن جلسات الاستماع . وقد عكفت المنظمة على دراسة كافة المعطيات الخاصة بهذه القضية وكان من النتائج التى توصلت اليها ان المشكلة كان يمكن تداركها مبكرا للحيلولة دون ازهاق الأرواح البريئة ، ولم ينم الى علم المنظمة ان السلطات العراقية اتخذت اجراء يكفل حماية العاملين المصريين على أراضيها وصيانة حقوقهم التى تكفلها لهم القوانين العراقية والاتفاقيات الثنائية بين البلدين .

وقد اعربت المنظمة العربية لحقوق الانسان ان الاطار الصحيح لتحليل هذه المشكلة يقع بالضرورة فى فقدان الوعى بحقوق الانسان وفقدان الاهتمام بها ففى العراق يتعرض العراقيون انفسهم وليس المصريون فسحب لمظاهر تستلب منهم حق الحياة بنفس القدر الذى استلبت به ارواح العاملين المصريين فى العراق ، وقد طالبت المنظمة انذاك بوضع حد فورى لأعمال العنف التى تعرض لها العاملون المصريون فى العراق وناشدت السلطات المعنية فى كلا البلدين نشر تقرير واف عن واقع القتل المؤسف والاجراءات التى اتخذت بشأن كل حالة وسرعة سداد التعويضات المناسبة .

وتعقيبى الوحيد على هذه الحلقات هو مثل بلدى « ياالف خسارة » ان بغداد قد وظفت قوتها فى الاتجاه المعاكس ، بدلا من توظيف كل قوتها لدعم التنمية والتقدم الاقتصادى العربى . □



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٧ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العراق يحتجز حملة المؤهلات والفنيين ويسمح بخروج الأميين من الكويت

قام الجهاز المركزى للاحصاء والتعبئة بجمع ٣٨ الف استمارة بيانات من بين المصريين العائدين من الكويت فى شهر اغسطس الماضى والذين بلغ عددهم ١١٧ الف عائد ، تبين من دراسة هذه الاستمارات ان ٧٨٪ منهم يعملون فى الزراعة واعمال البناء والتشييد والصيد وتربية الحيوانات والفعلة والعتالين . ذلك ان العراق سمح لهم بالخروج من الكويت بعد الغزو العراقى بينما منع خروج المهندسين والاطباء والعلماء ومن فى مستواهم .

واثبتت الدراسة التى قام بها الجهاز على شريحة تحوى ١٦ الف استمارة ان



د. مختار هلودة

٥٥٪ من هذه الشريحة اميون تماما او يقرا ويكتب ، وان ٢١,٦٪ منهم من حملة المؤهلات المتوسطة .. اما حملة المؤهلات الجامعية وفوق الجامعية فقد بلغ مجموعهم ٢٠٠٦ بنسبة ١٢,٣٧٪ من جملة العائدين ، وبلغ عدد الذكور ٩٥٪ والباقى من الاناث لان الغالبية العظمى من العمالة الامية التى تسافر للعمل فى دول الخليج لا يصحبون معهم زوجاتهم او عائلاتهم .. بعكس حملة المؤهلات الجامعية الذين يحرصون على ان يصحبوا معهم زوجاتهم . قام باعداد هذه الاحصائيات والدراسة التحليلية لها حسن على شكرى مدير الدراسات العملية بالجهاز المركزى للاحصاء بالاشتراك مع عمر الفاروق مدير مشروع دعم قدرات وزارة الهجرة .

لجان بالمصانع والمنشآت العراقية

لاجبار المصريين على التطوع فى الجيش الشعبى

اكدت آخر التقارير الواردة من بغداد ان رئيس اتحاد عمال العراق قام بإلغاء المكاتب التى كانت مخصصة فى العام الماضى وقبل الغزو بالاتحاد وفروعه بالمحافظات لرعاية وبحث شكوى العمال المصريين طبقاً للاتفاق المبرم مع اتحاد عمال مصر وحولها الى مكاتب للتطوع لعمال مصر فى جيش الدفاع الشعبى .

وعندما وجد الاتحاد العراقى عدم استجابة عمال مصر لذلك قام بتشكيل لجان تتنقل فى المصانع العراقية ومنشآت القطاع المختلط لاحراج واجبار العمال المصريين على التطوع ، وترفض السلطات العراقية قبول طلبات الاستقالة من العمال المصريين فى هذه المصانع والمنشآت لتكون درعا بشرية فى حالة الحرب .

وقد استفاد اتحاد عمال العراق من العمال المصريين المنضمين فى عضويته حيث بلغت اشتراكاتهم لديه أكثر من مليون دينار عراقى بينما بلغت المساعدات التى قدمت للمصريين حوالى ١٥ الف دينار فقط .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بقلم: عزت القمحاوى

اكتب اليوم برؤية مصرى قادم من الخليج، لم يشعر يوما باعتزاز لكونه مصريا مثلما يشعر اليوم، اعتزاز يشوبه اسف يجعلنا نسال فى براءة: ماذا يحدث فى مصر الآن؟ سؤال اعطى لنفسى الحق فى طرحه نيابة عن المصريين بالخارج وفى الخليج بوجه خاص .

فاما الاعتزاز فمبعثه اننى ـ ككل مصرى ـ تطاول عنقى الى السماء بفضل موقف مصر الشعبيه والرسمى من محنة الخليج الذى رسخ احترامنا امام العالم، وبفضل مايخطه زملاؤنا من الكتاب الخليجيين من قصائد فى حب مصر التى لم تقم يوما بدور البلطجى او قاطع الطريق حتى فى احلك لحظات الحاجة او الخلاف .

فالبعض من كبار كتابنا وصغارهم لم تردعهم المآسى التى يرويها العائدون ولم تلن قلوبهم انهار الدموع على شاشات التليفزيون فجلسوا فى مكاتبهم الانيقة يفكرون ويفكرون ليتحفونا بتحليلات ذكية تؤكد ان صدام لن يستغنى عن العمالة المصرية وهو مشغول بالجبهة العسكرية، وبما ان، تقود «لاذن» وينتهى التحليل الالمعى بدعوة غير كريمة الى المصريين فى العراق والكويت بالبقاء وعدم التفكير فى العودة !!

ونحمد الله ان صحفنا لاتدخل العراق الآن، وساحاول ـ ما استطعته ـ ان اكون موضوعيا فى الرد على هؤلاء الافذاذ الذين يقولون لفئة من ابناء مصر: ارجوكم ابقوا فى الجحيم !

ولست بحاجة لاشرح للقارىء اللبيب معنى الدعوة غير الكريمة للانتحار الجماعى التى يوجهها بعض كتابنا لمايقرب من مليونى شاب مصرى. ولكن اقول لهؤلاء الكتاب ان دولا تحترم مواطنيها كفرنسا وانجلترا وجهت نداء الى رعاياها فى كل منطقة الخليج منذ اول يوم للازمة تناشد كل من كان وجوده غير ضرورى او ملح العودة الى الوطن!

ولكم ان تتصوروا ياسيادتى كم تورث من الغيظ دعوة للبقاء فى الكويت والعراق فى الوقت التى توزع فيه سفارات اجنبية فى دول خليجية على رعاياها بيانا باجراءات السلامة فى حالة نشوب حرب كيماوية، يتكون البيان الموزع بالانجليزية من عدة نقاط اولاها:

اذا كنت فى الخارج لاتفعل شيئا.. فانك ميت!!

هكذا خاطبت الدول الاخرى رعاياها فى الدول البعيدة نسبيا عن الخطر وهكذا نحن نخاطب ابناءنا فى قلب الجحيم، ثم اذا كان ذكاء هؤلاء الكتاب قد سول لهم ان يتصوروا ان العراق لن يؤذى عمالنا فكيف يتصورون ان القذائف التى ستسقط على بغداد فى حالة فشل الحل السلمى ـ وهذا مالا نرجوه ـ كيف يتصورون ان هذه القذائف يمكن ان تفرق بين المصرى وغيره ؟

وكيف يستسيغون هذا التناقض الذى يضعوننا فيه، نرسل قواتنا دفاعا عن دول شقيقة من مخاطر عدوان عراقى وفى الوقت ذاته نطالب ابناءنا فى العراق بالبقاء لحمل عبء الجبهة الداخلية لتقوية آلة الحرب العراقية ؟!

هكذا يكتب البعض ويتعاملون ـ كالحكومة ـ مع المصرى المغترب على انه مجرد بند فى الميزانية ، اما ان نسال : كم مصريا فى الخارج؟ فسياتى الجواب باكثر من رقم من اكثر من جهة كلها حكومية ناهيك من ان تعرف الحكومة كم مصريا، فى كل بلد وكيف يعيش؟!!

وهل يعرف هؤلاء الكتاب الكرام كم يحول المصرى فى العراق؟ هل يعرفون ان عائد سنة كاملة لايغطى ثمن تذكرة الطائرة التى يسافر بها العامل؟

لقد وفرنا للعراق طوال سنوات مضت عمالة شبه مجانية فساهمنا فى مغامرات ديكتاتوره العبثية مع جيرانه. وكان الاولى بنا ان نبحث مع الحكومة عن السبيل للاحتفاظ بهذه العمالة الرخيصة داخل مصر والتى تخرج لتبنى الحضارات بالمجان وتعود بالخيبة تلو الخيبة ...



المصدر : الوفد
التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وانا اسال: هل منكم من راى يابانيا يعمل خارج بلده الا كخبير؟ ولا اقارن مع الانجليز والفرنسيين، بل هل منكم من راى مواطنا من هونج كونج او حتى تايوان وسنغافورة؟ ولا اذهب بعيدا، فظاهرة خروج العمالة الرخيصة جديدة على مصر ذاتها، فقد كان الاخوة فى الخليج يعتقدون ان المصريين شعب من الاطباء والمدرسين والمهندسين فقط، وقد روى لى صديق خليجى انه اول من استقدم سباكا مصريا الى بلده ووصف لى شعوره يومها وكيف لم ينم ليلة وصوله ليرى كيف يكون السباك المصرى!!

اسئلة كثيرة لابد من الاجابة عليها قبل التفكير فى الحل الاسهل باعادة تصدير العمالة العائدة من العراق والكويت الى دول عربية اخرى - ربما لاتكون بحاجة ماسة اليها - وانما تستوعبها بدافع الشهامة العربية التى لاتدوم كثيرا، لان السياسة فى بلادنا العربية لا امان لها. والصحافة فى بلادنا العربية مفلوتة اللسان وصديق الصباح ربما يصبح عدوا بعد الظهر فيطرد عمالنا لتضيع احلام وتنتهك اعراض .

ويعود المصرى المغترب يحمل مرارة الخيبة ويستمع من جديد لنصائح لاتفيد ممن حملوا فى غفلة من الزمن امانة صناعة الكلمة وهم بالاساس صناع مهلبية ا



٨٠٠٠ جثة لمصريين أرسلت من العراق

قال الرئيس مبارك ـ فى تصريحاته لرؤساء تحرير الصحف المصرية ـ ان الشعب المصرى لن يغير موقفه من ادانة غزو العراق للكويت ، لان المصريين عرفوا كيف تصرف النظام العراقى تجاه العاملين المصريين فى العراق ويكفى ان عدد الجثث التى وصلت الى مصر بلغ ثمانية الاف جثة .

وصول ٤ جثث جديدة لمصريين

وصلت الى القاهرة اول امس على طائرة مصرية قادمة من عمان اربع جثث لمصريين توفوا بالعراق ، تصاحبهم ثلاثة تقارير فقط عن اسباب الوفاة .

وتشير التقارير الطبية الواردة مع الجثث الى موت واحد منهم شنقا والثانى بجلطة دموية بالقلب ، والثالث لاستنشاقه غاز اول اكسيد الكربون بينما لم يرسل مع الجثة الرابعة تقرير عن سبب الوفاة .



المصدر : الثورة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

القاهرة : العراق يحتجز ٧٥٠ الف عامل مصري

القاهرة ـ سانا : اكد احمد العماوي رئيس اتحاد نقابات عمال مصر : ان العراق يحتجز اكثر من سبعمائة وخمسين الف عامل مصري ويرفض تسليمهم جوازات سفرهم ويمنعهم من السفر لاجبارهم على ادارة مرافقه الحيوية .

ونقلت /ق.ن.ا/ عن العماوي قوله في ندوة حول انعكاس ازمة الخليج على العمالة المصرية : ان العمال المصريين يشكلون تسعة وتسعين بالمائة من العمال الوافدين في العراق واضاف : ان ازمة الخليج انعكست سلبا على العالم كله .

الا ان مردود هذه الكارثة السلبي كان على مصر اكثر بسبب انعدام تحويلات العمال المصريين من العراق والكويت وضياع اجورهم ومستحقاتهم بالاضافة الى الاضرار الاقتصادية والاجتماعية الاخرى .

فى ندوة العمالة العائدة :

عبدالحق: العراق يستخدم عمالنا بأسلوب ارهابى

٢٤ مليار دولار خسائرنا بسبب الأزمة

كتب : حسن عثمان وعبد الحليم محمد :

استنكر عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة ممارسات العراق ضد العمالة المصرية فى العراق . قال ان السلطات العراقية تستخدم العمالة المصرية بأسلوب غير حضارى

وقال فى كلمته فى إفتتاح أعمال ندوة العمالة العائدة وكيفية إستيعابها فى سوق العمل أن العراقيين يستخدمون أسلوب الترهيب ضد العمالة المصرية ويجبروها على تجديد العقود لمدة عام آخر

وذكر أنه إذا غاب العامل المصرى عشرة أيام يفصل ويسقط حقه فى المطالبة بمستحقاته وأجره فى العراق .

وطالب بوضع ضوابط لتنظيم سفر وخروج العمالة المصرية إلى سوق العمل فى الخارج

وأوضح أن أكثر العمالة المصرية العاملة فى العراق تنحدر من محافظة الدقهلية تليها الغربية . أما بالنسبة للعمالة العائدة من الكويت فأكثرها من سوهاج ثم قنا فأسيوط

وأشار إلى أن عدد العائدين وصل إلى نحو ١٦٢ ألفا من العراق و١٤٥ ألفا من الكويت بما يمثل ٥٤ فى المائة من إجمالى العمالة العائدة من المنطقة ومن المتوقع أن يصل إلى أكثر من ٨٠٠ ألف مواطن .

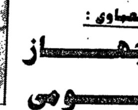
وقال ان الازمة ومشكلة العمالة العائدة لم تنته وينتظر أن تزيد حدتها بمرور الوقت

وأوضح أن الاثار الاقتصادية لتلك الازمة على مصر جاوزت ١٤,١ مليار دولار بخلاف مستحقات وحقوق وتحويلات وأموال ودائع المصريين بالخارج بالاضافة إلى الممتلكات والعقارات والاثاث الذى يتجاوز عشرة مليارات دولار

وأعرب عن عميق تقديره للدور الذى قامت به منظمة العمل الدولية فى مواجهة أزمة العمالة العائدة نتيجة لازمة الخليج وبخاصة تلك الخطوات الايجابية التى بادر باتخاذها مدير عام المنظمة لمواجهة الاثار الضخمة والمفاجئة لتلك الازمة .. حيث تم إرسال بعثة إلى مصر والدول المتضررة للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة .

وقال ان أسواقا جديدة بدأت فتح مجالات للمصريين للعمل فى الخارج وتعد السعودية أكبر سوق تليها دول الخليج وليبيا .وتشير الاحصاءات الفنية إلى أن العمالة المصرية فى الكويت هى عمالة مستقرة ولها مستوى علمى وإقتصادى مرتفع . وأن العمالة المصرية فى العراق معظمها عمالة حرفية وزراعية

العماوى : جهاز قومى لتنظيم تسويق العمالة



عاصم عبد الحق — أحمد العماوى

واقترح أحمد العماوى رئيس إتحاد عمال مصر إنشاء جهاز قومى يتولى تنظيم وتشغيل وسفر العمالة إلى الخارج وعلى أن يقوم هذا الجهاز فى دراسة إحتياجات سوق العمل الداخلى والخارجى ودراسة إحتياجات سوق العمل العربى والافريقى واقترح أن يضم هذا الجهاز ممثلين عن الحكومة وإتحاد العمال ومنظمات أصحاب الاعمال

وحذر العماوى من تزايد حدة المشكلة فى القريب حيث من المتوقع أن يصل حجم العائدين إلى مليون مصرى مما سيضاعف من حجم البطالة الموجودة ، ولابد من دراسة إحتياجات أسواق العمل الخارجى لاحتواء هذه الازمة . والانتقال إلى أسواق العمل فى افريقيا والدول العربية .

وأعلن الدكتور حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .. إلى أنه يجرى حاليا التنسيق بين وزارتى القوى العاملة وشئون الهجرة والجهاز المركزى للتنظيم والادارة لحصر نوعية العمالة وتصنيفها واعداد مسح شامل للفرص العمل المتاحة فى المجتمع ودراسة أسواق العمل فى الداخل والخارج للتعرف على مدى قابليتها لاستيعاب العمالة المصرية عموما .

وأكد على ضرورة إمتصاص العمالة العائدة فى سوق العمل المصرى وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والتوسع فى إستصلاح الاراضى وإستزراعها ، وتوفير التسهيلات اللازمة لتشجيع العائدين على إستثمار أموالهم وإنشاء جمعيات تعاونية إنتاجية تلبى الاحتياجات المحلية ، ومساندة الدولة فى تكوينها

وطالب الدكتور مختار هلودة رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء بأن تساهم المجالس المتخصصة بمد العائدين بالإستشارات والخبرة العملية لاقامة مشروعات صغيرة مع مساهمة الجمعيات التعاونية فى دعم هذه المشروعات .

وأعلن عثمان أحمد عثمان رئيس منظمة العمل الدولية بالقاهرة ان المنظمة ستساهم فى دعم الدول المتضررة بأزمة الخليج وفى مقدمتها مصر من خلال الدراسات والبحوث والبرامج التدريبية والفنية والاستعانة بإمكانات دول المنظمة فى إقامة مشروعات تستوعب بعض هذه العمالة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩١

□ وزير الاقتصاد :

أبـــدا .. الحكومـــة لم تتجاهـــل مستحقات المصـــدرين فى .. « الصفقـــة المتكافئـــة » مع العـــراق وبحثهـا جـار حاليـا فى اللجنـــة الوزاريـــة



فى مواجهة الصفحة للدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد بمشكلة « الصفقات المتكافئة » مع العراق التى بلغ تفاقمها حد تهديد كثير من الشركات المصدرة بالانهيار بسبب عجزها عن تحصيل ملايين الجنيهات من مستحقاتها المجمدة ، فضلا عن اصرار البنوك على فرض فوائدها على قروض تمويل رسائل السلع التى صدرت للعراق قبل احتلاله الكويت فى ٢ اغسطس الماضى .. فى مواجهته لصراخ المصدرين الذين يتهمون الحكومة بالصمت التام تجاه معاناتهم .. نفى الوزير تماما هذا الادعاء .. وقال إن هذه المشكلة وغيرها تجرى حاليا دراستها بدقة داخل اللجنة الوزارية المشكلة لبحث كافة الاوضـاع التى نجـمت عن ازمـة الخليج .. وسـوف تتخذ بالقطـع قرارات المعالجة اللازمة ..

□ د . يسرى مصطفى □

وقد سبق ذلك ـ فيما يضيفه وزير الاقتصاد ـ ان اجرى حصر بالكامل لمستحقات الشركات التى قامت بالتصدير لمعراق من قبل فى اطار الصفقة المتكافئة وقد بلغت قيمتها حوالى ٦٦ مليون جنيه . وتم وضع نتيجة الحصر امام اللجنة الوزارية لكى تكون الصورة متكاملة الابعاد ، وهذا يدل دلالة قاطعة على مدى اهتمام الحكومة بالمشكلة التى يظن اصحابها ان الحكومة غافلة عنها .

واشار وزير الاقتصاد الى مبادرة الحكومة بتجنب مثل هذه التاثيرات التى تلحق بالتصدير مستقبلا ، بموافقة مجلس الوزراء على انشاء شركة لضمان الصادرات .. وقال إن مشروعها اكتمل اعداده ، واصبح جاهزا لارساله الى مجلس الشعب ، ووصف انشاء هذه الشركة بانه يمثل حافزا كبيرا لدفع حركة التصدير .

• • •

ومع الثقة التامة فيما اعلنه وزير الاقتصاد من جدية الحكومة فى انهاء مشكلة « الصفقة المتكافئة » مع العراق .. ومع التسليم الكامل بان الموقف المبدئى لمصر من ازمة الخليج كان يقتضى بالضرورة قيامها مع دول العالم بالمقاطعة الاقتصادية للدولة المعتدية .. لعلها ترتدع وتجنح الى الحل السلمى للأزمة .. وهو ما لا يجادل فيه المصدرون مثل بقية المواطنين .. الا انهم يأملون تفكير الحكومة فى امرين ربما يكون فيهما الانقاذ العاجل لكيانات اقتصادية يهددها حاليا تجميد مستحقات التصدير .. التى بلغت قيمتها ٧٥ ٪ من راسمال شركة للآلات القاطعة بالاسكندرية .

اولهما : بحث امكانية المعاونة من مبالغ التعويضات التى تحصل عليها مصر .

ثانيهما : توجيه البنوك الى وقف فوائدها عن قروض تمـويل صفقـات التصديـر التى تـوقف تحصيـل مستحقاتها .. باعتباره ظرفا طارئا قهريا .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ يناير ١٩٩١

٢ مليون مصرى مهددون بالموت فى العراق ودول المنطقة

تحقيق
عبد الرحمن اسماعيل
احمد عبد المنعم

ماذا لو قامت الحرب فى الخليج

ما زالت طبول الحرب تدق .. وبدأت التصريحات تندلع من هنا وهناك مؤكدة أن الحرب واقعة ، ونسى هؤلاء أن آثار الحرب سوف تشملنا .

نسى هؤلاء ان هناك مايقرب من نصف مليون مصرى فى العراق سوف تحصدهم رحى الحرب مثل غيرهم من ملايين العراقيين .

نسى هؤلاء أن خسائرنا منذ اندلاع الأزمة كبيرة ، فالأرقام تقول أن الاقتصاد المصرى خسر ٣ مليارات دولار سنويا من تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، وحوالى ١٥٠٠ مليون دولار من دخل السياحة و ٥٠٠ مليون دولار من عائدات قناة السويس .

واذا كانت هذه هى خسائرنا عند بدء الازمة فماذا ستكون الحالة عند إندلاع الحرب ؟ وما إنعكاسات ذلك على السياحة ؟ وماهو مصير نصف مليون مصرى فى العراق ؟

● وعن أحوال العمالة المصرية اذا اندلعت الحرب يقول الدكتور سامى الكاشف مدير أدارة الموازنة للقوى البشرية بوزارة التخطيط أن العمالة الموجودة فى العراق لاحول لها ولا قوة فما يجرى على العراقيين سوف يجرى عليهم ، خاصة وأنهم الآن شبه محتجزين أو على الأقل هناك قيود على تحركاتهم وعودتهم .. وكذلك الحال فى الكويت وإن كانت أكثر تعرضا للخطر .. لكن عدد المصريين الموجودين فى الكويت قليل .. أما فى الجزيرة العربية وبقية دول الخليج فالخطر أقل إلا فى المناطق القريبة من موقع الاحداث وبالذات المحيطة بمنطقة حفر الباطن فى السعودية ..

و أضاف إن تقدير الخسائر البشرية فى الارواح لن تكون كبيرة من الجانبين العراقى والامريكى اذا كانت الحرب خاطفة .. أما إذا كانت حربا طويلة فالآثار سوف تكون مدمرة ولايمكن التنبوء بها ..

وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادى بالنسبة للعمالة المصرية فما يصيب العالم كله سوف يصيب المصريين لأن المنطقة العربية بها عمال من كل الجنسيات ولا أتصور أن يعود كل العمال المصريين وإلا لعادوا الآن قبل نشوب الحرب .. ولكن فيما يتعلق بتخطيط الوزارة لاحتمال قيام الحرب وعودة العمالة المصرية لم تضع الوزارة أية خطط بهذا الشأن فهى مشغولة الآن ببرنامج الألف يوم للاصلاح الاقتصادى ! !

تدمير شامل

● ويرى الدكتور عبدالفتاح ناصف الاستاذ بمعهد التخطيط القومى أن حجم الخسائر يتوقف على زمن الحرب ، فإن كانت حربا خاطفة فإن عودة العمالة سوف تكون مستحيلة حيث ستتوقف كل وسائل النقل سواء الجوية أو البرية أو البحرية .. وقد تحدث اصابات لكن التركيز سوف يكون على العسكريين وعلى المناطق العسكرية والاستراتيجية وليس على تجمعات المدنيين .

ويتوقف أيضا حجم الخسائر فى الأرواح والمنشآت على نوع وحجم الأسلحة المستخدمة فإن كانت أسلحة كيماوية فهى تدمير شامل . وقد لاتبقى حيا فى الكويت .

ويضيف د . عبد الفتاح أن عودة المصريين .. إن استطاعوا ذلك ستكون لها خسائرها وخاصة فى التحويلات المصرية

■ السياحة ستحتاج لعامين لاصلاح ماتفسده الحرب

التي ستتدهور تماما وهي تمثل ركنا مهما في النقد الأجنبي مما يؤثر على ميزان المدفوعات وبالتالي يؤدي الى حالة من العجز في الخدمات والمرافق .. وهؤلاء العائدون يلزمهم فرص عمالة في مصر وهي غير موجودة ، وخاصة أن منهم من غادر مصر وليس له أي عمل هذا الى جانب البطالة الزائدة التي يعاني منها الشباب المصري .

● **الدكتور رأفت شفيق بسادة استاذ الاقتصاد العام بمعهد التخطيط القومي ومستشار هيئة الامم المتحدة والبنك الدولي سابقا يقول** : أنه من الصعب التكهن بنتائج الحرب .. ونحن لانعرف هل ستكون حربا خاطفة أم طويلة الأمد ؟ ؟ أعتقد أنها سوف تكون خاطفة وفي هذه الحالة فإن حجم الخسائر على العمالة المصرية سوف يكون قليلا لأن الحرب لن تغير كثيرا من الهياكل والأنشطة الانتاجية والخدمات في دول الخليج ولن يحدث تقلص في هذه الانشطة بمعنى انها لن تستغنى عن كثير من العمالة بما فيهم المصريون .

اما اذا كانت حربا طويلة فالتأثير سوف يكون خطيرا فلا مشروعات تقام ولا نشاط تجاري ولاتوسعات .

ومن هنا سوف يتم الاستغناء عن العمالة الموجودة ومنهم المصريون ..

ويستطرد قائلا لو عاد ٢ مليون مصري عامل في الدول العربية فهي الطامة الكبرى لضيق فرص العمل في مصر وماسيترتب عليه من خلل إجتماعي . وأنا ادعو المصريين الموجودين في الدول العربية أن يتوقعوا العودة في أي وقت ولابد أن يقوموا بتحويل مدخراتهم الى مصر في أسرع وقت .. أما بالنسبة للتحويلات فهي لن تكون خطيرة لأن العمال وبالتحديد في العراق تعودوا على عدم تحويل أموالهم والاحتفاظ بها لحين العمرة ..

وأنا أدعو وزارة الهجرة الى ضرورة فتح أسواق جديدة للعمالة المصرية والبديل المناسب هي الدول الافريقية .

وزارة القوى العاملة نائمة

● وفي وزارة القوى العاملة لايصدقون امكانية قيام حرب في الخليج ـ فقد اكد مسئول بالوزارة ـ رفض ذكر اسمه ـ أن امكانية نشوب حرب بعيدة خاصة أن الرئيس مبارك يدعو الى السلام ويطالب العراق بالانسحاب ! ! فكيف نتحدث عن الحرب ونطلب من العمالة المصرية في العراق والخليج أن تعود ..ويضيف : إننا لو طلبنا عودة العمالة المصرية فسوف يؤدي ذلك الى توتر في العلاقات بين مصر والسعودية والعراق والكويت ! ! لأن العمالة المصرية في هذه الدول تقوم بعمليات الانشاء والتعمير .. وبالتالي فسوف تخسر الدول العربية هذه العمالة .. ثم يوجه المسئول كلامه الينا قائلا : إذا كانت جريدتكم تستطيع أن تفعل شيئا لتلافي الخسائر التي يمكن أن تلحق بالعمالة المصرية في الخارج فسوف نساعدها على ذلك ! ! أو وجهوا دعوة للعمالة المصرية بالعودة قبل نشوب الحرب ! !

ـ ويضيف احد وكلاء الوزارة قائلا لسنا نملك فرص عمل للعمالة العائدة والي يموت يموت ! ! من قال لهم إذهبوا للعمل في هذه الدول ؟ !

● **أما عن تاثيرات الأزمة على السياحة فقد سالنا عادل طاهر وزير السياحة الأسبق ورئيس مركز رجال الاعمال عن معنى إندلاع الحرب بالنسبة للسياحة في مصر .**

ـ **قال : مع إقتناعي بان الحرب لن تندلع في المنطقة . وأن كل مايجري حاليا مجرد ، تمثيلية ، فإنه في حالة إندلاعها ، فإن آثارها ستكون مدمرة مثل حروب ١٩٦٧ و١٩٧٣ ، والحرب العراقية ـ الايرانية ..بل انها ستشمل المنطقة باسرها لأنها لن تكون حرب عساكر بل حربا تستعمل فيها كافة الأسلحة الحديثة .**

● **قلت : وماتأثير ذلك على السياحة ؟**

ـ **قال : إن ماتعانيه السياحة في مصر منذ بدء الغزو العراقي لايقل كثيرا عما ستعانيه في حالة قيام الحرب .. فالسياحة سوف تعاني في العام السياحي القادم ١٩٩١ والذي بدأ منذ أكتوبر الماضي بعد أن وضعت شركات السياحة العالمية برامجها ، وجاءت مصر ضمن مناطق الخطر التي تشمل اليونان وتركيا وإسرائيل .**

أضاف : ان تاثيرات الحرب على السياحة عنيفة لاننا ركزنا في دعايتنا على أن مصر تتمتع بالسياحة الثقافية والسائح في هذه الأزمة يستطيع أن ينتظر لحين الحسم لانه يستطيع أن يزور أبو الهول والأهرامات ومعابد الأقصر في أي وقت ..

● **قلت : وكيف يمكن مواجهة تاثيرات الحرب عند إندلاعها ؟**

ـ **قال : لابد من إعادة ترتيب البيت السياحي من جديد .**

وأن يفهم السائح أن مصر تقع في منطقة شمال أفريقيا التي تبعد عن منطقة الخطر في الخليج كثيرا .. ولابد من فتح مناطق سياحية جديدة في دول أمريكا اللاتينية وكندا والدول الاسكندنافية .

فترة سكون

● **وسالنا اللواء أحمد فهمي العضو المنتدب لصندوق التنشيط السياحي عن معنى إندلاع حرب الخليج وكيفية مواجهة آثارها بالنسبة للسياحة .**

ـ **قال** : عند إندلاع الحرب سوف تكون هذه الفترة ، فترة سكون سياحي ، وقد تتوقف في هذه الفترة حركة النقل البري والبحري والجوي ولكنها سوف تكون لفترات محدودة مرتبطة بانتهاء الحرب .

وأضاف : أن اجهزة السياحة عليها في هذه الفترة أن تنشط للتجهيز والاعداد لما بعد الحرب مباشرة وأن تقوم فورا بإعادة ترتيب البيت السياحي المصري خاصة وأن مصر لها ممارسات سابقة في مثل تلك الأحوال فقد شهدنا حرب ٦٧ ، وحرب ٧٣ وأثبتت الممارسة الفعلية عدم توقف التدفق السياحي من الخارج بعد انتهاء هذه الحروب .

● **ويقول الخبير السياحي محمد لهيطة : ان التدفق السياحي سيصاب بالنقص الأكيد وذلك بعد أن انخفضت** نسبة السياحة الأوربية ٤٠٪ منذ بدء الأزمة نتيجة التخوف من قيام الحرب ..

لكن لو كانت الحرب قصيرة سيعود التدفق السياحي مرة أخرى لأن مصر لديها مرونة من الناحية السياحية أثبتتها أحداث مقتل الرئيس السادات وأحداث الأمن المركزي .

ضرر كبير

● سالنا عددا من المسئولين في الفنادق عما يمثله إندلاع الحرب بالنسبة لهم .

ـ قال عنان الجلالي رئيس شركة هلنان للفنادق العالمية : ليس هناك إنسان يتمنى الحرب ، وأنا أتعجب لهؤلاء الذين يؤيدون الحرب ، فليس هناك شعب في العالم يؤيد قيام الحرب خاصة شعوب منطقتنا التي ذاقت مرارة الحروب .

● **قلت له** : وما إنعكاسات ذلك على حركة الفنادق ؟ .

ـ **قال** : نحن متضررون ضررا كبيرا بالرغم من أن مصر بعيدة جغرافيا عن منطقة الخطر .. والشيء الذي يدعو للاسف أن الدول المحالفة لنا في الأزمة وهي الولايات المتحدة ودول أوربا هي نفس الدول التي حذرت رعاياها من الذهاب لمصر لأنها منطقة خطر .

● أما نبيلة سمك مديرة العلاقات العامة

المصدر : الشعب

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩١

بفندق سميراميس فتؤكد ان نسبه الاشغال بالفنادق انخفضت ٦٠٪ بسبب الغزو فى حين أنها كانت فى نفس الفترة من العام الماضى ٩٠٪ .. وهذا ينطبق على كل قطاعات السياحة فى مصر رغم أننا بعيدون كل البعد عن منطقة الخليج .

● قلت : إذا كانت هذه هى الحالة ، فماذا سيحدث عند إندلاع الحرب ؟

ـ قالت : نتمنى أن يكون الحل سلميا لان الحل العسكرى ستمكث أثاره وانعكاساته فترة طويلة .. كما أننا لانعرف متى ستنتهى الحرب .



مستحقات المصريين في العراق .. ودور الحكومة

مما لاشك فيه ان احوال المصريين العاملين في العراق ــ بعد عودتهم ــ تثير الاسى والالم نظرا لان هؤلاء لا دخل لهم في هذه الدنيا سوى ماينتج لهم من بيع عرقهم .

علاء ابو زيد

واذا كانت الحكومة المصرية قد وافقت على تاخير تحويلات المصريين في العراق تقديرا منها للظروف الاقتصادية التي يمر بها العراق في ظروف حربه مع ايران فهذه من الامور التي تشكر عليها الحكومة المصرية لانه موقف يعبر عن اتجاه تضامني مع بلد شقيق يعاني من ويلات الحرب واثارها وبالتالي كان ان عاني هؤلاء العمال ايضا بسبب تاخير تحويلاتهم .

اما الوضع الان وماعليه من تفجر والتهاب في الخليج وما يمكن ان يستمر عليه لفترة طويلة لايعلم احد متى تنتهي ؟ وقرار تجميد الارصدة العراقية في الخارج وما نتج عنه من توقف وصول تحويلات المصريين الى البنوك العاملة في مصر والتي تتولى صرف هذه المستحقات هذا القرار ينبغي على الحكومة المصرية ان تسعى جاهدة لمحاولة ان تستثنى منه المبالغ المحولة من الخارج لحساب مستحقات المصريين حتى لايتحمل هؤلاء العمال مزيدا من المعاناة بسبب قرار جماعي دولي لايراعي اية اعتبارات اخرى مطلوب الاهتمام بها والنظر اليها .

والمطلوب الان بصورة ملحة من الحكومة المصرية والى ان تتمكن او تنجح في الحصول على موافقة باستثناء المبالغ التي تخص العاملين المصريين بالعراق والموجودة في مصارف امريكا واوروبا والواقعة تحت الحظر ان تقوم هي بتمويل البنوك التي اوكل اليها صرف مستحقات العاملين بالمبالغ النقدية المطلوبة حتى يتمكن هؤلاء المساكين من تدبير امورهم خاصة وان معظمهم لم يعد يقوى على شراء رغيف الخبز الان وفي أمس الحاجة الى نظرة رعاية واهتمام من حكومتهم المسئولة في الاساس عن نزوح هؤلاء « الغلابة » الى الخارج طلبا للرزق ومحاولة في تحسين احوال معيشتهم التي ساءت وتدهورت بسبب السياسات الخاطئة التي تنتهجها الحكومة التي صنعت اذنا من طين واخرى من عجين ولم تلق لهؤلاء بالا او اهتماما وهذا المطلب لا اعتقد انه مرهق للحكومة اقتصاديا فعليها ان تنظر الى رعاياها بنفس نظرة الاهتمام التي تعيرها لدائنيها فتفترض انها مدينة لاى من اعضاء نادى باريس بمبلغ متواضع هو قيمة مستحقات المصريين في العراق . والتي تبلغ مايقرب من خمس مئة مليون دولار وربما اقل لتنفرج اسارير هؤلاء العمال ويكونوا في وضع افضل قليلا مما هم عليه الان يمكنهم من مجابهة لهيب الحياة الشاقة التي يحياها هؤلاء وكل العارقين في مصر .

وحينما تتم تسوية الوضع بعد ذلك يمكن للحكومة ان تقوم بتحصيل هذه المستحقات لحسابها اى ان المطلوب عملية اقراض من الحكومة لمواطنيها حتى تنفرج الازمة واظن ان الحكومة الان قادرة اكثر من اى وقت مضى على القيام بهذه المهمة بعد ان اسقطت عنها ديون تبلغ اربعة عشر مليارا من الدولارات كان من المحتم عليها سدادها .

منع المصريين من مغادرة العراق لاجبارهم على التطوع

كتبت ـ حنان البدرى :

اكدت مصادر دبلوماسية بالقاهرة ، قيام السلطات العراقية باغلاق منفذ «الرويشد» على الحدود العراقية ـ الاردنية خلال الأيام الثلاثة الماضية ، ومنع المصريين من مغادرة العراق قبل ١٥ يناير الحالى ، رغم حصولهم على تاشيرات خروج . قامت السلطات العراقية بفتح المنفذ لفترات قصيرة لعبور الرعايا الآسيويين الى الاردن . واشار المصدر الى قيام العراق بمنح تاشيرات خروج للعمالة المصرية فى القطاع الخاص العراقى فقط . ورفضت منح تاشيرات مماثلة للعاملين بشركات القطاع العام العراقى . كما قامت بتوزيع استمارتين عليهم اعدتهما هيئة المخابرات العراقية . تتضمن الاستمارة الاولى ، اسئلة حول تاريخ وفترة التجنيد بالقوات المسلحة المصرية ، ونوع السلاح ، واسم القائد العسكرى ، والمعدات التى تدرب عليها ، واهم المناورات الكبرى والتدريبات التى اشترك فيها ، واسمها وتاريخها . وتحمل الإستمارة الثانية سؤالا واحدا هو : هل ترغب فى الالتحاق بالقوات المسلحة العراقية العربية الاسلامية ضد القوات العميلة والصهيونية والامريكية ؟!. وعلمت «الوفد» ان دولة عربية حذرت العراق من تجنيد المصريين العاملين فى العراق . واعلنت الاردن ظهر امس اغلاق حدودها مع العراق امام الرعايا النازحين من العراق ، لحين استلام المعونات الدولية للمساهمة فى ايواء النازحين !.

المصدر : الـــوفد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩١

مصريون فـى بـؤرة الموت

مليون مصرى محاصرون داخل العراق

مليون مصرى يعيشون الان فى ظروف خطيرة داخل العراق، بعد ان وصلت ازمة الخليج الى ذروتها واصبحت الحرب اقرب من السلام حاول ٤٠ الف مصرى الرحيل من بغداد عبر حدود العراق مع الاردن، واغلقت السلطات الاردنية الحدود فى وجوههم، وترفض مصر تشغيل رحلات جوية الى بغداد لاجلاء المصريين الراغبين فى العودة. لكن ما السبيل لانقاذ هؤلاء المصريين الذين اوقعتهم ظروف الازمة فى الاسر داخل حدود العراق... ؟!

● ان وجود مليون مصرى فى العراق الان امر بالغ الخطورة... فكل الدلائل تؤكد ان فرص انهاء ازمة الخليج بالحرب اكبر منها للسلام.. فى الوقت نفسه مازال المصريون ينتشرون فى كل محافظة ومدينة ومصنع وشارع بالعراق مما يعنى انهم فى بؤرة الموت اذا اندلعت الحرب.

وفى نفس الوقت ترفض مصر تشغيل رحلات جوية مباشرة من القاهرة الى بغداد لاجلاء المصريين الراغبين فى العودة لالتزامها بقرارات الحظر الدولية فما هو الحل لخلاص المصريين فى العراق من هذا المازق؟! وما هو دور المنظمات والهيئات الدولية فى ذلك؟!

المسالة صعبة !

● موقف اتحاد عمال مصر.. يشرحه احمد العملوى - رئيس الاتحاد.. قائلا:

- اننا مارسنا - ومازلنا - نمارس ضغوطا دولية مع منظمة العمل الدولية بجنيف لحماية العمالة المصرية فى العراق وذلك منذ بداية الازمة.... وتم بالفعل استدعاء البعثة الدبلوماسية العراقية فى جنيف لمنع اية تجاوزات ضد العمالة المصرية. فاكد اعضاء البعثة انهم يطبقون اللوائح الدولية الخاصة بمعاملة العمالة الاجنبية فى اى بلد من ناحية اخرى هناك تعاون بين الاتحاد وبين الوزارات المعنية والمسئولة لتفادى اية عقبات او مخاطر تواجهها العمالة. فهناك اتصال بيننا وبين وزارة الخارجية والداخلية والنقل والمواصلات والقوى العاملة وعلى استعداد تام لاستقبال العائدين.. ولكن المشكلة فى قلة الاعداد القادمة لسببين.. اولا لعدم قدرتهم على المغادرة.. وثانيا لجهل الكثير من المصريين بالعراق خطورة الموقف نتيجة للتضليل الاعلامى الذى يمارسه النظام العراقى لتشويه الحقائق ونحن على اتصال بسفيرنا بالعراق والذى حضر منذ اسبوع للقاهرة ثم عاد واكد انه يحاول ان يذلل اية عقبات تواجه المصريين بالعراق.

تاخر الاجراءات !

● وحول اية محاولات يمكن ار تجرى الان لنقل المصريين سواء من العراق او الاردن... يذكر سفير مصر السابق بالعراق عبدالمنعم غنيم.. ان المشكلة هى ان السلطات الاردنية لاتستطيع ان تسمح الان بدخول احد الى اراضيها لانها ستجد اكثر من مليونى مواطن يريدون الخروج من العراق وهؤلاء ليسوا من المصريين فقط بل من جنسيات اخرى.. ثم هل نستطيع ان نوفر وسائل النقل اللازمة لعودة المصريين الراغبين فى الرحيل فى

الايام المعدودة القادمة وكان من المفترض ان تتخذ الاجراءات اللازمة منذ فترة وليس الان فى ظل تردى الموقف فى الخليج اما بالنسبة لمهمة الهيئات الدولية مثل الصليب الاحمر وهيئة غوث اللاجئين فانها تبدا مع بداية القتال وليس قبله. والتفكير الان يجب ان يتوجه الى فتح منافذ لرحيل المصريين مثل الحدود العراقية ـ السورية بحيث يتم فى نفس الوقت توفير وسائل متعددة لنقلهم من سوريا.

نتائج محدودة !

● الى اى مدى تساهم الدبلوماسية والعلاقات الدولية فى هذا المازق؟!... حول ذلك يجيب الدكتور احمد يوسف ـ استاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.. قائلا:

ـ القانون الدولى فى هذه الحالة لايسعف.. ولاسبيل فى مثل هذه المواقف الا بتدخل الدول او التراضى بين الاطراف.. وذلك من المستحيل مع العراق الان واوراق الضغط عليها لانقاذ العمالة المصرية محدودة لان العراق فى حاجة اليهم فى هذا الوقت تحديدا فمعظمهم ايدى عاملة فى المواقع الانتاجية وخطورة الموقف تاتى من ان الصراع القائم بالخليج الان جوانبه عديدة ومن الصعب فصلها عن بعضها...

منتصر جابر



المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ يناير ١٩٩١

■ مجلس الشورى يؤكد ضرورة إستكمال كفاءة القطاع الزراعى :

أزمة الخليج أوقفت تحويلات المصريين ومستحقات الشركات المصرية من العراق

المـواد الغذائـية تمثـل عبئـا ثقيـلا علـى ميـزان المدفـوعات و ٤٠ ٪ مـن جملـة الـواردات

كتب ـ شريف العبد :

اكد مجلس الشورى فى اجتماعه امس برئاسة الاستاذ ثروت اباظة وكيل المجلس ضرورة العمل بكل السبل الممكنة لاستكمال كفاءة القطاع الزراعى ، واشار الى ان ازمة الخليج قد اثرت سلبيا على الاقتصاد المصرى ، حيث توقفت تحويلات المصريين من العراق والكويت وتدهورت من باقى دول الخليج ، كما توقف سداد مستحقات الشركات المصرية من العراق ، وانحسرت الموارد السياحية .

وقد استعرض المجلس تقرير لجنة الشئون المالية عن تصحيح الاختلال فى ميزان المدفوعات وتضييق الفجوة بين الصادرات والواردات واشار التقرير الى العبء الثقيل الذى تمثله الواردات الغذائية على ميزان المدفوعات والتى تمثل وحدها اكثر من ٤٠ ٪ من جملة الواردات نتيجة انها تزايدت بمعدل وصل الى ١٦ ٪ خلال الفترة من عام ٧٥ الى ١٩٨١ .

وحذر التقرير من تزايد هذه الاعباء المرتبطة بالواردات الغذائية وخاصة مع ارتفاع معدلات التضخم العالمى لكافة السلع الغذائية دون استثناء بما يحتم ضرورة العمل بكل السبل الممكنة لاستكمال كفاءة القطاع الزراعى .

كما حذر التقرير من المخاطر التى يتعرض لها الاقتصاد المصرى فى حالة الاعتماد على حصيلة البترول الخاص باعتبارها موارد متقلبة وغير مستقرة ويمكن أن يؤدى الاعتماد عليها الى تعرض الخطة لهزات عنيفة .

واكد التقرير اهمية احلال الواردات ايضا محل مستلزمات الانتاج التى تستورد من الخارج وبحث الاستعانة بسلع بديلة لها تنتج محليا ، بالاضافة الى ضرورة التوصل الى درجة الاكتفاء الذاتى لسلع لها اهميتها مثل الاسمنت وحديد التسليح الذى تزايد استيرادهما فى السنوات الاخيرة .

وكان المجلس قد استعرض فى جلسته امس نشاط لجانه اثناء حرب الخليج .

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٩١

العائدون من الجحيم

بغداد اصبحت مثل برلين بعد الحرب العالمية
مطار سرى لصدام فى حى الجهاد لم يقصف بعد
اطلاق صفارات الانذار بعد انتهاء الغارات



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٩١

نويبع – محمد منازع :

وصلت صباح أمس إلى نويبع العبارة الطور وعلى متنها ١٨٠١ راكبا معظمهم عائدين من العراق والكويت أكدوا أنه لا يوجد أى تكدس فى العقبة أو الرويشد حيث تقف العبارة سارة فى العقبة منذ ٣ أيام فى إنتظار الركاب

إلتقت « الجمهورية » ببعض العائدين لينقلوا صورة عن الوضع فى العراق .. قالوا ان الخاسر الوحيد من الحرب هو الشعب العراقى الذى لا حول له ولا قوة ويدفع ثمن أخطاء قيادته .. أكدوا أن عمليات القصف لازالت مستمرة والانفجارات متواصلة .. كما يسود الجيش الشعبى حالة سخط شديدة حيث يشعر أفراده بأنه لا نجاه لهم من مغامرة الكويت ووصفوا مدينة بغداد بأنها تشبه برلين بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ولم تعد صالحة للحياة اليومية

وقال العائدون . انهم هربوا من وسط النيران مغامرين بحياتهم كما لم يذوقوا الطعام على مدى ٤ أيام كاملة . ولم يكن هناك من حل سوى الهرب من الجحيم .. وإستطاعوا الوصول للرويشد ومنها إلى العقبة فنويبع .

● ● يقول سمير إبراهيم الدسوقى انه علم من عراقيين قريبين لاسرة صدام حسين أنه أعد مطارا سريا فى حى الجهاد على بعد ٥ أميال من بغداد .. أقام عليه بساتين للتمويه ولم يتم قصفه حتى الآن .. على الرغم من قصف مطار صدام الدولى الذى يبعد ١٠ أميال .

● ● جابر عبد العال عبد الموجود يقول : لقد شاهدنا المنشآت تتهاوى كأفلام السينما .. ولم يتوقف القصف إلا للحظات .. كما ان صفارات الانذار أصبحت من الاصوات المميزة على مدى الاربع والعشرين ساعة . ووصف بغداد بأنها أصبحت صحراء جرداء

● ● محمد داود المرسى أكد أن جميع المنشآت العسكرية فى بغداد قد دمرت وقال أنه لم يتناول الطعام منذ ٥ أيام إلا فى الرويشد حيث سلمه الهلال الاحمر رغيفين وعلبة سالمون .

● فوزى محمد عبد العزيز قال : خرجنا من بغداد مساء السبت ودفعنا ١٥٠٠ دينار لسائق نقل سودانى لينقلنا إلى الحدود .. وفى منطقة الرويه إختفينا تحت السيارة ٢٤ ساعة .. وفى طرابيل استولى رجال الجمارك على ما بقى له من متاع . .

● مجدى السيد الشحات غادر بغداد صباح الاحد بعد أن شاهد من فندق اشبيليه النيران المشتعلة فى كل مكان .. ولاحظ أن صفارات الانذار لا تنطلق إلا بعد وقوع الغارة فعلا وكذلك وسائل الدفاع الارضية مما يثبت إنهيار نظام الرادار بالعراق .

● ولاحظ صبحى أمين مجلى من بنى سويف أن طيران التحالف يصوب بدقة متناهية تجاه المنشآت العسكرية كما شاهد عبد المنعم عبد المقصود منشآت حطين والقعقاع ومحطة كهرباء بابل أثناء تدميرها .

● وقال محمد السعيد يوسف أنه سمع من العراقيين بأن الجيش العراقى فى الكويت بحالة سيئة وان لواء الحرس الجمهورى دمر بالكامل وكذلك المطارات

ومن الظهران . عاد صلاح محمد عمار من حلمية الزيتون يقول انه تم إغلاق المطار فور إعلان الحرب وجميع السكان يستخدمون الاقنعة الواقية بصفة مستمرة .. وأكد انه شاهد صاروخا عراقيا أثناء تفجيره فى السماء بواسطة الصاروخ باتريوت .

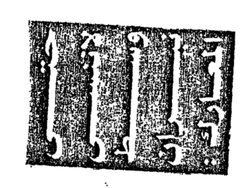


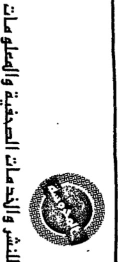
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩١







للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩١

آلاف الأيدى المصرية التى زرعت العراق .. عاد أصحابها فى نعوش سوداء

الى هؤلاء الذين دفنوا ضمائرهم فى الرمال . وسولت لهم ضلالاتهم ان يرفعوا الشعارات المنجوجة دفاعا عن النظام العراقى الدموى !

الى هؤلاء الذين يعرفون الحقيقة المؤلمة . لكنهم بأكاذيبهم تعاموا عن آلام آلاف المصريين بحق !

الى الذين يدافعون عن صدام : هذا هو كشف حساب صدام حسين مع المصريين البسطاء . الذين زرعوا صحراء العراق . وحاربوا فى صفوف الجيش العراقى ضد خطر ايران . وكانت مكافأتهم : ان عادوا الى أرض الوطن إما أحياء فقدوا كل مدخرات الغربة . او جثثا هامدة فى نعوش سوداء كتب عليها : صنع فى بغداد !



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق :

محمود صلاح

لم يتحمل المصريون فقط ثماني سنوات من الحرب العراقية - الايرانية على اكتافهم . كانوا قبل هذه الحرب قد اندفعوا بمئات الالاف منذ عام ١٩٧٥ الى العراق . وبترحيب من القيادات العراقية نفسها . للمساهمة فى حركة بناء العراق بمختلف قطاعاتها . سواء فى مجال الزراعة او البناء او الاعمال الحرة استقرت أعداد هائلة من المصريين ومعظمهم من الفلاحين والعمال البسطاء فى كافة انحاء العراق . يقدمون الجهد والعرق من أجل نهضة العراق الشقيق . حتى وصل عدد المصريين العاملين بالعراق الى حوالى مليون و ٧٥٠ الف مصرى .

ورفعت القيادات العراقية شعارات كثيرة تنادى بمعاملة المصريين نفس معاملة ابناء البلد العراقيين . خاصة بعد ان شبت الحرب بين العراق وايران عام ١٩٧٩ .. ولم تجد القيادة العراقية بديلا عن العمالة المصرية لسد العجز فى مواقع الانتاج بعد انضمام مئات الالاف من العراقيين للجيش ولم يقتصر الامر على ذلك بل حدثت محاولات كثيرة سواء بالترغيب او الترهيب لدفع اعداد من المصريين للانضمام الى ما يسمى « بالجيش العراقي الشعبي » . وهكذا رويت الارض العراقية ليس فقط بعرق المصريين وانما بدمائهم ايضا . ووقعت اعداد منهم اسرى لدى الايرانيين وقتل منهم المئات فى الحرب .

مذابح للمصريين

وانتهت حرب العراق مع ايران عام ١٩٨٨ .

واسفرت هذه الحرب عن استنزاف طاقات وموارد العراق الذى فقد مليارات الدولارات فى هذه الحرب التى هى بلا فائدة وتم تسريح مئات الالاف من الجنود العراقيين الذين وجدوا انفسهم بلا عمل وبدلا من أن يواجهوا قياداتهم التى وضعتهم فى هذا المأزق .. التفتوا الى المصريين الذين احتفظوا لهم بعجلات الانتاج دائرة طوال سنوات الحرب .. وبدأوا ينتقمون من الايدى التى وقفت معهم وحمت جبهتهم الداخلية .

وتغاضت السلطات العراقية عن المشاحنات التى بدأت تحدث بين العراقيين والمصريين .. والتى كانت تبدأ دائما باستفزاز من العراقيين الذين يتسمون بالغلظة والعنف .. وبدأ عشرات من المصريين يروحون ضحايا لهذه المشاحنات والتى وصلت احيانا الى حد المذابح كما حدث اثناء احتفال عدد من المصريين فى بغداد بوصول مصر الى نهائيات كأس العالم .. وخرجوا الى الشوارع يهتفون باسم مصر .. فاقتحم عراقى حاقد الحشد بسيارته النقل ليقتل مصرية ويسبب

اعدادا كبيرة . وانتهى الامر بأن اطلقت الشرطة العراقية النار على المصريين الغاضبين فلقى ٧ مصريين مصرعهم واصيب ١٢٠ باصابات خطيرة

وكان مطار القاهرة خلال سنوات الحرب العراقية الايرانية يستقبل كل شهر ٨٠ جثة للمصريين فى العراق . لكن اعداد الجثث بدأت تتزايد بعد توقف الحرب وزاد الى ١٥٠ جثة شهريا .. وأعلن اللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية ان ٣٠٪ من هذه الجثث كان السبب فى الوفاة فيها جنائيا .

لم تكن هناك تقارير طبية تصل مع النعوش القادمة من بغداد . وانما كانت هناك تفسيرات غير مقبولة مثل « اصابة بطلق نارى » او كسر بالجمجمة » او « صعق بالكهرباء » . او « توقف القلب والرئتين نتيجة حادث » اما معظم الجثث فكانت تصل مصابة بالرصاص وعليها عبارة « غير معلوم المصدر » .

قضاء وقدر

ومنذ بداية عام ١٩٩٠ وحتى شهر نوفمبر من نفس العام وصل عدد جثث المصريين التى تعيدها بغداد الى حوالى ١٠٤٨ جثة .. واكدت تحقيقات المنظمة العربية لحقوق الانسان ان السلطات العراقية لم تتخذ اية اجراءات لحماية المصريين هناك بل انها حين تساءلت الخارجية المصرية عن سر هذه الظاهرة المؤلمة . ردت - السلطات العراقية - قائلة أن المصريين يموتون « قضاء وقدر » .

كان العراقى يقتل المصرى فى وضح النهار وتتهاون السلطات العراقية فى القبض على القاتل .. وحتى اذا ضبط كان يكفيه احضار بعض الشهود العراقيين ليقرروا امام الشرطة انه برىء فيتم اطلاق سراحه فى الحال . وفى المقابل فانه كان يتم تطبيق القانون بقسوة مع المصريين فى حالة مخالفة اى واحد منهم لهذا القانون .

وتوحش العراقيون وبدأوا يعاملون المصريين بجنون لدرجة انتشار حوادث قتل المصريين بالسكاكين والمسدسات ودهسهم بالسيارات فى انحاء بغداد . وبعد ان يأست القيادات المصرية من تفهم القيادات العراقية او استجابتها لوقف المذابح ضد المصريين قدمت مصر شكوى لمنظمة العمل الدولية التى قررت ارسال بعثة لتقصى الحقائق حول مذابح المصريين فى العراق . لكن السلطات العراقية رفضت استقبال البعثة .



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ يناير ١٩٩١

قانـــون التحـــويلات الذى أصدره صدام حسين ليأكل حقوق العمال المصريين !

ولم يرض الرئيس حسنى مبارك بأن يريق العراقيون الدم المصرى رخيصا . وطلب اعداد تقرير شامل حول ظاهرة النعوش المصرية التى ترسلها بغداد الى القاهرة . وشمل التقرير احصاءات دقيقة منها وفاة ١٢٠٠ مصرى فى العراق قبل غزو الكويت و٦٥٠ جثة بعد الغزو . كما شمل تفاصيل مرعبة حول العسف الذى يلاقيه المصريون فى العراق على أيدى زبانية صدام حسين وكيف يتم قتلهم او تعذيبهم فى السجون العراقية

٨ آلاف جثة

وجاء تقرير اللجنة التى شكلها من عبدالحليم موسى وزير الداخلية للتحقيق فى أسباب وفيات المصريين فى العراق يفيد ان السلطات العراقية تتعمد اطلاق الرصاص على المصريين الذين يرفضون الانضمام الى صفوف الجيش العراقى او المقاومة الشعبية .

هكذا كشف النظام العراقى عن وجهه القبيح . قبل انتهاء حربه مع ايران كان المصرى فى نظر العراق الاخ والصديق .. وبعد انتهاء الحرب بدأ العراقيون ينعتون المصريين بأنهم متسولون ولصوص وحيوانات ضالة ليس لها صاحب !

٨ الاف جثة هامدة وصلت الى مطار القاهرة من بغداد كانت هى مكافأة العراق للمصريين الذين زرعوا صحراءه واداروا مصانعه وحاربوا مع جيشه !

ولم تكن الجثث الهامدة هى المكافأة الوحيدة بل عمد النظام العراقى الى « أكل حق » العمال المصريين فى العراق وحرمانهم من مستحقاتهم التى بلغت ٥٠٠ مليون دولار .. بعد ان تفتق ذهن صدام حسين عن اصدار قانون يحدد نسبة تحويل مدخرات المصريين العاملين فى العراق .. واخيرا وقف تحويلات اجورهم نهائيا !

وحتى خلال غزو الكويت لم يسلم المصريون من استفزازات نظام صدام حسين وتم اجبار اكثر من ٣٧٥ الف عامل على العودة ومات منهم ضحايا فى طريق العودة .. وعانوا معاناة شديدة فى صحراء الرويشد على الحدود العراقية ـ الايرانية . حيث عاملهم الجنود العراقيون اسوأ معاملة واستولوا على كل ماكانوا يحملونه وما هربوا به من تحويشة العمر .

وبعد الحرب ايضا قررت السلطات العراقية اجبار المصريين العاملين بالمنشآت والشركات التابعة للقوات المسلحة العراقية على البقاء وعدم مغادرة العراق والعودة الى مصر . بزعم الحرص على الاسرار العسكرية العراقية .. وتبلغ نسبة هؤلاء ٩٩٪ من العمالة المصرية الموجودة حاليا بالعراق .

ان فى كل قرية مصرية من قرى صعيد مصر ضحية من ضحايا نظام صدام حسين .

واسماء هؤلاء الضحايا تكشف وتسقط كل شعارات الذين يدافعون عن صدام حسين .

وليس صحيحا ان « اللى اختشوا ماتوا » .



مصير المصريين فى العراق

● السلطات العراقية تحتجز المصريين وتمنعهم من العودة

● ١٢ وزارة تساهم فى نقل المصريين العائدين

كتب جمال طايع :

لا يزال المصريون العائدون من منطقة الصراع فى الخليج يتوافدون بشكل غير منتظم على المنافذ المصرية بحراً وجواً .

واوضحت المؤشرات الأولية ان عدد الرحلات البحرية التى وصلت إلى مصر قادمة من العراق والكويت بلغت ٢٣ رحلة خلال الفترة من ١٥ يناير إلى ٢٣ يناير منها ١٣ رحلة عبر نويبع قادمة من العقبة ، و٨ رحلات قادمة من جدة .. ووصل عدد العائدين إلى ٢٢ الفاً و٤٨٢ مواطنا من مختلف الجنسيات و٧٢١ سيارة .. عدد المصريين فقط يبلغ حوالى ٣ آلاف عائد من إجمالى العائدين ..

وقد صرح المهندس سليمان متولى وزير النقل ان الدولة اتمت استعداداتها لاستقبال المصريين العائدين من مناطق التوتر فى الخليج ، وان لجان غرفة العمليات التى تم إرسالها إلى منطقة الرويشد بالأردن وميناء اللاذقية بسوريا وصلت بالفعل ، وتقوم بتنفيذ مهامها المحددة بتسهيل الإجراءات لنقل جميع المصريين الفارين من العراق والكويت بالتنسيق مع السلطات فى البلدين .

واضاف وزير النقل والمواصلات ان عدد الوزارات والهيئات المعاونة لغرفة العمليات بلغ ١٢ وزارة ، وانه قد تم تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لعمل غرفة العمليات وتجهيز وتطوير ميناء نويبع ليستقبل ثلاث عبارات فى وقت واحد ، بالإضافة إلى تجهيز ميناء شرم الشيخ لاستخدامه إذا دعت الضرورة ، بالإضافة إلى وضع كافة الموانىء والمطارات فى حالة تاهب قصوى لاستقبال اية زيادة مفاجئة ... وبهذا تصل إمكانات النقل المصرية بالتنسيق مع الدول



المصدر : روز اليوسف
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩١

الشقيقة والصديقة إلى نقل ١٨ الفاً و٥٠٠ مواطن بحراً و٣ الاف شخص جواً ، وحوالى الفى مواطن بطائرات القوات المسلحة يومياً .

وأكدت التقارير القادمة من سفارات مصر بدول الخليج عدم وجود تكدس للمصريين بمناطق حدود هذه الدول وان الاتصالات ستظل مستمرة مع السفارات المصرية لمعرفة الموقف هناك .. وقد وصل إلى القاهرة يوم الاثنين الماضى يوسف شرف الدين الملحق العمالى المصرى بالعراق وقدم تقريراً مفصلاً إلى وزير القوى العاملة شارحاً فيه كل التفصيلات التى تواجه العمالة المصرية ، ومبيناً موقف السلطات العراقية

وقال اللواء هانى حسنى رئيس غرفة العمليات إن مصر قدمت للأردن دفعة نقدية تحت حساب عمليات نقل العائدين المصريين بالاتوبيسات الأردنية من الحدود العراقية وحتى العقبة .. وان الغرفة تجرى اتصالاتها المستمرة مع مؤسسات الإغاثة العالمية والدولية والدول المعنية لاستكمال مساهمتها وحشد إمكاناتها فى عملية نقل المصريين العائدين من الخليج ،

واوضح اللواء هانى حسنى أن السلطات المصرية وافقت على طلب البعثات المعتمدة بالقاهرة على منح تاشيرات دخول لرعاياها النازحين من منطقة الخليج ، ويصلون مع المصريين والذين بلغ عددهم ـ حتى كتابة هذه السطور ـ (١٩) الف اجنبى منهم من وصل بالسيارات الخاصة او بالاتوبيسات السياحية .. وقامت الغرفة بإعداد الترتيبات اللازمة لنقل هؤلاء المواطنين إلى مصر تمهيداً لسفرهم إلى بلادهم

واكد بعض العائدين ان كل المصريين المتواجدين بالعراق يحاولون الفرار منها الآن إلا ان السلطات العراقية تحتجزهم ومن يستطيع الهرب لا يجد وسيلة للمواصلات او لا يتمكن من دفع ثمن توصيله حتى الحدود ، وقد هرب معظم المصريين ومعهم العراقيون إلى الاحتماء فى شمال العراق بمحافظات الموصل وأربيل.



المصدر : الـــــوفد

التاريخ : ٣١ يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السلطات العراقية تحتجز مئات المصريين على الحــدود مع الاردن

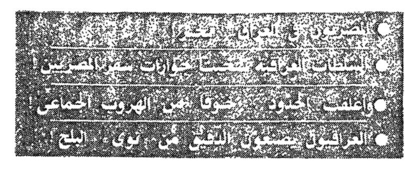
عمان ـ دمشق ـ وكالات الانباء : كشفت مصادر مسئولة فى اللجنة الدولية للصليب الاحمر امس ، عن احتجاز السلطات العراقية لأكثر من ٣ الاف نازح معظمهم من المصريين ، فى مركز «طريبيل» على الحدود العراقية ـ الاردنية . اكدت المصادر وجود اللاجئين الهاربين من جحيم الحرب ، داخل الحدود العراقية منذ يوم «الجمعة» الماضى . كما اكدت معاناة الهاربين من سوء الاحوال الجوية ، ونقص المواد الغذائية ومياه الشرب . وكان حوالى ٩٠٠ هارب معظمهم من السودانيين ، قد نجحوا فى عبور الحدود الى داخل الاردن . ترفض السلطات العراقية السماح للهاربين بعبور الحدود الى الاردن ، قبل الحصول على تاشيرة خروج من وزارة الخارجية العراقية فى بغداد .

إعلن المتحدث باسم منظمة اغاثة اللاجئين التابعة للامم المتحدة امس ، عن وصول اول مجموعة من الهاربين الى سوريا عبر الحدود العراقية . اكد المتحدث ايواء الهاربين ، فى مخيم خاص بشمال سوريا ، اقيم عقب انفجار حرب تحرير الكويت . اكد الهاربون سوء الأحوال فى العراق ، وترديها المستمر بسبب الحرب .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩١



● المصريون في العراق بخير!
● السلطات العراقية تختم جوازات سفر المصريين!
● وأغلقت الحدود خوفا من الهروب الجماعي!
● العراقيون يصنعون الشاي من نوى البلح!

جمال طايع

علمت « روز اليوسف » من مصدر عائد مؤخرا من العراق أن جميع المصريين المتواجدين هناك بخير .. وإنه لم ترد إلى السفارة المصرية أو القنصلية أية معلومات تفيد إصابة أحد منهم خلال الغارات التى تشنها قوات التحالف كل خمس دقائق على المنشآت العسكرية والأهداف الحيوية والمرافق العامة التى دمرت عن آخرها فى أول يوم .

ويرجع ذلك إلى الإجراءات التى اتخذتها السلطات العراقية يوم ١١ يناير ، قبل انتهاء المهلة التى حددتها الأمم المتحدة باستخدام القوة العسكرية بأربعة أيام ، حيث خفضت ساعات العمل داخل المنشآت العسكرية والمصانع الحربية والصناعات الكيماوية والبيلوجية والنووية وغيرها إلى وردية واحدة فقط بدلاً من ثلاث ورديات وذلك للتعتيم الليلى وعدم استخدام الإضاءة ، تحسبا من أن تكتشفها طائرات قوات الحلفاء ..

وأكد « المصدر » أن عدد المصريين المتواجدين هناك حاليا يتراوح مابين ١٨٠ إلى ٢٠٠ الف مصرى فقط ، نصفهم ممن يحملون الجنسية العراقية أو متزوجين بعراقيات .. وقد رتبوا معيشتهم على الإقامة فى العراق ، وهذا الرقم هو الصحيح وليس كما ردد البعض أن العدد يتجاوز النصف مليون .

ويفسر المصدر عدم استجابة المصريين لتحذيرات الخروج من العراق رغم علمهم جميعا باستعداد العراق لخوض الحرب .. بأن هناك شائعة كان يرددها الكثير منهم أن السلطات العراقية لن تسمح بعودة المصريين الذين سيغادرون العراق فى هذه الفترة الحرجة إليها مرة أخرى ، غير أنه يوجد العديد من المصريين الذين لم يتمكنوا من مغادرة العراق إما لسحب جوازات سفرهم ، أو لختم السلطات العراقية عليها شعار عدم المغادرة إلا بالرجوع [illegible] السلطات

وقد استطاعت السفارة بالتعاون مع السلطات العراقية حل مشاكل ٩٥٪ من الحالات التى تقدمت بشكوى ولبى طلبها بالمغادرة وتم تقديم كافة العون لهم ، ومن كان يتعذر حل مشاكله بالطرق الدبلوماسية كانت توجد وسائل أخرى نتبعها لسفره !

وفى الوقت الذى توجد فيه اتفاقيات تنص على حرية تنقل الأيدى العاملة دون قيد أو شرط بين العراق ومصر ، نجد أن العراق قد أغلقت حدودها ولم تسمح للمصريين بالخروج حاليا منها إلا بعد حصولهم على تأشيرة خروج .. وقد علل العراقيون ذلك بأنهم يخشون الهروب الجماعى للعراقيين ويتركون بلادهم !

ويضيف نفس المصدر انه لم يجد العاملون بالسفارة ماياكلونه إذا تاخر صرف الكوبونات ومن لا يحصل على الكوبون لايجد ما ياكله .. مما جعل العراقيين يصنعون الدقيق من «نوى» البلح .

واغلقت السلطات العراقية جميع البنوك يوم ١٠ يناير وتوقف العمل بها لحين الانتهاء من الجرد .. وشهد البعض انهم ينقلون كل محتويات البنوك من دفاتر وحسابات وارصدة إلى اماكن غير معلومة !

في الأيام الأولى للحرب قامت السفارة بجميع واجباتها تجاه كل من كان يلجا إليها من المصريين ولم يتجاوز عددهم عن عشرة افراد فقط !

اغلقت السلطات العراقية كل الطرق التى وقع عليها القصف الجوى وكان الحرس الجمهورى يمنع المواطنين من السير هناك .

بعد نصف ساعة من القصف الجوى انقطعت جميع المرافق من كهرباء وتليفونات ومياه .. وشربنا من مياه الخزانات واستعمل المواطنون مخزون حنفيات الإطفاء من الشوارع .. وتوقفت المواصلات عن العمل لصدور قرار من الرئاسة بوقف بيع الوقود لحين صدور إشعار اخر .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩١

رسالة لندن

تفاصيل مروعة عن اوضاع نصف مليون عامل اجنبى بالعراق

السلطات العراقية ترغمهم على الانضمام للجيش أو مواجهة الحكم بالاعدام

محمد الحناوى :

تفجرت في لندن تفاصيل مثيرة عن الظروف الماساوية التى يعيشها ما يقرب من نصف مليون عامل اجنبى كانوا يعملون في العراق وينتمون الى جنسيات مختلفة .. ارغمتهم السلطات العراقية على البقاء في بغداد بعد ان سحبت جوازات سفرهم ومنعت صرف استحقاقاتهم .. وذلك لتجنيدهم في صفوف القوات العراقية رغما عن ارادتهم .. وقامت باعدام عدد من الذين قاوموا ورفضوا عمليات التجنيد الاجبارية .. وذلك امام اعين زملائهم .. كما اجبرت عددا من غير اللائقين صحيا على القتال وعلى القيام باعمال شاقة مثل حفر الخنادق .. ورفع الانقاض .. وغيرها .

وقد ابدى اتحاد نقابات العمال الدولى الحر ـ الذى يضم اتحاد نقابات العمال البريطانى ـ قلقه على مصير الاف العمال المغتربين ـ من بين نصف مليون عامل ـ بسبب تصرف السلطات العراقية تجاههم كما بعث برسالة احتجاج الى المسئولين في بغداد مطالبا بعدم تجنيد هؤلاء العمال رغما عن ارادتهم والسماح لهم بالمغادرة .

وقال ورمان وبليس نائب رئيس الاتحاد الدولى والامين العام لاتحاد نقابات العمال البريطانى ان وضع العمال الاجانب في العراق في حالة يرثى لها .. وان السلطات هناك تذيقهم العذاب وترغمهم على الانضمام للجيش العراقى ليخوضوا حربا لا يرغبون في خوضها .

واشار الى ان هؤلاء العمال الذين كانوا يعملون في حقول البترول ومعامل تكريره والفنادق يواجهون الان اما الموت على ايدى القوات المتحالفة بعد ارغامهم على الانضمام لقوات الجيش العراقى او الموت على ايدى السلطات العراقية في حالة رفضهم تنفيذ الاوامر .

ومن ناحية اخرى .. كشفت مجموعة عراقية مكونة من ضابطين واربعة جنود ـ تمكنوا من الهرب في سيارة « لاند روفر » من الخطوط الامامية للقوات العراقية الى الاراضى السعودية ـ عن الظروف المتردية التى تعيشها القوات العراقية .. واثار القصف الجوى المتواصل على معنويات افراد الجيش العراقى .. ونقص الاغذية والادوية .

واكد احد الضابطين ان اغتيال صدام حسين سيؤدى الى وقف الحرب فورا لان الجيش العراقى غير مؤمن باهدافها .. وكشف عن معلومات هامة خاصة بعمليات التموية التى يقوم بها الجيش العراقى لخداع الحلفاء فيا يتعلق بالقصف الجوى للاهداف العسكرية .. فذكر على سبيل المثال انه يتم تغطية قطع الدبابات والمدفعية الهيكلية بطبقات من الالمونيوم التى ينبعث منها عامود من الدخان الكثيف عند قصفها بالطائرات لتشبه الى حد كبير اثار ضرب الدبابات الحقيقية وذلك لكى يعتقد الحلفاء انهم قد اصابوا قطع دبابات حقيقية ويضعوها ضمن خسائر الجيش العراقى .. حتى يقوموا بالتعجيل بعملية الهجوم الارضى .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩١

شكوى مصرية ضد العراق لاجباره ١٨٠ ألف عامل على التطوع «بالجيش الشعبى»

يقدم السيد احمد العماوى رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر اليوم شكوى جديدة ضد حكومة العراق لمجلس ادارة منظمة العمل الدولية فى اجتماعه حاليا بجنيف وذلك بخصوص الاجراءات التعسفية وغير المشروعة التى اتخذها العراق تجاه نحو ١٨٠ ألف عامل مصرى بالعراق باجبارهم على التطوع فى الجيش العراقى والعمل فى حفر الخنادق وفى المنشآت الاستراتيجية مخالفا بذلك الاتفاقية الدولية رقم ١٠٥ لسنة ٥١ الخاصة بالعمل الاجبارى .

ولم تصرف الحكومة العراقية مكافأة نهاية الخدمة للعمال المصريين الذين تركوا الخدمة بالعراق رغم ان جهات العمل كانت تستقطع من اجورهم مبالغ لحساب الضمان الاجتماعى



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٩١

إجراءات جديدة لحماية ١٨٠ ألف عامل مصرى بالعراق

كتبت سميحة كريم :

قدمت مصر الى منظمة العمل الدولية اكثر من شكوى لبحث الاثار الناجمة عن ازمة الخليج خاصة فيما يتعلق بانعكاساتها على العمالة المهاجرة وفيما يتعلق بمستحقات العمالة المصرية بالعراق والبالغ قيمتها ١,١ مليار دولار

كما قدمت مصر شكوى جديدة في الاسبوع الماضي بعد قطع العلاقات بين القاهرة وبغداد لبحث مستقبل العمال المصريين الذين احتجزهم العراق ويجبرونهم على العمل تحت تهديد السلاح.

كم عدد هؤلاء العمال ؟

وما هى الاجراءات التى اتخذت لرعاية مصالح هؤلاء العمال ؟

وكيف تستطيع منظمة العمل الدولية الزام العراق بتحمل التعويضات المستحقة للعمال المصريين ؟

طريقان لطلب التعويض

في البداية نقول : ان المدير العام لمنظمة العمل الدولية وضع جميع امكانيات المنظمة في سبيل حصول العمال المصريين على حقوقهم وذلك في اطار قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٤ باعتبار العراق مسئولة عن اية خسائر او اضرار ناتجة عن غزو الكويت ويمكن لأية دولة المطالبة بحقوق عمالها عن طريقين واما محكمة العدل الدولية او تقديم شكوى لمنظمة العمل الدولية استنادا للمادتين ٢٦ و ٢٤ من دستور المنظمة وقد قدم الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بالفعل شكوى اخرى للمنظمة

حقوق العمالة المفقودة

وقد اوضح عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب : خسائر مصر الاقتصادية لمنظمة العمل الدولية وحجم العمالة العائدة وحقوقها المفقودة بالنسبة لبلده وهى الآثار الاقتصادية التى تتحملها مصر نتيجة هذه الأزمة والتى تتجاوز ١٤,١ مليار دولار هذا بخلاف حقوق ومستحقات وتحويلات واموال وودائع المصريين في كل من الكويت والعراق وممتلكاتهم وتتجاوز ١٠ مليار دولار

عاصم عبد الحق — احمد العماوى

اربعة مجالات لمساعدة مصر

واوضح وزير القوى العاملة ان هناك اربعة مجالات رئيسية يمكن للمنظمة من خلالها مساعدة مصر في تلك الأزمة وهى :

١ ـ تكوين مجموعة عمل تقيم في مصر تشمل كل او معظم انشطة المنظمة من استخدام او هجرة او تدريب يعهد اليها بادارة نشاط المنظمة في مواجهة هذه الأزمة الخطيرة من جميع جوانبها

٢ ـ أن تسعى المنظمة لدى الدول التى جمدت ارصدة الحكومة العراقية لديها لصرف جزء من تلك الارصدة لمقابلة صرف تحويلات العمالة المصريين من العراق والتى تقدر حاليا بـ ١,١ مليار دولار

٣ ـ ان تقوم المنظمة بالمساعدة في حصول العمالة المصرية العائدة على حقوقها ومستحقاتها من اجور وحقوق تأمينية ومدخرات وممتلكات

٤ ـ ان تساعد المنظمة في اعداد المشروعات التى يمكن تنفيذها بالمدن الجديدة التى قامت مصر بانشائها معتمدة في ذلك على المشروعات المكثفة للعمالة لخلق وتنمية فرص العمالة لاستيعاب جزء من العمالة العائدة من الخليج .

وتبرز اهمية هذه المجالات التى طرحها وزير القوى العاملة لمنظمة العمل الدولية عدة حقائق منها أن مصر هى اكثر الدول تضررا من ازمة الخليج وان نسبة العمالة المصرية العائدة تبلغ ٥٤٪ من اجمالى العمالة العائدة من الخليج ومعنى هذا ان حجم العمالة المصرية العائدة حتى الان قد تجاوز نصف المليون عامل

اجبار العمال المصريين على العمل

كذلك اوضح وزير القوى العاملة نقطة خطيرة وهى ان الحكومة العراقية تجبر بعض العمال المصريين على العمل وهى بذلك تخالف كل قوانين ومواثيق العمل الدولية واعطى الوزير بعض امثلة لذلك منها انه عندما ينتهى عقد العمل الموقع مع العامل خاصة للعاملين في المنشآت العسكرية اعتبارا من ٢٠ / ٨ / ١٩٩٠ ـ وهو تاريخ الغزو العراقى للكويت تقوم السلطات العراقية من جانبها بالتأشير على العقد بعبارة « يجدد لمدة اخرى » ويطلب من العامل الذى يصر على انهاء عقد العمل والعودة الى بلاده بالتغيب عن العمل لمدة عشرة ايام وتقوم بعدها السلطات العراقية بفصله من العمل وبذلك يضيع على العامل كل مستحقاته وحقوقه طبقا للقوانين التى وضعتها الحكومة العراقية ..

ويؤكد على ذلك احمد العماوى رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشورى ويقول : ان هناك تنسيقا بين الاتحاد العام ووزارتي القوى العاملة والخارجية بعد قطع العلاقات المصرية العراقية للحفاظ ورعاية ١٨٠ الف عامل مصرى في العراق يجبرون على العمل تحت تهديد السلاح



واضاف ان الاتحاد العام لنقابات العمال سيعرض على مجلس ادارة منظمة العمل الدولية في اجتماعها بجنيف الاسبوع القادم ما قامت به السلطات العراقية تجاه العمال المصريين من اجراءات تعسفية وانتهاكات لحقوق الانسان وعدم اعطائهم حقوقهم واجبارهم على العمل ومنعهم من السفر

الاجبار على التطوع

وتؤكد التقارير التى وردت من بغداد ان اشتراكات العمال المصريين في عضوية اتحاد عمال العراق تصل الى اكثر من مليون دينار عراقى في حين بلغت المساعدات التى قدمت للمصريين بنحو ١٥ الف دينار فقط

كما تؤكد التقارير انه يوجد اكثر من ٢٠ الف عامل مصرى في الجيش العراقى يشارك في العمليات الحربية على الخطوط الامامية امام اخوانهم من الجنود المصريين في حفر الباطن ..

التعويضات المستحقة

واوضح عبد الحميد بلال الخبير في قضايا الهجرة وممثل مصر في اجتماعات المائدة المستديرة التى قامت بتنظيمها منظمة العمل الدولية لبحث الاثار الناجمة عن ازمة الخليج : ان منظمة العمل الدولية باعتبارها احدى منظمات الامم المتحدة عليها ان تقوم ..

● اولا : ان تبحث مع الدول ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن الوسائل الكفيلة بتنفيذ القرار رقم ٦٧٤ الصادر عن مجلس الأمن والمتعلقة بتحمل العراق للتعويضات المستحقة

● ثانيا : ان تجرى المنظمة اتصالات مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لمعاونة الدول المتضررة من اجراء الاصلاحات الهيكلية باقتصاد هذه الدولة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩١

هكذا يتعامل صدام مع المصريين في العراق

أمير الشيوخ يوقف صرف مستحقات العمال

كتبت سميحة كريم :

تعقد منظمة العمل الدولية اجتماعاتها حاليا فى جنيف وحتى ٢ مارس القادم ، لمناقشة كافة الأجراءات اللازمة وبذل كل الجهود من أجل حل مشاكل العمال المصريين سواء من كان منهم فى العراق حتى الآن ، أو العمالة العائدة وحل المشاكل الناتجة عن هذه العودة الجماعية .

وقدم رئيس الأتحاد العام لنقابات العمال شكوى جديدة تضاف الى الشكوى التى تقدم بها الأتحاد للمنظمة فى نوفمبر الماضى وأشار فيها الى المخالفات الواضحة التى أتخذتها حكومة العراق ضد العمال المصريين .

فما هى هذه المخالفات ؟

وما هى الخطط التى وضعتها المنظمة لحل مشاكل العمالة العائدة ؟

وما هى المشروعات الأنتاجية التى تشارك فيها المنظمة لخلق فرص عمل جديدة لهولاء العائدين ؟

إن الأتحاد العام لنقابات العمال برئاسة احمد العماوى قدم شكوى للمنظمة تتضمن المخالفات التى تتخذها السلطات العراقية ضد العمال المصريين وهى :

مخالفة العراق للاتفاقية رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٩ بشأن حماية الأجور ، والتى قامت الحكومة العراقية بوقف صرفها للمصريين العائدين قبل الغزو حيث ترفض المصارف صرف الشيكات المحررة للعمال بسبب عدم وجود تمويلات نقدية من جانب حكومة العراق ، مخالفة بذلك نص المادة ١٢ البند الثانى من الاتفاقية .. كما لم يحصل العمال العائدون بعد الغزو على اجورهم المستحقة وقامت السلطات العراقية باعطاء بعض العمال المصريين الذين كانوا يعملون بالعراق والموجودين الان فى مصر شيكات بجزء من مستحقاهم مسحوبة على بنوك الاردن وفى هذا تعجيز للعمال عن صرف مستحقاتهم لدى حكومة بغداد .

وقال العماوى ان مدير مكتب العمل العربى أكد : ان وزارة المالية العراقية أبدت استعدادها لتسديد مستحقات العمال المصريين بالنفط او اى سلعة اخرى يطلبها الجانب المصرى .

واضاف ان ذلك يعتبر مخالفة صريحة وواضحة لقرار مجلس الامن بفرض الحصار الاقتصادى على العراق ومخالفة للاتفاقية فكيف يسلم العامل نفسه الاجر المستحق له .

والمخالفة الثانية هى مخالفة العراق للاتفاقية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥١ والخاصة بالغاء العمل الاجبارى «السخرة» حيث لجات الحكومة العراقية فى حالات عديدة الى اجبار العمالة المصرية بالعراق على الاستمرار فى العمل بالمصانع والمنشآت الاستراتيجية وأجبارهم عن التطوع فى جيش الدفاع الشعبى العراقى فى الأعمال العسكرية بجانب حفر الخنادق ..

عل التطوع فى جيش الدفاع الشعبى العراقى فى الاعمال العسكرية بجانب حفر الخنادق .

المخالفة الثالثة هى مخالفة العراق رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٢ بشان المساواة فى المعاملة فى مجال الضمان الأجتماعى ، حيث لم تقم الحكومة العراقية بمنح العمال المصريين الذين كانوا يعملون فى العراق عند نهاية خدمتهم وعودتهم مكافاة نهاية الخدمة

وبالنسبة لخطط المنظمة لحل مشاكل العمالة العائدة قرر ميشيل هانسون مدير عام منظمة العمل الدولية ان تقوم المنظمة الدولية بتكوين مجموعة عمل تقيم فى مصر تشمل كل انشطة المنظمة من استخدام وتدريب واعادة تدريب وتوجيه مهنى تعهد اليها بمسئولية ادارة نشاط المنظمة فى مواجهة هذه الازمة الخطيرة من جميع جوانبها وخاصة فى اعادة ادماج واعادة استخدام العمال المهاجرين وتنمية فرص العمل .

ان تسعى منظمة العمل الدولية لدى الدول التى جمدت ارصدة الحكومة العراقية الى صرف جزء من تلك الارصدة لمقابلة التحويلات التى قام العمال المصريون بايداعها البنوك العراقية ، لتحويلها لهم فى مصر والبالغ قدرها ١,١ مليار دولار مع الاخذ فى الاعتبار ان هذه التحويلات ليست محل منازعة من الحكومة العراقية لانه لدى العمال المصريين مستندات تفيد ايداعهم لتلك المبالغ لتحويلها الى ذويهم بالقاهرة حيث تمنع الحكومة العراقية التحويل الا عن طريقها ..

كما ستقوم المنظمة بالمساعدة على حصول العمالة العائدة على حقوقها ومستحقاتها لدى الحكومة العراقية والتى يمكن ايجازها فى الاجور والهدايا غير المدفوعة والمدخرات بالبنوك واشتراكات الضمان الاجتماعى والممتلكات والمنقولات الشخصية

وتساعد المنظمة ايضا فى اعداد المشروعات وتدبير التمويل اللازم فى المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة التى قامت وتقوم مصر بانشائها على ان تعتمد تلك المشروعات بالدرجة الاولى على المشروعات المكثفة للعمالة .

وبدات المنظمة فى تحرك عربى داخل منظمة العمل العربية لحماية حقوق العمال المصريين العائدين من الكويت والعراق على اثر الأحتلال العراقى لدولة الكويت واعمال نصوص الاتفاقيات العربية العديدة لحماية حقوق العمال والزام الحكومة العراقية على تنفيذها ومنها الاتفاقية الصادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية واعلان المبادىء بشان تنقل الايدى العاملة الصادر عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى وميثاق العمل القومى الاقتصادى واتفاقيات العمل العربية الخاصة بتنقل الايدى العاملة وحق العامل العربى فى التامينات الاجتماعية عن تنقله للعمل فى احد الاقطار العربية .

وكذا الاتفاقية الثنائية الموقعة بين حكومة مصر وحكومة العراق عام ١٩٨٨ واتفاقية حرية انتقال العمالة بين دول مجلس التعاون العربى الموقعة فى سبتمبر عام ١٩٨٩

كما تم الاتفاق على انشاء صندوق عربى لمواجهة مشاكل العمالة العائدة « على غرار البنك الذى انشأته حكومة المانيا الأتحادية وتركيا » ومقرة القاهرة لتمويل المشروعات الصناعية الصغيرة لمقابلة العمالة المصرية العائدة وفتح مجال العمل امامها فى الوطن الام بتقديم تسهيلات ائتمانية لازمة ودراسات جدوى

ومتابعة هذه المشروعات لضمان نجاحها وتقديم المشورة العملية والادارية فى حالة تعثرها

وفى وزارة القوى العاملة اعلى مصدر مسئول انه تم عقد اجتماعين بين المسئولين فى الوزارة وكبار المسئولين بمنظمة العمل الدولية لمناقشة مشروعات التعاون الفنى التى تنفذ حاليا فى مصر .. ومن اهمها المشروعات التاليان

الأول : مشروع دعم قدرة وزارة القوى العاملة والتدريب فى مجال لتخطيط وتنمية الموارد البشرية ..

الثانى : مشروع شبكة معلومات العمل مع التركيز على القطاع الخاص

وقد تم مناقشة اتفاقية دعم وتوسيع المشروع الاول وزيادة الطاقة الاستيعابية للحاسب الآلى نظرا لاعداد المهاجرين العائدين حاليا الى مصر نتيجة ازمة الخليج ..

كما قدمت الوزارة للمنظمة مقترحاتها بشأن هذا الموضوع ..

كما طلبت الوزارة الاسراع فى تقديم الخبير الذى اوفدته المنظمة الى مصر والبدء من الان فى تحديد نوعية الآلات والمعدات اللازمة لمشروع الحاسب الالى حتى يمكن توفيرها فى وقت مبكر ..



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ مارس ١٩٩١

مصير العاملين بالعراق مجهول

منذ ان اعلنت القيادة العراقية - في اوائل فبراير الحالي - قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر ، والانظار تتجه الى مستقبل اكثر من ٧٠٠ الف مصرى ، مازالوا موجودين في العراق حتى الان ، مابين مجبر على الاقامة هناك ، وبين عاجز عن العودة الى البلاد ، بسبب ظروف الحرب .. ومايعنينا في هذا الامر ، هو التساؤل عن مصير هؤلاء العمال ، ومدى انعكاسات قرار قطع العلاقات عليهم ؟.

وقبل ان نتصور الاجابة على هذا التساؤل ، جدير ان نذكر بان المصريين العاملين في العراق يتعرضون لابشع انواع القهر في اعقاب غزو العراق للكويت ، ومازاد الطين بلة ، ان لجأت السلطات العراقية الى اكراه المصريين على التطوع في صفوف الجيش العراقى ، والقيام باعمال مدنية لخدمة المجهود الحربى ، ظنا من صدام حسين ، ان هؤلاء العمال يمثلون - من وجهة نظره - ورقة ضغط سياسية ، يمكنه باستخدامها التاثير على موقف مصر من ازمة الخليج .. ولكن اغلب الظن انه اخطا ويزيد من خطئه اذا ماقكر في الحاق اى اضرار او انتهاكات بحياة وحقوق المصريين ، سواء السابقة او اللاحقة على قرار قطع العلاقات .

مايتعرض له المصريون في العراق من مهانة وممارسات بشعة على مدى الثلاث سنوات السابقة ، دللت عليه مئات الجثث التى حملتها النعوش إلى القاهرة ، لشباب من خيرة ابناء مصر ، راحوا ضحايا للارهاب العراقى .. هؤلاء الشباب الذين قاتلوا في حرب العراق ضد ايران ، واقاموا العمران في انحائه ، كافاهم صدام حسين ، بحرمانهم من حقوقهم ، وسلب مدخراتهم ، واجبرهم اخيرا على التطوع في جيشه ، بعد ان منعهم من العودة الى مصر .. وكم كانت السلبية المطلقة التى اتسمت بها الحكومة المصرية ، في مواجهة الممارسات العراقية ضد المصريين ، الى حد الاكتفاء بطمانة الشعب المصرى على ابنائه في العراق من ناحية ، والترحيب بتصريحات صدام بانه يكن الاحترام للمصريين ويعتبرهم كابناء العراق من ناحية اخرى ، ثم نفاجا بانتهاكات ومجازر يتعرضون لها في اعقاب تلك التصريحات ، وتتكرر الاحداث وتلاحقها ردود الافعال المصرية وهكذا ، الى ان وصل حال العمال المصريين الى ماهو عليه الان .. ان الحكومة لم تستفد من الدروس والعبر السابقة ، وعملت بسياسة حسن النية .. كان على الحكومة ان تقنن سفر هؤلاء المصريين الى العراق ، حماية لهم ولحقوقهم ، بدلا من ان تفتح باب السفر على مصراعيه ، دون ضوابط .. اذن ماذا تفعل الحكومة لانقاذ هؤلاء العمال ؟ .. تلك هى القضية التى نطرحها للنقاش .

ورقة ضغط سياسية

الدكتور ابراهيم الدسوقى اباظة - رئيس لجنة المغتربين بحزب الوفد يقول ان الحكومة المصرية لم تستطع ان تحمى العمالة المصرية في العراق بعد قرار قطع العلاقات ، كما انها فشلت في حمايتهم عندما كانت العلاقات المصرية - العراقية في قمتها .. ان سلوك القيادة العراقية تجاه العمالة المصرية العاملة هناك ، كان قبل قطع العلاقات - ولايزال - سلوكاً يصطدم بالقانون الدولى ، فهذه العمالة في معظمها محدودة الدخل ورقيقة الحال ، وقد اجبرت نسبة هامة منها . على العمل في صفوف الجيش ، او لدعم خطوطه الخلفية رغم ارادتها .

ويرى احمد العماوى - رئيس اتحاد عمال مصر - ان النظام العراقى قد اساء معاملة المصريين تماماً ، ويؤكد : لقد حذرت مما حدث ويحدث للعمال المصريين في العراق ، وقلت في كثير من المناسبات . امام اجتماع مجلس ادارة منظمة العمل الدولية في نوفمبر الماضى . باعتبارى عضواً فيها . ان الذى يحدث من اضطهاد وعدم صرف مستحقات للعمال المصريين في العراق . سوف يتزايد خاصة في ظروف غزو العراق للكويت في ٢ اغسطس الماضى ، وعلى اساس هذا التوقع ناشدنا العمال المصريين في العراق بسرعة العودة الى مصر في اقرب فرصة ممكنة ، ولكن يبدو ان النظام العراقى اجبرهم على البقاء للاشتراك في الاعمال العسكرية .

وحسب التقديرات المتوافرة ، فان هناك مايقرب من ٢٠٠ الف مصرى ، منهم ٦٠ الفا يعملون في اعمال مدنية لخدمة الجيش ، وحوالى ٢٠٠٠ متطوع في الجيش العراقى .. ونظراً لسوء المعاملة تقدمنا بشكاوى عديدة لمنظمة العمل الدولية بجنيف . تتضمن كل الممارسات والانتهاكات التى يتعرض لها المصريون هناك . وكان يجب على الحكومة المصرية سرعة التحرك منذ بداية الازمة لانقاذ ابناء المصريين من ارهاب النظلم العراقى .

تحقيق : محمد راغب



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خبراء العالم فى مهمة خاصة لحل مشكلة العمالة العائدة من العراق

كتبت ـ وفاء محمود :

★ لاستيعاب العمالة العائدة باعداد ضخمة من العراق الى مصر تصل اليوم للقاهرة بعثة من منظمة العمل الدولية تضم خبراء متخصصين من مختلف بلاد العالم لدراسة حجم المشكلة ونوعية العمالة والمشروعات القومية اللازمة للتنمية وبحث امكانية تمويلها من مصادر مختلفة ودور المنظمة للمساهمة فى حل الازمة .

ويوضح عثمان محمد احمد مدير المنظمة فى مصر انه ستشكل لجنة توجيهية فى مصر من ممثلين لوزارات القوى العاملة وشئون مجلس الوزراء والخارجية ورئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وايضا رئيس الاتحاد العام للنقابات العمالية المصرية ورئيس الاتحاد المصرى للصناعات وذلك لمساعدة البعثة فى وضع تقريرها الذى ستعرضه على د . عاطف صدقى رئيس الوزراء خلال زيارتها لمصر التى تستمر اسبوعين .



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ مارس ١٩٩١



● عاصم عبدالحق ● فؤاد اسكندر

بلا أقنعة :
حامد سليمان

وأين أسرى مصر فى العراق ؟

رهائن صدام .. وجدوا من يدافع عنهم فى كل أنحاء الدنيا حتى عادوا إلى بلادهم ..

أسرى الأمريكان وجدوا من يسترجعهم ..

وكذلك أسرى الغرب من كل الجنسيات .. أسرى السعوديين وحتى الكويتيين .. عادوا بالآلاف .. إلى أحضان بلادهم .. ولم أسمع أحدا فى مصر .. أو خارج مصر يتكلم عن أسرى صدام من المصريين .. رغم أنه قد أذيع أن ٢٠٠ ألف مصرى يعيشون هناك .. معظمهم (أجبروا) على العمل فى المصانع أو فى الجيش أو فى المجهود الحربى .. ولو فرض حتى وكان هذا العدد .. لايتجاوز أصابع اليد الواحدة .. فلا أرى فى هذا مبررا لهذا الصمت الغريب الذى يحاط بهذه المأساة الانسانية .. سوى أن أولادنا ـ دوناً عن كل جنسيات العالم ـ لاتنظم عملية خروجهم .. من مصر .. أو تشغيلهم فى الخارج .. ولايجدون فى سفارات بلادهم من يدافع عن حقوقهم اذا سلبت أو كرامتهم إذا أهينت .

وهذا (وضع مأسلوى) لايجب السكوت عليه .. لا وقت الحرب أو السلم لأنه وضع يكاد يلتصق بالمصريين دون غيرهم من شعوب الأرض .. ويتسبب فى مرارة .. وغصة تقف فى حلق المصريين الذين كانوا دائما كراما فى وطنهم .. وعندما ضغطت الظروف ـ بسبب إنشغال بلدهم بشئون الأشقاء ـ وجدوا انفسهم (عُزَّل) فى بلاد الغربة .. وسط عوامل طرد اقتصادى من بلادهم وجذب مالى فى بلاد البترول ..

فى حرب الخليج .. كانت مصر ـ رغم كل ظروفها الصعبة ـ أول من استجاب لنجدة الأشقاء .. وأول من سارع لتغطية وجود الأصدقاء .. وفى نهاية الحرب صدر قرار (من مجلس الأمن) بضرورة (عودة جميع أسرى الحلفاء) .. فعادوا جميعا .. عدا المصريين لم يسمع عنهم أحد ..

قد يقول (المبررون) إنهم ذهبوا هناك وعملوا بملء ارادتهم ..

ونقول .. إن هذا كان أيام السلم ومجلس « التعاون العربى » المشئوم ولكنهم ـ بسبب قيام الحرب ـ (أجبر) الآلاف منهم على العمل فى المصانع الحربية والكيميائية .. وقد نشر هذا فى جميع الصحف المصرية .. بل ان بعضهم أجبروا على



العمل مباشرة في صفوف الجيش العراقي .. ومعنى هذا انهم أصبحوا (اكثر من أسرى) .. ولكن صوتا واحدا لم يرتفع في وزارة الخارجية أو في وزارة العمل أو في وزارة الهجرة لنجدة هؤلاء الأسرى المصريين في العراق ..

ولا أجد تفسيرا لهذا سوى أن هناك مفهوم ذليلا مغلوطا يسيطر على عقلية المسئولين في هذه الوزارات .. مفهوما يعتبر المصرى الذى يجتاز حدودنا .. مواطنا غير مرغوب في عودته .. أو « كمالة عدد يجب طرحها » من التعداد حتى تصدر منشورات أجهزة تنظيم الأسرة بأرقام تؤكد « نجاح » مهامها .. على حساب آلام وأحزان ملايين المصريين الصابرين في الخارج ..

ان هذا الوضع المخجل يجب أن ينتهى ..

فالمصرى في الخارج هو سفير لمصر .. وعنوان لحضارتها .. وعلم لكرامتها وعزتها .. ومصدر هام لدخلها وثروتها .. والاساءة لمصرى واحد في الخارج هي إساءة لكل هذه الرموز واهانة مصرى واحد في الخارج هى اهانة لمصر كلها .. وليس هذا كلاما « عنتريا » .. أو مجرد شعور عاطفى ، يدفعه إلى سنّ قلمى مجرد حماس وطنى .. ولكنه ترجمة لعشرات من القصص والمواقف والحوادث المؤلمة التى شهدتها بنفسى في الخارج .. وأثارها ذلك الصمت (المذهل) حول مصير المصريين (المجبرين) على الاقامة في العراق ..

اننى أنتظر استجوابا سريعا يشترك فيه كل أحزاب مصر لوزراء الخارجية والعمل والهجرة في مصر ..

ان عملية تشغيل المصرى في الخارج .. وحمايتهُ .. والدفاع عن كرامته ورفض إهانته .. عملية يجب أن تبحث من (الألف إلى الياء) .. وأرجو ألا أسمع تلك الحجة السخيفة التى يرددها كل من وزيرى العمل والهجرة .. باننا لانستطيع تنظيم عملية الهجرة للخارج .. لأن هذا يتعارض مع الحق الدستورى الذى يعطى للمصرى « حرية التنقل » ..

وبغضّ النظر عن (المغالطة) في هذه الحجة الغريبة .. نقول إن جميع دساتير العالم الحرة تعطى مواطنيها حق السفر للخارج .. ولكنها – في الوقت ذاته – لا تعطى لأى دولة أجنبية – مهما كان شانها – حق اهانة مواطنيها .. فليس معنى خروج المصرى بغير طريق وزارتى العمل أو الهجرة .. أن يصبح (لقمة) سائغة لكل من (هب ودب) من شعوب الأرض .. والدول التى تحافظ على كرامتها .. مستعدّة لاعلان الحرب المسلحة .. دفاعا عن مواطن واحد ديست كرامته .. أو تعرض للاساءة أو الاستهانة .. ونحن في انتظار هذا الاستجواب .. فقد بلغت القلوب الحناجر ..



المصدر : الأهـــرام

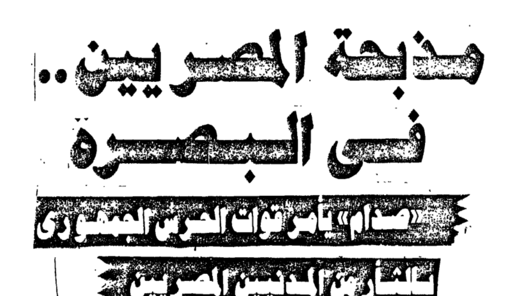
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩١

جثة شاب مصرى وصلت من بغداد

وصل الى مطار القاهرة أمس جثمان شاب مصرى من العاملين بالعراق اسمه صلاح ابراهيم ابو طالب وعمره ٣٤ سنة نقل بالطائرة المصرية القادمة من عمان ..

ويقول اشرف يوسف احمد الذى رافق الجثمان ـ انه فى يوم ٥ مارس الحالى وبعد ان اغلق المجنى عليه المحل الذى يملكه فى بغداد اعتدى عليه احد اعضاء حزب البعث العراقى واطلق عليه الرصاص فلقى مصرعه فى الحال .

واضاف ان هذه الحالة ليست الاولى فى بغداد ولكن توجد حوادث مماثلة كثيرة ويحاول المصريون هناك دفن اى مصرى يقتل بالعراق اذا فشلت محاولات اعادته الى مصر .



مذبحة المصريين.. فى البصرة

«صدام» يأمر قوات الحرس الجمهورى بالثأر من المدنيين المصريين

رسالة الحدود العراقية

وجدى زين الدين

الهاربون يروون أبشع مذبحة فى العصر الحديث

اخترقت «الوفد» الحدود الكويتية ـ العراقية . للقاء المصريين الهاربين من جحيم النظام العراقي بالقرب من مدينة صفوان العراقية المواجهة لمدينة العبدلى الكويتية والتى تبعد عن الكويت حوالى ٩٠ كيلو مترا . واجه مندوب «الوفد» مشقة بالغة فى الوصول الى منطقة الحدود . للقاء المصريين الفارين من بغداد الى الكويت ، ومنها الى مصر . ويضطر المصريون الى الهروب عبر هذا الطريق ، ضمانا للنجاة بارواحهم بدلا من تعرضهم للمذابح عبر الطريق الى الاردن . واذ تتعمد السلطات الاردنية منع دخول المصريين الى اراضيها ، وتدفع بهم مرة ثانية الى العراق ليواجهوا مصير الموت المحقق . ورغم الصعوبات البالغة فى الطريق من البصرة الى صفوان ثم العبدلى الكويتية ، فانه ارحم من طريق الاردن . وكل امل هؤلاء الفارين عبر هذا الطريق هو الوقوع فى ايدى القوات المتحالفة . لضمان وصولهم الى القوات المصرية التى تحفظ كرامتهم وتصون حياتهم .

التقت «الوفد» بالعديد من الاسر المصرية الهاربة عبر هذا الطريق الوعر الذى لاينجو من المرور فيه الا القلة القليلة . فان التعليمات صريحة لدى قوات الحرس الجمهورى العراقية ، باطلاق الرصاص فورا على من يحاول عبور حدود البصرة . واصدر صدام حسين حاكم العراق اوامره المباشرة ، بالثار من المصرين ، بزعم ان المصريين هم السبب فى هزيمته الساحقة امام قوات التحالف وتنفذ قوات الحرس الجمهورى التعليمات بدقة بالغة . وكشفت مصادر مسئولة بالحدود الكويتية ـ العراقية ، عن مصرع مئات المصريين بالقرب من مدينة صفوان العراقية . كما اكدت المصادر مصرع مئات المصريين فى البصرة ، اثر اطلاق الرصاص عليهم ، خلال محاولتهم العبور الى الحدود الكويتية .

واضافت المصادر ان قوات كوماندوز للحلفاء اشتبكت مع وحدات عسكرية عراقية ، لنجدة المصريين من المذابح المنصوبة لهم بالحدود العراقية . واشارت المصادر الى قيام القوات العراقية بتعليق جثث المصريين على الدبابات فى محاولة لارهاب من يفكر فى الخروج من العراق . كما اشارت الى ان عشرات الجثث يتم تعليقها على الدبابات وحوائط المنازل ، حتى تتحلل ! وكشف الناجون من نار «صدام» عن المذابح التى يتعرض لها المصريون واكد ان الجنود العراقيين لايتفهمون اى امر على الاطلاق ، والاعيرة النارية تسبق كلماتهم ، اشار القادمون من العراق وعددهم قليل الى قيام السلطات العراقية باستخدام القنابل وطلقات



الرصاص ضد اى تجمع يشتبه فى عبوره الحدود ، سواء من المصريين او غيرهم .

ويقول محمد مرزوق ـ احد الهاربين ـ ويقيم بمعسكر الايواء فى ضيافة القوات المصرية على الحدود الكويتية : ـ الحمد لله على نجاتى من يد السلطات العراقية .

لقد استغرقت رحلتي ١٨ يوما ... فانا قادم من بغداد الى البصرة .. واعتزمت المغادرة الى صفوان ثم الى العبدلى . ويضيف : لقد ذقت المر اشكالا والوانا ، واغمى على مرات كثيرة داخل الصحراء وتورمت قدماى من المشى ، وجمعت كل ثروتى وكانت حوالى ٧ الاف دينار عراقى وزعتها كلها على القوات التى تواجهنى لكى اتمكن من المرور . ولما نفدت اموالى ذقت الذل ورايت الرصاص يطلق على المصريين الذين لايحملون اموالا ، كما رايت الجثث معلقة على الدبابات . وقد احتجزتنى القوات العراقية بمعتقل «ابو سخير» وتمكنت من الهرب ، بعد ان ارتديت ملابس جندى عراقى ، وعبرت الحدود ... وانا اجيد اللهجة العراقية .. وتوجهت الى القوات الامريكية ، وكشفت عن هويتى وقامت بدورها بتسليمى الى القوات المصرية والحمد لله على وصولى الى اشقائى المصريين ... وعلمت ان القوات المصرية ستنقلنا قريبا الى مصر .

ويقول رب اسرة مصرية ومعه ٣ بنات صغار وزوجته ـ امتنعت عن ذكر اسمه ـ لبشاعة ماحدث له واولاده وزوجته .

روى لى المواطن ، مايشيب له شعر راس الشاب . فقد قال ان الجنود العراقيين كانوا يتناوبون على اغتصاب زوجته واطفاله الصغار . وقال انه ضاعت منه سيارته وحوالى ٤ الاف دينار . كما قال ان الجنود كانوا يضربونه ضربا مبرحاً ويوثقون قدمية ويديه بالحبال . واحتجزوه بمعسكرات تابعة للقوات العراقية . ويقول ان احد الجنود الامريكيين هو الذى انقذه وسلمه الى القوات المصرية .

وكشف ابراهيم محمد عطوان عن جرائم التكرتيين ضد مصريين كانوا بصحبته قال لقد قتل العراقيون اصدقائى الاربعة بطريقة بشعة ... قاموا بقطع اعضاء الاجساد قطعة ـ قطعة ، ثم امرونى بتعليق الجثث على احدى الدبابات ، وكنت لااستطيع الصراخ بسبب وضع قطعة قماش فى فمى .. وكنت اسمع الجنود يقولون ، نحن نثار لانفسنا من المصريين الذين طردونا من الكويت .

المصريون يطلبون النجدة

وكشف المعتقلون الكويتيون المفرج عنهم لـ «الوفد» عن المذابح التى يتعرض لها المصريون فى البصرة على ايدى القوات العراقية . ويقول المعتقلون الذين اطلق سراحهم العراق على الحدود العراقية ، انهم راوا مصريين كثيرين تائهين بالصحراء واخرين فقدوا انفاسهم



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاخيرة بسبب شدة الجوع وكثرة المشى والتعذيب الوحشى . وحمل المصريون المعتقلين الكويتيين المفرج عنهم رسالة الى الحكومة الكويتية ... قالوا لهم ناشدوا مصر التدخل لانقاذ حياتنا قبل فوات الاوان ..

واكدت سعاد محمد البحر مسئولة فرع الصليب الاحمر بالكويت ، والتى زارت منطقة الحدود للقاء الكويتيين المفرج عنهم ، انها شاهدت مصريين كثيرين على الحدود وحالتهم يرثى لها . قالت ان هؤلاء المصريين تائهون فى الصحراء هربا من قوات الحرس الجمهورى التى تحصدهم وتدوس عليهم بالدبابات . كما اكدت انها ابلغت منظمة الصليب الاحمر بهذه الممارسات البشعة التى يرتكبها العراقيون ضد المصريين وغيرهم . وناشدت الحكومة المصرية ، ضرورة التدخل لمنع المجازر البشرية للمصريين فى العراق .

وقد انشأت القوات المصرية المتمركزة فى شمال الكويت معسكر ايواء للهاربين المصريين ، لتلقى العلاج والطعام والشراب . ويتم اشراف الاطباء على المعسكر قبل عمليات الترحيل الى القاهرة .

ويقول اللواء صلاح حلبى قائد القوات المصرية بالكويت اننا قررنا انشاء هذا المعسكر بالتعاون مع السفارة المصرية بالكويت لحماية ابنائنا الهاربين من العراق . واضاف ان المعسكر للرجال فقط . اما الاسر التى يوجد بها نساء فيتم ترحيلها الى الكويت للاقامة بالسفارة فى المكان المخصص لذلك .

واشار الى ان القوات المصرية تقدم كل العون لهؤلاء المصريين ونجدتهم . واشار الى ان المعسكر يضم حاليا ٣٣٠ مواطنا . وقال اللواء حلبى ان طائرات المجهود الحربى المصرية تقوم بنقل هؤلاء المصريين الى القاهرة فى عمليات شبه منتظمة .

السفير يشكو الهاربين !

وهناك مشكلة تواجه بعض المصريين الهاربين من العراق فى الكويت ، واغلب هؤلاء وصلوا الكويت دون علمهم بوجود معسكر لهم بالقرب من القوات المصرية . وتلقى الشرطة الكويتية القبض على هذه القلة ثم تقوم بتسليمها الى السفارة المصرية تمهيدا لترحيلها . ومن المؤسف ان بعضاً من هذه القلة ترفض الرحيل بحجة انها تعتزم العمل بالكويت .

وصرح امين نمر السفير المصرى الجديد بالكويت ، انه يشكو من تصرفات هذه القلة ، ولكنه اكد انه سيتم ترحيلهم الى مصر . ووصف السفير المصريين الهاربين من العراق بانهم جالية غير رسمية . ووعد بان تبذل السفارة قصارى جهدها لحل مشاكلهم فى حدود القانون الكويتى . وقرر ان القنصلية المصرية ستستمع الى شكاواهم طالما انها لاتتعارض مع القوانين الكويتية واشار السفير الى معسكر تجميع المصريين الهاربين ، وقال انه خطوة جيدة اتخذتها القوات المصرية . كما اشار الى انه يتم نقل هؤلاء بواسطة طائرات حربية مصرية الى القاهرة . كما كشف السفير عن عودة حوالى ١٥٨ الف مصرى من الكويت . واعلن ان هناك غرفة عمليات دائمة لاستقبال المصريين الهاربين عبر الكويت . وطالب السفير هؤلاء الهاربين بالعودة الى مصر ، بدلا من تعرضهم الى حياة قاسية .

●●●

كان هذا باختصار شديد وضع المصريين الهاربين من العراق الى الكويت . ونتمنى ان تتدخل الحكومة المصرية بصورة اكثر جدية ، لوقف نزيف الدم المصرى فى العراق .

جهود دولية لاسترداد حقوق المصريين بالعراق

جنيف - ماجدة طنطاوى

أكد ميشيل هانش مدير منظمة العمل الدولية انه سيتخذ الاجراءات اللازمة للتوصل الى اسلوب مناسب تسترد به مصر حقوق عمالها فى العراق بمجرد انتهاء اللجنة المختصة من تقريرها والاطلاع على المستندات التى قدمتها الحكومة المصرية

واضاف ميشيل هانش خلال اجتماعه امس بالسفير المصرى لدى الامم المتحدة د . نبيل العربى واحمد العماوى رئيس اتحاد النقابات العمالية بان المنظمة ستعمل على الحصول على هذه المستحقات من خلال صندوق لجنة التعويضات المشكلة من الامم المتحدة .

منظمة العمل الدولية تناقش شكوى مصر ضد العراق لعدم صرف مستحقات المصريين

كتب ـ محمد عبدالعليم :

تناقش منظمة العمل الدولية في جنيف هذا الاسبوع ، شكوى مصر ضد العراق لعدم صرف مستحقات المصريين العاملين بالعراق منذ سنوات . كشفت الشكوى عن قيام السلطات العراقية باجبار بعض العاملين المصريين على الانضمام الى الجيش العراقي خلال ازمة الخليج .

ويغادر القاهرة صباح اليوم الى جنيف ، احمد العماوى رئيس اتحاد عمال مصر والدكتور عادل جزارين رئيس اتحاد الصناعات لحضور اجتماعات المنظمة .

يتولى «العماوى» شرح شكوى مصر ، ومطالبة المنظمة بالتدخل للافراج عن مستحقات المصريين في العراق .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩١

آخر مزاعم صدام حسين !

سداد مستحقات العمالة والشركات المصرية فور الافراج عن الارصدة العراقية

كتب ـ عبدالنبي عبدالستار :

قرر العراق سداد مستحقات العمالة والشركات المصرية المتاخرة البالغة مليارى دولار، فور الموافقة على استئناف تصدير البترول العراقى للخارج ، ورفع الحظر المفروض على الارصدة العراقية فى بنوك العالم .

ابلغت الحكومة العراقية ، السلطات المصرية عبر حكومات عربية وقنوات دبلوماسية عراقية ، حرص بغداد على سداد حقوق العمال المصريين والشركات المصرية ، فور رفع الحصار الاقتصادى والمالى المفروض حاليا على السلع والأموال العراقية . كما ابلغت بغداد القاهرة ، التزامها التام بتنفيذ الاتفاقيات المصرية ـ العراقية المتفق عليها قبل الثانى من اغسطس الماضى . وقررت العراق فى الاسبوع الماضى ، تشغيل نظام البريد الدولى بين بغداد والقاهرة عبر عمان ، لنقل الرسائل من المصريين المقيمين والعاملين بالعراق الى ذويهم بالقاهرة . كما تقرر تطبيق نظام نقل الرسائل من وإلى العراق عبر الاردن الى جميع عواصم العالم . وأبدت شركات مصرية رغبتها فى المشاركة فى مشروعات التعمير العراقية ، فور الافراج عن الارصدة المجمدة للعراق .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبول استمارات مستحقات العائدين من العراق

لمن لم يسبق لهم التقدم لاتخاذ إجراءات صرفها

تبدأ مديريات القوى العاملة والتدريب ومكاتبها بالمحافظات اليوم قبول استمارات مستحقات وتعويضات المصريين العائدين من العراق ـ الذين لم يسبق لهم التقدم بطلباتهم على النموذج المعد لذلك بعد ٢ اغسطس من العام الماضى ـ تمهيدا لتجميع كافة المستحقات الخاصة بهم لارسالها لمنظمة العمل الدولية بجنيف لاتخاذ الاجراءات اللازمة لصرف تلك المستحقات من صندوق التعويضات الدولية ، الذى قرر مجلس الأمن انشاءه بجنيف ، واعتبر مستحقات العمال دين امتياز له الأولوية الأولى فى الصرف قبل مستحقات الدول المتضررة من ازمة الخليج .

وصرح مصدر مسئول بوزارة القوى العاملة لمندوب « الأهرام » بأن الذين لم يتقدموا بطلباتهم من العائدين من العراق عليهم التوجه لمديرية القوى العاملة التابعة لمحل إقامتهم لملء الاستمارة الخاصة بذلك على أن يذكروا بالاستمارة التحويلات المصرفية المجمدة



المصدر : المساء

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عودة ٦٠ مصرياً.. من سجون العراق

تركوهم على الحدود الاردنية..بدون جوازات سفر!

كتبت - إنتصار النمر :

وصل إلى القاهرة ٦٠ مصريا كانوا محبوسين فى السجون العراقية بتهم ملفقة قبل أحداث ٢ اغسطس الافراج عنهم إلا أن العراق ماطلت ورفضت إطلاق سراحهم

كانت مصر قد طلبت من السلطات العراقية فجأه ومنذ عدة ايام افرجت السلطات العراقية عن المساجين المصريين وسحبت منهم جوازات السفر وألقت بهم على الحدود الاردنية .

قام العميد عثمان موسى مدير الانتروبول المصرى بانهاء إجراءاتهم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩١

العراق يطلق سراح ٦ أسرى مصريين

الكويت ـ عبدالمنعم السيسى :

اطلقت السلطات العراقية سراح ١٩ اسيرا بينهم ٦ مصريين وكويتى وسوريين . وصل الاسرى الى الكويت عن طريق منظمة الصليب الأحمر عبر الاراضى السعودية . شملت قائمة الاسرى المصريين المفرج عنهم محمد عبدالراضى ومحمد عبدالرحيم ومحمد توفيق محمد وعامر المنزلاوى وراجح جبريل محمد وخالد السيد محمد . كان المصريون العائدون يعملون فى الكويت . وتقوم حاليا السفارة المصرية برعايتهم تحت اشراف المستشارين جمال البيرونى واسامة خيرى ، ومن المنتظر ان يتسلموا وظائفهم فى الكويت خلال ايام . روى العائدون تفاصيل بشعة لاساليب التعذيب التى تعرضوا لها فى سجون العراق .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ يونيـــو ١٩٩١

مندوب العراق بالجامعة العربية :

العـراق ملتـزم بـرد حقـوق العمـال المصريين

أكد السفير نبيل نجم مندوب العراق الدائم لدى جامعة الدول العربية ان بلاده تتعهد بضمان كافة حقوق العمالة المصرية فى العراق وكذلك العمالة المصرية التى عادت من العراق .

وقال ان العراق ملتزم برد مستحقات المصريين فور الافراج عن الارصدة العراقية المجمدة فى بنوك العالم والسماح له بتصدير بتروله الى الخارج .

وابدى السفير العراقى فى تصريح له اليوم بتفاؤله بامكانية تحسن العلاقات بين الدول العربية فى المرحلة القادمة ولم يستبعد حدوث انفراج تدريجى فى العلاقات المصرية العراقية فى الفترة القادمة .

□ عبد الحق فى مؤتمر العمّل بجنيف :

البنوك العراقية لم تسلم العمّال المصريين تحويلاتهم

جنيف ـ هيثم سعد الدين ـ طالب السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة منظمة العمل الدولية بضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحصول المصريين على حقوقهم من دول الخليج ومن بينها ١,٢ مليار دولار قاموا بتحويلها الى البنوك العراقية ولم تسلم لهم بعد .

☐ عبدالحق والعماوى يعلنان :

تحديد مستحقات العمالة العائدة من العراق لصرفها من صندوق التعويضات الدولى

تقرر حصر العمالة المصرية التى عادت من العراق لتحديد مستحقاتها وتعويضاتها والشيكات تحت التحصيل واية ممتلكات لهم بالعراق قبل وبعد ازمة الخليج لصرفها من صندوق التعويضات الذى قرر مجلس الأمن انشاءه بجنيف ويتم تمويله من نسبة ٣٠ ٪ من دخل البترول العراقى سنويا لحين استيفاء مستحقات العمال اولا حيث اعتبرت لها الأولوية الأولى فى الصرف

اعلن ذلك السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب فى افتتاح الجمعية العمومية لنقابتى الخدمات الادارية والصحية برئاسة السيدين احمد عبد الظاهر واحمد عبد اللطيف

واكد السيد احمد العماوى رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أن الحكومة استجابت لكل اراء ومقترحات الحركة النقابية الخاصة بقانون قطاع الاعمال الجديد وان البعض يحاول طرح شعارات ومزايدات فى وقت لفظ فيه العالم كل هذه الشعارات مشيرا الى ان القانون الجديد اكد مشاركة العمال فى الادارة ومشاركة النقابة المختصة لاول مرة ـ فى وضع لوائح الاجور والبدلات واعتبر ماورد بجدول الاجور فى القانون رقم ٤٨ الخاص بالعاملين فى القطاع العام حدا ادنى وأن يراعى فى وضع لوائح الاجور والبدلات العلاقة بين رقم الانتاج والاجور

وقال الوزير : ان الكويت ستقوم بتسديد اموال ومستحقات العمال المصريين الذين كانوا يعملون بها قبل الغزو العراقى وذلك على اقساط نظرا للظروف التى تمر بها وسيتم تمويل ارصدة المصريين بحد اقصى اربعة الاف دينار شهريا وانه ليس هناك مشاكل فى هذا الشان بالنسبة للعمال الذين كانوا يعملون قبل الحرب ويقدر عددهم بـ ١٨٠ الفا عاد منهم ١٦٠ الفا وان الكويت بدأت تطلب اعدادا كبيرة منهم بعد التحرير



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩١

صرف مستحقات المصريين لدى العراق من صندوق التعويضات

٢ مليار دولار تشمل التحويلات والتعويضات ولها اولوية مطلقة فى الصرف

جنيف ـ من هيثم سعدالدين :

اكد السيد احمد العمارى رئيس اتحاد عمال مصر انه سيتم صرف مستحقات المصريين لدى العراق ومقدارها مليارا دولار من صندوق التعويضات الذى قرر مجلس الأمن انشاءه للنظر فى تعويضات الدول والافراد الذين تضرروا من حرب الخليج ، وسيكون مقر الصندوق بجنيف ، ويضم فى عضويته ١٥ يمثلون الدول الاعضاء فى مجلس الأمن ، الى جانب ممثل عن منظمة العمل الدولية .

واكد السيد ميشيل هانسون المدير العام للمنظمة الدولية ، خلال لقائه بالسيد عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة ، انه تم اخطار مجلس الامن بان مستحقات المصريين تبلغ مليارى دولار لدى العراق تشمل التعويضات والتحويلات المستحقة قبل وبعد ازمة الخليج ، واعتبر المجلس ان هذه المستحقات لها امتياز وسوف تكون لها الاولوية المطلقة فى الصرف .

وقال الوزير انه تم الاتفاق على تنفيذ المرحلة الثانية من قاعدة بيانات العمالة بالوزارة بمنحة ٢,٥ مليون جنيه وسيصل خبير من المنظمة العالمية فى اغسطس القادم لبدء التنفيذ ، وتزويد المركز القومى لدراسات الامن الصناعى بالمعدات الحديثة فى مجال السلامة والصحة المهنية لتطويره كما تم الاتفاق على عقد ندوة بالقاهرة للدول المستقبلة والمصدرة للعمالة بالمنطقة العربية لوضع اسس وشروط وضوابط ومستويات العمل طبقا للمعايير الدولية ، وندوة اخرى عن عمالة الطفل والمرأة العاملة وذلك فى اطار الاصلاح الاقتصادى واعادة تدريب وخلق فرص عمل جديدة.

ومن جانب آخر اكدت مصر ادانتها لنظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا وذلك امام اللجنة المتفرعة من مؤتمر العمل الدولى وقررت اللجنة استمرار تطبيق العقوبات على نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩١

منظمة العمل تنظر شكوى مستحقات العاملين بالعراق

صرح احمد العماوى رئيس اتحاد عام نقابات عمال مصر بان منظمة العمل الدولية ستنظر فى نوفمبر القادم شكوى مصر بخصوص مستحقات المصريين العاملين فى العراق والتى لم يردها النظام العراقى .. وقال عقب عودته من جنيف ان مجلس ادارة المنظمة الدولية سيناقش تقريرا خاصا ستتقدم به لجنة دولية تم تشكيلها مؤخرا لهذا الموضوع .



لجنة التحقيق الدولية تلزم الحكومة العراقية

بدفع أجور وتعويضات العمال المصريين

جنيف - من هيثم سعد الدين : انتهت لجنة التحقيق التي شكلتها منظمة العمل الدولية من اعداد تقريرها النهائي بشان الشكوى المقدمة من اتحاد نقابات عمال مصر ضد حكومة العراق لعدم دفع اجور ومستحقات وتعويضات العمال المصريين الذين كانوا يعملون لديها .

وصرح السيد احمد العماوى رئيس الاتحاد العام لعمال مصر وعضو مجلس ادارة منظمة العمل الدولية بان اللجنة الزمت حكومة العراق باتخاذ الاجراءات الفورية لدفع المبالغ المستحقة من اجور وتعويضات وتحويلات وتأمينات اجتماعية للعمال المصريين الذين كانوا يعملون لديها قبل وبعد ازمة الخليج على ان يتولى الطرفان بمساعدة مكتب العمل الدولى والمنظمات المعنية تحديد اعداد هؤلاء العمال ومستحقاتهم

وطلبت اللجنة من المدير العام لمنظمة العمل الدولية ان يضع تحت نظر مجلس ادارة المنظمة فى الوقت المناسب نتائج الفحص المؤقت بواسطة الاجهزة الرقابية القائمة وان يعلن انهاء الاجراءات المتخذة بشان هذه الشكوى .



المصدر : ......الـــوفد......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......٥ يونيـــو ١٩٩١......

الزام العراق بصرف مستحقات المصريين من عائدات البترول قبل نهاية العام

كتب ـ محمد عبدالعليم :

تقوم الحكومة المصرية والاتحاد العام للعمال حاليا ، بجمع بيانات المصريين العاملين في العراق ، الذين لم يحصلوا على مستحقاتهم من السلطات العراقية ، تمهيدا لصرفها . وصرح احمد العماوى رئيس اتحاد العمال عقب عودته من جنيف ، بان اللجنة الدولية المشكلة لصرف تعويضات المتضررين من الازمة ، قررت الزام العراق بصرف جميع مستحقات المصريين . يتم الصرف من الجزء المخصص من عائدات البترول العراقى ، لتمويل صندوق التعويضات للدول والأفراد المتضررين من ازمة الخليج . تضمن تقرير اللجنة الدولية ضرورة صرف مستحقات وتعويضات وتامينات المصريين العاملين في العراق . وناشد العماوى المصريين اصحاب المستحقات بسرعة التقدم لمكاتب القوى العاملة بجميع البيانات والوثائق المؤكدة لحقوقهم لدى العراق ، لتسليم هذه البيانات الى منظمة العمل الدولية . واكد العماوى ان مستحقات المصريين لدى العراق تتعدى اكثر من مليار دولار . وتوقع ان يبدا صرف التعويضات والمستحقات قبل نهاية العام الحالى .



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٣ يوليــو ١٩٩١

■ العماوى بعد اجتماع لمجلس ادارة اتحاد العمال :

حصر العائدين من العراق لتحديد مستحقاتهم من خلال مديريات العمل بالمحافظات

كتب ـ هيثم سعد الدين :

تم الاتفاق بين السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب والسيد احمد العماوى رئيس الاتحاد العام لعمال مصر على قيام الوزارة من خلال مديرياتها ومكاتبها بالمحافظات باجراء حصر دقيق للعمال المصريين الذين عادوا من العراق بعد ازمة الخليج . وتحديد مستحقاتهم والتعويضات ، والشيكات التى تحت التحصيل ، والتى تم ايقاف صرفها بسبب الازمة .

صرح بذلك رئيس اتحاد العمال عقب اجتماع مجلس ادارة اتحاد العمال امس ، وقال ان مجلس ادارة منظمة العمل الدولية اعتمد فى اجتماعه خلال الاسبوع الماضى قرار لجنة التحقيق الدولية بالزام العراق بدفع المبالغ المستحقة عليه من اجور وتعويضات وتحويلات وتامينات اجتماعية ، واصابات العمل للعمال المصريين الذين كانوا يعملون لديه قبل وبعد الازمة ، وتكليف المدير العام للمنظمة بمتابعة تنفيذ هذا القرار مع العراق ، وتقديم تقرير بنتائج التنفيذ لمجلس ادارة منظمة العمل الدولية فى اجتماعه بجنيف فى نوفمبر القادم .

وقال العماوى ان الحصر سيتم من خلال استمارة يجرى تصميمها الان بمعرفة وزارة القوى العاملة ، وسيتم الاعلان عن موعد بدء الحصر حتى يمكن للعائدين من العراق التقدم لتحديد مستحقاتهم بها بشكل دقيق حتى لا يسقط اى مبلغ لهم .

وكان مجلس ادارة اتحاد العمال قد استعرض امس خطط عمل النقابات العمالية فى المرحلة المقبلة والدور الملقى على عاتقها فى ظل المتغيرات الدولية ، وكذلك نتائج اعمال مؤتمر العمل الدولى .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ يوليو ١٩٩١

الهروب الأخير من الدمار

وضاعت أحلام وأموال المصريين فى العراق

٣٣ يوما فى رحلة العودة عبر ايران

اللعنة على الحروب اينما دقت طبولها .. اللعنة على كل نظام اباح سفك الدماء واعلن الحرب عن باطل .. انها صيحات الالم التى تدوى فى كل بيت عراقى بدون خوف بعد ما ضاعت العراق إبان عدوانها الغاشم على الكويت الشقيق فى اغسطس من العام الماضى .. ومع عزلة العراق وضياعها، ضاعت احلام المصريين العاملين هناك ولم يجنوا من سنوات غربتهم الطويلة إلا الحسرة والندم، وعادوا صفر اليدين. اموالهم ومستحقاتهم تركوها مضطرين وكارهين من اجل النجاة بحياتهم بعيدا عن دائرة الموت. رحلة العودة الى ارض الوطن كانت قاسية واختلف مسارها وتوقيتها .. الكثيرون عبروا الحدود العراقية الى الأردن وانتظروا المدد من مصر وعادوا جميعا سالمين .. والقليل شملهم الحصار واغلقت كل دروب العودة أمامهم ولم يجدوا منفذا إلا العبور الى الاراضى الايرانية. وعلى الرغم من خوفهم وتوجساتهم من هذه المغامرة إلا انهم كانوا اكثر حظا من الفارين بحياتهم عبر الأردن، حيث أولتهم السلطات الايرانية كل الرعاية والود الى ان بدأت رحلة عودتهم الى مصر.

التقت « الأخبار » باثنين من المصريين العائدين من العراق عبر الاراضى الايرانية .. جاء احدهما وطلب اللقاء ليروى ما عايشه من احداث وكوارث خلال فترة العدوان على الكويت وأيام حرب التحرير ورحلة الهروب من اجل الحياة .. وتلاه فى اللقاء صديقه الطبيب الذى تأخر عن موعده بسبب ظروف عمله الجديد ..

المصريون العائدون : الأكراد ساعدونا على الهروب

تحقيق : مجدى نجيب

على الرغم من المأساة التى اعتصرته ومازالت تعتصره وكثرة الاحداث الرهيبة التى عاشها وعايشها هو واسرته الصغيرة ، إلا انه مازال يتذكر دقيقة بدقيقة كل لحظة مرت به طوال ثمانية اشهر مضت منذ الغزو العراقى للاراضى الكويتية الى ان عاد باسرته الى مصر أرض الأمن والأمان .. وذكريات الدكتور عادل فهمى فى العراق بدأت فى منتصف عام ١٩٨٦ ، عندما حمل أوراقه وشهادة تخرجه فى كلية الطب وسافر الى هناك باحثا عن عمل كطبيب وهو فى حالته هذه مثل معظم المصريين الذين سافروا الى العراق بدون « عقد عمل » املا فى تحقيق عائد مادى كبير خاصة ان العراق يفتح ابوابه امام الجميع ولا يرد أحدا .

يتذكر الدكتور عادل فهمى تلك البداية ويقول : فى اليوم التالى لوصولى هناك تعاقدت مع وزارة الصحة العراقية وتم تعيينى فى وظيفة طبيب انف واذن وحنجرة بالمستشفى الجمهورى بمحافظة « اربيل » وهى من المحافظات الشمالية ويقطنها الاكراد .. وطوال أربع سنوات مارست عملى بالمستشفى واكتسبت ثقة وحب المسئولين والأهالى الى ان جاءت مدة تجديد عقد العمل للسنة الخامسة وكان ذلك قبل الغزو العراقى للكويت بشهرين حيث عرض على المسئولين التدريب فى تخصص التخدير ووافقت .. وبالفعل تم تدريبى لمدة شهرين زاولت بعدها العمل ووجدت نفسى الطبيب الوحيد فى المستشفى بعد ما تم استدعاء جميع الاطباء العراقيين فى الجيش .

● وهل كانت مدة التدريب على التخدير كافية ؟

ـ بالطبع لا .. فقد كانت المدة المحددة للدورة هى سنة كاملة ولكن لظروف الحرب لم تستكمل ومع ذلك مارست العمل بكفاءة .



د . عادل فهمى

٢٣ يوما فى انتظار الطائرة



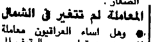
د . اسامة نقولا

هدية للمسئول الايرانى

رفضوا طلب الاجازة

● ولماذا تأخر قرار عودتك الى مصر ؟

ـ للاسف قرار العودة لم يكن بيدى .. فقد كان من المقرر ان اقوم باجازتى السنوية واسافر الى مصر فى يوم ٢١ اغسطس ١٩٩٠ لحضور حفل زواج شقيقة زوجتى ولشراء شقة ، وبالفعل ذهبت للحصول على موافقة مدير عام المستشفى وللحصول على مستحقاتى ولكننى فوجئت برفض طلبى ولم اعرف السبب خاصة اننى تقدمت بالطلب قبل الغزو العراقى للكويت بشهرين ، وعرفت بعدها ان هناك قرارا سريا اتخذ لمنع سفر الجميع ـ وبعد الغزو تقدمت بطلب الاجازة ورفض مرة أخرى .. كان من الممكن أن أقدم استقالتى ولكننى علمت ان السلطات هناك ستتخذ اجراءات قاسية ضدى بحرمانى من جميع مستحقاتى المالية التى تقدر بمرتب عامين كاملين لم يتم تحويله لمصر ، ثم ان طلب الاستقالة لابد ان يقدم قبل ثلاثة اشهر من السفر ، لذا اخترت البقاء وانتقلت للسكن فى المستشفى التمس الحماية والأمان لزوجتى وأولادى الصغار .



المعاملة لم تتغير فى الشمال

● وهل اساء العراقيون معاملة المصريين بعد قرار مصر بالوقوف الى جانب الحق ؟

ـ اجاب د. عادل قائلا : للحق لم تتغير معاملة العراقيين سواء المسئولون او الأهالى لى خلال فترة الغزو والحرب ، ربما وضعى كطبيب اجبرهم على حسن معاملتى لحاجتهم الماسة الى خدماتى .ولكن بصفة عامة لم تكن معاملة المصريين سيئة فى المحافظات الشمالية بالتحديد لعدة اسباب وفى مقدمتها ان سكان هذه المحافظات اغلبهم من الأكراد المناهضين لسياسة صدام الداخلية والخارجية ولحاجتهم الماسة للعمالة المصرية .. ولكننى سمعت من بعض الاصدقاء عن وقوع بعض الحوادث للمصريين فى الموصل وبغداد .

● وهل اصاب الدمار محافظة اربيل مثل العديد من المدن العراقية ؟

ـ لا ، لم تتأثر اربيل مثل بغداد ، ودمر فيها فقط معسكر صغير للجيش العراقى وبرج الاتصالات ووقع بعض الضحايا والجرحى من الأهالى .. وخلال فترة الحرب كنت أمارس عملى طوال ٢٤ ساعة لانقاذ وعلاج الجرحى فى اربيل والمناطق المجاورة .

اعلان الرفض

● وماهو موقف الشارع العراقى من نظامه الحاكم بعدما الحق به الدمار المادى والمعنوى ؟

ـ قال الدكتور عادل : بعد هزيمة العراق وعودة الكويت لاهلها بدأ كل بيت عراقى يعلن عن رفضه لنظامه الحاكم الذى اشاع الدمار والخراب على ارض العراق وخاصة فى المنطقتين الشمالية والجنوبية .

وفى اربيل ظل الشارع صامتا ولم يعلن عن نفسه خلال فترة الحرب وكانت أحاديث الرفض والخروج على النظام تدور فى الخفاء خوفا ان تصل اليهم عيون رجال الحزب المكلفين بسفك دماء كل من يشير من قريب أو بعيد الى جنون صدام .

قال لى احد الاصدقاء العراقيين : اياك ان تتحدث مع احد فى السياسة .. نعم نحن نعلم ان نهاية الظالم صدام قد دنت وان الرئيس مبارك رجل طيب وشجاع ويقف مع الحق ، ولكن لاتتحدث فى هذه الأمور حتى تعود لأهلك سالما ..

ويتابع د. عادل حديثه قائلا : توالت الأحداث سريعة فى أربيل وازدادت مظاهر التمرد الشعبى على النظام الحاكم الى ان جاء يوم ٢١ فبراير عندما وقعت ثورة الأكراد فى محافظة اربيل واستولى على مركز الشرطة وجميع المؤسسات الحكومية وكانوا جميعا يحملون السلاح حتى الاطفال ـ كانت بداية الثورة الكردية فى السلمانية ثم امتدت الى اربيل حتى كركوك .. وامام هذا الوضع المتدهور وجدت نفسى فى مأزق فمن سيدفع لى راتبى حتى اوفر لاسرتى متطلبات الحياة الضرورية وعرفت بعدها ان راتبى سيدفع من جيوب قادة الأكراد .. وزاد قلقى وحاولت السفر وبيع «عفشى» وفشلت فالبنك مغلق ولا استطيع التحويل وكل دروب الهرب مغلقة تماما حتى خطوط التليفون وهى الوسيلة الوحيدة التى يمكن ان تربطنى بأهلى فى مصر مقطوعة تماما هى الاخرى ولايعرفون اخبارى منذ بداية الغزو العراقى للكويت ، ومع هذه المعاناة القاسية التى عشتها ظللت امارس عملى بكل جد ونشاط وقد اشاد بنشاطى احد الاحزاب الكردية التى كانت تتولى مقاليد الأمور فى المنطقة واعطونى خطاب شكر باللغة الكردية ولكننى مزقته حتى لايقع فى يد السلطات العراقية ويكون مصيرى هو الموت .

رحلة العودة

● وكيف خرجت من هذا المأزق ، ومتى بدأت رحلة عودتك الى مصر ؟

ـ قال د. عادل فهمى : بعد انتهاء الحرب عاد معظم الأطباء العراقيين الى اماكن عملهم فى المستشفيات ومنها بالطبع المستشفى الذى كنت اعمل به مما شجعنى على تكرار المحاولة والتقدم بطلب رسمى لمغادرة البلاد حتى اضمن صرف مستحقاتى وبيع «عفشى» . وقدوافق الحزب الاسلامى الكردستانى على طلبى واعطانى موافقة رسمية بمغادرة البلاد الى ايران وهى المنفذ الوحيد .. وللأسف لم احصل على مستحقاتى واتفقت مع مجموعة من المصريين على السفر يوم ٣٠ مارس الماضى وبالفعل غادرنا العراق فى الساعة السابعة صباحا فى اتوبيس ووصلنا الحدود الايرانية فى الساعة الرابعة مساء من نفس اليوم .

واحمد الله اننا سافرنا فى هذا اليوم لاننا علمنا بعدها ان جيش صدام دهم المدينة فى المساء واشاع الموت فيها .

فى ايران

● وكيف استقبلكم الايرانيون ؟

ـ ابتسم د. عادل وقال : عندما وصل الاتوبيس بنا الى منطقة الحدود الايرانية كنا نرتجف من الخوف وليس من مشقة الطريق ، فجميعنا لدينا صورة مسبقة عن وحشية الايرانى كما صورته لنا اجهزة الاعلام العراقى .. ولكن بمجرد توقف الاتوبيس امام رجال الحدود الايرانيين سمحوا لنا بالدخول بمجرد اطلاعهم على ورقة الحزب الاسلامى الكردستانى دون اية مضايقات وتوجهنا مباشرة الى فندق فى بلد «خهام شهر» للمبيت فيه . وفى اليوم التالى ذهبنا الى ادارة الهجرة لاتمام الاجراءات ولتسهيل مهمة عودتنا للقاهرة .. وبعد اتمام الاجراءات تم نقلنا الى معسكر يسمى «اوردجان ذريمان بمدينة خوى» بمنطقة روميه وتقع شمال ايران ، وبدأت رحلة اخرى فى هذا المعسكر ، فى بداية اقامتنا كانت الاعداد قليلة والخدمات متوافرة بشكل جيد ولكن بعد ايام قليلة تدفق الى المعسكر حوالى ٢٥ الف كردى عراقى من اللاجئين .. ضاق بهم المعسكر وساءت الخدمة وانتشرت الامراض الجلدية والمعدية والمعوية خاصة بين الاطفال وزادت حالات الوفيات واصبحت السلطات الايرانية شبه عاجزة امام موجات تدفق اللاجئين .. وهنا اضطرت مع زملائى الاطباء الوافدين على المعسكر اعلان حالة الطوارىء ومارسنا عملنا فى علاج واسعاف الحالات على مدار ٢٤ ساعة .. ولا استطيع ان اصف حالة الخوف التى انتابت كل النزلاء من تفشى الامراض وخاصة بين كل من يحمل طفلا صغيرا .

لاقيود أو شروط

ويواصل الدكتور عادل فهمى حديثه قائلا : خلال فترة تواجدنا بالمعسكر طلبنا الخروج للتنزه وشراء مانحتاجه ، فى البداية ابدى المسئولون اعتراضهم خوفا علينا ولكن سرعان ماوافقوا تحت الحاحنا ووفروا لنا وسائل الانتقال اليومية .

استمرت اقامتنا على هذا المنوال ١٨ يوما وبعد استحالة الاقامة فى المعسكر طلبنا الانتقال الى معسكر اخر وبالفعل استجابت السلطات الايرانية لطلبنا وتم نقلنا فى ١٥ ابريل الماضى الى معسكر بمدينة «قم» الدينية ، وفى اليوم التالى لاقامتنا وصل ممثلو منظمات الامم المتحدة وتم تسليم جوازات السفر لهم واعطونا بطاقات لركوب الطائرة التى ستقلنا الى مصر .. وطال انتظارنا فى هذا المعسكر الى ان تم الاتفاق مع شركات الطيران المصرية وانتهت رحلة الموت والعذاب والمشقة وعدنا الى مصر فى الثانى من مايو الماضى .

الهدية .. وسائل منع الحمل

● كان يتابع حديث الدكتور عادل فهمى باهتمام شديد احد اصدقائه ويعمل طبيبا فى العراق ورافقه فى رحلة العودة الى مصر ، من البداية الى النهاية ، منذ ان هربا مع بقية الفوج الى ايران حتى وصلوا جميعا الى ارض الوطن .

ويبدأ الدكتور اسامة فؤاد نقولا فى سرد ذكرياته مع العراق وايران ولكن من جانب آخر .. فهو يتفق فى الرأى مع زميله الدكتور عادل فيما مرت بهما من أحداث اثناء رحلة العودة الا انه له شواهده واحاسيسه الخاصة .. فيقول سافرت الى العراق للعمل هناك فى فبراير عام ١٩٨٩ بعد نجاحى فى مسابقة اعلنت عنها السفارة العراقية بالقاهرة .. وتسلمت العمل بمستشفى الولادة باربيل .. وخلال فترة عملى التى استمرت عامين كانت علاقتى مع المسئولين ومع الشارع العراقى علاقة حب واحترام ، حتى بعد ان وقع الغزو العراقى على الكويت وماتلاه من احداث الحرب ، لم تتغير هذه العلاقة .. قال لى احد المسئولين ، علاقة الشعب العراقى بالشعب المصرى علاقة حب وتراحم ، لاتخش من شىء انت بين اهلك .. لسنا على خلاف مع الشعب المصرى ، ولكن كل مافى الأمر ان هناك خلافا فى الرأى بين النظامين وفجأة والحديث للدكتور اسامة طلب منى المسئول لو حالفنى الحظ ووجدت وسيلة للعودة الى القاهرة لاحضار بعض وسائل منع الحمل لتقديمها كهدية ثمينة لزوجته فى حالة عودتى مرة اخرى للعراق ..

● وماذا عن صور سوء معاملة المصريين العاملين فى العراق ؟

ـ طبقا لمعايشتى المستمرة للشارع العراقى اود ان اؤكد على حقيقة هامة وهى ان معاملة العراقيين للمصريين على المستويين الرسمى والشعبى فى المنطقة الشمالية صورة مضيئة تشع بالحب والود ولم تتغير قبل وبعد الحرب ـ هذابالنسبة للشمال ـ اما فى



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٧ ابريل / مايو ١٩٩١

الجنوب سمعنا الكثير والكثير عن سوء معاملة المصريين فى الشارع العراقى حتى ان معظم الناس تتقوقع فى المنازل حتى لايتعرض لأى حادث عنف من القلة التى تساند النظام العراقى بدون وعى .. وقد ا تضح ذلك من خلال تدفق الاف المصريين من الجنوب الدامى الى الشمال الامن بحثا عن الامن او وسيلة للهروب خارج العراق بعدما سدت امامهم حدود العبور الى الأردن .. وفى سياق حديثى اود ان اؤكد ايضا ان الشعب العراقى فى المنطقة الشمالية ومعظمهم من الأكراد يحملون فى قلوبهم كل معانى الحب والود والاحترام للشعب المصرى على العكس من الموصل حيث يعانى المصريون من سوء معاملة الشارع العراقى وانا على يقين من ذلك لاننى عملت خمسة اشهر هناك ولمست عن قرب طبيعة ومشاعر العراقيين فى هذه المنطقة .

● ومتى اتخذت قرار العودة الى مصر ؟

ـ بمجرد قيام الحرب حاولت ترك العراق وذهبت مع احد الاصدقاء الى الموصل للوصول الى الحدود الاردنية ولكن للأسف جاء قرارى متأخرا ، فقد قطع الطريق بين العراق والأردن واغلقت الحدود بينهما ، وعدت مرة اخرى الى اربيل لعلنى اجد فرصة للسفر من خلال ايران ، على الرغم من الصور البشعة التى كانت تصورها لنا اجهزة الأعلام العراقى عن الشعب الأيرانى ، وقررت ترك كل مستحقاتى والفوز بحياتى .. ولكننى فوجئت بالمعاملة الانسانية الكريمة التى وجدناها على الاراضى الايرانية منذ لحظة دخولنا اليها وحتى مغادرتنا الى القاهرة .

عقد عمل فى ايران

● وماذا عن مظاهر الود التى وجدتها فى ايران ؟

ـ أجاب الدكتور اسامة قائلا : بالاضافة الى ماروراه الدكتور عادل اود أن اضيف اننا كمصريين وجدنا افضل رعاية وشملتنا السلطات الايرانية برعايتها الكريمة .. ففى معسكر قم وجدنا الراحة بعد رحلة العذاب الطويلة التى استمرت ١٨ يوما بعد خروجنا من العراق وكان بالفعل معسكر استجمام وقمنا خلال فترة اقامتنا بالعديد من الرحلات السياحية لمعالم مدينة قم .. كما لم نتعرض خلال تواجدنا فى ايران لاية اجراءات تفتيش او استجواب .. وسمحوا لنا بحمل الاجهزة الكهربائية التى احضرناها معنا من العراق دون دفع الرسوم الجمركية ..وحتى نعبر عن امتناننا بهذه المعاملة الطيبة فقد اهدينا نحن مجموعة المصريين هدية لمسئول المعسكر .

ويضحك الدكتور اسامة ويقول : هل تصدق انهم فى ايران عرضوا على العمل كطبيب هناك وبمرتب شهرى كبير ، ولكن لم احاول تقديم طلب بهذا بعد علمى ان الاجراءات ستطول وربما تتطلب استمرار اقامتى لاكثر من شهرين حتى يتم اتمام العقد .

سؤال اخير .. هل تود العودة مرة اخرى للعمل فى العراق ؟

بكل صراحة .. نعم ، اتمنى العودة الى عملى فى اربيل فى الشمال .



أولوية للعمال المصريين في صرف التعويضات العراقية

قرر الصندوق الدولى للتعويضات بجنيف أن اولوية الصرف ستكون للعمالة المتضررة من ازمة الخليج قبل مستحقات الدولة .. وأن العمالة المصرية سيكون لها الامتياز فى الصرف من الصندوق .. الذى يقوم على خصم نسبة من عائدات البترول العراقى .

وصرح مصدر مسئول باتحاد العمال بأن احمد العماوى رئيس الاتحاد .. بوصفه عضوا بمجلس ادارة منظمة العمل الدولية تقدم بشكوى باسم العمال المصريين الى المنظمة .. أدانت العراق وطالبته بتحمل كافة المستحقات .

وقال المصدر أن الحكومة الليبية أرسلت لمصر شيكا بمبلغ ٤ ملايين دولار من القيمة الخاصة بحقوق العاملين المصريين السابقين بها . وقدرها ٦ ملايين دولار .. وأن الاتحاد شكل لجنة للاشتراك مع القوى العاملة والتدريب لوضع الترتيبات الخاصة بالصرف عن طريق احد البنوك الوطنية وفقا لمستندات كل عامل .

□ مسئول بوزارة العمل العراقية :

العراق يلتزم بدفع مستحقات المصريين بعد زوال الحصار

بغداد - أ . ش . أ - اكد مصدر مسئول فى وزارة العمل والشئون الاجتماعية العراقية حرص العراق على حماية حقوق ومستحقات المصريين ، والتزامه بدفع المتبقى منها بعد زوال الحصار الاقتصادى على العراق .

وأوضح المصدر ان العراق سبق له ان اعلن استعداده لتسديد النسبة المستحقة بالعملة الصعبة من تلك الحقوق والمستحقات ، بما يعادلها بالنفط العراقى او اية سلعة عراقية اخرى ، يتم الاتفاق عليها بين القطرين .

٧ مليارات دولار مستحقات العمال المصريين لدى العراق

تستعد مصر خلال الأيام المقبلة لتقديم تقرير شامل حول حجم الاضرار والخسائر التي لحقت بها بسبب العدوان العراقي على الكويت في ٢ اغسطس (آب) ١٩٩٠ خاصة بالنسبة الى مستحقات وتعويضات ومدخرات العمال المصريين في العراق والكويت مع الاحتفاظ بحقوق العمال الباقين في العراق والذين لم يتمكنوا من العودة حتى الآن.

وأشار التقرير الى ان اجهزة الوزارة تسعى حالياً من خلال الاتصالات الدولية الى الحصول على تقديرات حول حجم العمالة المصرية في العراق لحساب التعويضات المقررة لها والحفاظ على مستحقاتها ومدخراتها، اذ بقي في العراق ما يزيد على ٢٤٠ ألف مصري لم يتمكنوا من العودة بسبب رفض السلطات العراقية السماح لهم بالسفر الى مصر. ويتراوح اجمالي مستحقات العمال المصريين لدى الحكومة العراقية ما بين ٤.٦ و٦.٨ مليارات دولار.



المصدر : أ ز ن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩١

٢٩ سبتمبر .. أول اجتماع لمجلس منظمة العمل العربية بالقاهرة

لاجتماع يبحث استرداد مستحقات المصريين العائدين من العراق

كتب ـ محمد عبدالعليم :

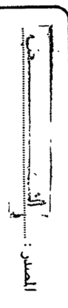
يعقد مجلس ادارة منظمة العمل العربية اجتماعاته يومى ٢٩ و٣٠ سبتمبر الحالى ، بنقل مقر المنظمة يبحث الاجتماع تنفيذ قرار المجلس الاقتصادى بجامعة الدول العربية ، من بغداد إلى القاهرة . ويمثل مصر فى مجلس ادارة منظمة العمل العربية خالد طاهر وكيل وزارة القوى العاملة ، وصرح عبدالقادر الاعصر وكيل وزارة القوى العاملة بان الاجتماع سيبحث الخطوات التنفيذية بنقل المقر . ومن المنتظر ان يناقش مجلس ادارة المنظمة اعطاء اولوية لصرف مستحقات المصريين فى العراق ، والذين اضيروا بسبب ازمة الخليج ويبلغ عددهم ٢٣٢ الف مصرى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٩٩١



٢٥٠ ألف عامل مصرى فى العراق: نطالب بمكتب يرعى مصالحنا

وأنت فى حى «المربعة» ببغداد لا يمكن أبدا أن تتخيل أنك خارج مصر، فاللهجة والاكلات وأسماء المحلات والشوارع وملامح الوجوه وأسماء الناس كلها مصرية، ورغم أعداد المصريين الكبيرة التى غادرت العراق بعد الحرب الأخيرة فهناك ٢٥٠ ألف مصرى على الأقل مايزالون فى العراق، يتركزون فى الجنوب وفى «بغداد» العاصمة يفضلون الاقامة فى أحياء «المربعة» و«العلاوى».

والمؤسف أن حكومة مصر تهمل الجالية المصرية فى العراق تماماً، فلا توجد سفارة أو قنصلية أو ممثلية، غاية ما هناك مكتب رعاية مصالح ملحق بالسفارة الهندية والمكتب لا يقدم أى خدمة حقيقية للمصريين، فالسفارة الهندية تؤكد أن مصر لم تمدها بأى أختام أو وثائق أو تعليمات بشأن حلول المشاكل التى ترد اليها.



رسالة العراق

محمد القدوسى

وفى مقدمة مشاكل المصريين فى العراق تأتى مشكلة انتهاء مدة جواز السفر والعجز عن تجديده، والبعض منهم يلجأ للصليب الأحمر الدولى الذى يملك مد صلاحية الجواز لثلاثة شهور اضافية بعد انتهاء مدته ولمرة واحدة فقط، وعادة يلجأ العامل المصرى للصليب الأحمر بعد انتهاء مهلة الشهور الثلاثة الاضافية.

بين نارين

يقول «محمد محمود عبد العزيز» مندوب الجالية المصرية بكركوك ان الحكومة وضعت الجالية المصرية فى

المصريون مع العراقيين يعيدون تعمير العراق

مأزق شديد، فإما أن يظل العامل في العراق مخالفاً قوانين الجوازات والاقامة، أو يعود للقاهرة تاركاً حصاد عمره في العراق.

وعن التحويلات المالية يقول مندوب الجالية: لقد أخجلنا العراقيون بتذليلهم لكافة الصعوبات أمامنا، فقد عرضوا على مصر عدة اقتراحات منها: ارسال بضائع عراقية أو نفط لسداد قيمة التحويلات، أو قيام حكومة مصر بالسداد واعتبار هذه المبالغ ديوناً على العراق ورغم ظروف الحصار لاتزال العراق تقبل تحويلات المصريين مع وعد بمنحهم قيمة تحويلاتهم بالدولار بعد انفراج الحصار الاقتصادي.

وأكد أن المصريين المبعدين من العراق هم من مرتكبي الجرائم كالمزورين واللصوص، موضحاً أنه في الوقت الذي تحرص فيه السلطات العراقية على عرض المجرمين العراقيين على شاشة التليفزيون وفي الصحف فإنها تحجم عن التشهير بأي مصري ارتكب جريمة وتكتفي بترحيله في سرية تامة.

ويضيف «محمد محمود عبد العزيز» مندوب الجالية المصرية بكركوك: ان السلطات العراقية قامت باستخراج بطاقات تموين للمصريين كالعراقيين تماماً، وانه اذا كان هناك ألف طفل عراقي يموتون يومياً في الحصار فان ٥٠ ألف طفل مصري يشاركون اخوانهم العراقيين نفس المصير.

مصر جمدت التحويلات

يتابع مندوب الجالية المصرية: لقد أرسلت العراق مبالغ مالية لحساب التحويلات قبل ٢ أغسطس ١٩٩٠ وجمدتها الحكومة المصرية، وقد سبق أن اثرت هذه المشكلة مع «د. عاطف صدقي» في زيارته الأخيرة لبغداد دون جدوى، وبسؤال البنوك في القاهرة وبغداد اكتشفت أن البنوك الاستثمارية في مصر جمدت الأموال واستثمرتها لصالحها مثل بنك الاعتماد والتجارة.

وعن حالة المصريين في العراق أثناء الحرب يقول «د. محمد اسماعيل» طبيب التخدير بمستشفى صدام: لا يمكن حصر اصابات ووفيات المصريين أثناء الحرب نظراً لتعطيل المواصلات والمرافق الأساسية، والمفترض أن ترسل الحكومة المصرية الى بغداد لجنة من الهلال الأحمر المصري للقيام بهذه المهمة الانسانية وحصر الخسائر بين المصريين خاصة في المحافظات الجنوبية والشمالية.

ويشير «د. فاروق الدسوقي» ممثل منظمة الأغذية والزراعة العالمية - الفاو - في بغداد ورئيس الجالية المصرية في العراق الى مشكلة انتهاء جوازات سفر المصريين مؤكداً أنه عرضها على «طه ياسين رمضان» نائب رئيس الجمهورية الذي وعده بأن الحكومة العراقية ستتغاضى عن أصحاب الجوازات منتهيه المدة لحين تغير الأحوال وايجاد طريقة لتجديدها.

وأكد الأستاذ «محمد البدرشيني» عضو مجلس الشعب المصري وعضو المؤتمر الثالث للقوى الشعبية العربية أنه سيطلب مقابلة كل من رئيس الوزراء ووزير شئون الهجرة فور عودته الى القاهرة لبحث هذه المشكلة ووضع حل فوري لها، واقترح «البدرشيني» في هذا الشأن أن تفتح مصر ممثلية دائمة لها في بغداد خاصة وأن هناك ممثلية عراقية في القاهرة.

الخطابات بتوصل

يقول «يوسف عاطف يوسف» من ملوي بالمنيا ويعمل بالعراق منذ ثلاث سنوات أن خطاباً وصله من مصر مؤخراً مؤكداً أن كثيراً من الاخوة المصريين لا يعرفون أن البريد عاد لحالته الطبيعية بين مصر والعراق.

ويشكو «عبده محمد الصباغ» - ميكانيكي سيارات ويعمل حالياً في مطعم - من الغلاء الرهيب الذي جعله يهجر مهنته ويفضل العمل في مطعم ليوفر ثمن طعامه!، بينما يشكو «صابر محمد مبارك» من أن صاحب المطعم استولى على وثيقة سفره بعد خلاف حدث بينهما، ويقول: لو أن تجديد الجواز كان متاحاً لما تعرضت للضغط على بهذه الصورة لمجرد أن صاحب المطعم استولى على وثيقة السفر.

الولادة تحت القصف الجوي

يقول «محمود عبد السلام النعماني» من محافظة البحيرة: أعمل منذ ٨ سنوات في بغداد ومعاملة المصريين لم تتغير بعد حرب الخليج، وان كانت هناك عقوبات قد انزلت بالمصريين فذلك لارتكابهم جرائم أو لتعاونهم مع المعارضة العراقية وهي أمور لادخل للجنسية فيها.

ويتذكر «النعماني» أنه في يوم ٤ مارس وبعد وقف اطلاق النار استيقظ في الرابعة صباحاً ليجد زوجته تعاني من الام الوضع فاستنجد بسيارة نصف نقل يقودها عراقي وعندما عاد بالسيارة للمنزل وجد زوجته قد وضعت بالفعل فاستعان بصاحب السيارة وبجار عراقي لاحضار (الداية).

ويقول: لقد سلمت الحكومة العراقية بندقية و١٢٠ طلقة وقناعاً واقياً لكل قادر على حمل السلاح بغض النظر عن جنسيته.

ويؤكد «عبد الناصر فرج» العامل في مطعم «اشبيلية» ببغداد انه أجرى آخر اتصال تليفوني بالقاهرة منذ اسبوعين، ويقول: لم أذهب للبنك لمراجعة تحويلاتي خجلاً من كرم أخلاق العراقيين معنا، مع انه يمكنني تحويل ٧٠٠ دولار، وأنوي التبرع بالمبلغ لأي شركة اعمار رداً لجميل العراق وتضامناً معه.

ويتابع «عبد الناصر»: لن أترك العراق لأنني أعيش معه مرحلة تاريخية هامة، وسأفتخر أمام أبنائي في المستقبل بأنني عشت في بغداد أثناء تصديها للطاغوت الأمريكي.



المصدر : الأسياسي

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعاقدات لم تتم بسبب غزو الكويت

مئات العمال تجمعوا امام مكاتب السفر التى كانت قد تعاقدت معهم للسفر الى كل من الكويت والعراق وطالبوا باموالهم التى دفعوها من اجل شراء العقود وتاشيرة السفر الى الكويت او الى العراق وفوجئوا بان نقودهم التى دفعوها حتى الان مصيرها مجهول فقد تم دفعها الى صاحب العمل الكويتى بعد خصم حصة مكتب السفريات وحتى الان مصير كل شىء مجهول ولا يعلم حقيقة الامر سوى الله ..

شهدت اعداد من مكاتب السفريات تجمعات ومشاجرات من اجل استرداد ما تم دفعة ولكن دون جدوى

يقول محمد عبد الرحمن سائق كان قد تعاقد مع احد مكاتب السفريات بمدينة السويس للسفر الى الكويت من اجل العمل سائقا هناك وذهبت الى المكتب الذى قال لى لقد ضاع كل شىء انا وانت على الله لحد ما يفكها ربنا الحرب شغالة وما حدش يعرف متى ستنتهى

من ايادى الناس

ويقول رضوان عبد الله عامل بناء لقد بعت مصاغ زوجتى من اجل عقد عمل فى الكويت ودفعت فعلا مبلغ الف وخمسمائة جنيه بقيمة هذا العقد الى احد مكاتب السفريات فى القاهرة ولما ذهبت الى هذا المكتب اسال عن مصير اموالى التى دفعتها من مصاغ زوجتى قالوا لى عوضك على الله فهل هذا معقول ان تضيع على الاموال التى تسلفتها من ايادى الناس من اجل عقد عمل لم اجن من ورائه سوى الخسارة ..

ويقول محمد مصطفى صاحب مكتب سفريات بالمنيل ان مكتبنا ضاع عليه حتى الان عقود عمل دفع فيها اصحابها ما يزيد على المائة الف جنيه وعلى العموم انا متاكد انه اذا انتهت الحرب فسوف يعود كل شيىء على ماكان اما اذا استمر الوضع متوترا فاننا لانستطيع الا ان نقول عوضنا على الله وعلى العموم فان المكتب قد قرر رد حصته التى اقتطعها من كل مبلغ تكاليف السفر والتاشيرة للمسافر الى كل متعاقد مساهمة منا فى تخفيف الخسارة التى المت بهؤلاء

ويقول الدكتور احمد عبد الفتاح كنت فى طريقى للسفر الى الكويت بعد ان تعاقدت هناك للعمل طبيبا فى مستشفى للاطفال بالكويت ولكن بعد ان سمعت انباء الحرب وانقطاع المواصلات والاتصالات عدت الى عملى والغيت هذا التعاقد كما الغيت الاجازة بدون مرتب ..

ويطالب المهندس اشرف المسلمى مهندس مدنى كان فى طريقة للتعاقد والعمل فى الكويت ان على الشباب ان يفكر من الان فى فرص عمل هنا فى داخل مصر حيث اصبح عدد كبير من دول الخليج بعد الحرب الاخيرة مهددا



المصدر : ....الوطني..........

التاريخ : ....١٥ / ٩ / سبتمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٥٠ ألف مصرى يعبرون الحدود السعودية الأردنية

٥٠ أتوبيسا بالأردن لنقل المصريين ■ مطار القاهرة يستقبل العائدين من الكويت ■ حل مشاكل المدرسين المعارين

صرح الوزير المفوض رمزى علام ــ القائم باعمال السفارة المصرية فى الاردن ــ ان هناك معلومات مؤكدة عن قرب وصول اكثر من خمسين الف شخص من منفذ الرويشد على الحدود العراقية الاردنية ، وان اكثر من تسعين فى المائة منهم من المصريين العاملين فى كل من العراق والكويت .

واكد الوزير بالمفوض ان المعلومات تشير الى ان هذه الاعداد قد غادرت منفذ الروبة العراقى فى طريقهم لدخول الاراضى الاردنية ؛ وان السلطات العراقية قررت السماح لتلك الاعداد الكبيرة بالمغادرة دون ختم جوازات السفر التى معهم .

واشار رمزى علام الى آن المصريين العائدين من الكويت فى حالة نفسية سيئة جدا حيث فقد معظمهم اموالهم وممتلكاتهم . والنية الان متجهة لتسيير خط جوى مباشر بين العقبة والسويس الى جانب الخط البحرى بين العقبة ونويبع .

هذا وقد وصل الى مطار القاهرة بعد ظهر أمس ستمائة وخمسة وسبعون مصريا من العاملين بالكويت قادمين من منطقة حفر الباطن بالسعودية على متن طائرات حربية مصرية ، وقد تمكن هؤلاء من الهرب من الكويت عبر الطرق البرية الى السعودية بعد احداث الغزو العراقى للكويت ، وقد خصص ميناء القاهرة الجوى الصالة رقم « ٢ » وصول بالمطار لاستقبال الطائرات المصرية الاضافية القادمة من السعودية .

وقد استقبل المطار اول امس ٦٦٧ مصريا من العاملين بالكويت وصلوا من الرياض على طائرتين سعوديتين الى مطار القاهرة ، وكان فى استقبالهم وزير الهجرة د. فؤاد اسكندر وقدمت لهم السلطات كافة التيسيرات .

ووصل الى ميناء نويبع الخميس الماضى فوج من اتوبيسات النقل العام التى قرر المهندس سليمان متولى وزير النقل ارسالها الى الميناء للسفر على العبارات الى الاردن وعددها « ١٠٠ » اوتوبيس لاحضار الاف المصريين الموجودين على الحدود الاردنية العراقية ولايستطيعون العودة لعدم توافر مصاريف السفر لديهم كذلك وسائل النقل .

كما تقرر زيادة عدد رحلات العبارات من ميناءى العقبة نويبع الى خمس رحلات يوميا بدلا من ثلاثة وهذا يستوعب حوالى « ٦ » الاف مواطن بالاضافة الى « ٥٠٠ » سيارة .

وصرح اللواء احمد ناجى حسنين رئيس مدينة نويبع بانه تم اعتماد « ١٠ » الاف جنيه كاعانات للمصريين العائدين لانهاء اجراءات وصولهم ودفع الرسوم المستحقة لغير القادرين . . كما ارسلت وزارة الشئون الاجتماعية « ١٠ » الاف صندوق من المأكولات لتوزيعها على القادمين .

حلول المدرسين المعارين

هذا وقد اعدت وزارة التعليم خطة عاجلة بالنسبة للمدرسين المصريين المعارين لدولة الكويت تضمنت بالنسبة للمعارين الجدد وعددهم « ٦١ » معارا منهم « ٤٩ » لغة انجليزية ذكور و « ١١ » موسيقى ذكورا واناثا ستقوم الوزارة بتحويل اعاراتهم الى الدول العربية الاخرى والتى تطلب هذه التخصصات هذا العام ، واذا تعذر سوف يمنح كل معار منهم اولوية الاعارة .. اما من سبقت اعاراتهم فيسمح لهم بالتقدم للعام قادم ، وبالنسبة للمعارين القدامى وعددهم « ٤٢٣ » معلما سيتم توزيعهم بالاعارة تباعا .



السماح للاتوبيسات المصرية بالعمل عبر الأردن

رحــلات مكوكيــة لنقل العائـدين الى العقبــة

بعد ان سمحت السلطات الاردنية بمرور سيارات الاوتوبيس المصرية عبر اراضيها ، بدأ امس تسيير ٥٠ سيارة فى رحلات مكوكية من ميناء العقبة الى الحدود العراقية الاردنية وبالعكس لنقل المصريين العائدين من الكويت ، وتستوعب هذه الاتوبيسات ٢٥٠٠ راكب فى الرحلة الواحدة فى حين ينتظر اكثر من ٣٠ الف مواطن مصرى فى منطقة الحدود ، العودة الى الوطن ، وتقرر مضاعفة رحلات العبارات من العقبة الى نويبع الى ٥ رحلات يوميا لتستوعب ٦ الاف راكب و ٥٠٠ سيارة .

فقد صرح المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات بانه نتيجة للاتصالات التى اجراها خلال اليومين الماضيين مع وزير النقل الاردنى ، تم السماح للاتوبيسات المصرية التابعة لشركات وزارة النقل ، بدخول الاراضى الاردنية لتتولى مباشرة نقل المصريين من على الحدود .

واكد الوزير ان الخمسين سيارة يمكن زيادتها فى حالة زيادة عدد المصريين القادمين من الكويت عبر الحدود العراقية ـ الاردنية ، واشار الى انه قرر تخصيص ٢٠٠ سيارة اخرى بنقل المصريين فور وصولهم الى نويبع الى جميع المحافظات .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٠

اموال المصريين داخل البنوك الكويتية

هل من أمل فى استعادتها

أموال المصريين داخل البنوك الكويتية ما هو مصيرها .. هل الامال مفقودة تماما من استعادتها بما يجعل سنوات المعاناة والغربة تضيع هباء ؟ !

هناك تاكيدات بضخامة هذه الاموال بما يجعلها تصل الى رقم الـ ١٠ مليارات وهناك تاكيدات اخرى بانها تجاوزت هذا الرقم وقاربت الـ ١٣ مليار ! ..

وبصرف النظر عن ان هذه الاموال كان يجب ان ياخذ جزء منها على الاقل مساره نحو البنوك المصرية إلا ان القضية الملحة المطروحة هى امكانية استعادة المصرى لحصيلة جهاد الغربة خلال سنوات عمله بالكويت ..

هل يمكن للمصرى ان يستعيد جزءا من امواله ان كان متعذرا استعادتها بالكامل عن طريق فروع ومراسلى البنوك خارج الكويت طالما يعاد النظر فى مبدأ تجميد الارصدة وطالما ان الارصدة الكويتية بالخارج تسمح باعادة هذه الاموال لاصحابها .

وما هو الموقف اذا كان المصريون اصحاب هذه الودائع فقدوا اثناء الغزو المستندات التى تثبت حركة ايداعاتهم بهذه البنوك ..

وهل هذه الازمة لاموال المصريين داخل الكويت تنحصر فى مجرد استعادة الاموال ام انها تمتد لتجعل من هذا الاهتزاز المفجع من قيمة الوديعة الدينارية القضية الرئيسية بما يجعل السؤال المطروح مؤداه مدى احتمال استعادة الدينار لمكانته وهيبته التى كان عليها منذ اسبوعين فقط ..

تحقيق : شريف العبد

يقول الدكتور احمد ابو اسماعيل وزير المالية الاسبق : ان مدخرات المصريين لدى البنوك الكويتية معظمها مع الاسف ولسوء الحظ مودع بالدينار ، والمصرى له العذر بالطبع فى ذلك لارتفاع سعر الفائدة عليه مقارنا بالعملات الاخرى بالاضافة الى ان الدينار يجىء على رأس قائمة كافة العملات من حيث ارتفاع قيمته المستمر وعدم تعرضه لأى اهتزاز وبالتالى فهو انسب العملات التى كان يمكن ان يحتفظ بها كمخزن للقيمة وفى ضوء ذلك لا يمكن ان يوجه اللوم للمصرى الذى يعمل بالكويت فى احتفاظه بمدخراته فى صورة الدينار وليس الدولار الذى تعرض لعدة هزات فى الفترة الماضية او اى عملة اخرى بل ان كثيرا من المصريين داخل مصر كانوا يتجهون هذا الاتجاه ويفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم فى صورة الدينار

وبناء على ذلك يمكن القول ان الازمة لن تنحصر فى امكان استعادة هذه الاموال من عدمه ولكن فى قيمة هذه المدخرات بعد استعادتها فلا يمكن ان نتصور ان وديعة بلغت مثلا ١٠٠٠ دينار كانت قيمتها بالعملة المحلية حتى نهاية الشهر الماضى ١٢ الف جنيه على الاقل وفقا لاسعار السوق الحرة ونجدها خلال اسبوعين فقط تتعرض لهذه الهزات المتتالية العنيفة بما يجعل سعرها الان لا يجاوز ٥٠٠ جنيه اى ٥ فى المائة فقط



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٩ أغسـطس ١٩٩٠

من قيمتها الاصلية ..

إذن فالتفرقة هنا واجبة بين ودائع بالدينار وهي الاغلب ويكون الموقف بشانها ليس مجرد استعادتها ولكن فيما وصلت اليه قيمتها الفعلية او ودائع بالعملات الاخرى وهنا يكون الحديث عن امكان استعادتها وهو امر نعتقد انه ممكن بمجرد انفراج الازمة السياسية حتى لو كان المودع فقد المستندات التى تثبت حجم ودائعه لان البنوك الكويتية لديها الدفاتر التى تحوى حركة هذه الودائع تفصيليا وسيراعى بالطبع ما تعرض له المودع من ظروف جعلت من الطبيعي أن يفقد مستندا او آخر يثبت احقيته .. كما ان البنوك الكويتية رغم عمليات النهب التى جرت ومع تسليمنا بها قادرة على ان تعيد هذه الاموال لاصحابها لان لها ودائعها الضخمة من البنوك والافرع بالخارج وبالتالى فالامر لا يحتاج سوى رفع الحظر على هذه الارصدة وهو امر لابد ان يحدث بمجرد انفراج الازمة وبالتالى يكون متاحا اعادة هذه الودائع الى اصحابها عن طريق مراسلي البنك بالخارج وكما قلنا حجم الاموال الكويتية بالخارج يسمح باجراء هذه الخطوة دون معوقات ..

فخلاصة القول أن موقف المصرى الذى احتفظ باموالة بالبنوك الكويتية فى صورة دولار او أى عملة اخرى غير الدينار موقفه ليس سيئا الى الدرجة التى يتصورها البعض فالامل قائم فى استعادة هذه الاموال بمجرد انتهاء الازمة والافراج عن الارصدة المجمدة أما المصرى سيىء الحظ الذى احتفظ بمدخراته فى صورة الدينار فوضعه يستوى عما اذا كان مقيما فى الكويت أو مصر او اى دولة اخرى لان حل الازمة كما اشرنا ليس اطلاقا فى استعادة هذه الاموال بقدر ماهو ممثل فى إستعادة وديعته لقيمتها التى كانت عليها قبل اندلاع الغزو وفى كل الاحوال فإن استعادة الدينار لقيمته الاصلية لو حدثت ستأخذ سنوات طويلة وقد تنقص دون تغير ملحوظ فى هذه القيمة .

الارتباط .. بالازمة !

ويقول الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد الاسبق : ان الذى لديه وديعة من المواطنين الكويتيين الان خارج الكويت ومودعة فى احد بنوك لندن او باريس لا يستطيع ان يسحب اى جزء منها الان لتجميد كافة هذه الارصده فما بالنا بمن هو مقيم بالكويت سواء مصرى او كويتى او اى جنسية اخرى ومدخراته مودعة داخل الكويت . الامر صعب للغاية والامل فى الحصول عليها الان يكاد يكون منعدما ..

ولكن فى نفس الوقت يمكن القول إن الموقف مرتبط بالازمة السياسية اذا استمرت فلا تغير فى الموقف الذى هو بالطبع فى غير صالح كل من لديه وديعة بالبنوك داخل الكويت اما اذا انفرجت الازمة فالموقف سيختلف تماما وسيتجدد الامل خاصة ان الارصدة الكويتية بالخارج تسمح بسداد هذه المديونيات واعادة هذه المدخرات الى اصحابها ..

كما ان اعادة الاموال هنا يمكن ان تتم عن طريق الافرع او المراسلين طالما ان المودع يعرف رقم حسابه وحركة ودائعه ورصيده النهائي والبنك بالطبع لديه اصل هذه الحركة ولديه أيضا صورة توقيع المودع فإعادة الاموال لاصحابها ليس امرا صعبا ويمكن ان يتم حتى قبل انفراج الازمة إذا لم تقرر رفع الحظر عن الارصدة الكويتية بالخارج واعيد النظر فى مبدا التجميد لهذه الودائع ففى هذه الحالة تعود القدرة للجهاز المصرفى الكويتى على تخطى هذه الازمة ويمكن أن نقول فى هذه الشان انه قد سمح بالافراج عن جزء من الاموال الكويتية حتى يتسنى صرف مبالغ لتركيا وتعويضها لاعباء الحصار الاقتصادى والموارد التى فقدتها من اغلاق انابيب البترول امام العراق ..

إذن اعادة النظر فى تجميد الاموال امر متاح وواجب فى نفس الوقت فليس معقولا أن تكون الاموال المتاحة طائلة وتسمح بعلاج مثل هذه الازمات والموقف يظل رغم ذلك عما هو عليه وليس معقولا أن يترك مواطنون سواء مصريون أو غيرهم يعيشون واسرهم فى هذه المعاناه وفى اشد الاحتياج للجزء القليل من مدخراتهم الذين تحملوا مشقة الغربة التى امتدت سنوات من اجلها ويطبق قرار تجميد الارصدة دون مرونة ..

٥٠٠ مصرى يعبرون الحدود الأردنية كل ساعة

عمان ـ ى . ب . ا ـ اعلن مصدر اردنى امس ان حوالى ٥٠٠ مصرى يعبرون الحدود السعودية الى الأردن قادمين من الكويت كل ساعة ، وقد اشارت وكالة يونايتدبرس الى ان حوالى ٢٠ الف اجنبى يصلون الى الاراضى الاردنية يوميا .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩

ماذا .. عن مصير ١٣ مليار دولار حصيلة مدخرات المصريين بالكويت

١٣ مليار دولار هى حصيلة مدخرات المصريين العاملين بالكويت مودعة بالكامل فى البنوك الكويتية دون ان يكون للجهاز المصرفى المصرى اى نصيب فيها

لماذا حجبت هذه الاموال الطائلة عن الدوره الاقتصادية داخل مصر رغم ماكان يمكن ان تسهم به من تنفيذ فورى لمشروعات ناجحة لاينقصها سوى التمويل بالاضافة الى خلقها لفرص عمل اضافية ودعمها للعمله المحلية لتقف على قدميها امام العملات الاخرى على النحو الذى يخفف من الاثار التضخمية ويحمى المواطن من لهيب الاسعار

هذه الحصيلة الضخمة لمدخرات المصريين بالكويت والتى يصعب التكهن بمصيرها واسكان استعادتها كان الوضع الطبيعى ان تاخذ مسارها نحو البنوك المصرية وخاصة ان نهاية المطاف لرحلة الغربة مهما طالت هى العودة الى الوطن والامر المؤكد بالقطع ان النزعه الوطنية قائمة لدى المصرى بالخارج وتدفعه الى الحرص على الايداع داخل بلده ..

الوضع الذى استقرت عليه هذه الودائع الضخمة تجعل العمالة العائدة من الكويت الان عبئا على الاقتصاد القومى بمزاحمتها للمصرى المقيم سواء فى فرص العمل المتاحة او السلع والخدمات التى تتزايد ندرتها من وقت لاخر بما يزيد الازمات تعقيدا .

نعود مره اخرى ونقول ان انحراف هذه الودائع عن مسارها الطبيعى يؤدى بالقطع الى نتائج عكسية فهل يمكن ان توجه أصابع الاتهام الى البنوك المصرية بعدم جذب هذه الاموال ..

يقول فتح الله رفعت رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب اننا يجب الا نظلم البنوك المصرية ويجب ان نأخذ فى اعتبارنا ان سعر الفائدة على الدينار فى الكويت كان مرتفعا ومغريا لبقاء هذه المدخرات داخل البنوك الكويتية وبالتالى ليس مقبولا ان نحمل بنوكنا مسئولية هذا الوضع فلا مجال اذن ان يوجه اللوم للبنك المصرى كما لايجب ان نوجه اللوم للمصرى الذى يعمل بالكويت لان من حقه ان يبحث عن العائد الاعلى على مدخراته التى يبذل جهدا ويتحمل معاناة للحصول عليها ..

ولكننا يجب ألا ننظر الى هذه الاموال فقط كودائع ولكن علينا ان نسأل انفسنا عن الاوعية الاستثمارية التى تلائمها ومدى توافرها فاصحاب هذه الاموال اغلبهم يبحثون عن مشروعات صغيرة لانشطة مختلفة رءوس اموالها فى حدود مائة او مائتى الف جنيه فاين هى هذه المشروعات ..

ان دور هيئة الاستثمار يجب الا يكون متوقفا عند مجرد اقرار المشروعات بل فى ايجاد المشروعات الجادة التى تلائم كافة هذه المدخرات التى لدى اصحابها بالقطع الرغبة فى ان تاخذ مسارها داخل بلادهم فى شكل تمويل لمشروعات استثمارية يباشرونها او يسهمون باموالهم فيها ولكن اين هى هذه المشروعات

من المؤكد ان نسبة لايستهان بها من العاملين بالكويت كان يمكن ان يساهموا بثقل فى مشروعات استصلاح الاراضى ومع ذلك فلا نكاد نجد اسهاما لهذه الاموال فى هذا النشاط رغم ماكان يمكن ان تحققه من دفعة قوية لو اتيح لها ذلك وقد سمعنا ان الدكتور والى شكل لجنة لمتابعة عمليات تملك الاراضى والتاكد من توافر التيسيرات الواجب توافرها فى هذا المجال الهام ونأمل ان تقوم هذه اللجنة بدورها

ونحن نقول ان المنافسة اشتدت تماما فى المجال المصرفى بين كافة الدول فى



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٠

هـل قصـرت بنوكنـا أم أن سـعر الفائدة على الدينار الكويتى مغر !

تحقيق : شريف العبد

مجالات الخدمات والتسهيل على المودعين والمفاضلة ليست فقط فى اسعار الفائدة ويمكن القول ان بنوكنا تصمد لهذه المنافسة ولكن هناك عوامل اخرى كثيرة مؤثرة فى جذب الاموال والمدخرات ولكنها فى نفس الوقت ليست فى يد بنوكنا المصرية ولاتملك بشأنها القرار الحاسم

ويقول الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى ان البنوك المصرية يجب الا تتحمل المسئولية فى انحراف مثل هذه المدخرات عن مسارها فالعملية فى النهاية ممثلة فى مناخ استثمارى مازالت تتعلق به المعوقات رغم الجهود التى بذلت فى هذا المجال فلو ان المناخ الاستثمارى توافرت له المقومات المطلوبة لكانت اموال المصريين فى الكويت وغيرها استقرت فى مكانها المطلوب ولما وصلت الى ماوصلت اليه من ارقام داخل الدول التى يعمل بها المصرى بالخارج ومع ذلك فقد سبق ان كشفت تجربة شركات توظيف الاموال ان صاحب المال لايجب ان يبحث عن اعلى عائد على امواله والا تصبح العملية مضاربة بل عليه ان يبحث فى المقام الاول عن المكان الامن والمكان الامن هنا ممثل فى البنوك داخل الدولة وليس خارجها وتجربة الغزو العراقى للكويت اكدت هذا المعنى وان كنا نأسف ونشعر بالاسى لحال المصريين وكل اصحاب الودائع داخل البنوك الكويتية ونحن مازلنا نكرر ان الجهاز المصرفى المصرى الان قادر على جذب المدخرات واسعار الفائدة المعلنة تعتبر ملائمة لو اخذ فى الاعتبار ان يراعى معها ايضا ركن الامان الذى يتبين مدى اهميته مع كل حدث يظهر علينا ونتوقع ان تحقق جهود القطاع المصرفى مزيدا من النتائج الايجابية بعد اصدار قانون سرية الحسابات ومثل هذا القانون لو كان قد صدر منذ فترة لكان له اثره الفورى على القضية التى نناقشها الان ولكانت اموال المصريين بالخارج قد اخذت مكانها الطبيعى فى الداخل ..



٩٠٪ من مدخرات المصريين بالكويت ضاعت فى بنوكها

كتب محمود الحضرى :

تبحث الحكومة وسائل الحفاظ على حقوق ومدخرات المصريين بالكويت وكيفية ردها بعد أن تهدأ أزمة الخليج ، واستبعد مسئول مصرفى كبير رد ودائع المصريين بالبنوك الكويتية على المدى القصير ، خاصة بعدما ترددت أنباء عن حرق كافة المستندات بتلك البنوك ، واختفاء بعضها .

وتقول التقديرات المصرفية إن حوالى ٩٠٪ من ودائع ومدخرات المصريين العاملين بالكويت ، مستثمرة ومودعة فى بنوك كويتية .

ويقدر حجم المدخرات السنوى لهم بحوالى مليار دولار لم يتم تحويل سوى ٢٠٪ منها لمصر ، والباقى يظل مودعا بالكويت . ويصل إجمالى مدخرات المصريين بالبنوك الكويتية خلال العشر سنوات الأخيرة فقط ٩,٣ مليار دولار .

وأضافت مصادر اقتصادية أن الوضع مختلف بالنسبة للعاملين المصريين بالعراق ، فحجم دخولهم اقل ، بالاضافة إلى أن تحويلاتهم تتم مباشرة لمصر ، كما لايلجأ المصريون للبنوك العراقية لايداع مدخراتهم .

من جانب آخر صرح مسئول بوزارة الاقتصاد أنه لم تصدر تعليمات جديدة حتى الان لصرف شيكات وتحويلات العائدين من الكويت قبل نشوب الازمة ، ومازالت البنوك تحصر الشكات المحولة من الكويت واعداد جداول لتحصيلها .



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩٠

هل ضاعت أموال المصريين في الكويت؟

خسارة المصريين العاملين بالكويت كبيرة وخطيرة ، ليس فقط بسبب « الانهيار » الحاد الذى أصاب العملة الكويتية وبقية العملات الخليجية بعد الغزو العراقى للكويت وما ترتب عليه من أحداث ، ولكن الخسارة أيضا .. أن معظم العائدين إلى مصر من الكويت تركوا كل شىء : مدخراتهم .. امتعتهم .. سياراتهم .. باختصار « تحويشة العمر » .

والآن ماهو الوضع بالنسبة لهذه الأموال بعد أن تركها أصحابها فرارا من الموت المحقق ؟ وما هى امكانية الحصول عليها ؟ وما مدى التزام السلطات المختصة بدفع هذه المستحقات ؟ وهل هناك حماية قانونية محلية ودولية لأموال المصريين فى الكويت -سواء كانت أموالا منقولة أو عقارية أو مدخرات ؟

والمعروف ان حقوق المصريين فى الكويت إما أن تكون تجاه الدولة وهذه تشمل الأجور ومكافآت نهاية الخدمة والتأمينات والأموال المنقولة والعقارية .. وإما أن تكون مدخرات لدى البنوك الكويتية أو البنوك العاملة بالكويت .

والنوع الأول من الحقوق تنظمه القوانين المحلية والدولية وهو التزام على الدولة للحكومات أو اطراف الوحدة تلتزم بها الحكومات الجديدة أو الدولة الموحدة .

للمودع الحق في الحصول على حكم بالسداد

ولكن فى حالة عدم ضمان الدولة للبنوك على من يقع الالتزام ؟

يجيب المستشار عدلى حسين رئيس

وينتقل هذا الالتزام الى السلطة الفعلية التى تتقلد أمور البلاد أيا كان السند لهذه السلطة .. أى سواء كان مشروعا أو غير ذلك .. لأن السلطة الجديدة تحل محل السلطة القديمة من حيث أداء الالتزام بالكامل ولا يجوز لها أن تتنصل من السداد بحجة أنه كان قبل السلطة القديمة .

أما النوع الثانى من الحقوق وهو المدخرات فى البنوك فهى عبارة عن ديون على هذه البنوك قبل اصحاب الودائع .. وفى هذه الحالة قد تكون الدولة ضامنة للمؤسسات المالية بها .. ويكون عليها التزام بسداد هذه الإيداعات بالاشتراك مع هذه المؤسسات .

ونقصد بالدولة هنا .. السلطة الفعلية التى تتولى مقاليد الأمور ، وقد جرى العمل على ذلك فى حالة الثورات والانقلابات والاتحاد بين بعض الدول .. حيث يعلن أن جميع الالتزامات السابقة

محمد نجم

لمحكمة الاستئناف .. انه يقع بالطبع على البنوك التى بها هذه الايداعات ، وهى ملزمة بسدادها ولكن المشكلة فى التنفيذ ! .. لأنه نظرا لظروف الغزو لا تستطيع البنوك فى الكويت تنفيذ هذا الالتزام بالسداد .. وفى رأيه أنه يجوز تنفيذ الالتزام قبل أى فرع من فروع هذه البنوك خارج الكويت ، باعتبار أن هذه الفروع تمثل وحدة من وحدات البنك الأم .. ويتعين عليها سداد الالتزامات المفروضة على المؤسسة ككل .. وهو ما يعرف بالشخصية الاعتبارية للبنك .

● وما هى الوسيلة العملية للحصول على هذه المدخرات ؟

●● أولا اذا اتفقت هذه البنوك على طريقة معينة للسداد فلا مشكلة . وإذا لم يتيسر تنفيذ ذلك ، فللمودع أن يحصل على حكم ضد أى فرع من فروع البنك فى أية دولة توجد بها هذه الفروع للحصول على مستحقاته .

ويجوز للمودع فى هذه الحالة ان يحصل على حكم من قضائه الوطنى (مصر) ولكن يتعين عليه هنا تقديم ما يثبت ايداعاته فى هذا البنك ، واذا تعذر عليه تقديم مثل هذه المستندات لفقدها أو ضياعها فعليه أن ينتظر حتى يقدم له البنك الذى أودع به أو أحد فروعه البيانات والمستندات التى تفيد أن له مبالغ لدى البنك ، وعموما فقد اصبحت البنوك تستخدم وسائل حديثة لربط فروعها فى جميع انحاء العالم .. فمن المتيسر الحصول على هذه البيانات .

لا يجوز أن يشمل التجميد ايداعات الأفراد

● ولكن ألا يعد قرار تجميد الودائع الكويتية فى البنوك الأمريكية والغربية عقبة امام خطوات التنفيذ ؟

●● يقول المستشار عدلى حسين : أولا لاشك ان قرار تجميد الودائع والاستثمارات الكويتية فى المؤسسات المالية الغربية .. كان يستهدف حماية ثروة الكويت من الضياع واستيلاء سلطات الغزو عليها ، ولكن يجب ان يقتصر قرار التجميد على أموال الدولة الكويتية ومؤسساتها ولا يشمل ايداعات الأفراد فى هذه البنوك سواء كانوا مواطنين كويتيين أو رعايا دول أخرى .. لأن ايداعات الأفراد « أموال خاصة » وصاحب الحق فى التصرف فيها سواء بالسحب أو الايداع أو التحويل هو صاحب الحساب نفسه ولا علاقة له بالدولة الغازية أو التى تعرضت للغزو .

ولذلك فإذا كان قرار التجميد شمل الأموال الخاصة بالافراد .. فإنى اقترح أن تقوم الدول صاحبة المصلحة وعلى رأسها الحكومة الشرعية للكويت بمطالبة الدول التى جمدت الأموال الكويتية لديها بالإفراج عن أموال الأفراد سواء كانوا كويتيين أو رعايا آخرين .. ويجوز ان يتم ذلك الإفراج بشروط معينة أو ضوابط خاصة .

فمن حق السلطة الشرعية فى الكويت المطالبة برفع قرار التجميد عن حسابات الأفراد .. ولأن التجميد كان لصالحها .. فسوف يكون لهذا الطلب جدية واعتبار .. فالهدف منه معالجة بعض أضرار الغزو العراقى للكويت ، وهناك سابقة فى ذلك حيث تم الافراج عن جزء من الأموال الكويتية لتعويض تركيا عما أصابها من أضرار نتيجة اغلاق خط أنابيب بترول العراق الذى يمر فى أراضيها .. وكانت تتقاضى رسوما عن ذلك .

حماية دولية للأموال المصرية فى الكويت

هذا عن مدخرات المصريين فى البنوك الكويتية .. ولكن ما هو الوضع بالنسبة للأموال المنقولة والعقارية للمصريين هناك التى تركوها فرارا من موت محقق ؟ ما هى إمكانية الحصول على هذه الأموال ؟

وما هى الحماية القانونية التى يقدمها القانون الدولى والاتفاقيات الدولية لهذه الأموال ؟

نصيحة بعدم التسرع فى بيع الدينارات الكويتية .

يقول د . صلاح الدين عامر رئيس قسم القانون الدولى بحقوق القاهرة إن هناك حماية قانونية دولية لهذه الأموال .. فالقانون الدولى يتضمن مبدأ يعرف « بالحد الأدنى لمعاملة الأجانب » حيث لا يجوز لسلطات أية دولة أن تنزل عنه .. ومن بينها الحقوق التى يتمتع بها الأجنبى ، وضرورة المحافظة على حقوقه المكتسبة ومنها أمواله .. سواء كانت منقولات أو عقارات .. التى حصل عليها بطريقة مشروعة ، ولا يجوز مصادرتها أو الاستيلاء عليها إلا فى حدود القانون والدستور .. واذا حدث لضرورة ما .. فيجب التعويض عنها بما لا يخالف المعايير الدولية .

وهذا الالتزام بالحماية يقع على عاتق الحكومة الفعلية للكويت الآن ، بل هى ملزمة باحترام وتطبيق اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية ضحايا الحرب .. ومنها الاتفاقية الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب .. التى تلقى على سلطات الاحتلال واجب احترام الحقوق والممتلكات الخاصة بالأجانب فى الإقليم المحتل .

● وما هو موقف القانون الدولى من عمليات نهب البنوك الكويتية وقرار السلطات العراقية بمساواة الدينارين العراقى والكويتى .. التى أثرت بالطبع على مدخرات المصريين بالكويت ؟

●● ما حدث لا يتفق اطلاقا مع نصوص القانون الدولى والأعراف الدولية .. فإذا كان من سلطة القائم بالاحتلال إدارة الاقليم المحتل فليس من سلطته أو من حقه اطلاقا نهب ثروات هذا الأقليم وإلغاء عملته أو مساواتها بعملته هو ، خاصة اذا



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩٠

كانت أقل قيمة فى الأسواق المالية .

فقانون الاحتلال والحرب واتفاقيات جنيف لعام ٤٩ تفرض حماية الأعيان والممتلكات فى الأقليم المحتل ، ولا يجوز للمحتل المساس بالممتلكات العامة أو الخاصة إلا فى حدود الضرورات التى تتطلبها ادارته للإقليم .. مثل استخدام

لحكومة الكويت الشرعية الحق فى طلب الإفراج عن أموال المواطنين .

السيارات – بشكل مؤقت – لخدمة اغراض ادارة الاقليم .

ولكن عليه الالتزام بحماية الاشخاص وعدم اجبارهم على التجنيد الاجبارى أو المساس بممتلكاتهم الخاصة .

● وكيف يحصل المصريون فى الكويت على مستحقاتهم ؟

●● يجيب د . صلاح الدين عامر .. أنه فى كل حالات الحروب أو الغزو والاحتلال التى يعقبها اتفاقيات لإنهاء حالات الحرب أو الاحتلال .. تعقد اتفاقيات للتعويض عن اضرار هذه الحروب أو الاحتلال .. والتعويض كما يكون للحكومات يكون أيضا للأفراد والرعايا الآخرين عما أصابهم من أضرار .. وهذه تنظمها آليات خاصة .. كأن تقوم الحكومة الشرعية بعد عودتها باستلام التعويض وتسليمه للأفراد والرعايا الأخرين .

أما حقوق المصريين الخاصة المترتبة على عقود العمل من أجر ومكافأة نهاية الخدمة فهذه مسئولية منظمة العمل الدولية التى من مهامها حماية أموال وحقوق العمال المستخدمين خارج أوطانهم .

نصيحة بعدم التصرف فى الدينار الكويتى

وإذا كانت حقوق المصريين ومدخراتهم فى الكويت ثابتة وتتمتع بالحماية القانونية المحلية والدولية .. فما مدى تأثرها بالانخفاض الذى حدث للعملات الخليجية وعلى رأسها الدينار الكويتى ؟

تقول د . سميحة القليوبى أستاذة القانون التجارى ووكيلة كلية الحقوق بجامعة القاهرة : إن الأمر يتوقف على نوع العملة التى يحوزها المصريين فإذا كانت بالدولار .. فلن تتأثر بالانخفاض الذى حدث للعملات الخليجية ومنها الدينار الكويتى .. وستكون المشكلة فقط فى امكانية الحصول على هذه المدخرات فى ظل توقف الجهاز المصرفى الكويتى نظرا لظروف الغزو .

أما اذا كانت المدخرات بالدينار فسوف تتأثر بما حدث من انخفاض فى قيمة العملة .. ولكن يجب الاشارة الى أن الدينار الكويتى يتحدد سعره فى السوق العالمية على ضوء « الغطاء النقدى » له .. وحسب معلوماتنا فإن غطاء العملة الكويتية من عملات صعبة أو ذهب يفوق البنكنوت المتداول من هذه العملة ، ولا يتصور أن تقوم العراق بطبع بنكنوت كويتى جديد – ولذلك فمن المنتظر بعد انتهاء الأزمة الحالية أن يعود سعر الدينار الى الارتفاع مرة أخرى .

ولذلك انصح المصريين الذين يحوزون دينارات كويتية بعدم التسرع فى التصرف فيها والانتظار حتى انتهاء الأزمة حيث سيتحدد سعر جديد للدينار الكويتى فى ضوء الأرصدة الكويتية الضخمة فى الخارج .

وتستبعد د . سميحة القليوبى ضياع مدخرات المصريين فى الكويت ، ولكن المتوقع فى رأيها أن تتأخر عملية استرجاعها لتوقف الجهاز المصرفى الكويتى حاليا عن العمل بسبب الأزمة ، وهذا أمر شائع حدوثه حتى فى حالة الاضطرابات الداخلية فى بعض الدول .

وتقترح – عندما تستقر الأوضاع – أن يتم انشاء « جهاز » أو « لجنة » تتولى عملية المطالبة الجماعية بحقوق المصريين بالكويت توفيرا للتكاليف والوقت والجهد ، ويجوز أن تتولى كل جهة أو نقابة تجميع المستندات الخاصة بأعضائها ، التى تفيد وجود مستحقات لهم فى الكويت .. ويجوز الاكتفاء بصورة هذه المستندات فى المرحلة الأولى .

وتطالب نقابة المحامين .. كواجب قومى .. أن تتولى القيام بالاجراءات القانونية والقضائية لهذه المطالبة الجماعية .

مستقبل الدينار مرتبط بمستقبل الكويت

ويرى د . حازم الببلاوى رئيس البنك المصرى لتنمية الصادرات أنه لا يمكن الجزم حاليا بمستقبل الدينار الكويتى بعيدا عن مستقبل الكويت نفسها .. فوضع الدينار الكويتى مستقبلا مرتبط باحتمالات حل الأزمة .

ويعتقد أن الوضع الحالى لا يمكن ان يستمر .. فهو وضع مؤقت ، وهناك احتمالان لأنتهاء الأزمة .. الاحتمال الأول .. استمرار ضم العراق للكويت ..

وتصبح الكويت جزءا من العراق الكبرى ، وفى هذه الحالة اذا سمح باستمرار تداول الدينار الكويتى بعد مساواته فى سعر الصرف مع الدينار العراقى .. فسوف يستمد قوته من قوة الاقتصاد العراقى

ككل .. ولكن الأغلب ان تقوم ا لسلطات العراقية بالغائه – باعتباره احد مظاهر السيادة الكويتية – والاكتفاء بعملتها الأصلية وهى الدينار العراقى .



والاحتمال الثانى .. وهو الأقوى .. ان تنسحب العراق من الكويت نتيجة لضغط الحصار العسكرى والاقتصادى أو للملاءمة السياسية .. وتعود الحكومة الشرعية للكويت .. وفى هذه الحالة فأغلب الظن أن السلطات الشرعية ستحاول استرجاع أوضاعها الاقتصادية ، وسوف تمر عدة سنوات قبل أن يستعيد هذا الاقتصاد قوته ، ولكن فى ظل وجود الاستثمارات الخارجية الضخمة وفوائض تصدير النفط .. فمن المنتظر ان يبدأ الدينار الكويتى استرجاع قيمته السابقة بالتدريج .

ولا يعتقد د . حازم الببلاوى أن الحكومة الشرعية للكويت - بعد العودة - ستلغى الدينار الكويتى .. لأنها ستحاول التأكيد على مظاهر الاستمرار ، والدينار هو الوحدة النقدية .. ولكن قد تقوم بتغيير شكلة لتقليل آثار عمليات النهب التى قامت بها القوات الغازية لأوراق البنكنوت الكويتية . □



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠



في المؤتمر الصحفي يوم الاربعاء الماضي كان أبرز ماقاله الامير سعد العبد الله الصباح رئيس وزراء الكويت رداً على سؤال لروز اليوسف ما إذا كان يرى انه من الضروري بعد الاخطار التى ابرزها خطاب الرئيس حسني مبارك للرئيس صدام حسين إذا ماحدث صدام مسلح في الخليج إذ سيحدث دمار وخراب لا يعرف مداه إلا الله .. الا يرى رئيس الوزراء انه من الافضل تعريب القضية والضغط عربياً على العراق لحل القضية مع استبعاد تدخل اي قوة اجنبية ..

اجاب رئيس وزراء الكويت بان الكويت ليست من دعاة الحرب وان مسئولية استبعاد خطر الحرب المدمرة ياتي عن طريق استجابة العراق للقرارات الدولية والعربية بالانسحاب .. ولكن إذا لم يحدث هذا فالكويت سيلجا إلى الحرب ويطلب مساعدة كل اصدقائه واشقائه لمساعدته فيها ..

وصرح رئيس وزراء الكويت بان الكويت ستعوض المصريين العاملين في الكويت عما فقدوه من اموال شانهم شان المواطنين الكويتيين عندما تعود السلطة الشرعية لاصحابها بعد تحرير الكويت ..

الشيخ سعد العبد الله
ولي عهد الكويت



عاطف صدقي



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فتح الله رفعت

الأمل قائم فى استعادة الاموال

اكد فتح الله رفعت رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ان الامل مازال قائما فى استعادة اموال المصريين العاملين بالكويت طالما ان هناك احتياطيا وارصدة ضخمة للكويت بالخارج ..

قال ان المصريين يمكن ان يحصلوا على هذه الاموال من خارج الكويت لو امكن الحظر على الارصدة الكويتية المجمدة فاذا قررت انجلترا مثلا رفع الحظر على ارصدة الكويت ببنوكها فيمكن استعادة الاموال عن طريق الافرع او المراسلين دون صعوبة ..

اضاف رئيس اللجنة ان الدينار الكويتى يمكن ان يستعيد قوته خلال فترة محدودة وبمجرد انسحاب القوات العراقية نظرا لقوة الاقتصاد الكويتى وضخامة الموارد والاحتياطى وهو مايكفل لسرعة استعادة هذه العملة لمكانتها ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٠

وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتى في حوار حول الآثار الاقتصادية لأزمة الخليج

مازالت الآثار التى ترتبت على ازمة الخليج محل بحث ودراسة حتى الآن ، وستستمر كذلك حتى فترة كبيرة قد تمتد لعدة سنوات ، ذلك ان هذا الغزو قد امتدت آثاره لتلحق بكافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية فى العالم كله بوجه عام والعالم العربى بوجه خاص .

وان كثير من هذه الآثار قد اتضحت للكثير من الخبراء والمختصين فان الفترة القادمة ستشهد نتائج اخرى قد تكون اشد خطورة مما نعرفه الآن . خاصة فى المجال الاقتصادى .

ومن هنا تاتى اهمية هذا الحوار مع الدكتور عبد الرحمن العوضى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بالكويت . حول النتائج الاقتصادية للاحداث الاخيرة حيث اكد ان الغزو العراقى ادى الى خسارة ٧٠ ٪ على الاقل من النشاط الاقتصادى بالكويت ، واضاف انه سيتم تعويض كافة المواطنين الذين كانوا موجودين بالكويت وتعرضوا للضرر بسبب الاحداث الاخيرة وذلك عقب انتهاء الازمة . واوضح ان الحكومة الشرعية للكويت قدمت مساعدات لتسهيل عودة المصريين فى الخارج .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٠

مساعدات من الحكومة الكويتية لتسهيل عودة المصريين من الخارج

تعويضات لكل المتضررين بلا تفرقة بين مصرى وكويتى

ثلثا أغنياء الكويت .. غير كويتيين ونصفهم فلسطينيون

نرحب بالاستثمار فى الدول العربية بنصف عائد الاستثمارات فى الخارج

آن الأوان للتعاون مع الدول العربية المتفقة فى الرأى

واكد ان الكويت لم تتاخر يوما عن تقديم المساعدات الخارجية وانها تعطى ٦ ٪ من دخلها السنوى لذلك ، واضاف ان الكويت ترحب باستثمار اموالها فى الدول العربية حتى لو كان هذا الاستثمار يحقق عائدا يبلغ ٥٠ ٪ من العائد الذى يتم تحقيقه فى اى مكان آخر .. واوضح انه لا تفرقة فى المعاملة بين الكويتى وغير الكويتى سواء فى الاجور او الغذاء او التعليم .

٧٠ ٪ خسارة للنشاط الاقتصادى بالكويت

يقول د . العوضى: لقد ادى الغزو العراقى للكويت الى حدوث شلل فى الحركة الاقتصادية بالكويت فهناك مثلا الخسائر الناتجة من حدوث تدمير المرافق الرئيسية والبنية الاساسية وتوقفت حركة التبادل التجارى سواء كانت استيرادا او تصديرا ، بالاضافة الى الاضرار الكبيرة التى تعرضت لها الصناعة خاصة مصانع البتروكيماويات وقد ادى فقدان الدينار الكويتى لقيمته بعد توحيده بالدينار العراقى الى فقد المدخرات الكويتية للحكومة والافراد قيمتها ، كما بدأ المخزون التجارى فى النفاد بالاضافة الى تجميد الارصدة الكويتة فى الخارج .. كل هذه الاحداث انعكست بآثارها السلبية على النشاط الاقتصادى فى الكويت حيث بلغ حجم الخسارة التى اصابت النشاط الاقتصادى بالكويت حول ٧٠ ٪ على الاقل وذلك خلال شهر فقط .

الممتلكات الكويتية بالخارج

□ ما موقف الممتلكات الكويتية فى الخارج ؟

■ يقول وزير شئون مجس الوزراء : ان نظام الاستثمارات الخارجة للكويت يتضمن ان تتولى ادارتها مؤسسات ومكاتب متخصصة ، وهذا النظا مستمر وتتولى الحكومة الشرعية الاشراف على عمل هذه المؤسسات والمكاتب والتكد من سلامة تصرفاتها .

اما بالنسبة للاموال والمتلكات الكويتية بالخارج والتى تم الغاء قرارتجميدها .. فقد اعطيت الحكومة الشرعية حق ادارتها وذلك لتسيير الامور طبقا للاحتبجات الكويتية الحالية .. ومنها الانفاق مع الكويتيين الموجودين حاليا خارج الكويت .. فهؤلاء يحتاجون الى معاشات يومية للانفاق على حاجاتهم اليومية ، كما ساهمت الحكومة الكويتية بشكل فعال فى تسهيل حركة عودة المصريين فى الخارج ونعتبر ان هذا واجبنا .. وما قدمته مصر اكبر كثير من اى مساعدات .

تعويضات للمتضررين

□ ما هو موقف المتضررين من وطنيين

اجرى الحديث

أحـمد العطـار

آمـال عـلام

وعرب واجانب .. ؟

■ ان النظام الاقتصادى الكويتى ثابت وجزء كبير من اموالنا بالخارج ، وبمجرد عودة الشرعية للكويت نستطيع بالاموال والممتلكات الكويتية فى الخارج ان نستعيد نشاطنا الاقتصادى فى فترة بسيطة بحيث تعود الامور تدريجيا الى طبيعتها .

وسيتم صرف تعويضات لكافة المواطنين الذين كانوا موجودين بالكويت وتعرضوا لاضرار بسبب احداث الغزو العراقى .

وسيكون التعويض طبقا لقواعد محددة وبشكل متساو بدون اى تفرقة بسبب الجنسية فسيكون هناك مساواة فى التعويض بين الكويتى وغير الكويتى . وكل انسان له مستحقات فى الكويت سياخذها وفقا لهذه القواعد .

اغنياء وفقراء الكويت

□ من اهم الانتقادات التى يوجهها البعض للكويت ، هو عدم عدالة توزيع الثروة ويطالب اصحاب الراى باعادة توزيع الثروة لصالح من لا يملكون ؟

■ بالنسبة لعدالة التوزيع يهمنى فى البداية ان اوضح ان ثلثى المقيمين بالكويت هم من غير الكويتيين والثلث من الوطنيين ، ومع ذلك فليس هناك تفرقة بين الكويتى وغير الكويتى سواء كان ذلك فى المرتبات او العلاج او دعم الكهرباء والغذاء والتعليم .

■ وبالنسبة للمقيمين فى الكويت فان ٩٠ ٪ منهم من الطبقة المتوسطة و ١٠ ٪ فقط يعتبرون من الاغنياء واصحاب الثروات واكثر من نصفهم فلسطينيون وهذا مالا يعرفه احد .

و ٦ ٪ من الدخل للمساعدات الخارجية !

□ كما ان هناك انتقادات للكويت بان المعونات الكويتية لدول العالم الثالث وخاصة الدول العربية غير كافية ، فإن الغالبية العظمى من الاستثمارات الكويتية تتجه للدول الغربية ؟

■ لم تتاخر الكويت ابدا عن تقديم المساعدات الخارجية .. وقد انشات الكويت فى سنة ١٩٦٢ صندوق التنمية الكويتى كان اول من استفاد منه هو العراق حيث حصل على ٣٠ مليون دينار كويتى وقد وصل راسمال هذا الصندوق ٩ مليارات دولار وتوجه هذه الاستثمارات للدول العربية والاسلامية والافريقية والكويت تدفع ٦ ٪ من دخلها السنوى كمساعدات دولية هذا فى الوقت الذى يلزم فيه القانون الدولى الدول الغنية ان تدفع فقط ١ ٪ من دخلها . هذا على المستوى الحكومى اما بالنسبة للقطاع الشعبى ، فهناك الجمعيات الشعبية الاسلامية التى تقدم سنويا ما لا يقل عن ١٥ ــ ٢٠ مليون دولار سنويا توجه للمشروعات والاعانات للدول الاسلامية والعربية ، كما يبلغ ما ندفعه للمنظمات الدولية كتبرعات واعانات ما يقرب من ١٢٠ مليون دولار سنويا .

ونحن نطالب بالمقارنة بين ما قدمته العراق للعرب وما قدمته الكويت .. فماذا قدمت العراق للعرب ؟ .. رغم ان العراق من الدول النفطية الغنية .. كذلك لديها الزراعة والصناعة .. بل لقد تم انفاق العراق مئات المليارات فى حربها مع ايران . اما بالنسبة لاستثمار الاموال الكويتية بالخارج فان الاستثمار عملية معروفة عالميا .. وهناك مناطق للاستثمار على مستوى العالم .. والمستثمر يهدف الى تحقيق الربح حتى يفيد ويستفيد .. ونحن نستثمر ١٠ ٪ من الدخل السنوى للكويت حتى ولو كان هناك عجز فى الموازنة .. فنحن نعتمد على دخل من مصدر ناضب هو النفط فهو سينضب فى وقت ما سواء بشكل حقيقى او ينضب تكنولوجيا بظهور بديل فلابد اذن ان نستثمر اموالنا من اجل الاجيال القادمة . فنحن نرحب بالاستثمار فى الدول العربية ، وعندما شعرنا مثلا انه يوجد مناخ مناسب للاستثمار فى مصر خلال الفترة الماضية ازدادت الاستثمارات الكويتية العامة والخاصة بها .. والكويت تفضل استثمار اموالها فى الدول العربية . واذا كان هناك عائد استثمار فى دول عربية يعادل ٥٠ ٪ من عائد استثمار فى مكان آخر فنحن نفضل الاستثمار فى الدول العربية .

القطاع الخاص الكويتى اغلبه غير كويتيين

□ تتضمنت الانتقادات التى يوجهها البعض للكويت .. وجود تفرقة بين الاجنبى والكويتى بل وبين الكويتى والكويتى ..

■ عندما ظهر النفط فى الكويت .. جاء لنا العديد من البشر من كثير من دول العربية وفى سنة ١٩٦٠ عملنا نظام الجنسية وهى انتماء سياسى . ووضعنا قواعد لذلك .. فمن كان فى الكويت قبل ٤٠ سنة اعتباراً من سنة ١٩٦٠ فهؤلاء الكويتيون ومن جاء بعد ذلك اذا كانوا عربا فلابد ان يكون قد اقاموا بالكويت مدة ١٥ سنة على الاقل حتى يحصلوا على الجنسية ، واذا كانوا غير عرب فلابد ان يمر على وجودهم فى الكويت ٢٠ سنة حتى يحصلوا على الجنسية الكويتية . وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٦٧ ..

حيث وجدنا انه قد حدثت زيادة كبيرة فى اعداد المقيمين بالكويت من غير الكويتيين . وبالتالى اذا قمنا بعملية التجنيس فسيكون الكويتيون اقلية يمثلون ٢٠ ٪ . فاوقفنا التجنيس بهذا النظام وبدانا فى اعطاء الجنسية لبعض الكفاءات .

ولا توجد اى تفرقة بين الكويتى من ابناء الكويت وبين المتجنسين من العرب والاجانب الذين حصلوا بعد ذلك على الجنسية الكويتية .. باستثناء ان المتجنسين لا يمكنهم ان يصبحوا وزراء او اعضاء فى مجلس الامة الا بعد ٣٠ سنة . اما ابناء المتجنسين فيمكنهم ذلك اذا ولدوا فى الكويت . ولا يوجد اى فرق بين الاثنين فى غير ذلك .. فيمكن ان يكون المتجنسون وكلاء وزارة .وفى هذه السنة كنا سنعيد النظر فى ذلك بهدف اعطاء عدد كبير من المواطنين العرب حق الاقامة الدائمة بالكويت ثم اعطاء الجنسية الكويتية بعد ذلك وتبلغ قوة العمل بالكويت ٧٥٠ الفا ويصل عدد العمالة الكويتية بها ١٦٠ الفا وفى القطاع الخاص فان نسبة العاملين الكويتيين به ٣ ٪ فقط و ٩٧ ٪ من العاملين فيه من غير الكويتيين فغالبية الكويتيين يعملون فى الحكومة .

□ فى ضوء المواقف والاحداث الاخيرة .. هل ترى انه بعد عودة الشرعية للكويت سيكون هناك شكل او اساليب جديدة للتعاون العربى ؟

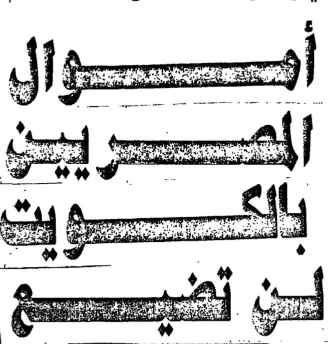
■ هذه الاحداث الاخيرة تدل على انه يجب الا نسمح لاى انسان ان يبدد ثروات بلده ، فيجب اعادة النظر جذريا فى بناء الخلية الديمقراطية حتى يستطيع الشعب محاسبة حكامه عن طريق الديمقراطية . وعدم ترك التصرف لاشخاص فى ثروات بلادهم وفى الكويت يوجد عندنا نظام ديمقراطى اما فى العراق .. فيوجد الآن نظام ديكتاتورى وحكم فردى ، وهذا الحكم لم يفكر كيف يحقق لدولته التقدم . فالتقدم يتحقق بالاستقرار والتنمية الاقتصادية والتعاون الحقيقى .

والاحداث الاخيرة الخاصة بازمة الخليج اوضحت ان الجميع ليسوا متفقين على رأى واحد .. وبالتالى فهناك دول تتفق على اراء معينة ودول تختلف معها . وقد آن الاوان للدول العربية المتفقة مع بعضها ان تتعاون سياسيا واقتصاديا ولا يشترط هنا ان تكون هذه الدول متجاورة . وقد آن الاوان ايضا لا نتكلم او نتشدق بالاجماع العربى .. فهناك خلافات فى الراى .. فمن يتفقون مع بعضهم يتعاونون معا ومن يتبعهم بعد ذلك فمرحبا به خاصة وان العالم مقبل على مرحلة تكتلات وتوجد للعرب امكانات بشرية وراس المال لمواجهة ذلك .



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٠



أموال المصريين بالكويت لن تضيع

تحقيق : مصطفى البسيوني

أساتذة القانون الدولى :

العراق المسئول عن ضياع أموال المصريين

تقدر مدخرات العمالة المصرية بالكويت بحوالى ١٠ مليارات جنيه وذلك بخلاف الاموال التى نهبها الضباط والجنود العراقيون من العائدين حتى يخلو سبيلهم .

فما العمل هل ضاعت هذه الاموال ؟ ومن المسئول عن رد هذه الاموال ؟ وكيف يمكن رد هذه الاموال سواء المدخرة والمنهوبة ؟ وهل يمكن الحصول على تعويضات .. للاصابات التى احدثها جنود الاحتلال للمصريين سواء التى افضت الى الموت أو العاهات ؟

« مايو » حملت هذه التساؤلات الى أساتذة القانون الدولى حتى تطمئن المصريين على شقاء الغربة .

يقول د . صلاح عامر أستاذ القانون الدولى ومستشار جامعة القاهرة فيما يتعلق باموال الأخوة المصريين فى الكويت والعراق يجب أولا ان نفرق بين أمرين المدخرات والاموال المنقولة او العقارية ان وجدت والتى اكتسبوها وتملكوها بطرق مشروعة وطبقا لأحكام القانون السائد ، وحقوق المصريين الناجمة عن عقود العمل مثل الأجور التى لم تصرف او التعويضات والمكافات نهاية الخدمة أو ما شابه ذلك من مستحقات .

وبالنسبة للطائفة الاولى من الحقوق يلاحظ ان القانون الدولى عنى عناية خاصة بحماية اموال وممتلكات الاجانب والتاريخ الدبلوماسى يقول ان كثيرا من الازمات الدولية التى شهدها العالم كان سببها اموال وممتلكات الاجانب التى جرى سلبها فى اقاليم دولة اجنبية ، فكانت مثارا لخصومات دولية ومنازعات بلغت حد الاحتكام للقوة المسلحة .

معاملة الأجانب

وقد استقر فى القانون الدولى العرفى قواعد تعرف بقواعد الحد الادنى لمعاملة الاجانب وهى احترام حق الاجنبى فى ملكية الاموال ايا كان نوعها والتى اكتسبها بطريق شرعى وفقا للقانون وعدم جواز مصادرتها او الاستيلاء عليها إلا وفقا لأحكام القانون والدستور ، وبشرط الا تخرج

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مـــايو

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٠

احكام القانون او الدستور فى هذا الشان على المعايير الدولية المستقرة .

كما ان حق الانسان فى الملكية هو احد حقوق الانسان الاساسية التي تؤمنها وتؤكدها الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ابتداء من الاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ وانتهاء بعدد كبير من المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الانسان على الصعيدين الدولى والاقليمى . ويوضح د . صلاح انه على ضوء ما تقدم فإن القانون الدولى يقدم حماية دولية لمدخرات المصريين واموالهم الموجودة فى العراق والكويت ، فلم يكن من الجائز للحكومة العراقية فى اقليم دولة العراق او الكويت الذى يقع الآن تحت الاحتلال ان تستولى على هذه المدخرات او تصادر شيئا منها حيث ان الاتفاقيات الدولية خاصة اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكلات الملحقة بها فى عام ١٩٧٧ تولى حماية خاصة للأموال والممتلكات الخاصة فى الأقليم الخاضع للاحتلال سواء مملوكة للوطن او للأجانب ، وبطبيعة الحال لن تعالج هذه المشكلة إلا بعد ان تزول الأزمة الراهنة وتستقر الامور وبطبيعة الحال بعد زوال الاحتلال العراقى للكويت .

وسوف تتضمن اى تسوية للازمة نظاما خاصا بشان التعويضات التي يحصل عليها أولئك الذين تضرروا من الاحداث الراهنة سواء كانوا من ابناء الكويت الشقيق او من اخوانهم المصريين او غيرهم ممن يعملون او يقيمون فى الكويت ، كما ستضمن الآليات المناسبة التى تتضمن حصول هؤلاء على التعويض عما اصابهم ، فإذا جرت الامور على نحو طبيعي واقتصرت خسائر المصريين فى مدخراتهم على قدر تدهور العملة الكويتية فليس هناك مشكلة فى ذلك .

ويؤكد د . صلاح عامر انه فى حالة عدم انطواء تسوية المشكلة على ما يضمن الحصول على تعويضات مناسبة فيمكن للحكومة المصرية ان تتحرك على صعيد حماية حقوق المصريين المكتسبة من خلال ما يعرف بالحماية الدبلوماسية ، ولكن يشترط لكي تمارس هذه الحماية لابد من توافر شروط معينة من بينها ان تكون طرق التقاضى الداخلى قد استنفدت من جانب الافراد المتضررين او تعذر اللجوء الى هذه الوسائل اصلا ، فى هذه الحالة يمكن للحكومة المصرية ان تصل الى ضمان حقوق المصريين من خلال المفاوض او خلال تسوية او باحدى وسائل تسوية المنازعات الدولية من خلال التوفيق او التحكيم .

اما الشق الثانى المتعلق بحقوق المصريين الناجمة عن عقود العمل فهذا مكانه منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية حيث ابرمت العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الحقوق الناجمة عن العمل خاصة وان دستور منظمة العمل الدولية يوضح فى ديباجته الى أن مهام منظمة العمل الدولية حماية العمال المستخدمين خارج اوطانهم ، والعراق ومصر من الدول الموقعة والمصدقة على عديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحقوق الناجمة عن العمل والتى تتعلق بحماية العمال وحقوقهم المترتبة على عقود عملهم خارج اقاليم دولهم .

ويوضح د . عامر انه يمكن للحكومة المصرية اثارة اى مساس بحقوق العمال المصريين فى الكويت والعراق فى اطار منظمة العمل الدولية والعربية ، اما بالنسبة لوقائع النهب الفردى فإذا امكن اثبات وقائع السلب او النهب فمن حق هؤلاء ان يعوضوا بمعرفة الحكومة المسئولة عنها ، لأن الدولة تتحمل المسئولية عن افعال موظفيها والتابعين لها ان كانت افعالا غير مشروعة ومخالفة للقانون ولكن من الواضح انه سيصعب فى الغالب الأعم من الحالات اثبات مثل هذه الاعمال اللهم إلا إذا كانت السلطات العراقية أو الكويتية قد قامت باجراء تحقيقات بشان وقائع محددة وفى هذه الحالة سيكون متعينا عليها المبادرة الى تعويض المتضرر .

العلاقات الدولية

ويؤكد د . احمد عبد الونيس مدرس القانون الدولى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية انه من الطبيعى فى حالات الحروب بين الدول ان تحدث حالات نهب وسرقة ، كما يظهر افراد اشبه بالقراصنة يباشرون عمليات النهب بقصد تحقيق ثروات باهظة ، او القيام بعمليات التجارة السوداء التى تزدهر فى وقت الحرب . ويؤثر على عمليات النهب والقرصنة التعليمات الواردة من قيادة الدولة بناء على علاقة الدولة المعنية بالنهب والدولة التى ينتمى اليها المواطنون . فنجد مثلا فى حين ينهب العراقيون المصريين فإن الفلسطينيين والاردنيين يلقون الرعاية .

كما يؤثر على عمليات النهب والقرصنة حاجة الدولة المعتدية لرعاياها من عدمه سواء لتسيير جهازها المدنى او استخدامهم كعامل ضغط بين الدول وهذا الموقف الذى يتخذه العراق يعود بنا الى ما كان سائدا من قبل .

ويضيف د . عبد الونيس على هذا فإن ما حدث من عمليات نهب وسرقة جماعية تحت سمع وبصر السلطات العراقية اوبايعاز صريح منها يعد اخلالا وانتهاكا لحقوق الانسان ويسير فى حقها المسئولية الدولية عن هذه المخالفات وبالتالى يمكن مقاضاة العراق بدءا بالطريق الثنائى والمنظمات الدولية والتحكيم ومنظمة العمل . وكل هذه الامور اكدتها المواثيق والأعراف الدولية واولها ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان واتفاقيات جنيف لعام سنة ١٩٤٩ . والمعهد الدولى للحقوق السياسية والاقتصادية والبروتوكولات الملحقة به وقد صدقت العراق ومصر على هذه الاتفاقيات سنة ١٩٧١ .

وعلى ذلك فإن دعاوى المطالبة بالتعويضات اللازمة توجه الى العراق بصفتها سلطة الاحتلال .

وللحكومة المصرية ان تطالب من اليوم بحقوق المصريين وتعويضاتهم .

اما إذا صرح مسئول كويتى بانه سوف يتم تعويض المتضررين من الأموال الكويتية فهذه مسالة اخرى فهى تطوع لا اكثر ولا اقل وليس لها اى اساس قانونى فمن قام بالسلب عليه الرد .

المصدر : الوفد
التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشكلة تواجه المصريين العائدين من الكويت :

البنوك ترفض صرف الشيكات المحولة من الكويت الى مصر !

يتعرض المصريون العائدون من الكويت لقضاء اجازتهم السنوية ، لمشكلة عدم صرف شيكاتهم من البنوك المصرية .. توافد العشرات على البنوك لصرف شيكاتهم المحررة بالدولار الأمريكي ، الا ان البنوك رفضت الصرف بحجة عدم وجود أرصدة وفى نفس الوقت يتم الصرف للكويتيين والعراقيين !

التقت « الوفد » مع عدد من المصريين العائدين من الكويت قبل وقوع الغزو العراقى بأيام ..

- يقول أحمد عبده محمود : اعمل

وائل اسماعيل — رافت محمد — احمد عبده

بالكويت محاسبا منذ حوالى ١٦ سنة .. غادرت الكويت يوم ١٩٩٠/٦/٢٨ لقضاء اجازتى السنوية بين اسرتى .. وفى يوم الخميس الموافق ٢ اغسطس الحالى ، علمت من خلال وسائل الاعلام نبا غزو الجيش العراقى للكويت والاستيلاء على البنوك والمحال التجارية واقتحام الشقق وسلب ونهب كل محتوياتها .. ولست ادرى ما هو مصير ممتلكاتى ومستحقاتى فى الكويت وهى تقدر باكثر من اربعة الاف دينار كويتى (حوالى ٤٠ الف جنيه مصرى) هى قيمة سيارتى الخاصة وشقتى المجهزة ومكافاة نهاية الخدمة .. وفوق ذلك كله ، فنحن نتعرض الان لكارثة كبرى فقبل عودتى من الكويت قمت بتحويل كل ما جمعته من اموال طوال عامين كاملين من الغربة والشقاء ، ويقدر بحوالى ٩ الاف و ٥٣٠ دولاراً امريكيا إلى مصر عن طريق شركة المزينى للمعاملات المالية ، وهى واحدة من عشرات الشركات الخاصة التى تتولى تحويل مدخرات المصريين من الكويت إلى مصر .. وقد قمت بتحويل المبلغ على بنك مصر للمعاملات الدولية .. وبعد عودتى إلى القاهرة احتفظت بالشيك دون صرفه لانه صالح للصرف لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ اصداره .. وفى يوم ٥ اغسطس الحالى ، اى بعد ثلاثة ايام من الغزو العراقى للكويت ، توجهت إلى بنك مصر لصرف الشيك ولكنى فوجئت بعدم الصرف بحجة عدم وجود رصيد لشركة المزينى التى تتولى عملية التحويلات من الكويت للقاهرة ، رغم أن البنك يصرف شيكات للكويتيين الذين حولوا اموالهم عن طريق نفس الشركة !!.. وقمنا بعمل اتصالات مع المسئولين فى البنك المركزى المصرى . ورئيس مجلس ادارة بنك مصر والمسئولين فى وزارة الاقتصاد لحل هذه المشكلة ، ولكن دون جدوى !

تركت مستحقاتى فى الكويت

ويقول رافت محمد نصر الدين اعمل مدرسا فى الكويت منذ ثلاث سنوات ، وقد عدت إلى القاهرة يوم ٩ يوليو الماضى لقضاء اجازتى السنوية ، وعلمت بالكارثة التى حلت بالكويت بعد الغزو العراقى ، ورغم اننى تركت ورائى فى الكويت مستحقات تبلغ قيمتها اكثر من ٣ الاف دينار كويتى (حوالى ٣٠ الف جنيه مصرى) الا اننى لا اعرف مصير اموالى التى حولتها من الكويت إلى مصر قبل عودتى للقاهرة والتى تبلغ ٤ الاف و ٥٠٠ دولار امريكى عن طريق شركة المزينى .. فعندما توجهت بالشيك الى بنك مصر للمعاملات الدولية للصرف ، رفض الموظف بحجة عدم وجود ارصدة ، مع العلم اننى قمت بتحويل المبلغ قبل وقوع الكارثة بحوالى ٢٥ يوما .. وتوجهت إلى المسئولين بمراقبة البنوك ، والبنك المركزى المصرى ولم يستجب احد لشكوانا .. فهل ضاعت اموالنا فى الكويت .. وحتى الموجودة فى مصر ؟!

فمن اين انفق على اولادى بعد ضياع حصيلة شقاء وعذاب عام كامل من الغربة والمعاناة .. اننا نناشد المسئولين فى مصر التدخل لحل هذه المشكلة حفاظا على حقوقنا !

٥٠ ألف دولار أمريكى

ويقول وائل اسماعيل متولى اعمل مهندسا فى الكويت منذ عشر سنوات .. عندما كنت فى الكويت عرفت من خلال بعض الصحف ووكالات الانباء عن وجود حشود عراقية على الحدود الكويتية .. ورغم اننى لم اكن قد قررت السفر إلى مصر هذا العام .. الا ان شعورا بداخلى حثنى على قضاء اجازتى فى مصر بعدما سمعته من اخبار مخيفة حول تدهور العلاقات العراقية الكويتية .. وقررت السفر ، وفى يوم ٣٠ يوليو الماضى ، اى قبل الغزو العراقى للكويت بثلاثة ايام فقط ، عدت الى القاهرة تاركا ثلاثة من اشقائى يعملون فى الكويت .. وقمت بتحويل مدخراتى ومدخرات اشقائى من الكويت الى مصر عن طريق شركة المزينى بشيكات قيمتها ٥٠ الف دولار امريكى .. وعندما توجهت لصرف الشيكات من بنك مصر للمعاملات الدولية رفض الموظف الصرف بحجة عدم وجود ارصدة لشركة المزينى التى تولت عملية التحويل من الكويت الى مصر .. رغم ان البنك يصرف شيكات محولة عن طريق نفس الشركة للكويتيين فقط .. ولست ادرى كيف ساحصل على اموالى ومتى ، خاصة بعد ان لجانا الى المسئولين فى البنك المركزى وبنك مصر ولم نجد اجابة شافية ، وقد طلبنا من المسئولين فى بنك مصر مراسلة فروع شركة المزينى فى اوروبا وامريكا لمعرفة ما اذا كان لديهم رصيد يغطى قيمة الشيكات من عدمه ، وذلك مع تحملنا كافة المصاريف ورغم ذلك لم يستجب احد لمطالبنا .. لقد نهبت القوات العراقية الغازية مدخراتنا فى الكويت ، وضاعت حقوقنا فى مصر ، فكيف انفق على اولادى .. خاصة بعد ان اصبحت بدون عمل نظرا لاننى كنت قد قدمت استقالتى من العمل فى مصر قبل سفرى إلى الكويت .. اننا نناشد المسئولين فى مصر ضرورة حل مشاكلنا ، ومصالحنا التى تعد من مصالح وطننا .



المصدر : المصـــور
التاريخ : ١٤ ســبتمبر ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٦ مليار دولار حجم ودائع المصريين فى البنوك الكويتية

المصريون أصحاب الودائع فى بنوك الكويت يصرفون مدخراتهم من البنوك الكويتية فى الخارج

كتب : ماجد عطية

● اتصالات هامة جرت هذا الأسبوع بين الحكومة المصرية ممثلة فى الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط وممثلين عن حكومة الكويت الشرعية "فى المنفى" .. تستهدف هذه الاتصالات دراسة تعويضات المصريين العاملين فى الكويت

وتاتى هذه الاتصالات عقب قيام مجلس الاحتياط الفيدرالى الامريكى وبنك انجلترا بالغاء تجميد الأموال الكويتية ووضعها تحت تصرف حكومة الكويت الشرعية .. بالاضافة الى عودة البنوك الكويتية فى الخارج بممارسة نشاطها من جديد خاصة بنك الكويت الكويتى الذى بدا يعمل من لندن .

من جانب اخر بدا مكتب الاستثمارات الكويتية فى لندن نشاطه من جديد وتقرر ان يقوم فى الخارج بدور البنك المركزى للبنوك الكويتية العاملة فى الخارج ، والتى تحولت الى بنوك كاملة بعد ان كانت مجرد فروع لبنوك فى الكويت حيث توجد للكويت بنوك فى نيويورك ولندن وبعض دول اوربية واسيوية بالاضافة الى شركة النفط الكويتية التى تمارس الان نشاطها من لندن ولها عدة نشاطات اقتصادية منها اسطول ناقلات وقرابة ٥٠٠ محطة بنزين فى اوربا .

وفى اطار استعادة الاموال الكويتية وعودة الحكومة الشرعية الى ادارة اموالها فى الخارج سواء الاصول او السيولة وتربو على مائتى مليار دولار .. فى هذا الاطار كان التحرك لتعويض المصريين عن الاضرار التى لحقت بهم •

وقد علمت المصور ان تقديرات ودائع المصريين فى البنوك الكويتية تصل الى ١٦ مليار دولار .. كما ان ممتلكاتهم واستثماراتهم فى الكويت تقدر بحوالى ٤ مليارات اخرى من الدولارات .. بالاضافة الى الدينارات الكويتية السائلة فى ايديهم والتى فقدت ٩٠٪ من قيمتها الحقيقية .. والحديث عنها ليس عن خسائر الحكومة المصرية ، انما الحديث حول خسائر المصريين العائدين من الكويت ويبلغ عددهم قرابة ٢٠٠ الف مواطن .

وتقوم اللجنة المصرية الان بحصر الودائع التى للمصريين فى البنوك ، خاصة الودائع التى يملك اصحابها وثائق واوراق تثبت صحة الودائع وارقامها ، حيث يتم صرف قيمة هذه الودائع حسبما يتم الاتفاق على جدول زمنى للصرف .

والذى يدرس الان حول قيمة الودائع ، وان تحسب وفق سعر الصرف الذى كان سائدا عند الايداع حتى لاتفقد هذه الودائع قيمتها لو قورنت بالدينار الكويتى بسعره السائد اليوم



المصدر : الــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٠

مستحقات ٢٥٠ ألف مصرى بالكويت فى جيب «صدام» !!

ضربة قاصمة للاقتصاد المصرى بسبب الغزو العراقى للكويت

تعبيرات وجوه العائدين ترسم مأساة مؤلمة

تحقيق :
أسامة هيكل
هالة الشقيرى

بعد ان اصيب المصريون بفجيعة كبرى فى اموالهم المدخرة بشركات توظيف الاموال فى مصر وتوقف تحويلات مستحقات العاملين بالعراق داهمتهم فجيعة اشد وانكى اذ فاجاهم ديكتاتور العراق وهتلر العرب الجديد بغزو الكويت فقضى على احلام وآمال ٢٥٠ الف مصرى ممن يعملون بالكويت الشقيق اذ ضاعت جميع مدخراتهم ومكافات نهاية خدمتهم بسبب همجية النظام العراقى ونهبه لكل ما تصل اليه يداه فى ارض الكويت الآمن ورغم فداحة المأساة وتاثيرها الفادح على نفوس المصريين سواء العائدون او هؤلاء الذين كانوا يقضون اجازاتهم فى مصر إلا ان تلك المأساة تحولت الى مظاهرة حب وتاييد لشعب الكويت وحكومته الشرعية ولكن هل كتب على المصريين ان يحاربوا كل يوم فى ارزاقهم واموالهم ؟.. ومن ذا الذى سيخرجهم من الليل الطويل ؟ وكيف يسترد هؤلاء مستحقاتهم التى اغتصبت ووضعها صدام فى جيبه ؟ «الوفد» تسال : من بيده الآن العصا السحرية لازاحة هذا الكابوس المخيف ؟

لقى الاقتصاد المصرى ضربة قاصمة بمجرد بدء الغزو العراقى للكويت، فكانت اول الآثار السيئة انخفاض اعداد السفن العابرة بالقناة، ومن المتوقع ان تصل نسبة هذا الخفض الى ١٥٪ مع استمرار تدهور الاوضاع، بخلاف الخسائر التى لاحقت القطاع السياحى فى مصر . اما خسائر المصريين العاملين بالكويت، فهى المصيبة الكبرى بكل المقاييس فمدخرات المصريين العاملين بالكويت تزيد على ١٠ مليارات من الدولارات على اقل التقديرات ـ وضعها اصحابها بالدينار الكويتى باعتباره اقوى العملات الدولية ولان سعر تحويله فى تزايد مستمر، كما ان سعر الفائدة عليه كان اكبر من اسعار الفائدة على العملات الأخرى فى البنوك الكويتية .

●● توجهنا الى مبنى السفارة الكويتية بالدقى، فكانت مظاهرات التاييد للحكومة الكويتية الشرعية تجمع المصريين الى جانب الكويت .. تعبيرات الوجوه، ترسم ماساة شديدة الالم، فمعظمهم ممن ضاعت حقوقهم بالكويت .. شققنا الزحام، والتقينا ببعضهم امام السفارة وتوجهنا الى البعض الآخر لنلتقى بهم داخل منازلهم .

●● قال بهاء محمد نافع ، كنت اعمل كهربائيا بالكويت منذ ٢٠ عاما ، نعمت خلالها بحسن المعاملة ، وبالامان ، فاحببتها ، واحسست انها وطنى الثانى بعد مصر .. فعلى ارضها ولد اطفالى فتجلى حبهم وولاؤهم لها .. وقد جئت فى اجازة منذ ٢٨ يوليو الماضى على ان اعود يوم ٢٥ اغسطس الى ان صدمنا بصدام وجيشه يغزو الكويت ويحتلها ومنذ ذلك اليوم وانا اشعر ان بيتى هو الذى احتل وسلبت منه الحقوق ولو فتحت الحدود غدا ، ساعود الى مصدر رزقى على اول طائرة .. واذا لم تتحسن الظروف ، فمستحقاتى وهى ٣ الاف دينار كويتى فداء للكويت ، وساتركها راضيا عرفانا بالجميل ، اذا لم تستطع السلطات المصرية استعادتها .. فاهم من عودة مستحقاتى ، عودة البلد لأهله !!

●● وفى حسرة بالغة ، قال ابراهيم السيد حسن :

ـ كنت مديرا لمعرض اجهزة اليكترونية منذ عام ١٩٨٣ ، جئت فى ١٠ يوليو الماضى لقضاء اجازتى الصيفية مع طفلى الصغيرين وزوجتى .. واذا بالحرب الشعواء تشرد شعبا آمنا وتبدد مستحقات وعرق السنين لجميع المصريين ، وربنا يهدى الحال .. وكان المفروض ان اعود فى ١٨ سبتمبر الحالى الى الكويت ، اما إذا استمر الحال على ماهو عليه ، فسوف اتحمل الظروف الصعبة فى مصر .. اما مستحقاتى ومتعلقاتى فلا اهتم بها قدر اهتمامى بعودة حكومة الكويت الشرعية .

●● ووسط جمع كان يحيطنا ، طالعنا وجه شاب مصرى تبدو على وجهه علامات حزن بالغ وارهاق شديد ، اقترب منا ويدعى محمد محمد خضراوى ، صاحب مكتب تصوير مستندات بجامعة عين شمس ، وصرح «انتم الوفد! انا مش عايز فلوس ، انا عايز اسال عن ابن خالتى سليمان عبدالعليم ، مهندس كهرباء بالكويت .. لم نعرف عنه شيئا قبل الغزو باسبوعين ، وهلكت قدماى فى التنقل بين السفارة الكويتية ووزارة الخارجية دون الاستدلال على اى معلومة .. عاوزين نعرف إن كان حيا أو ميتا ، وليأخذوا كل شىء بعد ذلك»

.. وامام مبنى وزارة الخارجية بالتحرير ، التقينا بخيرى محمود حماد الذى كان يبكى زوجته التى تركها «حاملا» مع طفله الصغير (١٠ سنوات) وجاء إلى القاهرة لزيارة والدته المريضة . يقول : اعمل بالكويت منذ عام ١٩٧٦ مديرا للمستودعات بشركة الحمراء الكويتية ، جئت الى القاهرة مسرعا لمرض امى تاركا زوجتى الحامل وطفلنا الصغير ، وثانى ايام الاجازة فوجئت بغزو صدام للكويت ، وشلت حركتى ولم اتمكن من الاتصال بها ، وجئت الى وزارة الخارجية عسى ان اجد وسيلة اتصال ، ذهبت الى وزارة الهجرة ، فقالوا ان هناك مباحثات وقدمت طلبا بالاستفسار عنها ، ولم ياتنى رد حتى الآن .. اناشد المسئولين بوزارة الخارجية ان يبذلوا قصارى جهدهم لتامين حياة زوجاتنا واطفالنا العزل ثم يصرخ قائلا : اريد زوجتى وليأخذوا كل مالدى فى البنوك .

● وفى داخل منازل بعض العاملين المصريين بالكويت بالقاهرة التقينا بسلوى سليم قالت : زوجى يعمل طبيبا بالكويت ، وجئنا لقضاء الاجازة الصيفية منذ أول يوليو الماضى ، وكان مقررا عودتنا للكويت فى ٢٧ اغسطس .. ولدينا ٣ اطفال ، كانوا يدرسون فى مدرسة الخليج الانجليزية افضل مدرسة فى منطقة الخليج العربى كله ، ولم نتوقع هذا الحدث المريب ، فلم نات بشهادات أولادنا فكانت مشكلتنا كبيرة حتى حلها الدكتور فتحى سرور وزير التعليم وسمح لهم بدخول المدارس المصرية .

.. إما مشكلتنا الكبرى فهى مستحقاتنا التى تركناها بالكويت فهى محصلة شقاء ١٤ عاما ولزوجى مكافاة نهاية خدمة وتبلغ ٢٢ الف دينار كويتى ، وايداعات فى البنوك الكويتية تصل الى ١٥٠٠ دينار ، بخلاف سيارة فولفو ، ومتعلقاتنا بالمنزل من تليفزيون وفيديو ومكتبة علمية لاتقدر بثمن وساعات يد ثمينة وسجاد ونجف وتحف تصل الى ٣٠٠٠ دينار ، الى جانب اننا دفعنا حوالى ١٥٠ ديناراً لحجز مكان بالمدارس للعام الدراسى القادم .. ونظرا لان متعلقاتنا بالكويت ضخمة ، فاننا نريد ان نسال كيف نستردها ؟! ونظرا لانقطاع الاتصال بين السفارة الكويتية فى مصر وبين الكويت ، فلم نستطع السؤال ؟! خاصة لان الماساة اكبر من مجرد مصالح شخصية كل مانفعله الآن هو التوجه الى السفارة للسؤال عن الوضع الحالى والمستقبلى ، ونكتفى بمتابعة الاحداث وجمع المعلومات من الصحف واجهزة الاعلام !!

وتضيف سلوى سليم انها حينما جاءت الى القاهرة كان معها ٥٠٠ دينار كويتى فقط ، وتاخرت فى تغيير العملة بسبب عيد الاضحى فتضاءلت قيمة الدينار من ٩ جنيهات و ٤٠ قرشا الى اقل من جنيه .. والحقيقة ان بكائى وحزنى ليس على الاموال والمستحقات الضائعة ، ولكن على « العشرة الطيبة » فشعب الكويت شعب طيب ، ويمد يد المساعدة الى كافة الدولة الاسلامية والعربية وكان العراق من أول هذه الدول فى حربها ضد ايران ؟

●● عدنا مرة اخرى الى مقر السفارة الكويتية بالقاهرة ، وعلى مقدمة احدى السيارات ، كانت تجلس مجموعة من الشباب ، وعلامات الأسى والحسرة تعلو وجوههم فبادر محمد ابراهيم محمد ـ عامل دهانات قائلا :

ـ اعمل بالكويت منذ ٨ سنوات ، وجئت لقضاء اجازة لمدة شهر اعتبارا من ١٧ يوليو الماضى ، وسط اسرتى ، فانا اعزب .. واسكن فى الكويت على حساب الكفيل ، وكل ما املكه من حطام الدنيا ٥٠٠٠ دينار كويتى قيمة مكافاة نهاية الخدمة التى كنت سابدا حياتى بها واتزوج وابنى اسرة صغيرة ، ولكن اختطفها صدام وزبانيته واضاع شقاء العمر .

ويضيف :

لا يزال املى كبيراً فى العودة .. فيوميا احضر الى السفارة للاستفسار عن امكانية عودة مستحقاتى ، ولكن مسئولى السفارة لا يملكون ردا ومشغولون بتسكين واعاشة الاخوة الكويتيين لتخفيف الماساة عنهم .

● ● وفى ذهول وحيرة ، قال جمال عبدالباسط ، كهربائى بشركة المبانى المتحدة : اعمل منذ ٣ سنوات فقط ، لا املك سوى حجرتى التى كنت اسكن بها واجهزتى الكهربائية التى اشتريتها ، وبعض المتاع الذى يقدر بنحو ٣٠٠ دينار ، بخلاف ٩٠٠ دينار مرتبى عن ٦ شهور ، ومكافاة نهاية الخدمة حسب تقدير الشركة .. وقد حضرت الى القاهرة مرافقا لزميل لى بالعمل لاجراء عملية جراحية له ، ولم اتوقع لحظة لننى لن اعود .

● ● اقترب منا شاب اخر وقال :

– اسمى سراج عبدالعليم سعيد ، مامور مشتريات بجمعية ام الهيمان ، على حدود السعودية واعمل منذ عام ١٩٨٦ ، كما اننى شريك فى شركة ابراج الفيوم للاستيراد والتصدير بمنطقة جليب الشيوخ ، ولى ممتلكات بالكويت ، وحوالى ١٥ الف دينار فى التجارة ، و ٤٥٠ دينارا مستحقات عن ٤ سنوات ، بخلاف شقتى التى تركتها بالاجهزة الكهربائية واثاث فخم ، وقد حضرت فى ٢٥ مايو الماضى لقضاء اجازتى وسط اهلى وفى بلدى ، وكنت انوى العودة فى سبتمبر الحالى .. وطوال هذه الفترة لم اسال عن مستحقاتى ، فاذا ضاع كل هذا فعوضى على الله .. ويوميا اتى الى السفارة محاولا الاطمئنان على شريكى بالكويت الذى تقطعت بيننا وبينه سبل الاتصال .

● ● التقينا بفاروق محمود البكرى فى الخمسين من عمره قال :

– اعمل فى الكويت منذ عام ١٩٨٢ مشرف فى ميناء الشعيبة ، وجئت لقضاء اجازتى مع اسرتى بالفيوم ، وكانت اجازة حزينة بسبب ما فعله ، صدام ، وغزوه لدولة الكويت ، الكويت الامنة .. وفداء للكويت فانا متنازل عن كل مستحقاتى وتقدر بنحو ٢٠ الف جنيه مصرى !!

● ● هممنا بدخول السفارة ، واذا برجل مصرى – رفض ذكر اسمه لحساسية موقعه بالكويت – تحدث باسى قائلا :

– اتمنى ان اعرف احساس هذا ، الصدام ، بعدما اضاع حقوقنا وحقوق شعب الكويت المسالم ، وسنتركه لانتقام الله !! فلم نتصور ابدا اننى فقدت كل ما املك بسبب تصرف اهوج .. واعتقد انه لن يستطيع مواجهة العالم كله برغم انه يصر على التحدى ، لان الحصار العسكرى والاقتصادى الذى فرضته عليه دول العالم سوف يجبره على التراجع .

بين السفارة والخارجية

– توجهنا الى مبنى وزارة الخارجية المصرية وبالتحديد الادارة القنصلية ، والتقينا بالسفير شريف المراغى نائب مدير الادارة ، وسالناه عن كيفية استرداد اموال ومستحقات المصريين الذين عملوا بالكويت فرد فى تحفظ شديد ان واجبات وزارة الخارجية طبقا للتعليمات القنصلية التى نعمل بها ، رعاية مصالح المواطنين المصريين فى الخارج ويشمل ذلك بالطبع ضمان مستحقات العاملين بالكويت ، ونتعاون مع وزارة القوى العاملة واتحاد نقابات العمال .. وحينما تسمح الظروف سوف نتخذ كافة الاجراءات بهذا الخصوص ، واعلام المواطنين بما يجب عمله والجهة التى يمكنهم الاتصال بها !!

● ● خرجنا من الادارة القنصلية ومازال السؤال فى رؤوسنا حائرا : كيف نعيد حقوق المصريين التى اهدرت بالكويت ؟!

فاتصلنا بمصدر مسئول اخر بوزارة الخارجية ، فقال ان الموقف الحالى شديد التعقيد ، والاجراءات المفروض ان تتخذ فى هذه الظروف تكون وفقا للاولويات التى تفرضها علينا الاحداث ، فالان تسعى الدولة لبث الاطمئنان فى قلوب المصريين الذين لا يعلمون شيئا عن ذويهم بالكويت كما نعمل على توفير سبل اعادة وايجاد فرص عمل لهم وبعدما تتضح الصورة وتستقر الاوضاع نبدا فى ايجاد الحلول لاسترجاع مستحقات المصريين العائدين .. فاذا ثبت الوضع على ما هو عليه ، نطالب العراق باعادة حقوق المصريين التى ضاعت نتيجة الغزو فاذا رفضت الحكومة العراقية نلجا لمنظمة العمل الدولية للعمل على عودتها وفى حالة عودة الحكومة الشرعية للكويت فاعتقد ان جميع المشاكل سوف تنتهى .

ويبقى الشق الاخير من السؤال .. ماذا لو بقى الوضع على ما هو عليه خاصة ان العراق قد توقف عن ارسال ١٥ مليون جنيه شهريا من مستحقات المصريين العاملين هناك .



من قريب

العائدون من الكويت ..

اتصلت بى سيدة كويتية فاضلة من لندن ، وقالت لى عاتبة انها قرأت قبل يومين ما طالبت به الحكومة الكويتية بان تدفع للمصريين الذين كانوا يعملون فى خدمتها ، والذين اضطروا للهرب تاركين اموالهم ومتاعهم خلفهم ، بعض المساعدات التى تمكنهم من مواجهة المازق الراهن .. اسوة بما تفعله مع الكويتيين .

وقالت السيدة الكويتية ان حكومة الكويت تواجه موقفاً صعباً فى ظل الاحتلال العراقى ، وان امير الكويت وعد بان تدفع الحكومة الكويتية لكل العاملين فيها مستحقاتهم كاملة حين تزول غمة الاحتلال العراقى ، وتستعيد الكويت سيطرتها على مقدراتها .

واضافت السيدة انها تخشى من ان تثير هذه المطالب مشاعر المصريين ضد اشقائهم الكويتيين الذين يحتاجون الى كل مساندة وهم بعيدون عن وطنهم . وان تطبيق هذا المبدأ لو طبق معناه ان يطالب مئات الالوف من الآسيويين الذين اخرجوا من الكويت ايضاً بتعويضهم ، وهو مالن يكون للحكومة الكويتية طاقة به .

وبداية فليس لأحد من الاخوة الكويتيين الذين يقيمون بين ظهرانينا ان يخشى اية مشاعر غير وديـة ، لان الشعب المصرى بطبيعته السمحة الكريمة ليس من شيمته ان يتبرم بضيفه او يضيق بـه مهما ضـاقت به الاحوال ، وقد عبرت مئات الاسر المصرية عن موقفها هذا حين عرضت استضافة الاسر الكويتية فى بداية الازمة .

ولكيلا يكون هناك سوء فهم .. فنحن لانطالب الحكومة الكويتية بصرف مرتبات شهرية للمصريين الذين عملوا فى خدمتها والذين اكرهوا على العودة صفر اليدين ، ولكننا طالبنا بان تقدم لهم مساعدات او قروض تخصم من مستحقاتهم لمواجهة الظروف الطارئة التى وجدوا انفسهم فيها .

واذا كانت الحكومة المصرية قد عرضت اعادة الذين تركوا الخدمة الى وظـائفهم ، فـإن الحقيقة ان هؤلاء لايمثلون غير نسبة محدودة من العائدين ، فضلاً عن ان اعادة موظف الى عمله القديم الذى تركه منذ عشر او عشرين سنة امر شبه مستحيل وغير عملى ، بالإضافة إلى انه لاحاجة فعلية لهم .

ثم ان احداً لايطالب الحكومة الكويتية بما فوق طـاقتها .. ولكنها اذا كانت تملك الامكانات ـ وهناك من الدلائل مايشير إلى انها تملك ـ فإن ثمة مسئولية ادبية وقانونية تقع على عاتقها فى مساعدة هؤلاء الـذين كانـوا يعملون فى خدمتها ومازالـوا يعملون من الناحية الرسمية .. ولن يستطيع احد ان يمنعهم من العودة للعمل فى الكويت الآن اذا ضاقت بهم السبل وسدت ابواب الرزق فى مصر امامهم ..

وليس بوسع الحكومة ان تدبر الامر لما ينوف عن نصف مليون مصرى فجـاة وبسبب الغزو العراقى .. وهذا مايستدعى ان تبحث الحكومة الكويتية لهم عن حل وليس اكثر ..

سلامة أحمد سلامة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠

العائدون يسألون :

ماذا بعد الهروب الكبير من الكويت ؟

١٥ مليار دولار خسائر

و ٥ مليارات جنيه تعويضات فى الهواء

● عادوا فارين بارواحهم ، وباعراضهم من جحيم النيران، وزئير الرصاص ، وفى رحلة العودة ذاقوا الويل والعذاب ، تحت لهيب شمس الصحراء القاحلة ، وعلى يد اباطرة صدام ومعاونيه ، فماذا بعد العودة ؟ وكيف يعيش هؤلاء الآن ؟.. وماذا يحدث اذا لم يعودوا إلى اعمالهم ؟.. أو لم تستطع الدولة تشغيلهم؟ وما هى مقترحات الخبراء لانقاذهم والاستفادة من خبراتهم؟.. وبحثا عن اجابات لتلك الاسئلة وكان اللقاء .

قابلته بعد منتصف الليل ، وعلى وجهه علامات البؤس والشقاء ، سالته عن اسمه فقال جابر الصعيدى ثم غلبته الدموع، وخرجت الكلمات من بين شفتيه تحكى عن المأساة : كابوس رهيب ايام سوداء، لقد تركت كل ممتلكاتى ونقودى ونفدت بجلدى لارى اولادى ، اصبحت الكويت خرابة، دفنوا فيها كل الاحلام ، ضاعت تحويشة العمر وسنين الغربة، كل فلوسى بالكويت وبنوكها، وقبل الغزو بيوم واحد كنت ناويا ان احولها كلها الى مصر وابعت قرشين لام صابر والاولاد، ولكن منه لله صدام ضيّع كل شىء فحتى الآن وبعد سنين غربة ٤ سنوات لم اشتر سوى شقة بدل الشقة المتواضعة التى كنا بها فى بولاق. والاولاد مقبلون على المدارس والجامعات ولا ادرى كيف انفق عليهم، وانا كما ترى حضرت وليس معى مليم واحد!

قال: سابيع التليفزيون والثلاجة لاكل حتى اعثر على عمل،ويارب تكون الحكومة صادقة في وعودها المرة دى . سالته: هل تركت شيئا بالكويت ؟ اجاب بصوت مخنوق: كل شيء.. تحويشة العمر ولا اعرف احصل عليها .

اقاطعه فاقول: امامك الاتحاد العام لنقابات عمال مصر اذهب اليه حتى تتمكن من الحصول على تعويض .. يضحك عم جابر في سخرية.. ويقول: نقابات ايه واتحاد ايه ياستاذ .. انت بتصدق هذا الكلام اللى راح راح .. وعودة التعويضات مجرد كلام!!

● ضاعت الأحلام :

وفي منزل احد الاصدقاء التقيت مع «مجدى» الذى قضى قرابة شهر مع الغزو واحداثه. سالته عن قصته فقال:

ـ سافرت الكويت منذ ٤ سنوات غامرت بمدخراتي في شراء «مطعم» هناك، وكنت انوى بيعه والعودة الى مصر في اغسطس الماضى، ولكن اضاع صدام كل شيء . لقد كنت على وشك الزواج، وكم ارتسمت امام عيني الاحلام، التى تحولت في غمضة عين الى ياس وضياع واحباط . اما اخواتى التى كنت اعولهن ـ بعد وفاة ابى ـ فلهن الله .

قبل ان اتركه احاول ان اخفف عنه الامه بتصريحات الحكومة بتشغيل العائدين ، فيقول مجدى في صرخة سخرية لاذعة: ارجوك لا تعيشنى في سراب ووهم.. فانت اول العارفين بان هذه التصريحات للتهدئة والامتصاص.. فهل انت تصدق ان الحكومة عندها مشاريع للعائدين الذين سيرتفع عددهم الى المليون في اخر هذا الشهر.. ثم اين هذه المشاريع؟ هل سيخترعونها ام مازالوا يحجزون لها.. واذا كانت هذه المشاريع حقيقة فلماذا اذن لم يتم تعيين الخريجين منذ عام ٨٣ ولماذا اذن هذا الطابور الضخم من العاطلين الذى دفعنا للهجرة والاغتراب .. وعندما هممت بالانصراف قال لى : بلغ الرئيس مبارك شكرنا لاهتمامه بتامين سلامة عودتنا، وقل للحكومة إنّا في انتظار وفائها بوعودها التى نرجو ان تكون صادقة فيها ، وانتهى اللقاء وتوجهت «الوفد» تستكشف السبل التى تزيل الياس من قلوب العائدين .

● رغم ان بعثة منظمة العمل الدولية التى جاءت لمصر في اواخر السبعينات برئاسة الدكتور «بنيت هانش» لوضع استراتيجية للعمالة المصرية حتى عام ٢٠٠٠ ، قد حذرت الحكومة المصرية من فتح ابواب الهجرة امام العمالة المصرية دون رقيب ودون ان تضع في حسبانها عودتهم الجماعية وتاثيرها على الاقتصاد وعلى المجتمع وعلى العائد نفسه . إلا ان الحكومة لم تدرك اهمية هذا التحذير حتى وقعت الكارثة.. التى ستكلف مصر اكثر من ١٥ مليار دولار، ووضعت حكومتها في مازق خطير امام حوالى نصف مليون عائد حتى الآن ، ومن المنتظر ان يقفزوا فوق المليون ..

● تقول لغة الارقام ان الخسارة التى اصابت مصر ستزيد على ١٥ مليار دولار، بالاضافة الى ما خسرته العمالة العائدة من ممتلكات واموال هناك تقدر بحوالى ٥ مليارات جنيه ، هذا بجانب ما خسرته مصر من عملة صعبة كانت تستغلها في مشروعات انتاجية نتيجة لتحويلات المصريين بالخارج، والتى كانت تمثل حوالى ٣٧٪ من الناتج الاجمالى للاقتصاد القومى والتى تقدر بنحو مليار و٥٠٠ مليون دولار سنويا.. وكذلك تحويلات المصريين بالعراق والتى كانت تشكل نحو ٥٠٪ من حصيلة النقد الاجنبى للبلاد.. كل هذه الخسائر بلا شك ستؤدى الى زيادة الاقتراض الخارجي لسد العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالى ستتراكم الديون وتزداد فوائدها.. او بعبارة اخرى ستصبح الحالة الاقتصادية سيئة للغاية خلال السنوات القادمة ، ان لم يتم وضع استراتيجية محكمة تكون طوق النجاة

تعويضات في الهواء!

● ويؤكد خبراء الاقتصاد ان قضية تعويضات العائدين رغم اهميتها وضخامة ارقامها، إلا ان الامل في الحصول عليها ضعيف للغاية، والاسباب معروفة، فعلى الجانب الدولى لم تصدق مصر حتى الآن على اتفاقية العمل الدولية رقم ١١٨ لعام ١٩٦٢ ، وعلى الصعيد العربي الاقليمي، لا يوجد ما يطمئن على عودة هذه الحقوق الضائعة او اى تحرك ايجابى من منظمة العمل العربية ، والسبب ايضا معروف، فرئيسها بكر محمود رسول عراقى كردى ، يخاف صدام بل يرتعد من ذكر اسمه، وبالتالى لن يكون امام حكومتنا او وزير القوى العاملة المصرية سوى الاحتماء بتوصيات واتفاقيات العمل الدولية مثل الاتفاقية رقم ١٥ لعام ١٩٤٩ الخاصة بالاجور، والاتفاقية رقم ٩٧ لعام ٤٩ الخاصة بالعمال المهاجرين ، والاتفاقية ١١٨ لعام ١٩٦٢ الخاصة بالمساواة بين الوطنيين وغير الوطنيين في الضمان الاجتماعى ، والتوصية رقم ١٥١ لعام ١٩٧٥ بشان تدابير الالتزام بالمساواة في المعاملة الاجتماعية للعمال، والاتفاقية رقم ١٥٧ لعام ١٩٨٢ الخاصة بالضمان الاجتماعى ووضع نظام دولى للحفاظ على حقوق العمال المهاجرين .

الخروج الصعب

وعلى صعيد الخروج من الازمة، تعددت الآراء واختلفت النظريات، البعض متفائل ، والبعض الاخر يائس من طابور البطالة الممتد منذ سنين.. وفريق ثالث عنده امل كبير بان تقوم الكويت بعد الافراج عن ارصدتها بتعويض المصريين باعتبارهم اول من وقفوا بجانبهم، وان تقوم الدول الخليجية في الفترة القادمة باستيعاب العمالة المصرية العائدة في بلادها لمساعدة مصر في محنتها.. ولكن من الذى يوافق على السفر للعمل في بلاد على حافة بركان؟!

يقول الدكتور حسن عبيد استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم

تحقيق :

سامى صبرى

السياسية بالقاهرة ان طريق النجاة من هذه الكارثة لن يكون بانتظار تعويضات او مساعدات من دولة او اخرى، وانما بسواعد هؤلاء العائدين ، من خلال خطة محكمة بعيدة عن الروتين تهتم بالاستثمار الزراعى، وتعمير الصحراء ، والعناية بالمدن الجديدة وتحويلها الى مدن منتجة .

واخيرا يتمنى الدكتور عبيد في اخر روشتة الا ياتى يوم نرى فيه الحكومة المصرية تبحث عن اعانات اغاثة من الخارج للمتضررين او ضحايا غزو الكويت من المصريين . لاننا جميعا نعلم مصير هذه الاعانات وتلك المساعدات وكذلك الهدف منها .

قلق اجتماعى

● ولما كانت الكوارث تصحبها ظواهر نفسية واجتماعية نتيجة للاحباط والياس . ولهول الفاجعة التى تعرض لها المصريون ، التقينا بالدكتورة سامية الخشاب استاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة التى اكدت في تحليلها الاجتماعى للعائدين وامالهم ، انهم سيتعرضون

لاحباط نفسى شديد لن يظهر الآن ان لم تصدق الحكومة معهم فى وعودها بخلق مشاريع انتاجية، فقد ضاعت سنوات عمرهم، ولذا فهم ينظرون لحكومتهم الآن على انها طوق النجاة، واذا استطاعت فعلا استيعابهم فسترفع من درجة انتمائهم لها، ولكى تزيل الحكومة هذا الاحباط فلابد من البديل المعنوى المتمثل فى صدق الوعد بالتشغيل لان معظم العائدين يائسون بعد فقدهم مدخراتهم وليس عندهم متسع لخوض تجارب اخرى مع وعود خادعة .

وتتساءل الدكتورة قائلة: لقد فتحنا بيوتنا للكويتيين العائدين، وستمنحهم الحكومة مساكن ومدارس.. فاولى بكل هذه المساعدات المصريون العائدون!

ويؤيدها فى ذلك الدكتور حامد زهران استاذ التربية بجامعة عين شمس ويضيف قائلا: ان الكوارث تولد متناقضات واتجاهات سلبية لمسبب الكارثة او المسئول عنها دوليا واقليميا وداخليا.. والعائدون المصريون كانوا يزرعون ويبنون ويعمرون فى بلاد هربوا منها تحت لهيب النيران.. وفجأة سيبدأون من الصفر.. دائما تكون رحلة البداية صعبة، خاصة بعد ان كانوا يعيشون فى بحبوحة ورفاهية . ويطالب الدكتور حامد بتحويل هذه الخبرة العائدة الى خبرة نستفيد منها تحول خسائرنا الى مكسب بشرط الا يستغل هؤلاء العائدون تعاطف الناس والدولة معهم، وان يكونوا عند حسن ظن الجميع، لأن الدولة فى ظل ظروفها الاقتصادية الصعبة صعب ان تفى بكل متطلباتهم .



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٩٠

هذا التحقيق يكشف أسرارا لم تذع من قبل عن حقيقة مدخرات المصريين في الكويت .. وعن أزمة النظام المصرفي الكويتي التي تدهورت الى درجة أن غزو بلادها أنقذها من فضيحة عالمية حاولت حكومة الكويت سترها وإخفاءها وعلاجها منذ فترة طويلة قبل الغزو

مستحقات المصريين بالكويت

دولار

رئيس الوزراء المصرى لم تصر حكومته على طلب مستحقات المصريين

النظام المصرفى الكويتى كان على وشك الانهيار قبل الغزو

العائلات الكويتية الكبيرة استنزفت مدخرات البنوك

قبل الدخول في الموضوع يلزم توضيح الحجم المالي للمصريين في الكويت .. فالمعلومات المؤكدة تقول ان عدد المصريين الذين يملكون اكثر من ١٠ ملايين في الكويت في حدود ١٥٠ شخصا وان بعض الاطباء هناك يملك الواحد منهم ١٢ مليون دينار ، ومنهم من يشاركون في تمويل بعض المستشفيات ، ومنهم من حصل على تسهيلات من بنوك عالمية للمساهمة في مشاريع انشائية داخل الكويت .

أما أشهر مصري يملك الملايين ، دون دعاية أو طنطنة ، فهو أحد المهندسين من كبار رجال الاخوان المسلمين ، وهو بالكويت منذ أوائل الخمسينيات .

وهناك استاذ جامعي كان يمتلك نصف مليون دينار حصيلة عمله في بلاد كثيرة وتاليفه للكتب .

ولا غرابة في هذه الارقام اذا ما عرفنا ان عدد المصريين الذين امضوا ثلاثين سنة عمل في الكويت يتعدى العشرة آلاف .

حدد خبراء مصريون يعملون في البنوك الكويتية حجم المدخرات والمستحقات المصرية هناك بحوالي ٥٠ مليار دولار ، بما فيها موجودات رجال الاعمال المصريين الذين كانوا يقومون بتمويل الكثير من الانشطة الاقتصادية والاستيراد والتصدير واعادة التصدير من الكويت الى مصر ، اضافة الى الودائع المصرية في البنوك والدوائر الحكومية ، ومكافآت نهاية الخدمة ، ومستحقاتهم وتعويضاتهم وخسائرهم في منقولاتهم ومنازلهم والتامينات الاجتماعية .

جدير بالذكر ، ان مصر تستورد كثيرا من السلع المعمرة والاستهلاكية من الكويت وهو ما يطلق عليه « تجارة الترانزيت » وهناك دول اخرى كثيرة تعتمد على الكويت في ذلك مثل : السعودية والامارات ، وقطر نظرا للخبرة الطويلة للكويت في الاستيراد بأرخص الاسعار من اسواق أسيا كالهند وتايلاند والفلبين .. الخ

●● السؤال الذي يطرح نفسه : لماذا هذا الكم الهائل من الودائع الخاصة بالمصريين في بنوك الكويت دون غيرها من دول المنطقة ؟

يجيب أحد رجال الاعمال المصريين :

ـ لحسن المعاملة والثقة .

ويقول موظف بأحد البنوك .

ـ كنا نقوم بجلب الزبائن من الدول المجاورة وصدق او لا تصدق ان كافة البعثات الرسمية والسفارات الاجنبية في الدول المجاورة للكويت تقوم بوضع أموالها في بنوك الكويت . ومن بينها سفارات دول عظمى في : سوريا والعراق ولبنان والاردن بل وبعض دول الخليج ايضا .

ووصل الأمر الى ان حجم التحويلات وتجارة العملة بين الكويت ومصر كانا يتحكمان في سعر صرف الدولار بالقاهرة .

وكانت مدخرات المصريين بالبنوك المصرية تتحكم في تجارة الاستيراد بدون تحويل عملة وفي تمويل الصفقات الضخمة وعمليات التجارة الخارجية المصرية .

مستويات ثراء المصريين

يمكن تقسيم المصريين بالكويت طبقا لدرجات ثرائهم الى عدة شرائح رئيسية :

● الأولى ، وتمثل صغارهم ، تضم الموظفين اصحاب المرتبات الذين تبدأ دخولهم من ٣٠٠ دينار وتصل الى ٦٠٠ ويقومون بتحويل مرتباتهم عبر البنوك .

● والثانية ، وهم الحرفيون اصحاب دخول تتراوح مابين ١٥٠٠ دينار او ٣ آلاف .

● ثم المهندسون والاطباء : ودخولهم مابين ٢٠٠٠ دينار وأربعة آلاف

● أغنى شريحة هي رجال الاعمال والذين يعملون في شركات توظيف الاموال ، والصيرفة ، والمقاولات ، والتصنيع ، ويقومون بنشاط تجاري بين الكويت ومصر عن طريق تمويل تجارة الترانزيت .

● وهناك ايضا ، دخول طفيلية عن طريق تمويل سلع غير معروفة بين مصر وجميع بلاد العالم .

ويلاحظ أن غالبية العمالة المصرية غير المدربة لا تمتلك الا دخولا محدودة ، ولكنها تتعامل ايضا مع الجهاز المصرفي الكويتي عن طريق التحويلات وتجارة العملة .

العائلات الكويتية والبنوك

أما البنوك الكويتية فكلها مملوكة للقطاع الخاص ، وخريطتها عريضة . هناك بنوك « الاهلي » و« الوطني » و« التجاري » و« العقاري » و « الكويت والشرق الأوسط » و « الخليج » و « برقان » و« بيت التمويل الكويتي » كما ان هناك مئات من شركات الصيرفة كانت تستقبل الودائع وتجري تحويلات ضخمة وصلت الى حد ان بعض بنوك القطاع العام في مصر تطالبها بمليارات الدولارات وهذه الشركات مكشوفة وديونها متراكمة منذ ماقبل الغزو بفترة طويلة .

أكبر بنك يضم ودائع مصرية هو « بيت التمويل الكويتي » ويليه « البنك التجاري » ثم « الوطني » و« الأهلي » و « الخليج » و« الكويت والشرق الأوسط » .

ومعظم هذه البنوك مملوكة بالكامل لعائلات كويتية بعضها لها سيطرة كبيرة على القنوات الاقتصادية في الكويت ، مما جعل دور الحكومة صعبا في محاسبتهم محاسبة مباشرة خصوصا بعد غياب مجلس الامة ودوره الرقابي .

الودائع تمول دولا اجنبية

أما الفضيحة الكبرى التي كانت على وشك الانفجار ، والتي اكدها خبراء اقتصاديون اجانب وبنوك اجنبية خاصة من الولايات المتحدة الامريكية ، فهي ان البنوك الكويتية كانت تستغل الودائع وموجوداتها في ادارة قروض دولية ومحافظ استثمار غربية وتساهم في مشاريع صناعية ـ وان كل هذا كان يتم خارج الكويت .

الجانب الآخر من الفضيحة هو ان بعض اعضاء مجلس ادارات البنوك قاموا باقتراض أموال ضخمة من الودائع في بنوكهم واشتروا قصورا وفيلات فخمة وطائرات خاصة .

انتشرت هذه المعلومات بعد نشر مجلة « نيوزويك » الامريكية لتقرير عن البنوك الاجنبية التي تتعامل معها

البنوك الكويتية . وبعد اكتشاف خواء البنك المركزي الكويتي من غطاء الذهب . المزعوم . لان الكويت . كما عرف فيما بعد . لا تستخدم احتياطيا ذهبيا . وانما تعتمد على النفط والاموال والاستثمارات بالخارج .. وان الغزو العراقي لم يجد في البنك المركزي سوى سجلات واوراق .

وهذا يؤكد أن اموال البنوك الكويتية كانت . ما قبل الغزو وحتى الان . تستثمر خارج الكويت بما يثبت ان المدخرات المصرية . مع غيرها من المدخرات . ليست داخل البنوك الكويتية . وان قنوات الاستثمار في الغرب قد استخدمت هذه الودائع في السنوات الماضية وحتى الان .

البنوك الكويتية . اذن . ليس لها اوعية استثمار كافية داخل الكويت . وهي تقوم باعادة ضخ الاموال الى بنوك اجنبية في الخارج لاعادة استثمارها .

وهذه المعلومات هي منبع الاخبار "المؤكدة التي تقول بان البنوك الكويتية لاتملك ولاتودع أية مبالغ ذات قيمة داخل مقارها بالكويت . لان ودائعها وموجوداتها مستثمرة بالفعل في الخارج . كما ان سجلاتها ايضا لدى اصحاب هذه البنوك خارج الكويت .

كل هذا يؤكد انه حتى اذا لم يكن . الغزو قد تم لكانت بعض البنوك الكويتية قد انهارت بالفعل وخصوصا ان الحكومة الكويتية كانت تعتزم تصفية بعضها ودمجها في بنوك أخرى للتخلص من التلاعب الذى كان يحدث في عمليات التسهيلات الائتمانية . فقد كان النظام الحاكم ينظر بقلق شديد الى ظاهرة الفساد في النظام البنكي مما كان يدور حوله الهمس في حياء شديد . وكان النظام مدفوعا بالحرص على سمعة العائلات الكويتية . مما جعل الحكومة تتولى دفع التعويضات للمتضررين من الكويتين ولو كان الامر قد أشيع لتكالب المودعون لسحب اموالهم ولانهار عدد من هذه البنوك .

بداية تدخل الدولة

. كانت البنوك الكويتية قطاعا خاصا مئة بالمئة ولم تتدخل الدولة الا بدءا من . ازمة سوق المناخ . الشهيرة حينما تلاعب بعض الافراد بمدخرات السواد الاعظم من ابناء الكويت واقترضوا المدخرات بضمانات وهمية .

تدخلت الدولة . أنذاك . بكل ثقلها . وغيرت مجالس ادارات البنوك وطالبت بضرورة تسديد هذه القروض حماية لمدخرات المتعاملين وبينهم اجانب .

واستمرت . بعد ذلك . سمعة البنوك الكويتية الحسنة رائجة مما جعل عددا أخر من المصريين والعرب العاملين في الدول المجاورة يدخر امواله في بنوك الكويت .

ورغم ان الثمانينيات شهدت وضع حدود من جانب الكويت للعمالة العربية . مع ازمة سوق المناخ والمضاربة على الذهب والفضة في الاسواق العالمية وتقلص الانفاق الحكومي واستقدام العمالة الأسيوية . الا ان أثرياء المصريين ظلوا داخل الكويت ومعهم ثرواتهم الطائلة لانهم اعتبروا الكويت واحة الامن والامان لاموالهم ولاعمالهم .

وامعانا في الاحساس بالامان . وصل الامر الى حد ان كثيرا من اولئك الاثرياء كانوا يتركون مجوهراتهم وحليهم الثمينة داخل منازلهم ويرفضون وضعها في خزائن البنوك .

* * * *

والان .

اعلنت الكويت عن نيتها لدفع تعويضات حقيقية للمتعاقدين من دول الغرب الذين تأثروا من الغزو العراقي .

أما المصريون الذين قاموا بالمشاركة الفعالة في بناء الكويت الحديثة في جميع المجالات ولمدة ٣٠ سنة والذين وصلت مستحقاتهم الى ٥٠ مليار دولار . فلقد خصصت لهم الحكومة الكويتية مبلغ ٥٠ مليون دولار بواقع ٥٠٠ دولار فقط لا غير لكل مصري !

١٢٠٠ جنيه منحة مؤقتة من الكويت لكل عائد
الصرف خلال اسبوعين بعد تقديم المستندات

كتبت لطيفة عبد الرازق ومحمد عبدالمقصود :

تم الاتفاق مع الجانب الكويتى على صرف منحة مقدارها ١٢٠٠ جنيه تدفعها الحكومة الكويتية لكل عائد مصرى كتعويض مؤقت عن الاضرار التى لحقت بهم . وان تقوم وزارة القوى العاملة خلال اسبوعين بالتنسيق مع البنوك التى ستتولى صرف المنحة لمن يتقدم الى مكاتب القوى العاملة لتسلم اذن الصرف من البنك بعد تقديم المستندات الدالة على انه كان يعمل فى الكويت حتى ٢ اغسطس الماضى لمكتب القوى العاملة التابعة له .

وتشمل هذه المستندات جواز السفر او وثيقة السفر التى عاد بها المواطن او بطاقة العمل الكويتية او عقد العمل او بطاقة الاقامة او تصريح العمل الذى خرج به من البلاد .

اعلن ذلك المستشار احمد رضوان وزير الدولة لمجلس الوزراء عقب اجتماع اللجنة الوزارية لمتابعة احوال العائدين التى عقدت امس برياسة الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط .

واضاف انه سيتم الحصول على اذن الصرف خلال اسبوع واحد من تاريخ تقديم المستند للقوى العاملة والذى ستعلن عنه وزارة القوى العاملة خلال اسبوعين .

وقال وزير الدولة لمجلس الوزراء ان اللجنة تابعت اتصالات اتحاد العمال ووزارة القوى العاملة مع المنظمات الدولية وكذلك الجهات المختصة المطالبة بحقوق العائدين بما فى ذلك حقهم فى مكافاة نهاية الخدمة والاجور المستحقة لهم وكذلك مستحقاتهم فى صناديق التأمين الاجتماعى .

وناقشت اللجنة الاجراءات التشريعية والتنفيذية لانشاء صندوق خاص تودع فيه المبالغ التى تخصصها الدولة والمنح والتبرعات المحلية والدولية

وكانت « الاخبار » قد انفردت بنشر خبر هذه المنحة منذ اسبوعين .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي

التاريخ : ٣ مارس ١٩٩١

العاملون فى الكويت :

١٣ مليار دولار مدخرات مصرية فى الكويت

كتبت سميحة كريم

حرب تحرير الكويت قاربت على الانتهاء .. ويتسلم ابناء الكويت بلدهم محررة من الغزو العراقى الغاشم ولكن تبقى مشكلة العاملين فى العراق والكويت والذين فروا من الجحيم تاركين وراءهم حقوقهم المادية والادبية وممتلكاتهم الشخصية

وفى كثير من الاحيان فان هناك العديد من الدول طالبت دولا اخرى بدفع تعويضات مالية كبيرة عما اصاب رعاياها من اضرار ادبية ونفسية وهنا ما حدث فى اعقاب الحرب العالمية الثانية

كيف تستطيع الحكومة المصرية وافرادها من خلال الطرق القانونية والدبلوماسية استعادة هذه الحقوق ؟ وهل يعود العاملون المصريون الذين كانوا يعملون فى الكويت قبل الغزو ؟ وما هى فرص العمل التى تنتظرهم ؟



فى البداية كشف التحليل المهنى الذى قامت به وزارة القوى العاملة والتدريب للعمالة العائدة من الكويت وفقا لما اوضحته بيانات ١٠٨١٨٤ استمارة عن عدة مؤشرات

- هناك ٩٦٦٩٠ عاملين غير مرتبطين بوظائف فى الحكومة والقطاع العام

- هناك ٩٠٩٥ من العاملين المرتبطين بوظائف حكومية

- ٢٣٩٩ من العاملين المرتبطين بوظائف فى شركات القطاع العام

وبالنسبة للعاملين غير المرتبطين بوظائف فى الحكومة والقطاع العام فقد اوضح التحليل المهنى الذى قامت به وزارة القوى العاملة انهم موزعون بواقع ٢١٤٥٥ عمالة عادية ، ٢٢٥٦٢ عمالة حرفية و٨١٧٦ مدرسا و٧٦٧١ فنيا و٦٨٩٠ زراعيا و٦٦٧٩ كتابيا و٣٧٣٩ محاسبا و٣١١٣ مهندسا و١٥٢٢ اداريا و٩٨٦ طبيبا و٨٥٩ محاميا و٢٠٢٨ فئات اخرى

ومن العراق

كذلك كشف التحليل المهنى الذى قامت به وزارة القوى العاملة للعمالة العائدة من العراق وفقا لما اوضحته بيانات ٢٨٠٧٢ استمارة عن عدة مؤشرات

- ٢٦٤٣٣ عاملا غير مرتبطين بوظائف فى الحكومة والقطاع العام

- ١٤٥١ عاملا غير مرتبطين بوظائف فى الحكومة

- ١٨٨ عاملا غير مرتبطين بالقطاع العام

وقد اوضحت النتائج الاولية لحصر الخسائر عن احتفاظ الكثير من هؤلاء العائدين بمدخرات وودائع فى بنوك الكويت والعراق مما عرضها للضياع .. كما ابرزت العمالة العائدة من الكويت مدى الخسارة التى لحقت بهم لفقدانهم مكافأة نهاية الخدمة المقررة بشكل متزايد فى مدة الخدمة الطويلة خاصة بين الفئات غير المرتبطة بوظائف فى الحكومة او القطاع العام والتى كانت مؤهلة بطبيعتها للاستقرار فى الكويت .. الامر الذى كان من اجله ان اقترحت مصر ضرورة ايجاد « اداة دولية جديدة » تضمن تنظيم اداء هذه المستحقات للعمالة المهاجرة

كما اوضحت البيانات حصر الخسائر التى لحقت بالعمالة المصرية العائدة من الكويت من واقع بيانات ١٠٨١٨٤ استمارة حصر تم تحليلها .. ان بين اصحاب هذه الاستمارات ٥١٢٢٩ عائدا لهم ارصدة مدخرات وتحويلات مجهزة فى البنوك الكويتية بمختلف العملات موزعة بواقع ١٥٨,٤٤٣,٥٩٠ دينار كويتى و٤٢,٠٢٤,٦٥٥ دولار امريكى و٢,٠٨٩,٢٣١ جنيه استرلينى و١٦٩,٨٠٨ ماركات المانية و٥٠,٥٨,٧٠٠ ليرة لبنانية و٢٩,٦٤٣,٧٧٨ ين يابانى و٧,٦٥٠ دينار عراقى و١٧٠,٣٧٣ فرنك سويسرى و٥٧,٤٢٨ فرنك فرنسى و١٠,٥٥٦,٠٢١ دولار استرالى و٣١٦,٠٨٢ جنيها مصريا و٤٥٠ دينارا اردنيا و٥٠ ريالا يمنيا و٢٠٠ ريالا سعوديا و١١٧,٩٣٠ دولارا كنديا

هذا بخلاف القيمة النقدية للمتعلقات العينية لهذه العمالة العائدة وبخلاف مكافأة نهاية الخدمة والاجور المستحقة ومستحقاتهم فى صناديق التأمين الاجتماعى واية مستحقات اخرى



عاصم عبد الحق

وفى العـــــراق

وبالنسبة للعمالة المصرية العائدة من العراق اوضحت البيانات ان من بين اصحاب هذه الاستمارات ٢١٧١٤ عائدا منهم لهم ارصدة مدخرات وتحويلات مجمدة فى البنوك وصناديق التوفير العراقية بمختلف العملات موزعة بواقع ١٣١٠٠ دينار كويتى و٢٨٠٩٦٤٧٠ دولارا امريكيا و٣٩٢٢٩٣ دينارا عراقيا و٢٠٨٦٠ ريالا سعوديا و١٥٥٠ جنيها مصريا هذا ايضا بخلاف القيمة النقدية للمتعلقات العينية لهذه العمالة العائدة وبخلاف مكافأة نهاية الخدمة والاجور المستحقة ومستحقاتهم فى صناديق التأمين الاجتماعى

عودة العاملين المصريين

ويقول عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب انه تم الاتفاق مع الحكومة الكويتية الشرعية على عودة جميع العاملين المصريين الذين كانوا يعملون لديها فى الكويت قبل الغزو العراقى واحتلاله لها . وان الكويت تقدر لهؤلاء عملهم وخبرتهم وتتمسك بهم

وكشف عن ان خسائر المصريين العاملين فى الكويت على الصعيد النقدى تجاوز فى جملتها ما يقرب من

ودائع ومدخرات فى البنوك الكويتية بلغت ١٩٠ مليون دينار كويتى وكذلك خمسة ملايين جنيه استرلينى ومليون ريال سعودى و٦٢ مليون دولار امريكى و٤٠ مليون ين يابانى ونصف مليون جنيه مصرى وربع مليون فرنك سويسرى .. اما خسائرهم العينية فقد تمثلت فى كل ممتلكاتهم ومتعلقاتهم المعيشية هناك اضافة الى الوحدات السكنية التى كانوا يشغلونها

وقال ان الحكومة لن تترك حقوق المصريين فى العراق وستحصل عليها باذن الله ان آجلا او عاجلا والتى تجاوزت المليار دولار وهى تمثل الحقوق قبل وبعد الغزو نتيجة تأخر وصول المستحقات السابقة والتى كانت تصل الى ٥٠٧ ملايين دولار اضافة الى توقف الصرف عقب الغزو

واوضح وزير القوى العاملة انه باضافة مجموع اسر العمالة العائدة يكون قد تجاوز العدد العائد اكثر من مليون مصرى يدخل ضمنها ٤٠ الف مصرى عادوا من الاردن ايضا بعد الاحداث الأخيرة

ولكن كيف نستعيد حقوق المصريين فى الكويت والعراق ؟

بالنسبة للحقوق المادية تنقسم الى عدد من البنوك

● فى حالة كل من العراق والكويت فقد الكثير من المصريين العاملين فى القطاع المنظم (الحكومة والشركات الكبرى) مكافآت ترك الخدمة التى تمنح لهم تعويضا عن التأمينات والمعاشات

● هناك عدد من المصريين فى الكويت والعراق ممن يعملون فى مجالات القطاع الخاص يكونون شركات هى فى حقيقتها بأموال مصرية تحت مظلة الكفالة وهذه الاستثمارات فانها من وجهة النظر الرسمية كويتية ومن وجهة النظر الفعلية مصرية ..

● من المعروف ان عددا لا بأس به من المصريين خاصة فى الكويت قد استقر بهم المقام فى هذه الدولة ومن ثم اودعوا جميع مدخراتهم فى البنوك سواء كانت فى حسابات جارية او دفاتر توفير .. وفى ظل الاعتداءات التى حدثت على البنوك فان الدليل الوحيد الذى يمكن ان يعتد به هو ما يحمله المصرى من مستندات

● وبالنسبة للعاملين فى الكويت والعراق نجد ان هذه الفئة من العمالة قد خسرت مرتباتها الشهرية (لشهر يوليو) التى كان يجب صرفها فى اول اغسطس بالاضافة الى عدد كبير من هؤلاء خاصة الذين يعملون بشركات المقاولات وشركات القطاع الخاص لم تصرف لهم مرتباتهم بصورة منتظمة وبلغت جملة المتأخرات بالنسبة لبعضهم الى اكثر من ٦ شهور ...

ويقول د. نادر رمسيس الخبير القانونى بوزارة القوى العاملة انه بالنسبة للعاملين كأفراد فانهم يستطيعون مطالبة الحكومة الكويتية او العراقية والمؤسسات والشركات التى لهم حقوق مثلها بهذه الحقوق .. وفى الظروف الحالية يتعذر ذلك بالطبع وعليه فمن الممكن بعد استقرار الاوضاع ان تتم هذه المطالبة مباشرة ..

فاذا لم يأخذوا حقوقهم بهذه الطريقة فمن حق المصريين قانونا الالتجاء الى القضاء فى هذه الدول للمطالبة بحقوقهم والاحكام التى يصدرها هذا القضاء ملزمة للطرفين اما فيما يتعلق بدور الحكومة المصرية فلقد تم تجميع البيانات الكافية عن جميع مستحقات المصريين العائدين من الكويت والعراق سواء كانت فى صورة اجور او ممتلكات او حصص فى شركات او كانت اموالا مودعة فى البنوك وستطالب الحكومة المصرية بها الحكومة الكويتية التى سيؤول اليها حكم هذا البلد بسداد هذه المستحقات ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩١

■ قنصل مصر فى الكويت يعلن :

المصريون يعودون الى أعمالهم بالكويت بمجرد انتظام بنوكها

اعــادة حقــوق المصــريين وإيداعاتهم ومدخـراتهم وودائعهـم بضـمان الحكومـة

الكويت وحفر الباطن ـ من احمد فؤاد :

اعلن السفير اسلمة صبرى قنصل مصر بالكويت ان جميع المصريين سيعودون الى اعمالهم بالكويت بمجرد انتظام بنوكها . وان المسئولين وعدوا بإعطاء المصريين الذين كانوا فى البلاد قبل الغزو حقوقهم وإيداعاتهم ومدخراتهم وودائعهم بضمان الحكومة .



واكد القنصل المصرى ان المرحلة القادمة ستشهد تنظيم العمالة المصرية فى الكويت خاصة فى مجال التعمير، وبمجرد ان تبدأ هذه الاعمال، وسيكون هناك تنظيم من الجانب الكويتى لذلك بما يحقق أسلوبا افضل فى الاداء، وتشرف عليه وتنظمه إدارة القوى العاملة، وقال أن هناك دراسة تم الانتهاء منها قبل الغزو لوضع الضوابط الخاصة بعمل المصريين بالكويت تكفل التعاقد عن طريق القوى العاملة بما يضمن القضاء على المكاتب الوسيطة التى تستغل المصريين.

وأعلنت قيادة القوات المصرية بالمملكة العربية السعودية أمس أسماء مصابى العمليات الحربية فى حرب تحرير الكويت وهم ٧٢ مصابا فقط. وصرح اللواء طبيب نيازى السعيد مدير الخدمات الطبية ـ الموجود حاليا بالسعودية ـ بأن الاصابات التى حدثت خلال المعارك بسيطة ولم تتعد اكثر من ٧٠ حالة عبارة عن جروح وشظايا سطحية وبعض الحروق البسيطة، وان ٩٠٪ من الحالات اصابات بسيطة، عاد ٤٠ منهم إلى وحداتهم وتبقى ٣٢ مصابا، وان عددا كبيرا من هؤلاء المصابين سيخرج خلال يوم او يومين والباقى سيخرج خلال اسبوع

واشار الى ان روحهم المعنوية مرتفعة واضطلاعهم بطبيعة المهمة التي ادوها كبير.

واوضح قائد الخدمات الطبية ان الرئيس مبارك القائد الاعلى للقوات المسلحة امر بسفر اي حالة تستدعى العلاج الى الخارج، كما امر بسفر اسر المصابين الى المملكة العربية السعودية للاطمئنان على ابنائهم بانفسهم وابلغ الفريق اول يوسف صبرى ابوطالب القائد العام للقوات المسلحة بتنفيذ هذا الامر وذلك عرفانا من القوات المسلحة بدورهم البطولى فى رفع اسم مصر واداء المهمة المقدسة التي كلفوا بها

■ **المصابون من الضباط**: نقيب مجدى محمود السيد، والرائد عادل صديق عبدالفتاح، والمقدم عبدالمنعم محمد ابوالعلا، والملازم ايمن محمد عبدالنبى، والملازم خالد محمد احمد بلتاجى.

■ **المصابون من الجنود**: شعبان عبدالقوى ابوسته، وفهيم كمال صالح، وادوارد سامى حنا، وحمدى عبدالعال بسيونى، ومحمد ابواليزيد عطية، ومليجى عبدالحليم محمد، وسيد ابو اليزيد عبدالمهيمن، وايهاب صادق الاديب، وكامل عوض، وقطب دسوقى قطب، وايهاب صلاح سمعان، وعبدالعزيز صديق على، وفوزى السيد على، وسامى رمضان سيد، واحمد ابراهيم محمود، ومحمد احمد السيد، ومسعد مصطفى عبدالرحمن، وسيد سالم السيد، واحمد محمد فؤاد القاسم، وجمعة عطية فتح الله، واشرف عبدالحى رجب، وسمير حسن السيد، وياسين عمار مهدى، ومحمد على التاجى، ومحمد داود ياسين، ويسرى ياسين محمد، وخالد محمود محمد على □

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩١

قنصل مصر بالكويت :

مدخرات المصريين تعود اليهم فور عمل البنوك الكويتية

الكويت ـ ا . ش . ا :

اعلن السفير اسامة خيرى قنصل عام مصر في الكويت ان مدخرات جميع المصريين في الكويت ستعود اليهم بمجرد انتظام العمل في البنوك الكويتية .

وقال ان المسئولين الكويتيين وعدوا باعطاء جميع المصريين حقوقهم خاصة المدخرات والايداعات والودائع التى تضمنها الحكومة .

واضاف في تصريحات له امس ان المرحلة القادمة ستشهد تنظيم العمالة المصرية في الكويت خاصة في مجال التعمير وبمجرد ان تبدأ هذه الاعمال سيكون هناك تنظيم مع الحكومة الكويتية في هذا المجال يحقق اسلوبا افضل من الاداء تشرف عليه وتنظمه وزارة القوى العاملة .



سفير الكويت بالقاهرة :

الحكومة الكويتية تلتزم برد مختلف المستحقات والمدخرات

أعلن السيد عبد الرازق الكندرى سفير الكويت لدى مصر ان الحكومة الكويتية ملتزمة برد مختلف المستحقات والمدخرات ، وقال ان ٩٠ ٪ من البنوك الكويتية استطاعت أن تحصل على سجل كامل بأسماء المودعين وقيمة ايداعاتهم ومدخراتهم والارصدة الخاصة دون النظر الى الجنسيات .

وقال انه بعد أن تعود الحياة الى طبيعتها فى الكويت وتبدأ البنوك فى عملها فسوف يتم رد مختلف المستحقات والمدخرات لجميع المواطنين وفى مقدمتهم بالطبع اخواننا من الشعب المصرى العظيم ، وهناك اتصالات مع وزارة القوى العاملة المصرية والمسئولين المصريين فى هذا المجال



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



□ سفير الكويت بالقاهرة :

استبدال العملة من الأحد وحقيقة الغاء عقود العمل

□ عبد الرزاق الكندرى □

صرح عبد الرزاق الكندرى سفير الكويت بالقاهرة بان عددا من بنوك الكويت سوف تفتح ابوابها ـ كما علم من الشيخ سالم عبد العزيز الصباح محافظ البنك المركزى الكويتى ـ يوم الاحد بعد غد .. لعمليات الايداع والسحب وتغيير العملة الكويتية القديمة بما يوازى قيمتها من عملات الدول الاخرى ..

وقال سفير الكويت ان سعر صرف الدينار الكويتى سوف يكون قريبا من سعر الصرف الذى كان معلنا من البنك المركزى الكويتى قبل الغزو العراقى فى يوم ٢ اغسطس الماضى .

واما عن استبدال الدينار الكويتى الملغى بالدينار الجديد فقد اضاف سفير الكويت قائلا ان مرسوما اميريا صدر يوم الثلاثاء الماضى يحدد تاريخ ٣٠ سبتمبر المقبل موعدا نهائيا لالتزام البنك المركزى باستبدال اوراق البنكنوت الكويتية القديمة بالاوراق الجديدة . واما عن بدء عملية التغيير هذه فسوف يصدر بها قرار خلال شهر من صدور المرسوم الاميرى تاريخ سحب العملة القديمة من التداول .

وبالطبع لن تدخل فى عملية التغيير ـ كما اكد السفير ـ اوراق النقد الكويتية التى تحمل اية ارقام من الارقام التى سبق ان اعلنت الحكومة الشرعية عن سرقتها .

وعن حقيقة ما قيل عن الغاء عقود العمل لغير الكويتيين التى كانت قائمة يوم ٢ اغسطس والسارية المفعول حتى الآن .. قال سفير الكويت انه تجرى حاليا اتصالات مكثفة مع المسئولين فى الكويت .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كل التقدير والتكريم للعمالة المصرية

بقلم : جلال دويدار

تلقيت عشرات التليفونات من اطباء ومهندسين واساتذة جامعات وعمال يمثلون عشرات الالوف من المصريين الذين كانوا يعملون بالكويت قبل حرب الخليج .. مساهمين في دعم بناء هذه الدولة الشقيقة في كافة المجالات .

عبروا من خلال مكالماتهم عن حالة الاحباط وخيبة الأمل التي انتابتهم بعد أن طالعوا في الصحف تصريحات الدكتور عبدالرحمن العوضي وزير شئون مجلس الوزراء الكويتي للصحفيين حول إنهاء تعاقدات العمالة الاجنبية بداية من الثاني من اغسطس الماضي .. وهو اليوم الذي اختاره الرئيس العراقي المهزوم صدام حسين للقيام بعدوانه المجنون على دولة الكويت العربية المسلمة .

كان ردي على كل هذه المكالمات أن مصر عندما تدافع عن حقها وحقوق ابنائها لا تطلب إحسانا من احد . هذه الحقيقة تدعمها مواقف مصر الرائدة الشامخة التي تعكس دورها التاريخي في الدفاع عن المصالح القومية للأمة العربية . لم يكن هذا الدور المصري في يوم من الايام عفويا وإنما ينطلق دائما من اعتبارات راسخة . ان مصر تستمد مكانتها القومية باعتبارها اكبر دولة عربية وصاحبة اكبر رصيد في خدمة القضايا المصيرية للأمة العربية التزاما بالمبادىء والشرعية والقيم العربية والاسلامية .

• • •

ولقد عبر الرئيس حسني مبارك عن نبض الشعب المصري واصالته وعظمته بموقفه الحاسم الشجاع من العدوان العراقي على الارض الكويتية . وتعالت كل الاصوات المسئولة في العالم مؤكدة انه لولا موقف مصر من هذا العدوان ومشاركتها تحالف الشرعية الدولية ، لواجهت قضية احتلال الكويت والاستيلاء على دول الخليج نفس مصير الاحتلال الاسرائيلي للأرض العربية والفلسطينية وهو ما يعني تحول هذا العدوان الى قرارات عقيمة تصدرها الأمم المتحدة .

• • •

وكرد فعل لما كتبته تعليقا على تصريح الدكتور عبدالرحمن العوضي حول إنهاء عقود العمالة الاجنبية .. اتصل بي الصديق المهندس حسب الله الكفراوي وزير الاسكان والتعمير مؤكدا أن كل المسئولين في حكومة الكويت يقدرون مصر وابنائها الذين ساهموا في تعميرها ونهضتها ، وقال انه يكفينا فخرا أن المصريين يمثلون حاليا طليعة قوافل التعمير في دولة الكويت الشقيقة . وقال وزير التعمير انه ورغم انه توجه الى الكويت مع خبراء التعمير في مصر متاخرا ، إلا ان الشركات المصرية كلفت بالعديد من الاعمال .. منها اصلاح ١٨ قصرا بالاضافة الى مدينة المؤتمرات وقاعاتها التي تكلفت اقامتها عشرات المليارات من الدولارات . واضاف وزير الاسكان والتعمير انه سوف يسافر على راس وفد آخر الى الكويت بعد ايام قليلة للاتفاق على قيام الشركات المصرية بعمليات اصلاح المطارات والطرق في الكويت .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩١

واختتم المهندس الكفراوى دردشته معى بانه كان من الضرورى ان تتوجه بعثة التعمير لمقابلة المسئولين الكويتيين فى مدينة الطائف السعودية مبكرا قبل انتهاء عملية تحرير الكويت للاتفاق على الدور المصرى فى عمليات التعمير ، إسوة بما فعله رئيس الوزراء البريطانى ميجور وعدد من المسئولين الامريكيين والفرنسيين .

●●●

وبعد هذه المحادثة التليفونية الطويلة اتصل بى عبدالرزاق الكندرى سفير الكويت فى القاهرة ليؤكد لى ايضا ان العمالة المصرية تحظى بكل التقدير والتكريم من جانب حكومته ..

قال : ان العاملين المصريين ليسوا مستهدفين ابدا باى اجراءات تتعلق بإنهاء العقود التى نسبت إلى الدكتور عبدالرحمن العوضى .

وعاتبنى السفير الكندرى على وصفى للدكتور العوضى بانه كان لاجئا فى مصر طوال فترة الاحتلال العراقى للكويت . قال انه كان فى مصر بين اهله وعشيرته وان المصريين فتحوا بيوتهم وقلوبهم للكويتيين باعتبارهم اخوة اعزاء فى وطنهم الثانى . وقال ان اى كويتى لا يمكن ان ينسى جميل مصر وموقفها الذى كان احد الدعائم الاساسية فى عملية تحرير الكويت .

●●●

اننى أشهد ان رد الفعل الذى جاء فى اعقاب المقال الذى كتبته حول تصريح الدكتور العوضى ، كان ايجابيا ولصالح العمالة المصرية التى تؤدى بجهدها وعرقها مهمة قومية تتوافق ومسئولية مصر ومكانتها . وقد كان من الضرورى ان يعلم الجميع ان مصر لن تتهاون او تتسامح ابدا مع اى سلوك يمس مصالح ابناء مصر .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حصر العمالة المصرية بالكويت لجان لتوفير الوظائف لهم

الكويت ـ عبدالمجيد الجمال :

تبدأ السفارة المصرية بالكويت اعتبارا من غد (السبت) فى توزيع استمارات الهدف منها الحصول على بيانات كاملة عن المصريين المقيمين ولم يغادروا البلاد منذ اغسطس الماضى وكذلك الذين وفدوا اليها هربا من احداث الحرب والثورة الشعبية فى العراق .

وقال السفير امين نمر للأخبار انه عن طريق هذه الاستمارات سيمكن الوصول الى اعداد المصريين بالكويت ونوعياتهم واماكن تواجدهم والاعمال التى كانوا يقومون بها وانه فى المرحلة التالية سيتم تكوين لجان لمساعدتهم وتوظيف من تحتاجه المصالح وجهات العمل الكويتية منهم وسيتم توزيع هذه الاستمارات بالقنصلية واماكن تجمع المصريين ..

يؤدى السفير المصرى صلاة الجمعة اليوم مع المصريين حيث يلتقى بهم ويتعرف منهم مباشرة على اوضاعهم ويستمع الى مقترحاتهم لرفع المعاناة عنهم ..



المصدر : المصــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩١

المصــور فـى الكـــويـت



سلامة مجاهد



عدسة: فارس حماد

أمين نمر سفير مصر فى الكويت فى أول حديث

فــرص العمل فى الكـويت للمصـــريين ليست واضحة

- يتعمـــد البعض الاحتـــكاك بالمصريين هنا .
- نعم ، رحلنا ٦٠٠ مصرى خـــلال الأيام الماضية .



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩١

●● فى ساعة متاخرة من ليل الأربعاء الماضى ، سافر الى الكويت عن طريق البحرين الزميلان : سلامة مجاهد وفارس حماد .
الرسالة الأولى كانت عبارة عن ثلاثية صحفية ، من الكويت التى حولها العراقيون قبل الانسحاب منها الى ارض محروقة . الجزء الأول . اول حديث مع سفير مصر فى الكويت امين نمر . من الصعب ان ننحى جانبا عنصر السبق الصحفى ..
وفى هذا الأول . يقدم السفير ، الجانب الاخر من الصورة ، وهو الجانب الذى لم يتطرق اليه احد من قبل .
ثم ياتى دور الوثائق السرية التى حصلت عليها القوات الأمريكية بعد تحرير الكويت ، ومن خلال رؤية شاهد العيان ، يقدم تفاصيل صغيرة من داخل الكويت المحررة ، سواء عن العملة التى يتم استبدالها ، او صورة الرئيس الأمريكى فى وعى الكويتيين ●●

●● وصل السفير امين نمر الى الكويت فى ظروف صعبة . وتسلم عمله فى ظل إجواء تذكر الانسان بحكايات البدايات الأولى . كل الأمور هنا صعبة . واصعب منها اجراء حديث معه . حول احوال المصريين هنا فى الكويت . ولكن لامفر من السؤال والجواب ، فالكل فى انتظار مايقوله .
السؤال الأول كان عن تعمير الكويت ونصيب مصر من ذلك ، خاصة أنها البلد العربى الوحيد صاحب الخبرة العريقة فى تعمير المدن التى دمرتها الحروب ●●

قال السفير :
عن عملية الاشتراك فى عملية اعادة التعمير ، الفرصة مازالت قائمة وسوف نتحرك فيها ، هناك خطة طارئة تستهدف إعادة الحياة الضرورية ، مدتها شهران وواضح ان الشركات الأجنبية الانجليزية والأمريكية وتعمل من باطنها بعض الشركات العربية تقوم بقسم منها بينما يقوم سلاح المهندسين الأمريكى بالقسم الثانى ، اما خطة اعادة التعمير ، الأصلية فمازالوا يقومون بعمل مسح شامل لها ولتوقيتاتها وتكاليفها والأمر بشانها لم يتضح بعد وعندما جاء وفد شركاتنا مع المهندس حسب الله الكفراوى تركت معلومات بإمكاناتها للجنة اعادة التعمير برئاسة الدكتور إبراهيم الشاهين .. من ضمن خطة الطوارىء توفير الطعام والمياه ، على سبيل المثال وهو امر يلعب الوقت دورا هاما ، وعامل النقل عامل حاسم فى هذا ولابد من وضع النقل البرى فى الاعتبار ، وقد ارسل اتحاد الجمعيات التعاونية وفودا مختلفة للشراء من دول الخليج والاتفاق ان تذهب هذه اللجان لاستكمال الشراء من مصر هذا الاسبوع ، ايضا كانت هناك بعض الأعمال غير المخططة فى خطة الطوارىء مثل قصر البيان وعندما جاء وفد الشركات مع المهندس الكفراوى اعطوها لمجموعة عمل من المقاولون العرب من شركة حسن علام .. وعندما جاءت هذه الشركات وجدت بعض المشاكل مثل الاتصال مع القاهرة لتطلب طلباتها ، فوفرنا لهم خطا تليفونيا خاصا ، واود ان اقول إن ظروف العمل هنا صعبة فليست هذه كويت زمان .

لدينا فرصة عمل كبيرة جدا مع القطاع الخاص الكويتى الذى تشكل اعماله نسبة ٣٠٪ من اجمالى حجم الاعمال فى الكويت ، لابد أن نسعى اليها وعندما جاءت مجموعة رجال الأعمال بدأت بعض المؤشرات وبدأ الاتصال واعتقد أن النتائج سوف تتضح ، وسيكون للشركات المصرية دور مميز وواضح فى مرحلة مابعد الشهرين .

ـ ماهو موقف المصريين فى الكويت الآن ؟ خاصة القادمين من العراق ؟!

● المشكلة حقيقة متعددة الأبعاد منها مايتعلق بتصريحات الاقامة الكويتية وهى غير متيسرة للآن ، فضلا عن عدم توافر فرص العمل التى تتناسب مع طبيعة هذا النوع من العمالة ـ درجة ثالثة ـ لكن بشكل عام ونتيجة للروح السائدة هنا من الممكن ان يعمل جزء منهم هنا ، سوف نسعى لذلك ومن لن تتوافر له فرصة عمل سيتم ترحيله إلى مصر ، خاصة أن الكويتيين ينتظرون عمالتهم الأصلية الموجودة فى القاهرة وهى من نوعية تختلف إلى حد كبير عن نوعية العمالة المصرية فى العراق .

● تم ترحيل حوالى ٦٠٠ شخص منهم خلال الايام الثلاثة لوصولنا عن طريق الطائرات العسكرية وطائرات مصر للطيران وقد حدث تنسيق بفتح معسكر للقوات المسلحة وجمع فيه هؤلاء المصريون استعدادا للرحيل ، ونحن مستمرون لكن إمكانات هذا المعسكر فى حدود اعاشة ٥٠٠ فرد .

الأعداد على الحدود متغيرة ولا يستطيع احد حصرها .

وحدثت اتصالات مع هيئة الإغاثة والصليب الأحمر والاتصالات تجرى مع الحكومة السعودية وينسق حاليا اقامة معسكر آخر اكثر قدرة ووسائل جوية اكثر لتجميع الناس بالكامل بناء على اتفاق تم أثناء زيارة الأمير خالد لمصر ، لكن ظروف القادمين من العراق صعبة ، فقدوا كل شيء فى العراق لديهم أمل العمل فى الكويت لكن لايمكن بقاؤهم فى الكويت دون إقامة ; وهناك بعضهم يحمل مايثبت انه مصرى فاشترطنا لنقلهم وجود مايثبت مصريته لاعطائه تصريحا بركوب الطائرات .

وقد اتخذنا بعض الاجراءات بإعطاء تصريحات مؤقتة لمدة شهر بالاتفاق مع السلطات الكويتية من يحضر كفيلا كويتيا نعطيه تصريحا وقد فعل بعضهم ذلك بالفعل .



فيما يتعلق بالمصريين المقيمين هنا أصلا ، فنحاول التغلب على المشكلات التي تواجههم ، خاصة أن بعضهم لايعملون ايضاً وبعضهم انتهت صلاحية وثائقه وهي مشاكل نتغلب عليها لكنني اريد ان أؤكد على الآتي اننا نفكر بالتعاون مع افراد الجالية المصرية الموجودين عمل تسجيل عن قدرات الجالية وامكانات العمالة المصرية وعناوينها بحيث نوفر للكويتيين المعلومات والافراد وسوف نبدأ في ذلك هذا الاسبوع وسيكون هذا التنظيم تحت رعاية القنصلية وسوف يديره افراد الجالية ، فرص العمل ليست واضحة رغم الأماني الخاصة بها .

ـ والمصريون الموجودون في البصرة .

● ليست لدى معلومات عن المصريين في البصرة إلا بعض المعلومات من العائدين ويمكن أن يكون مبالغا فيها إلى حد كبير ، والمعلومات الحقيقية لم تكتمل بعد لانني هنا منذ ايام قليلة .

ـ يشكو البعض من مشاكل توزيع حصص التموين ؟!

● يوزعون حصصا تموينية في المجمعات ، تجد بعض الجنسيات تتعمد الاحتكاك بالمصريين ، لكن في كثير من الحالات الواضحة جدا نجد دعوة الكويتيين للمصريين ليقفوا معهم في الطابور الخاص بهم بل ان بعضهم يقولون له من حقك كمصري أن تروح وتجيء مرتين ، وهناك بعض الحالات القليلة والفردية التي نجد فيها اساءة لكن الحالة العامة هي تكريم المصري اينما حل في الكويت ، وكل حالات الاساءة نتصل بشأنها بالداخلية التي تحقق ، وتعطى لنا حقنا كمصريين ، وحجم هذه الحالات خلال هذه الفترة لايتعدى أربع أو خمس حالات فقط ، كانت حالة واحدة منها واضحة واتخذت اجراءات شديدة بشأنها من جانبهم ، وهنا أريد أن أقول إن الأمور لم تستقر بعد وهناك مشكلات عديدة منها مشكلة التموين ومشكلة الوشايات بشأن التعاون مع العراقيين أو الوقوف ضد المقاومة ، وهنا ضروري أن تحقق السلطات ونحن لانطلب اكثر من ذلك ..

ـ ماذا قدمتم لرجال الاعمال .. ؟!

● نحن نساهم بقدر الممكن في مساعدة رجال الأعمال ، فصباح اليوم جاءني على سبيل المثال اثنان من رجال الاعمال المصريين قالا إننا نريد أن نحضر بضاعة من مصر ، اعطيتهما على الفور اسماء ٣ رجال اعمال واتصلا بهم فورا من السفارة وسوف يحضرون لاستكمال الاتفاق ، هذه مساعدة بطريقة عملية ايضا شركتا المقاولون العرب وحسن علام ، كانت المشكلة انهم لم يجدوا خبزا والاتفاق كان ان يحضروا الخبز من مصر لكنهم عندما ذهبوا لرئيس المخفر اعطاهم ٥٠٠ رغيف في اليوم ، لم يقصر احد ..

ـ كل صحف العالم العربي تصل عدا الصحف المصرية ؟!

● ضروري أن يعين ملحق اعلامي جيد وربما تحضر شخصية إعلامية مقبولة ولديه الوعي الكافي بحيث يكون البنية الأساسية للصحافة المصرية اما بالنسبة لغياب الصحف المصرية ، فإنها في الغالب وبحكم تجربتي غالبا ماتصل في اليوم التالي ، كان يهمني أن تصل الصحف ، وكنت اجد مشاكل كثيرة تعترض ذلك وتدخل في متاهة شركة التوزيع ضروري ان يتطور اسلوب التوزيع بحيث تصل في نفس اليوم وإلا اصبحت سلعا بايتة .

ـ والاذاعات ؟!

● لدى هنا راديو جيد لكنه يستقبل لندن افضل مما يستقبل الاذاعات المصرية .

ـ ماهو مدى صحة المعلومات المتداولة بشأن القبض على المصريين ؟

● بالنسبة للمصريين الذين القى القبض عليهم خلال هذا الاسبوع يقدر بعدد من ٣٠ إلى ٤٠ فردا خلال هذا الاسبوع ليس اكثر بسبب الوشايات واخرجناهم من المخافر ..

لا احد يستطيع أن يحدد اعدادا لمصريين قتلوا في الكويت لأن الكويت ذاتها لايتوافر لديها معلومات حتى يحدد احد ، وكل الارقام المتداولة بهذا الشأن مبالغ فيها الى حد كبير .

والسلطات الكويتية لاتحاسب احدا على تعاونه مع الاحتلال إلا إذا قدم احد فيه بلاغا ومع ذلك عندما يذهب مندوب السفارة يتسلم المصريين من المخافر مهما كانت الأسباب والسلطات الكويتية متعاونة في ذلك ، وعندما تحاول تسفير بعض العناصر يرفضون بحجة انهم فقدوا كل شيء .



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير القوى العاملة :

تعهدت الكويت بصرف جميع مستحقات العائدين منها

حوار : أمين طه مرسى

□ مازلنا ننتظر ماينتهى إليه الوضع فى العراق للتفاوض حول مستحقات العائدين

□ اقترحت الوزارة ضوابط للعمل بالخارج اعترض عليها مجلس الدولة

ما هى الإجراءات التى اتخذت لصرف مستحقات العائدين من العراق والكويت ؟

إلى اين وصلت وزارة القوى العاملة فى اتصالاتها بحكومة الكويت لصرف هذه المستحقات وبمنظمة العمل الدولية للإفراج عنها من العراق ؟

ماذا أعدت الوزارة حتى لا يتكرر مستقبلاً ما حدث ؟

وما هى حقيقة ما تردد اخيراً عن إجراءات تعسفية اتخذتها الكويت ضد المصريين بعد التحرير ؟

عن ذلك يجيب عاصم عبد الحق ، وزير القوى العاملة والتدريب ، موضحاً ابعاد الموقف بالأرقام .. يقول :

– بلغت جملة الخسائر المادية المباشرة التى لحقت بالعائدين من العراق والكويت ١٠ مليارات دولار . هذه الخسائر تشمل الأجور ومكافآت نهاية الخدمة وأرصدة بالبنوك وتحويلات مصرفية مجمدة ومتعلقات عينية . ما يعنينا الآن هو مستحقات العائدين لدى حكومة الكويت وحكومة العراق . بالنسبة للكويت جرت اتصالات انتهت بموافقة الحكومة الكويتية على صرف منحة عاجلة ٤٠٠ مليون دولار ، للعائدين منها ، وقد تم بالفعل صرف ١٧٦ مليون جنيه من هذه المنحة لـ ١٤٦٧٢٧ عائدا من جملة العائدين من الكويت وهم ١٥٨ الفا – اما بالنسبة للعائدين من العراق فلم يكن امامنا إلا ان نتوجه بالشكوى لمنظمة العمل الدولية لضمان المحافظة على مستحقاتهم ، كما اننا الآن فى حالة انتظار لما سوف يسفر عنه الموقف فى العراق .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩١

و لايمكن ان تبدا مفاوضات مباشرة مع حكومة العراق إلا بعد استقرار الوضع هناك .

■ الخسائر التى لحقت بالعائدين كافراد وبالدخل القومى الذى فقد بما حدث مصدراً من مصادره ، الم تكن من جانبكم متوقعة وماذا اعدت الوزارة حتى لا يتكرر ما حدث ؟

- لم تكد تبدا الازمة حتى توقعنا عودة العدد الاكبر من العاملين فى كل من الكويت والعراق . هذا امر طبيعى . ايضاً توقعنا وقدرنا تصرف العراق بالصورة التى جرت عليها . كنا نعلم ان العراق سيوقف صرف التحويلات وسوف يمنع اعداداً كبيرة من العاملين المصريين هناك من العودة .. ولقد ساعدنا هذا التقرير المسبق على وضع خطة عاجلة لاستيعاب العمالة العائدة وتسكين الجزء الاكبر منها فى مواقع العمل السابقة وايضاً توفير فرص عمل لمن لا عمل له . ثم تصنيف هذه العمالة ، مهنيا وسنيا وجغرافيا حسب المحافظات التى ينتمون إليها ، وحصرنا الخسائر على وجه التقريب ، وجرت دراسة للوسائل القانونية للحفاظ على حقوق العائدين . انصرف الجهد الاكبر إلى ان نتجنب الاثار السلبية لما حدث . اما عن الشق الثانى من السؤال : ماذا اعدت الوزارة للمستقبل .. فقد تم بالفعل مراجعة كافة القوانين المنظمة لسفر المصريين للعمل بالخارج ، ايضاً مدى فاعلية اتفاقيات العمل العربية والدولية الخاصة بحفظ حقوق العمال المهاجرين ، واهم من ذلك النظر فى إمكانية التوسع فى سوق العمل داخليا حتى يمكن استيعاب العمالة الناشئة اولاً باول وحصر الهجرة للعمل فى اضيق الحدود ..

■ تحديداً .. كم عائدا توافرت له فرصة عمل من غير العاملين بالحكومة والقطاع العام ، وكم من هؤلاء عاد إلى عمله ؟

- إجمالى العائدين ٤٠٠ الف ، عاد منهم إلى عمله بالحكومة والقطاع العام ١٥ الفا وتم تعيين من تخلفوا عن التعيين دفعات ١٩٨٢ و١٩٨٣ ، وبالنسبة لغير العاملين بالحكومة والقطاع العام كان لزاما ان نلجا إلى التدريب التحويلى حتى يمكن تنفيذ البرامج اللازمة لإعادة تدريب هذا الفائض الكبير .. هذا وإن كان الحل الامثل لاستيعاب هذه العمالة هو التوسع فى المدن الصناعية بالمجتمعات العمرانية الجديدة .. مع التركيز فى ذلك على صناعات صغيرة تكون متكاملة مع الصناعات الكبيرة ..

■ قدمت حكومة الكويت منحة عاجلة وتعهدت بضمان صرف جميع استحقاقات العائدين منها .. كيف تفسرون مع هذا ، الإجراءات التعسفية التى ترددت اخبارها اخيراً وقيل إن حكومة الكويت اتخذتها بالذات ضد المصريين هناك ، سواء من نزح منهم إليها من العراق او من كان اصلاً يعمل فى الكويت وفضل البقاء ؟

- بداية اود ان اوضح ان هناك فترة انتقالية مابين التحرير وبين الاستقرار وعودة الحياة الطبيعية . فى ظل ظروف استثنائية كالتى تشهدها الكويت لا يخلو الامر من وقوع بعض الحوادث الفردية . وليس صحيحاً انها إجراءات من جانب الحكومة الكويتية وليس صحيحاً ايضاً ان ما حدث كان موجهاً إلى المصريين دون غيرهم . الكويت الآن تسودها حالة من الفوضى التى يصبح معها وقوع مثل هذه الحوادث امراً وارداً .

■ اخيراً .. الا ترى -سيادة الوزير- ان موضوع الهجرة للعمل بالخارج -خاصة بعد ماحدث- فى حاجة إلى دراسة بل إلى تشريع محكم دقيق ؟

- نعم .. ولقد بادرت الوزارة بالفعل بتقديم مشروع لتعديل القانون ١١٩ والخاص بتشغيل العمالة المصرية بالخارج وتضمين هذا التعديل قانون العمل ١٣٧ .. هذا المشروع مطروح الآن للمناقشة فى مجلس الشعب .. ولكن -للاسف- مجلس الدولة يعترض على الضوابط التى اقترحتها الوزارة لتنظيم الهجرة والسفر للعمل بالخارج .. قال مجلس الدولة إن التعديلات المقترحة مخالفة لنص المادة ٥٢ من الدستور والتى تقرر حق الهجرة الدائمة او المؤقتة إلى الخارج لمن يشاء ..

■ سفير الكويت فى القاهرة :

استثناء المصريين فى الكويت من انهاء عقود العاملين الاجانب

اكد السيد عبد الرزاق الكندرى سفير الكويت بالقاهرة ان ماذيع عن انهاء عقود الاجانب العاملين فى الكويت لاينطبق على المصريين ، واعرب عن اعتزاز بلاده بعطاء ومساهمة الاخوة المصريين فى عملية تنمية وبناء واعمار الكويت الحديثة .

جاء ذلك ردا على التصريح الذى نسب الى الدكتور عبد الرحمن العوضى وزير الدولة الكويتى لشئون مجلس الوزراء الذى اعلن فيه الاسبوع الماضى انهاء عقود جميع العاملين الاجانب فى الكويت .

٥٠ مليون دولار من الصندوق الكويتي بفائدة ١,٥٪ للصندوق الاجتماعي للتنمية

صرح مصدر مسئول بوزارة التعاون الدولى بأن الاتفاقية التى تم توقيعها مع الصندوق الكويتى للتنمية تهدف الى خلق فرص عمل للاسهام فى استيعاب المصريين العائدين من الكويت والعراق ولتخفيف حدة البطالة فى مصر بصفة عامة . وتوفر الاتفاقية ١٤,٤ مليون دينار كويتى بما قيمته ٥٠ مليون دولار للمساهمة فى توفير موارد للصندوق الاجتماعى للتنمية ويمثل قرض الصندوق الكويتى ٢٠ ٪ من موارد الصندوق وتبلغ مدة القرض ٣٠ عاما بفترة سماح ١٠ سنوات ويسدد على ٤٠ قسط نصف سنوى



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢ أبريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رغم اكاذيب الصحف الحكومية

صرخات المصريين تتعالى امام السفارة الكويتية بالقاهرة



السفارة الكويتية تملأ استمارات وهمية!!

والبنوك ترفض صرف ٢٠ مليون جنيه

«عدنا الي سفارة الكويت مرة أخري نتقصي ابعاد حقيقة الوضع المؤلم لضحايا حرب الخليج من المصريين.. فالمئات من المصريين يتكدسون حول السفارة وعلامات الحزن والذهول ترتسم علي وجوههم.. ولا مجيب هم في واد والمسئولون بالسفارة في واد آخر.

والحكومة المصرية آخر «طناش»!!.. كما اخترعت السفارة حيلة جديدة لتطفيش بعض المصريين الذين تبلغ قيمة مستحقاتهم حوالي ٢٠ مليون جنيه بإحالتهم للبنوك التي ترفض بدورها صرف اي مبالغ، خوفاً من رفض الحكومة الكويتية سدادها!!

وأسئلة مريرة وحزينة تدور علي ألسنة واذهان المصريين أين مستحقاتنا؟ وهل ستعود أم لا؟!

وفي بداية الجولة، لاحظنا شابا مصريا يصرخ في حارس السفارة الكويتية قائلا: عايز أقابل السفير.. فين الحكومة المصرية؟! لكنه واجه سيلا من الالفاظ البذيئة التي ألجمته»

وكانت بداية سيئة، زاد منها، اننا وجدنا سيارة كويتية مكتوب عليها لافتة «مشكوره يامصر» وتساءلنا: هل هذا هو رد الجميل؟!!

والتقينا بعشرات من المصريين الموجودين حول السفارة وداخلها وقال

تحقيق :

معتز الحديدي

علاء البحار

عادل البهنساوي

لنا مجدي محمد عبد العظيم «القاهرة» الذي كان يعمل في مؤسسة لقطع الغيار بالكويت متسائلا: هل سنعود الي عملنا بالكويت؟ أم لا؟ وهل سأحصل علي مستحقاتي التي تقدر بـ ٢٠ الف جنيه مصري؟!! ويضيف في انفعال شديد «السفارة لم ترد علي أسئلتي حتى الآن ويردون علينا فقط قائلين: لا تعليمات.. لا توجد بيانات!!

وبعد أربعة شهور سوف نقرر مصيركم بالاضافة الي ان هناك تضاربا بين تصريحات المسئولين الكويتيين فتارة يؤكدون أن العقود تم إلغاؤها وتارة يقولون العقود لم تلغ!!

وفي حيرة شديدة يؤكد شرف الدين عبد الله «شبرا» «ان عيد الفطر المبارك أقترب وليست معه أية أموال بسبب مماطلة الحكومة الكويتية في صرف مستحقاته ويضيف: من المحزن أنني

عندما جئت الي السفارة الكويتية قالوا لي اذهب الي البنك العربي الافريقي لاستبدال الدينارات وعندما ذهبت الي البنك رد علي المسئولون هناك بأنه لم تأت أي إشارات لاستبدال العملة وأصبحت في حيرة شديدة بين البنك والسفارة وبدون جدوى!! وينكر شرف الدين الشيخ سعد الصباح بوعوده السابقة ويضيف أن بعض المسئولين بالسفارة الكويتية يستغلون الظروف ويستبدلون الدينار بـ ٦ جنيهات ثم يقومون ببيعه بـ ٩ جنيهات..!!

إستغلال!

وبجانب سور السفارة وجدنا بعض الناس يقومون بإستبدال العملات وعندما اقتربنا منهم وجدناهم تجار عملة يستغلون ظروف المصريين ويشترون الدينارات بأبخس الأسعار ثم يبيعونها في السوق السوداء.

وفي أثناء جولتنا شاهدنا أحد المصريين المترددين علي السفارة والذي



قابلناه في الجولة السابقة وعندما اقتربنا منه أقبل علينا قائلا:

أحضر كل يوم للسفارة ومفيش حد بيسأل في وعلي فكرة مفيش حد سافر وكل ما نشر في الصحف القومية من استرداد المستحقات وعودتنا الي العمل بالكويت كذب في كذب.

والعجيب أن الحكومة المصرية أصدرت قراراً بعودة كل المصريين العائدين من الكويت والعراق الي اعمالهم في مصر وحتي الآن لم أعد إلي عملي بالشركة الهندسية للمشروعات!!

والسودانيون ايضا

كما ان المواطنين السودانيين يتعرضون للإضطهاد في المعاملة من جانب السفارة الكويتية حيث يؤكد أحد السودانيين رفض ذكر اسمه أن مستحقاته ومؤهلاته في الكويت ولكن السودانيين ممنوعون من دخول الكويت حتي لو كانت معهم تعاقدات ويقول: لا نعرف ما هو مصير حقوقنا وهل سنستردها أم لا؟ وأكد أن الحكومة الكويتية تقوم بالانتقام من الشعب السوداني بسبب بعض المواقف السياسية للحكومة السودانية ويسأل: ما هو مصير الجالية السودانية العاملة بدولة الكويت والموجود بعضها بالقاهرة؟!

وأضاف ان: السودانيين يشعرون بالخوف من التعامل مع المسئولين الكويتين تحسباً لأية أعمال انتقامية ضدهم.

مع المسئولين

وعندما ذهبت إلي أحد المسئولين بشباك رقم ٢ وسألته عن مصير العمال المصريين؟ رد قائلا لا أعرف!! ووالله اللي بييجي بنعطي له استمارة ويملاها وبعد كده يحلها ربنا وماذا عن عمال القطاع الخاص؟ والله ابلغناهم بأن يأتوا الينا بعد العيد لكي يملأوا الإستمارات! ولكن هل هناك خطوات جدية لحل مشاكلهم؟ لا أعرف!! يمكن بعد العيد ربنا يفرجها!!

وعندما انتقلنا إلي شباك آخر لكي نسأل عن مستحقات المصريين واستبدال الدينارات رد قائلا: إذهبو إلي البنك العربي الافريقي فيرد عليه احد المصريين قائلا: ذهبنا إلي البنك ولم يستبدل لنا الدينارات فيرد المسئول: ليس لدينا أي جديد والتعليمات هي ان يذهب المصريون الي البنك العربي الافريقي.. واصبح المواطن المصري حيرانا بين البنك والسفارة.

ومن جهة أخري أكد مصدر مطلع بوزارة القوي العاملة «للشعب» أن مستحقات المصريين لدي دولة الكويت لن تصرف حاليا أو في المستقبل، وأضاف ان رفض الحكومة الكويتية الاخير تحديد موعد محدد لصرف تلك المستحقات يؤكد عدم رغبتهم في صرف المستحقات وأضاف ان الوضع الراهن أصبح يتطلب التدخل الفوري من الحكومة المصرية.

وطالب بإحالة قضية المصريين العائدين من الكويت الي منظمة العمل الدولية وتخصيص دفع مستحقات المصريين من أموال الكويت المفرج عنها كما حدث مع العراق.

وأكد أن الموقف الضعيف والمتخاذل من جانب الحكومة أعطي الفرصة للكويت لاتخاذ هذا الموقف الناكر للجميل!!.

البنوك المصرية

ووقع المصريون في حيرة ما بين السفارة والبنوك، فالسفارة توزعهم علي البنوك بينما البنوك المصرية مازالت ترفض صرف قيمة تحويلات المصريين العاملين في الكويت قبل الأزمة والتي تقدر بـ ٢٠ مليون جنيه.

واكد مصدر مسئول بالبنك المركزي: ان كافة البنوك لم تتلق أي تعليمات جديدة حتي اليوم «السبت» بشأن صرف التحويلات بالرغم من عودة البنوك الكويتية الي العمل.

وأرجع المصدر رفض البنوك صرف قيمة التحويلات الي خوف البنوك المصرية من صرف تلك التحويلات ورفض البنوك الكويتية سدادها بعد ذلك.

(وفي اتحاد العمال) اكد احد المسئولين على ان الاتحاد اتصل بوزير الخارجية للتأكد من صحة هذه القرارات الكويتية الخاصة بإلغاء تعاقدات المصريين ولكن وزير الخارجية أبلغ الاتحاد أن القرار غير مقصود به العماله المصرية وان العماله المصرية سترجع للكويت وان حقوقها محفوظة تماما!!

وقال: ان اتحاد العمال ينتظر حتي تتوفر لديه المعلومات الكافية حول هذا الموضوع وسيعقد مجلس ادارة الاتحاد جلسة -لم تحدد بعد- لمناقشة أي تطور



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ أبريل ١٩٩١

العمال المصريون بالكويت
إيفاد لجنة لمتابعة أحوالهم

صرح السيد عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة والتدريب بأن المستشار العمالى المصرى بالكويت سوف يتوجه قريبا الى العاصمة الكويتية لمباشرة عمله ومتابعة احوال العمال المصريين .

وقال ان هناك اتصالات تليفونية يوميا مع السفير امين نمر سفير مصر بالكويت لمتابعة احوال العمالة والعمال المصريين بالكويت وان سفر المدرسين للكويت سوف يبدأ اعتبارا من العام الدراسي الجديد .. حيث ان الفترة الحالية هى فترة طوارىء بالكويت وان العام الدراسى اوشك على الانتهاء .

واكد ان كل مرحلة سوف تأخذ عمالها التى تحتاجها الكويت بعد انتهاء فترة الطوارىء ، واعداد دولة الكويت للحياة الطبيعية ، مشيرا الى انه سيتم خلال ايام تزويد الكويت بنحو ٢٠٠ فنى للعمل فى اجهزة المرافق للعودة بعملها الى طبيعته العادية .



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العمالة المصرية بالكويت تدخل دوامة التصريحات الكاذبة

تحقيق
علاء البحار
معتز الحديدى

ومره أخرى تتابع «الشعب» سيل التصريحات الصحفية حول قضية حقوق المصريين العاملين في الكويت وعودتهم الى أعمالهم ! وقد تناقضت هذا الأسبوع ، كل التصريحات التى لم نجد لها أى صدى حقيقى على أرض الواقع !!

فوزير القوى العاملة صرح بأن ٦٠٠ موظف سافروا الى الكويت وتسلموا أعمالهم ، بينما أكد المسئولون بالسفاره أنها لم تطلب إلا ٤٧ فقط!!

كما صرح «العوضى» وزير الدوله للشئون مجلس الوزراء «الكويتى» أن الحكومه الكويتيه وافقت على استبدال الدينارات من البنوك المصريه وأتضح إن كل هذه التصريحات وهمية!!

وأندلعت حرب التصريحات «البالونات!!»

والمصريون يتكدسون كل يوم أمام السفاره وقد فقدوا أعصابهم لطول أنتظارهم !!

وفى هذا التحقيق نتابع الحقائق على أرض الواقع

مؤتمر الوزير

فى المؤتمر الصحفى الذى عقده وزير القوى العاملة الاسبوع الماضى أعلن أن فرصا جديدة فتحت أمام العمالة المصرية بالكويت

وأكد الوزير أن ٦٠٠ موظف قد سافروا بالفعل الى الكويت وتسلموا أعمالهم فى وزارة الكهرباء والمرافق العامة..!!

وعندما انتقلت «الشعب» إلى السفارة الكويتية كى تتحقق من هذه المعلومات..

فوجئت بأن المسئولين بالسفارة يؤكدون أن هذه المعلومات غير صحيحة!! وأن مجموع من سافروا للعمل بوزارة الكهرباء لايزيد عن ٤٧ عاملا ومهندسا فقط !!

ومما يذكر فى هذا الصدد أن المسافرين للكويت من المصريين يتعرضون لأجراء تحقيقات شخصيه صارمة قبل سفرهم.

وفى أطار حمله التصريحات الصحفية جاءت تصريحات د. عبد الرحمن العوضى وزير شئون مجلس الوزراء الكويتى والتى قال فيها

أن جميع موظفي وزارة العدل الذين كانوا بالكويت قبل الغزو سوف يعودون فى غضون أيام معدودة..

وذهبنا أيضا إلى السفارة نرقب ونتابع هذه العملية محاولين الالتقاء بموظفى وزارة العدل بالسفارة والذين توافدوا إلى هناك بعد



بالشعارات وصور الزعماء يحلون مشاكل العمالة المصرية !
تصوير : هشام المصرى

تصريحات العوضي:

وهناك التقينا بمحسن محمد من أمبابة الجيزة .. قال : بعد تصريحات العوضي جئت إلى السفارة وقدمت كل الاوراق المطلوبة حتى أتمكن من السفر إلى عملي بالكويت. لكنني فوجئت بالمسئولين في السفارة يقولون: أنهم ليس لديهم أية معلومات عن هذا الموضوع «وعندما ذهبت «الشعب» إلى الاستعلامات تسألهم عن حقيقه تصريحات العوضى قال المسئول : والله لم تأت لنا أيه بيانات عن هذا الأمر.

اجراءات وهمية

نعود مرة أخرى إلي تصريحات عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة الذى قال فى مؤتمره الصحفى أن صلاح حامد رئيس البنك المركزى أكد له أن الاجراءات قد أتخذت لصرف شيكات المصريين المسحوبه على البنوك المصريه من دولة الكويت قبل ٢ أغسطس!!

وقد حرصت «الشعب» على متابعة هذه التصريحات فقامت بجولة إلى بنك مصر والبنك الاهلى والبنك الوطنى الافريقى والتقت بعدد من العاملين الذين لهم مستحقات بهذه البنوك.

فى البدايه قال رشدى غيث الذى كان يعمل بشركة مقاولات بالكويت : بعد أن سمعت التصريحات بصرف الشيكات المسحوبه على بنوك مصرية قبل الغزو جئت مسرعا إلي البنك كى أصرف مستحقاتى التى كنت قد حولتها إلى مصر قبل الغزو..

لكننى فوجئت بالمسئولين فى كل البنوك.. السابق ذكرها يؤكدون أن ليس لديهم أية معلومات عن هذا الموضوع .. ولم يتلقوا أى أوامر بصرف أى مستحقات أو شيكات لصالح من كان يعمل بالكويت وهذا المعنى اكده ع . أ . س وكان يعمل بوزارة التعليم هو وزوجته. وظل يعمل بالكويت لمدة ٢٤ سنة وحاول صرف مكافأة الخدمة ولكنه لم يتمكن ورغم المعاناة التى يلاقيها المصريون من كل اتجاه من كل المسئولين فمازالت السفارة المصريه بالكويت بلا مستشار عمالى.. وهكذا يبقى العمال المصريون ألعوبة بين تصريحات المسئولين يحركونهم بكلمات يطلقونها فى الهواء .. فينطلقون وراءها ولا يجنون سوى الوعود الكاذبة.. فالي متى ؟!

رسالة الكويت ● عبدالمجيد الجمال

٢٠ ألف مصرى بالكويت ومعظمهم بلا عمل

● السماح للمصريين بالاطمئنان على ممتلكاتهم بعد عودة الكويتيين

أن عدد المصريين الموجودين حاليا بالكويت لا يتعدى ٢٠ الفا ، من اصل حوالى ٢٠٠ الف كانوا يقيمون بها قبل الغزو العراقى ، صرح بذلك لآخر لحظة امين نمر سفير مصر فى الكويت .. وقال : إنه يوجد من بين هذا العدد مواطنون مصريون فروا من العراق خلال الحرب ، والأحداث الدموية التى تفجرت بعدها ، وان بعضهم وجد عملا مؤقتا فاستقر فيها ، ولكن بصفة غير نهائية ، والبعض الآخر ، الذى لم يجد عملا ، يتم ترحيله الى مصر بالتعاون مع منظمة الهجرة العالمية ، حيث يتم ترحيل حوال ٢٠٠ فرد اسبوعيا بالطائرات الى القاهرة ، ومن بينهم بعض الجنسيات الاخرى لعوامل إنسانية .

المصريون الموجودون بالكويت

اما بالنسبة للمصريين الذين كانوا يقيمون اصلا بالكويت ويعملون بها قبل اغسطس الماضى ، فقد اعلن السفير ان بعضهم يعمل اعمالا مؤقتة ايضا ، تحتاجها المرحلة الحالية سواء فى وزارة الدفاع او فى شركات للنظافة او للمقاولات ، اما الغالبية العظمى منهم ، فينتظر عودته لعمله الاصلى ، نظرا لان معظم الدوائر الحكومية والمؤسسات والشركات لم تبدأ اعمالها بعد ، وبالتالى لم تستدع موظفيها ، وسوف يطبق على هؤلاء العاملين ـ رغم تواجدهم بالكويت ـ نفس ما ينطبق على زملائهم المتواجدين خارجها ، من ضرورة التعاقد من جديد مع جهات عملهم التى سوف تحتاجهم .

وقال السفير امين نمر ان كثيرا من المصريين الذين كانوا يعملون فى الكويت ، قد بدات عودتهم التدريجية الى اعمالهم حسب خطة واحتياجات الحكومة الكويتية ، وان هناك العديد من رجال القضاء والأطباء والمهندسين والعاملين فى البنوك والهيئات التمريضية وبعض العمال قد عادوا بالفعل الى الكويت بناء على طلب جهات عملهم ، كما ان هناك تعاقدات جديدة فى قطاعات متعددة اتمتها لجان كويتية مع متخصصين مصريين تحتاجهم المرحلة الحالية والمقبلة من اعادة اعمار الكويت .

● وردا على سؤال حول عودة المواطنين المصريين الذين كانوا يقيمون بالكويت قبل الغزو العراقى ، للاطمئنان على شققهم وسياراتهم وممتلكاتهم الشخصية ، وتصفية اوضاعهم عموما ، خاصة إذا كانوا ممن لن تستدعيهم الحكومة الكويتية حسب خطتها ، قال السفير المصرى ان تلك النقطة لم تبحث حتى الآن مع الحكومة الكويتية المشغولة بترتيب البيت من الداخل ، والاعداد لاستقبال الكويتيين العائدين الى بلدهم بعد تحريرها ، وتهيئة الأوضاع المعيشية والخدمات لهم ، وذلك الامر يستحوذ على كل الاهتمام فى الوقت الحاضر . ولكنه اعرب عن اعتقاده بان الحكومة الكويتية تاخذ هذا الامر فى اعتبارها ، وانها اعلنت اكثر من مرة ان جميع الحقوق محفوظة ، ولذلك فهو يعتقد انه سيكون هناك ترتيبات لعودة هؤلاء المصريين الى الكويت ، بعد عودة الكويتيين .

المشاكل الحالية للمصريين

● وقال السفير انه يلتقى بصفة دورية بافراد الجالية المصرية ليتعرف منهم مباشرة على مشاكلهم ويعمل على حلها ، فهو الى جانب تخصيصه ساعتين صباح كل يوم لمقابلة المواطنين المصريين ، يؤدى صلاة الجمعة فى مناطق تجمعات الأسر المصرية ، كما انه يتواجد باستمرار فى دار القنصلية ليكون قريبا منهم . وانه لاحظ ان مشاكل المصريين الحالية فى الكويت تكاد تنحصر فى التساؤلات الكثيرة عن تعويضات الأضرار التى اصابت ممتلكاتهم ، وكيفية وموعد

صرف استحقاقاتهم ، وضمان عودتهم لاعمالهم السابقة ، وموعد سحب ايداعاتهم وارصدتهم من البنوك الكويتية ، وان هذه المشاكل يتم بحثها واحدة تلو الاخرى ليتم التوصل الى حلول لها ، فالبنوك سمحت بالسحب من الارصدة ، وهى فى سبيل اتخاذ اجراءات التحويلات الى خارج الكويت ، كما ان ادارة الفتوى والتشريع التابعة لمجلس الوزراء الكويتى ، قد قامت بتوزيع نماذج خاصة لحصر الاضرار التى اصابت المواطنين الكويتيين والمقيمين ، وان كان صرف التعويضات لن يتم حاليا ـ كما ان هناك دراسات خاصة بمكافات نهاية الخدمة والاستحقاقات عموما ، يجرى حاليا بحثها بمعرفة الجهات المختصة وتعلن النتائج قريبا .

المعتقلون والمرضى المصريون

● وعن وجود مصريين فى السجون او المعتقلات الكويتية ، قال السفير المصرى ان سلطات الكويت تعتقل من يتواجد على ارضها بدون مسوغ شرعى ، ومن بين هؤلاء عدد من المصريين القادمين من العراق ، ويتم ايداعهم فى اقسام الشرطة ، وقد تم الاتفاق مع المسئولين بوزارة الداخلية على تسليمهم لنا اولا باول ليتم ترحيلهم الى مصر بعد التاكد من مستنداتهم .

اما عن وجود موتى من المصريين فى المقابر الجماعية فقد اوضح انه تمت مراجعة سجلات مقبرة الرقة ، ووجدت جثث لمصريين فيها لا يتجاوز عددهم اصابع اليد الواحدة ، وجميعهم توفوا وفاة طبيعية ، واستخرجت له شهادات وفاة عادية ، وليست هناك معلومات عن اية جثث اخرى .

● اما المرضى والمصابون من المصريين فى مستشفيات الكويت ، فعددهم الآن ١٤ شخصا فقط ، بعضهم مصاب فى حوادث الغام ، والبعض الاخر فى حوادث عادية ، والقسم الاخير مرضى يتلقون علاجهم الروتينى ، وتقوم السفارة بزيارتهم على الدوام والاطمئنان عليهم ، كما ان القوات المسلحة تقوم بالمرور على رجالها المصابين ، وقد حضرت مؤخرا لجنة طبية متخصصة من القاهرة لتحديد مدى اصابتهم ونقل من يحتاج منهم الى العلاج فى مصر الى مستشفياتها المتخصصة .

ونصح السفير امين نمر بعدم الاستماع الى الشائعات الكثيرة ، والتى تهدف الى البلبلة ، وزرع الشكوك ، والوقيعة بين الشعبين المصرى والكويتى ، وقال ان مصادر هذه الشائعات معروفة ، واهدافها ايضا معروفة للجانبين .

● وعن الشركات المصرية ونشاطها الحالى والمستقبلى فى الكويت ، ابدى السفير المصرى تفاؤله حول هذه الجزئية ، معربا عن اعتزازه بالعمل الممتاز الذى قامت به شركتان من اكبر شركات المقاولات فى مصر ، لاعادة تجهيز وتاثيث منطقة قصر بيان ، وهو العمل الذى امتدحته الحكومة الكويتية ، وجعل ولى العهد رئيس مجلس الوزراء ، يطلب منه استدعاء شركة مصرية ثالثة ، لتتولى اعادة اعمار مدارس الكويت ، كما ان كثيرا من الشركات والفنادق واصحاب القصور والفيلات بالكويت اسندوا اعمالا خاصة بهم لشركتى المقاولات المصريتين بعد انجاز اعمالهما فى قصر بيان ، وان هذه الاعمال ممتدة الى ستة اشهر قادمة .

الى جانب ذلك فهناك شركات للنظافة وشركات للامن قد وصلت من مصر وباشرت اعمالها على الفور بعد الاتفاق مع الشركاء الكويتيين .

التواجد التجارى المصرى

● اما عن الجانب التجارى فان المنتجات المصرية ـ كما يرى السفير امين نمر ـ تجد اقبالا ورواجا فى اسواق الكويت ، وان العديد من رجال الاعمال والتجار الكويتيين قد سافروا الى مصر للتعاقد على صفقات تجارية ، وبعضهم موجود الان فى مصر بغرض الاتفاق على اقامة معارض متخصصة فى الكويت ، حتى يمكن تعريف المستهلك الكويتى ـ بعد الظروف التى مرت به ـ بمنتجات بلدنا والتعاقد على ما يلزمه منها .

ويقوم المستشار التجارى بالسفارة المصرية ببذل جهد فائق منذ وصوله بالمرور على الشركات والمؤسسات ورجال الاعمال ليتعرف على احتياجاتهم ، ويمدهم بالكتالوجات المطلوبة ، ويمهد لهم سبل الاتصال مع مصادر الانتاج فى مصر .

ويقول السفير امين نمر : ايضا انه ـ مع الجهات المسئولة ـ فى سبيل تذليل الصعوبات التى قد تعترض وصول الصادرات المصرية الى الاسواق الكويتية ، كما انه قام خلال زيارته الاخيرة لمصر بالاجتماع مع مجلس ادارة جمعية رجال الاعمال المصرية برئاسة سعيد الطويل وشرح لهم الموقف فى الكويت تفصيلا ، ليقوموا بتدبير احوالهم وتقدير مواقفهم حسب الرؤية التى شرحها لهم ، وانه يعتقد ان التواجد المصرى التجارى سيتم سريعا جدا فى الكويت .

● واخيرا اكد السفير المصرى بالكويت ان القنصلية المصرية تؤدى الآن كافة الاعمال القنصلية ، خاصة بعد وصول المستندات والنماذج والاختام من القاهرة ، وانها تقوم بكل المهام المطلوبة منها رغم قلة عدد الاعضاء المتواجدين حاليا بالكويت للظروف المعيشية فيها ، واوضح ان رجال السفارة والقنصلية يعملون بكل طاقاتهم منذ الصباح وحتى ساعة متاخرة من الليل ، لمواجهة الظروف الطارئة التى

تتواجد فيها دولة الكويت ، ويعيشها ايضا الرعايا المصريون ويحتاجون من اجلها الى جهد مضاعف ، وعناية على نحو خاص .

وقال السفير امين نمر :

ان السفارة والقنصلية قد اصابهما تخريب متعمد ، ونهبت محتوياتهما والاثاث الذى كان فيهما ، وان لجانا للجرد تقوم بحصر المفقودات ، ولكن الوضع الآن قد تغير والعمل انتظم ، خاصة بعد شراء عدد من السيارات من المملكة العربية السعودية بصفة مؤقتة ، كما ان الاحوال المعيشية قد تحسنت كثيرا بعودة المياه والكهرباء ، وتواجد الاغذية بصفة جزئية فى الأسواق ، وكنا نعتمد على قواتنا المسلحة فى تغطية هذه الأحوال المعيشية بالكامل . وما يقلقنا الآن هو مشكلة التلوث البيئى ، وان كنا لا نعلم بالضبط مدى الاضرار المحتملة . كما ان عدم وجود اتصالات خارجية يؤخر كثيرا من اعمالنا وان كان هناك وعد من المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات بتزويدنا باجهزة متصلة مباشرة بالاقمار الصناعية وهو ما نامل تحقيقه فى القريب العاجل لتسهيل مهمتنا من اجل مصر ورعاياها .



مدخرات المصريين بالكويت تحويلها للقاهرة خلال اسبوعين

الكويت ـ من عبد العاطى محمد ـ
صرح السفير امين تمر سفير مصر لدى الكويت بانه تم الاتفاق على تسوية جميع المشكلات الفنية المتعلقة بتحويل جانب من ارصدة المصريين بالبنوك الكويتية

وقال انه من المتوقع وصول هذه الارصدة للقاهرة خلال الاسبوعين القادمين كما انه من المتوقع السماح بتحويل اية مبالغ وبدون حدود بعد ٢٥ مايو الحالى .

واضاف السفير ان وفد بنك مصر ـ الموجود حاليا بالكويت ـ اتفق مع ٦ بنوك كويتية على اجراءات تحويل ٤ آلاف دينار كويتى شهريا وذلك لمن لهم ارصدة بتلك البنوك

كما اتفق وفد البنك على تذليل مشكلة استبدال الدينارات الكويتية القديمة



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ مايو ١٩٩١

أيام الانتظار ولحظة العودة

متى يعود المصريون إلى أعمالهم بالكويت ؟

● هؤلاء كانوا فى طليعة الضحايا الذين تعرضوا لاكبر عملية سطو فى التاريخ المعاصر .. عانوا وعاشوا الايام الأولى من محنة الكويت وآلامه .. ولانهم مصريون اصابهم ما اصاب اشقاؤهم الكويتيون من جرائم سلب ونهب وبطش ارتكبها زبانية دكتاتور العراق . لانهم مصريون . دفعوا ثمن تمسكهم بمبادئهم وكرامتهم .. وقطعوا سكة سفر كلها اوجاع وآلام ودموع .. تركوا تحويشة العمر وحصيلة عرق السنين وعادوا الى الوطن . الى مصر .. الام التى لاينضب عطاؤها الدافىء مهما استفحلت اوجاعها ومتاعبها الاقتصادية . ●

تحقيق :
حسن صابر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٨ مايو ١٩٩١

● عادوا الى مصر .. وكانوا الاكثر حزنا وحسرة والما على ماأصاب الكويت . ظلوا لعدة شهور ينتظرون فى لهفة يوم التحرير . حتى الصغار من ابنائهم الذين ولدوا على ارض الكويت كانوا يتابعون بشغف مع آبائهم وامهاتهم فى مصر كل صغيرة وكبيرة تتعلق بمأساة الكويت فى ظل الاحتلال العراقى . لم ينس هؤلاء الصغار مدارسهم واصدقاءهم هناك .. وحتى معالم الكويت الحضارية مازالت عالقة فى اذهانهم حتى الآن .

●وعندما تحررت ارض الكويت .. كان هؤلاء المصريون الاكثر فرحا للنصر الذى شاركت فى صنعه سواعد المصريين .. تماما مثلما كانوا الاكثر حزنا على ما اصاب لؤلؤة الخليج .

● والآن مضت قرابة ثلاثة شهور على التحرير .. وعشرات الالاف من المصريين يعيشون الان على امل العودة مرة اخرى الى عملهم هناك. انهم الاكثر اخلاصا وحماسا للمشاركة فى اعادة بناء الكويت لتعود كما كانت قبل الاحتلال تتلألأ فى منطقة الخليج . لقد طالت ايام انتظار العودة .. يعيشون على اعصابهم منذ الثانى من اغسطس الماضى . من كان معه بعض المال . انفقه ومن كان يملك قطعة ارض باعها بثمن بخس .. ومن كانت لزوجته وبناته عدة اساور ذهبية باعها ايضا لينفق على اولاده ومدارسهم .. اما من جاء من الكويت خالى الوفاض ولم يكن لديه اى شىء ثمين فى مصر فقد استدان واصبحت الديون تثقل كاهله .

فى مفترق الطرق

● انهم فى مفترق طرق الآن .. لايعلمون متى سيقطعون سكة الرجوع الى الكويت او متى سيستردون حقوقهم او بعضا منها .. منهم من يحمل شيكات مصرفية صدرت من الكويت وهى شيكات مازالت حتى الآن غير قابلة للصرف. كثيرون منهم يترددون كل يوم على دار السفارة الكويتية فى القاهرة .. ليس للشكوى او اى شىء يمس كرامتهم وكبرياءهم .. ولكن للاستفسار عن موعد العودة. و كيفية صرف الشيكات الكويتية. التى فى حوزتهم .

● هؤلاء المصريون ظلوا صامتين .. حبسوا اوجاعهم وآلامهم بين ضلوعهم .. رفضوا ان يسمع احد انينهم .. لم ينفد صبرهم حتى الآن . لانهم لم يفقدوا الأمل فى اى شىء وعندما ارادوا ان يعرف الاخرون كيف يعيشون الان ايام الانتظار وساعات القلق المتواصلة . تكلموا بصراحة ورفضوا فى نفس الوقت الافصاح عن اسمائهم كاملة . فهم يرون ان فى حديثهم .اسرارا تمس كرامتهم وكبرياءهم وربما تؤثر على صلتهم بالاخرين .

● وهذه نماذج من الطيور التى استقر عشها ذات يوم فى الكويت

هيئة قضايا الدولة توافق على عودة المعارين للكويت

وافق المجلس الأعلى لهيئة قضايا الدولة برئاسة المستشار الدكتور ادوار غالى الدهبى على عودة المستشارين الذين كانوا معارين الى الكويت لاستكمال مدة إعارتهم . مع اعتبار المدة من يوم ٩٠/٨/٢ حتى تاريخ مغادرتهم للأراضى المصرية فترة وقف لمدة الاعارة .

كما وافق المجلس الاعلى على ندب المستشار محمد حسن شحات نائب رئيس الهيئة للعمل مستشارا قانونيا لشركة مطاحن جنوب القاهرة والجيزة . وندب المحامى محمد حسن مستشارا قانونيا لحى شرق محافظة بورسعيد . صرح بهذا المستشار محمد بخيت الحادى الأمين العام للهيئة .

ومازالت تتطلع للعودة الى هذا العش لتكمل مسيرتها فى الحياة :

● المحاسب محمود .. فى السابعة والاربعين من العمر .تسمعه . فتبكى وتضحك .. تبكى من مرارة مأساته وتضحك لبساطته وطيبته .. فهو يصدق كل شىء .. ويكذب كل شىء ايضا. له ثلاثة اولاد .. يدرسون فى الابتدائى والاعدادى .. والثلاثة ولدوا فى الكويت التى جاءوا اليها منذ عام ١٩٧٥. جاء «عريس» لم يمض على زواجه سوى بضعة شهور . عندما استطاع تأثيث شقة صغيرة فى الكويت اتى بعروسه لتستقر معه. فى البداية طلب منها ان تتريث فى الحمل حتى يوفر مبلغا ـ مسبقا ـ يعينه على المعيشة الباهظة التكاليف فى الكويت وبعد ان جمع «قرشين» اول حصيلة فى «جمع الفلوس» بدأت زوجته الانجاب .. وفى كل اجازة فى مصر .. يضع ماجمعه من «غلة» على حد تعبيره فى البنك .. ثم يعود !

وكان محظوظا من حيث الراتب .. فالسفر حظوظ هكذا كان يؤمن. هناك من يعيش سنوات طويلة وينهى عمله ويرضى بالقليل ـ رغم انفه ـ وهناك من تتسع له ابواب الرزق فيحصد فى سنة ما جمعه غيره فى سنوات .المهم يقول محمود بالنص :

«بعد عشر سنوات .. وبالتحديد فى بداية عام ١٩٨٥ .. بلغت التحويشة ٣٠ الف دولار بالتمام والكمال .. دولارت فقط .. فقد تعلمت الدرس.كنت فى البداية اقوم بتحويل الدينارات الى جنيهات مصرية فاكتشفت ان الدولار الذى كان سعره عندما وصلت الكويت فى عام ١٩٧٥ لايتجاوز ٧٢ قرشا وفى عام ١٩٨٠ وصل سعره الى ٨٥ قرشا. ولكن ما كان يؤلمنى وانا اجمع «فلوس» بالدولارات ان سعر الفائدة فى البنك «محلك سر» بسيط جدا وانا بطبعى لا اميل الى اقامة اى مشروع كبير او صغير . وفى اوائل ١٩٨٥ بدأ اصدقائى واقاربى فى القاهرة يلحون علىّ ان انقل ودائعى من البنك الى شركات توظيف الاموال .. فهى حلال !! حلال جدا .. اقتنعت بالفكرة وصدق او لاتصدق .. لقد جئت بواسطة لكى اضع نقودى فى احدى هذه الشركات !! كانت هذه الشركة تقول انها «استكفت» وبكارت توصية وافقوا على ان اضع ماكان معى وقتها وهو حوالى عشرة آلاف دولار .. وفى الاجازة التالية .. قالوا لى ان هذه الشركة نسبة ربحها يقل ٥٪ عن شركة توظيف اموال اخرى فسحبت نصف اموالى من الشركة الاولى ولم اسحب اموالى كلها خجلا من العاملين فيها !! وذهبت الى الشركة الاخرى .وفى العام التالى قلت فى نفسى ان لدى ثلاثة ابناء كل ابن ساضع له بالتساوى مبلغا فى كل شركة .. ومرة اخرى صدق او لاتصدق كنت انادى كل ابن ونحن فى الكويت ـ على سبيل التدليل ـ باسم الشركة التى وضعت فيها نقوده !! ثم كانت المصيبة فى عام ١٩٨٨ عندما انكشف المستور فى امر هذه الشركات شعرت اننى ـ وحدى فقط ـ قدتعرضت لاكبر عملية نصب .. اصابنى المرض والاكتئاب ، خاصة اننى فى نفس العام انتقلت لوظيفة اخرى متواضعة فى الكويت بعد ان انهوا خدماتى فى الوظيفة الاولى التى جمعت من خلالها تحويشة العمر . كل ماجمعته من نهاية عام ١٩٨٨ حتى الغزو العراقى فى اغسطس ١٩٩٠ حوالى ٢٥٠٠ دينار تركتها وديعة فى احد البنوك الكويتية !! فهى اكثر امنا بالنسبة لما حدث لى بسبب شركات «تخريب» الاموال ـ على حد تعبيره ـ ثم عدت الى مصر .. اغلى شىء فى الوجود . ويعلم الله كيف اعيش الان .. صكوك توظيف الاموال لاتكفينى الاسعار نار .. لم اتعود عليها من قبل .. اشعر ان لو عندى مطبعة فلوس سوف تخرب من كثرة الاستعمال !! على كل حال مستورة والحمد لله خاصة ان اوضاع شركات الاموال بدأت تعود الى طبيعتها ولكن لايعنى هذا ان ماجمعته سيعود دفعة واحدة بل ان ظلت اوضاعى على ماهى عليه الان سأنفق كل شىء على الاكل والشرب ومدارس العيال ومصاريف سيارتى اليابانية الباهظة التكاليف .. اننى بلا وظيفة فى مصر .. ادعو لى ان تعود الايام .. ايام التحويش. يقولها وهو يبتسم وبخفة دم مصرية تزيح عن كاهله كل الاوجاع والالام التى واجهها .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ مايو ١٩٩١

حكاية ام احمد

● ام احمد .. فضلت ان تتحدث بدلا من زوجها الذى يشعر بالحرج والخجل مما حدث له .. قالت :

«تركنا كل شىء فى الكويت .. كنت استعد لشحن اجهزتى الكهربائية وخاصة مكيفات الهواء ولكننى تراجعت رغم اصرار زوجى حتى لايسطو عليها جنود صدام وانا فى طريقى الى مصر . جئنا الى مصر ولم يكن فى جيوبنا سوى بضعة دينارات «عراقية» لاتساوى سوى عدة قروش. بصراحة كان راتبنا فى الكويت غير قابل للتحويش على الاطلاق. يكفى بالعافية على الماكل والمشرب والملبس . الراتب ٣٥٠ دينارا . وعندى اربعة اطفال ولدوا جميعا فى الكويت. ثلاثة منهم فى المدارس. قبل الغزو كنا نفكر فى الرجوع نهائيا الى مصر وكان زوجى يعتمد على مبلغ مناسب سنحصل عليه من صندوق الضمان الكويتي الى جانب مستحقات نهاية الخدمة ليبدأ به مشروعا صغيرا فى مصر وهو مبلغ يصل الى حوالى ٦٠ الف جنيه. الشىء الذى يؤلمنى ان زوجى قبل الغزو بعام واحد كان سيتم انهاء خدمته .. وظل حزينا حتى لجأنا الى احد المسئولين فى بلدية الكويت ـ حيث يعمل زوجى ـ للتوسط حتى يمد الخدمة لعامين اخرين . المهم حدث ماحدث .. واحيانا اقول لنفسى ليتنا رجعنا ورضينا بالقليل عندما ابلغوا زوجى بان امامه عدة شهور لانهاء خدمته» لو كنا عدنا فى عام ١٩٨٩ ماكان حدث لنا ما نعيشه الآن. فرصيد زوجى فى البنك يساوى صفرا لانملك سوى الشقة التى نسكنها الان فى الهرم .. واولادى الكبار الثلاثة التحقوا بمدارس حكومية ـ اعدادى وابتدائى ـ فلم يكن باستطاعتنا الحاقهم بمدارس خاصة . وعلى امتداد حوالى ٨ شهور منذ حضورنا الى مصر ونحن مدينون لاقاربنا واصدقائنا. استلفنا حتى الآن اكثر من اربعة الاف جنيه. كنت قد اشتريت لابنتى الصغيرة بعض الاساور الذهبية من الكويت اضطررت الى بيعها لناكل فزوجى لايجد عملا يناسبه على الاطلاق فى مصر. حاول ان يعرض سيارته اليابانية المتواضعة للبيع وهى تحمل ارقام جمرك جنوب سيناء فاكتشف ان المشترى لايريد ان يدفع اكثر من خمسة الاف جنيه فقط. تراجع عن فكرة البيع خاصة وانه يعيش على امل العودة بها الى الكويت . زوجى بكى فى بداية الفصل الدراسى الثانى لانه لم يستطع ان يسدد ثمن الكتب الدراسية وكادوا يطردون ابنائى من المدرسة. شقتنا التى نعيش فيها بالهرم لم نؤثث فيها سوى غرفة واحدة للاطفال ونضطر انا وزوجى وطفلتى الصغيرة الى ان ننام فوق مرتبة «سفنج» على الاض. مايخفف من الامنا اننا نعيش الان على امل العودة. ليس مهما ان يعود زوجى الى وظيفته فى بلدية الكويت .. المهم ان يسترد مستحقاته ومنها شيك مصرفى صادر من مصرف «المزينى» لم يصرف حتى الآن .. اذا تمكن زوجى من استرداد حقوقه وشحن اجهزتنا الكهربائية واثاثنا سنعيش فى مصر ونرضى بالقليل .. لقد دفعنا الان ثمن البذخ والاسراف ولكننى اشعر ان الله لن يضيعنا لاننى لم ابخل على اخوتى البنات اليتامى باى شىء خاصة خلال تجهيزهن للزواج .

اريد اموالى فقط

● الحاج سالم .. اب لخمسة اطفال «عمره ٥٢ عاما يؤكد ان مستحقاته فى الكويت تزيد على مائتي الف جنيه مصرى نصفها تقريبا وديعة ومدخرات فى احد البنوك الكويتية . تحدث عن ماساته فقال فى البداية :

«اتركنى اتحدث كما اشاء .. اولا انا مذنب فى حق مصر .. الخوف الذى لامبر له دفعنى الى ان اضع تحويشة العمر فى بنك كويتى . لست وحدى مذنبا .. مصريون كثيرون فعلوا نفس الشىء فمن كان يصدق ان يحدث ماحدث للكويت التى كانت ومازالت وطننا الثانى. لقد عشت فى الكويت ٢٣ عاما لم اضع مليما واحدا فى مصر !! كنت حريصا على مستقبل اولادى بطريقة لامبرر لها وكان مصر لاامل فيها. ولكن عندما عدت اليها اكتشفت اننى مذنب تماما فى حقها. كان اهلى واقاربى يعلمون بان اموالى كثيرة ولكنهم وقفوا كلهم بجانبى عندما ابلغتهم باننى تركت كل شىء فى الكويت .

لم اكن املك فى مصر سوى قطعة ارض فى «ارض اللواء» بالهرم بعتها بالتقسيط المريح وبثمن رخيص جدا بسبب الركود الذى يعانى منه الجميع وبمقدم ثمن الارض حوالى عشرة الاف جنيه استلفت الفى جنيه واشتريت «ميكروباس» اجرة مستعمل .. ومنذ ان اشتريته وبدأت اقوده بنفسى اعود الى منزلى ليلا وانا فى حسرة والم على ما اصابنى. اننى الآن من مرضى السكر بسبب ماحدث .. وابنائى اعتادوا الانفاق وكلهم فى مدارس اعدادى وثانوى .. والمصاريف نار فى كل شىء . حتى الميكروباس لانه قديم فايراداته اصبحت لاتكفى سوى تصليحه وصيانته .. نعم كنت طماعا جدا . ولكن اليس من حقى ان نطالب فقط باسترداد مستحقاتى التى تركتها فى الكويت ؟

لا اريد العودة الى الكويت الا لارجاع اموالى .. ولااقصد الاساءة الى اشقائى الكويتيين ولكننى اقتنعت انه مهما طال بى الزمن لابد ان اعود الى وطنى مصر .

رحلة الى المستقبل

● ابراهيم .. شاب فى الخامسة والثلاثين من العمر .. كان يعمل فى الكويت منذ عام ١٩٨٣ يحكى قصته فيقول :

«تزوجت فى عام ١٩٨٩ اى بعد رحلة كفاح فى الكويت استمرت ست سنوات .. جمعت خلالها المبلغ الذى دفعت منه ثمن شقة تمليك متواضعة بالتقسيط .. لاتزال اقساطها مستمرة حتى الآن ودفعت ايضا المهر وسددت كل ديونى السابقة . اخذت عروسى الى الكويت وهناك اشتريت سيارة جديدة نقدا .. وقبل الغزو بشهر واحد فقط انجبت زوجتى ابننا كريم وعندما عدت الى مصر كنت قد تركت فى احد بنوك الكويت وديعة حوالى الفى دينار .. عدت فقط بسيارتى وزوجتى وابنى الرضيع .. ودموع زوجتى حتى الآن لاتجف لاننا لم نكن قد جمعنا المبلغ الذى يكفينا للمستقبل .. كان معى فى مصر ٥٠٠ دولار انفقتها كلها الى جانب منحة امير الكويت الـ ١٢٠٠ جنيه مصرى . اضطررت الان الى بيع سيارتى بارقام جمارك بمبلغ ٨ الاف جنيه فقط.. لاعمل لى هنا فى مصر .. يهمنى جدا ان اعود الى الكويت لاستلام عملى فى وزارة الاشغال هناك .. اننى فى حالة نفسية سيئة منذ ان بعت سيارتى .. اشعر بالندم لان ثمنها سينفد من جيبى بسبب المصاريف الباهظة. زوجتى تصبرنى وانتظر بفارغ الصبر الخروج من مصر التى اشعر بكل صراحة باننى ثقيل عليها .

استغاثة

● سعد . رجل فى الخمسين يعمل فى الكويت منذ عام ١٩٧٦. ربع قرن قضاها فى الغربة .. وعاد باولاده الخمسة بدون فلس كويتى واحد .. دخله من شهادات الاستثمار فى البنوك المصرية لاتكفى مصاريف اولاده خاصة ان اثنين منهما فى الجامعة بمصر .. يستغيث ويصرخ لان كل امواله تركها فى الكويت قال فى اسى شديد :

«الكويتى المقيم فى مصر رغم انه بعيد عن وطنه تحصل عائلته على معونة شهرية ١٥٠٠ جنيه مصرى بخلاف قيمة السكن وتراخيص سيارته على حساب السفارة الكويتية بالقاهرة .. بل ان كل طفل كويتى مقيم



هنا يحصل على ٧٠ جنيها كمصروف دراسة . هذا حقهم وانا سعيد جدا لان المسئولين الكويتيين لم ينسوا ابناءهم .. ولكن نحن ايضا اصحاب حق لا اقصد اننا نريد معونة ولكن مانطلبه هو جزء من مستحقاتنا ومعى من المستندات مايثبت ذلك . انني عندما اخلو بنفسي .. اشعر بانني مخطىء للغاية خاصة عندما انظر الى اى مواطن مصرى فقير . الى الانسان الذي لم يخرج من مصر . انه من وجهة نظرى محظوظ جدا رغم كل مايعانيه.. بامكانه ان يعيش فى اليوم بجنيه واحد .. اخى فقير واصغر مني سنا ولكنه اغنى منى بكثير .. فالقناعة هى ثروته واولاده ملايينه وثروته . قال لى ذات مرة :«بامكاني ان اخرج من منزلى بربع جنيه ..لو احتجت الى التدخين مثلا ساشترى سجائر «فرطه» لست محروما من اى شىء». هكذا تعلمت الدرس من اخى .. عمار يامصر .. لا احتاج من مستحقاتى فى الكويت سوى ان اكمل تعليم بقية اولادى .. فهل من يسمع صرختي ؟

● تلك هى استغاثة اصحاب الحقوق الذين مازالوا مرتبطين بوطنهم الثانى الكويت . وغيرهم يستغيث من مصريين اغتربوا من اجل لقمة العيش . بعضهم افرط فى جمع الاموال ولم يجن سوى العذاب والالم .. ومعظمهم كانوا فى بداية رحلة من اجل مستقبل افضل .. والكل بلا استثناء لو سالت احدا منهم يقول .. ماذنبا .. متى نعود .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٨ مايو ١٩٩١

علامة استفهام

وصلني الخطاب التالي من المصريين العائدين من الكويت :

نحن العاملين في الكويت - نتساءل عن حقوقنا التي ضاعت او سترد الينا منقوصة ..

فالكل يعلم - مدى الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بنا وباسرنا - فما من شخص منا الا وكان يمتلك شقة مؤثثة وسيارة تركها في الكويت .

والكويت ستحصل على تعويضات . لذلك عوضت مواطنيها . ومن احد بنود التعويض هو اسقاط ديونهم لدى الدولة وصرف رواتبهم بأثر رجعي اعتبارا من اغسطس الماضي .

ولكن .. من يعوضنا نحن عن خسائرنا !؟

بالنسبة للسيارات .. قد يقال ان الكثير قد سافر بسيارته . نعم ويمكن التاكد من ذلك عن طريق جواز السفر ، ولكن الكثير ايضا ترك سيارته بالكويت .

وبالنسبة للشقق فالكثير منها لم ينهب - وقد اطمأن بعضنا على وجود ممتلكاته وسياراته سليمة من خلال زملاء لنا سافروا بعد التحرير .

فكيف لا يسمح لنا بالسفر للحصول على ممتلكاتنا !؟ وحتى لو عوضتنا الكويت هل ستعوضنا عن المقتنيات والاوراق والمستندات الخصوصية جدا - والتي لا يمكن تعويضها أو استخراج بديل عنها .

أليس من الانصاف أن يمنح كل من كان يعمل قبل الغزو تأشيرة دخول مؤقتة ليصفي كل منا ممتلكاته ويسترد مقتنياته واوراقه الخصوصية جدا .

ولن تعدم ألكويت الطرق التي يمكن ان تجبر من دخل بهذه الطريقة على مغادرة البلاد .

أما المشكلة الثانية - والاكثر اهمية - هي انهاء عقودنا دون سابق انذار اعتبارا من ٢/٨/٩٠ وكان قرارا استفزازيا غير قانوني وجاء متأخرا .

اذ كان المفروض ان يتخذ هذا القرار بعد الغزو مباشرة والبدء في صرف مستحقاتنا على وجه السرعة - والا تلتزم الكويت باضافة فوائد المستحقات عن الفترة من ٢/٨/٩٠ وحتى بدء الصرف . فالكويت في خلال هذه الفترة ومازالت تستثمر مستحقاتنا - ولو صرفنا مستحقاتنا من سبتمبر ٩٠ مثلا واودعناها في البنوك لحصلنا على عوائد قيمة عنها - والكويت تستطيع بدليل انها اسقطت ديون مواطنيها وستحصل على تعويضات .

لذلك فنحن نرى انه من الانصاف أن تصرف لنا مستحقاتنا على وجه السرعة ومضافا اليها عوائد الاستثمار فالله وحده يعلم مدى المعاناة التي نعيشها مع أسرنا .

رجاء - نشر هذه الرسالة ورفع صوتنا الى المسئولين سواء في مصر او الكويت - والا تتهاونوا في متابعته انصافا للحق وشكرا .

عبد السلام داود

وزير التربية الكويتي «للأخبار» ..

عودة ١٠ آلاف مدرس قبل نهاية يوليو

الكويت - عبدالمجيد الجمال .

اعلن الدكتور سليمان سعدون البدر وزير التربية الكويتي ان الوزارة تقوم الآن باتخاذ الاجراءات اللازمة لعودة حوالى عشرة الاف مدرس مصرى الى الكويت لاستلام اعمالهم فى المدارس حيث ستبدأ الدراسة بها فى ٢٤ اغسطس المقبل

وقال الوزير فى لقاء خاص مع «الاخبار» ان تحديد الاعداد النهائية والتخصصات وتاريخ بدء عودة هؤلاء المدرسين سيتم التوصل اليه خلال الشهر القادم بعد اكتمال عودة الكويتيين الى بلدهم وحصر اعداد الطلبة فى كل مرحلة تعليمية وهو مايتيح التعرف بدقة على الاحتياجات اللازمة من المدرسين والمدرسات .

واضاف ان هناك دفعات اخرى من مصر سيتم استدعاؤها تباعا طبقا لخطوات تنفيذ الخطة التعليمية الموضوعه والتى تتطلب وجودهم فى مدارسهم قبل نهاية يوليو المقبل .

وقال الوزير ان كل كويتى يحمل فى نفسه اعمق مشاعر الحب واصدق ايات التقدير للشعب المصرى العظيم وحكومته للموقف الشريف الذى لن تنساه الكويت من اجل اقرار الحق

واضاف ان الرئيس مبارك جسد هذا الموقف الاصيل فى خطبه وكلماته التى كنا نتلهف على الاستماع اليها ، ونحن تحت الاحتلال لقد اثبت انه قائد حكيم بعيد النظر ، كبير القلب حاول جهده لحقن الدماء العربية ولكن لم يستمع الى نصحه الطاغية ومن ساروا فى ركابه .



علامة استفهام ؟

لا نعرف للأسف فحوى الرسالة التي حملها سفير الكويت في القاهرة من الدكتور عاطف صدقي الى رئيس وزراء الكويت .

ولكننا نتمنى ان تكون هذه الرسالة قد تضمنت حث الحكومة الكويتية على الاسراع في حل مشاكل المصريين الذين كانوا يعملون في الكويت وفقدوا اعمالهم ومدخراتهم ومازالوا ينتظرون ان تبر الكويت بوعدها وترد لهم حقوقهم .

انني اتلقى في اليوم الواحد اكثر من تليفون وخطاب ومقابلة شخصية من مواطنين يروون لى الاعاجيب عما اصابهم وما يعانونه الآن خلال فترة الانتظار حتى يستردوا حقوقهم .

ولو كان بوسعى ان اقدم لهم بعض كلمات العزاء لخف الضغط النفسى الذى اعانيه . ولكن ماذا اقول ؟

هل اقول لهم : اصبروا حتى تنتهى حكومة الكويت من عملية اعداد البيت لاستقبال ابنائها الذين غادروها الى الخارج بما في ذلك تزيين الشوارع ورشها بالمعطرات ؟

هل اقول لهم : انتظروا حتى تجد الكويت ما يكفى من الاعتمادات لدفع حقوقكم وهم يقراون كل يوم انها تنفق المليارات على اعمال التعمير ؟

هل اقول لهم : اصبروا حتى تتلقى الكويت التعويضات عما اصابها من دمار لتعوضكم ؟

لقد ضاق اصحاب الحقوق ذرعا باسلوب التسويف والمماطلة واختفت مشاعر الاخوة والحب التى كانوا يكنونها لشعب الكويت .

فماذا تنتظر حكومة الكويت منهم بعد ان اختفت هذه المشاعر ؟

عبدالسلام داود

الغاء عقود عمل الاجانب فى الكويت

كتب ـ محمد عبدالعليم :

تلقت الحكومة المصرية معلومات هامة حول اعتزام السلطات الكويتية ، الغاء جميع عقود العاملين الاجانب على اراضيها . اكدت مصادر مسئولة ، تجديد بعض عقود المصريين طبقا للاحتياجات الفعلية لدولة الكويت . تجرى حاليا وزارتا الخارجية والقوى العاملة ، اتصالات مكثفة لسرعة صرف مستحقات المصريين العاملين بالكويت . اعدت وزارة القوى العاملة ، كشوفا مستوفاة ببيانات العائدين من الكويت خلال فترة الغزو . تسلمت السلطات الكويتية صورة من هذه الكشوف .

وزير الدولة الكويتي في القاهرة اليوم لبحث مشاكل العمالة المصرية:

سنتيح الفرصة لحصول المصريين على حقوقهم ومكافآت نهاية الخدمة قريبا

الكويت ـ عبدالمجيد الجمال :

في أول رد فعل رسمي كويتي على مانشرته الاخبار حول مشكلة شقق المصريين بالكويت قال: وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ضاري عبدالله العثمان ـ الذي يبدأ اليوم زيارة للقاهرة تستمر خمسة ايام ـ انه سيبحث هذا الموضوع ـ وموضوعات اخرى ـ مع المسئولين المصريين لان الكويت يهمها التخفيف بقدر الامكان من معاناة الاخوة المصريين..

وابلغ الوزير الكويتي «الاخبار» في حديث خاص ان العلاقة بين المستأجر والمؤجر يحكمها وينظمها قانون الايجارات واي اخلال من اي طرف من طرفي العلاقة الايجارية في التزامه بموجب العقد يعالج ضمن اطار هذا القانون..

ويصل ضاري العثمان بطائرة خاصة صباح اليوم للقاهرة لحضور مؤتمر وزراء الثقافة العرب الذي يعقد تحت مظلة الجامعة العربية وقال انه يتطلع الى لقاء الرئيس حسني مبارك والمسئولين في الحكومة المصرية لان من شأن هذه اللقاءات تعزيز وتقوية اواصر المحبة والتعاون لمافيه خير وصالح وتقدم الشعبين الشقيقين، خاصة وان احداث الخليج اكدت على اصالة ونقاء الموقف المصري الرسمي والشعبي الذي ساند الحق وعمل على دحر الباطل «ونحن في الكويت قيادة وشعبا نعتز ونقدر الدور البارز الذي تقوم به مصر بقيادة رئيسها البطل».

لا عراقيل لعودة المصريين

وردا على سؤال «للاخبار» حول عودة المصريين للكويت وحصولهم على حقوقهم اوضح الوزير الكويتي ان حكومته وضعت خطة مبرمجة لعودة مواطنيها وغيرهم ممن تحتاجهم البلاد في ظروفها الدقيقة الحالية حتى لايتأثر اداء المرافق العامة التي دمرها الغزو واضاف واؤكد ان ذلك لايعني بأي حال من الاحوال وضع العراقيل امام من يريد من اخوتنا المصريين في العودة للكويت لتسوية اوضاعهم ولكن ذلك يجب ان يتم في اطار البرنامج المدروس حتى نتلافى الضغط على مرافق البلاد، ولن اتردد في بحث هذا الموضوع مع اعضاء الحكومة المصرية فنحن احرص مانكون على التعاون مع اشقائنا لما فيه مصلحة الجميع، وذلك لايتحقق بطبيعة الحال الا بوضع الاطر المناسبة التي تكفل حصول كل ذي حق على حقه..

صرف مكافآت الخدمة

وحول صرف مكافآت نهاية الخدمة بالكويت وموعد ذلك قال الوزير العثمان انه سيتم صرفها بمجرد الانتهاء من اعداد نماذج نهاية الخدمة معربا عن امله في ان يتم ذلك في القريب العاجل.. واضاف: «أود ان اشير الى ان التأخير في الصرف يرجع لامرين، الاول ان النظام المتبع الان لتسوية هذه الاستحقاقات هو نظام يدوي لان يد الغدر والعدوان العراقية دمرت كل استعداداتنا الفنية التي كانت تساعد على انجاز هذه التسويات بسرعة فائقة اما الامر الثاني فهو الصعوبة التي تواجهها الجهات الحكومية في جميع البيانات الخاصة بهؤلاء الموظفين نتيجة للعبث الذي قامت به القوات المحتلة، في السجلات الرسمية..

العاملون بالقطاع الخاص

وبالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص في الكويت واستحقاقاتهم قال وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ان هذا القطاع ايضا تعرض للتخريب والتدمير وهو يعمل الان بشكل حثيث لاسترداد عافيته، ومن اولى الموضوعات واهمها بالنسبة لهذا القطاع جلب العمالة اللازمة له من الخارج واضاف الوزير «وأود التأكيد ان الكويت في جميع الاحوال لن تتوانى في اتاحة الفرصة المناسبة لكل صاحب حق في الحصول على حقه» .

التعاقد مع الموظفين

وعن العقود الجديدة التي يتم ابرامها الان مع الموظفين غير الكويتيين قال: الوزير الكويتي وهو رئيس مجلس الخدمة المدنية ايضا ـ ان تلبية احتياجات الجهات الحكومية يتم الان وفق برنامج معد بدقة وقال ان التعاقدات مع المصريين للعمل في الحكومة تتم وفقا لنماذج العقود التي كانت معدة قبل العدوان العراقي وقد اوقفنا التعاقد بواحد من نماذجها فقط وهو العقد الاول لاعادة دراسة بنوده من الناحية الفنية ولكن التعاقد بالنسبة للعقود الاخرى مازالت مستمرة».

إزالة اسباب المعاناة

وفي نهاية حديثه مع الاخبار قال وزير الدولة الكويتي لشئون مجلس الوزراء «لقد افرز الاحتلال العراقي لبلادنا الكثير من المشكلات التي انعكست سلبا على الاخوة المصريين العاملين في الكويت لذلك فاننا سنبذل قصارى جهدنا بالتعاون مع الاشقاء في مصر لازالة كل اسباب معاناة اخوتنا المصريين الذين كانوا يعملون معنا قبل الغزو»

واردف الوزير قائلا:

«الا انني اطمع ـ مع ذلك ـ في ان يكون هناك تفهما لبعض الاجراءات التي تتطلبها طبيعة مرحلة اعادة البناء التي تعيشها الكويت الان.»

وجهة نظر

أين الدنانير .. ؟

هؤلاء المصريون الذين عادوا من الكويت سواء منهم من وصل الى مصر قبل الاجتياح العراقى لها ، او الذين فروا من جحيم الغزو ، كان يراودهم الأمل فى العودة الى الكويت بعد انقشاع الغمة ، ولذلك احتفظوا بالدنانير الكويتية التى كانت معهم ، والتى لابد سيحتاجون اليها بعد عودتهم .

وحدث ان الغت حكومة الكويت ، العملة الكويتية ـ بعد التحرير ـ واصدرت عملة جديدة ، دنانير جديدة ، وطالبت حائزى الدنانير القديمة بتقديمها الى المصرف المركزى الكويتى للحصول مقابلها على العملة الجديدة . وهنا جاء دور البنوك المصرية ، فاعلنت انها سوف تقوم بعملية الاستبدال بالنيابة عن المصريين الذين يتقدمون اليها بدنانيرهم خلال موعد معين ، وانها سوف تبعث بهذه الدنانير الى البنك المركزى الكويتى ، ليرسل بدلا منها دنانير جديدة . ثم تتولى البنوك المصرية من جديد تسليم الدنانير الجديدة لأصحابها . وقد علمت ان البنوك المصرية كانت تتوقع ان تتم هذه العملية خلال ايام ، ولكن الاجراءات طالت ، او لعلها تعقدت ، وسوف تستغرق شهورا ، وعلى اصحاب الأموال ان ينتظروا ، والصبر مفتاح الفرج .

الم يكن الأسهل والايسر بالنسبة للمواطنين المصريين وعائلاتهم ، ان يتولى البنك المركزى المصرى ، الحصول على كمية من الدنانير الكويتية الجديدة مقدما ـ وتحت مسئوليته ـ ويقوم بتوزيعها على عدد من البنوك المصرية ، وتتولى هذه البنوك بدورها ، استبدال العملات الجديدة ، بالعملات القديمة ، وذلك بنفس اسلوب استبدال العملة المصرية بالعملة الصعبة .. وذلك بدلا من ان ينتظر اصحاب الأموال ، مددا قد تطول وقد تمتد شهورا ، وهم فى حاجة الى هذه الأموال ، وقد يكون منهم من يريد ان يقيم اوده منها .

لماذا لاتكون مصلحة مواطنينا هى الشغل الشاغل لأجهزتنا ، ولماذا لاتقدم هذه المصلحة على اية اعتبارات اجرائية او روتينية ؟!

محمود سامى

شروط جديدة لعودة العاملين للكويت

الكويت ـ عبدالمجيد الجمال :

اصدر مجلس الخدمة المدنية بالكويت تعليمات التعاقد الجديدة التى ستطبقها الجهات الحكومية مع الموظفين غير الكويتيين التى انهيت خدماتهم فى ٢/٨/١٩٩٠ وتحتاج هذه الجهات لخدماتهم الآن . تقضى هذه التعليمات بأن يكون التعيين فى أضيق الحدود وبمكافأة شهرية أو راتب مقطوع (أى بدون علاوات سنوية) . تم ايقاف منح السكن أو بدل السكن للموظفين على كافة مستوياتهم .

لا تسمح القواعد الجديدة بتعيين موظف فى جهة أخرى غير تلك التي كان يعمل بها قبل الغزو الا بموافقة الجهة الأصلية . كما لا تسمح هذه القواعد بصرف مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الذين كانوا فى العمل الحكومى يوم ١/٨/١٩٩٠ اذا تم التعاقد معهم مجدداً ، على أن تصرف لهم هذه المكافأة عند انتهاء مدة خدمتهم الجديدة .

● مشكلة امام المصريين الذين كانوا يعملون بالكويت «ص٤»

مشكلة جديدة للمصريين الذين كانوا يعملون بالكويت :

ممتلكاتهم بالشقق معرضة للضياع !

الكويت - عبد المجيد الجمال :

الايام القادمة تحمل معها مشكلة جديدة للمصريين الذين كانوا يعملون بالكويت ، وتهدد بواد الامل الذى لايزالون يتعلقون به فى استعادة ممتلكاتهم وأموالهم السائلة ومستنداتهم التى تركوها فى شققهم وعادوا الى مصر فرارا من ممارسات الغزاة العراقيين !

عندما عاد الكويتيون الى بلادهم بدأ اصحاب العقارات المطالبة بايجارات الشقق والمحلات فى عماراتهم . بعضهم طالب بالايجارات عن فترة الغزو ، وبعضهم طالب بالاجرة منذ التحرير والاغلبية حددوا أول يونيو القادم موعدا لبدء سداد الايجارات . بينما لم تتدخل الحكومة من اجل تحديد موعد ثابت تفرضه من خلال قانون الاحكام العرفية لبدء سريان الايجارات من جديد . بل اعلن وكيل وزارة العدل ان الامر متروك للاتفاق الودى بين المالك والمستاجر .

وعلى هذا .. انتشرت موجة من الاعلانات فى الصحيفة المحلية الوحيدة التى تصدر الان بالكويت يدعو فيها اصحاب العقارات شاغلى الشقق والمحلات بمراجعتهم قبل نهاية مايو لسداد الايجارات المستحقة حسب تحديد كل مالك - وتوقيع عقود جديدة معهم .. وانذر المعلنون كل من يتخلف عن الحضور قبل هذا الموعد بأن عقده سيكون لاغيا ، وانهم غير مسئولين عن المتعلقات الموجودة بالشقق .

ولم ينتظر بعض الملاك ان يراجعهم المستأجرون .. فقد بادروا بفسخ ابواب الشقق الخالية من سكانها والقوا بالمنقولات خارجها . واجروا الشقق . فى حين ينتظر باقى الملاك انتهاء المهلة فى أول يونيو ليقوموا بنفس الاجراء فهم يعلمون ان احدا لن يراجعهم لان السلطات الكويتية ترفض عودة المصريين للاطمئنان على شققهم قبل عودة الكويتيين ثم تحديد من يحتاجونه للعمل مرة اخرى .

والارقام تحدد حجم المشكلة الكبيرة التى يواجهها المصريون العاملون بالكويت فقد كان عدد المصريين بالكويت قبل الغزو يصل الى ٢٣٠ الف نسمة ، ويفرض ان الاسرة الواحدة تضم ٥ افراد فى المتوسط ، فان عدد شقق المصريين قد يبلغ ٤٦ الف شقة ترك بها المصريون شقاء عمرهم من اجهزة وسلع واثاثات وتحف وملابس ومستندات ووثائق شخصية هامة كلها معرضة للتبديد بانتهاء المهلة .

وهذه المشكلة يتعرض لها المصريون اكثر من غيرهم من الجنسيات العربية الاخرى .. فالأردنيون والفلسطينيون نقلوا متعلقاتهم على شاحنات الى الاردن ، كذلك فعل السودانيون واليمنيون بينما باع الهنود منقولات شققهم قبل ان يغادروا .. اما البريطانيون والذين كانوا يستأجرون الف شقة فقط ، فقد احتج سفيرهم فى الكويت على هذا الاجراء

سألت قاضيا عن صحة الاجراء الذى يقوم به ملاك العقارات فى الكويت الآن .. فوصفه بانه فوضى اذ ان قانون الايجارات الكويتى يحدد اجراءات معينة لابد من اتخاذها قبل الاخلاء .. منها الحجز وانذار المستاجر بصورة جدية قبل الاخلاء وبعد دراسة ظروف القضية يحكم القاضى بالاخلاء اذا لم يسدد المستأجر الاجرة وبالطبع سيقدر القاضى عدم وجود المستاجر لظروف قاهرة ولن يحكم باخلاء الشقة . ولذلك لا يلجأ الملاك الى المحكمة وينفذون الاخلاء بانفسهم .

وتقول بعض المصادر ان مجلس الوزراء الكويتى ينتظر ان يبحث تشريعا يتعلق بطرق اخلاء العقارات فى هذا الظرف الاستثنائى الذى لا يعود مستأجروها الى الكويت بهدف الانتفاع بهذه العقارات .

هذه المشكلة تتطلب من الحكومة الكويتية التدخل لدى اصحاب العمارات لعدم فسخ عقود الشقق لحين عودة اصحابها أو السماح لمن لن يعود لعمله بالسفر الى الكويت لاصطحاب منقولاته او تصفيتها .. حتى لا يكون المصريون هم الطرف الوحيد الذى عانى من الغزو ومرحلة مابعد التحرير !



تعلن شركة
ناصر عبدالوهاب عبدالعزيز القطامي

إلى السادة
مستأجري الشقق والمحلات التجارية مراجعة الإدارة أو الاتصال خلال خمسة أيام من اليوم ٢٦/٥/٩١ .
ومن يتخلف عن ذلك يعتبر عقده لاغيا والمالك غير مسؤول عن أية مطالبات قانونية مستقبلا باتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الشقق والمحلات المغلقة .

العنوان : شارع كسا ... مقابل جريدة الأنباء
ت : ٤٨١٤٣٨٧ - ٤٨٣٧٧٧

اعلان من مكتب
الشيخ دعيج الابراهيم الصباح
للعقارات
يرجى من جميع مستأجري الفلل والشقق من عقارات الشيخ دعيج الابراهيم الصباح ضرورة مراجعتنا خلال سبعة أيام من تاريخه ومن يتخلف عن الوقت المذكور يعتبر عقده لاغيا .
المراجعة : الشعب قطعة ٨ خلف السفارة اللبنانية بمكتب الشيخ دعيج الابراهيم الصباح للعقاري

اعلان من
بيان قسم العقارات بمكتب
عبدالعزيز سعود البابطين
الى جميع مستأجري المكاتب والمحلات التجارية والشقق السكنية بعمارات ملك عبد العزيز سعود البابطين ضرورة مراجعة المكتب الرئيسي للعقار بعمارة البابطين رقم ٣ خلف البلدية القديمة خلال أسبوع من تاريخ الاعلان لتجديد العقود التي لديهم إعتبارا من أول يونيو ١٩٩١ .
وكل من يتخلف عن الحضور يعتبر عقده لاغيا خلال المدة المحددة بهذا الاعلان ولا يحق له التمتع بالعين المؤجرة .
المراجعة ت : ٢٤١٢٧٣٠ / ٢٤١٢٧٣٨
٢٤٥٤٤١٣

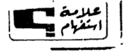
إعلان من
الشيخة أسماء الأحمد الجابر الصباح
الشيخ طلال علي عبدالله الجابر الصباح
الشيخ محمد علي عبدالله الجابر الصباح
الشيخة عبير علي عبدالله الجابر الصباح
لجميع مستأجري الشقق من عقاراتنا ضرورة مراجعتنا خلال سبعة أيام من تاريخ نشر هذا الإعلان ومن يتخلف عن الموعد المذكور يعتبر عقده لاغيا .
المراجعة : الجابرية / قطعة ١٠ شارع ٨ منزل ١٩
ت : ٥٣٣١١١٩

نموذج من الاعلانات التى نشرت بالصحف والتى ستؤدى الى ضياع محتويات شقق الغائبين



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩١



نشرت الاخبار رسالة بعث بها مراسلنا في الكويت عبدالمجيد الجمال يقول فيها ان الحكومة الكويتية اطلقت ايدي ملاك العقارات هناك في فسخ عقود ايجاراتهم مع المستاجرين الذين تحول الحكومة دون دخولهم الى البلاد

وان الملاك انتهزوا الفرصة وحطموا ابواب الشقق والقوا بامتعة السكان الغائبين ومدخراتهم واوراقهم الرسمية والشخصية إلى الشوارع .

وكالعادة فلم يضر هذا القرار الجرىء احدا سوى المصريين فقد نقل ابناء الجنسيات الاخرى مثل الاردنيين والسعوديين وغيرهم امتعتهم على شاحنات قبل مغادرتهم الكويت .

اما الرعايا البريطانيون فقد احتجت سفارتهم في الكويت على هذا القرار واضطرت الحكومة الى حمايتهم .

ولم يبق سوى الغلابة من المصريين الذين طبق عليهم قرار فسخ العقود

وهذا يعني ببساطة ان المصريين وحدهم هم الذين اضيروا ويضارون بالتصرفات والقرارات الكويتية غير المحسوبة

وسوف يفقد ابناؤنا كل مابقي لهم من حقوق اذا لم تتدخل حكومتنا فورا لحمايتهم

كيف يعقل على وجه الارض ان يطالب ساكن باخلاء شقته مع وجوده خارج البلاد وعدم السماح له بالعودة ،

ماذا يكون الاغتصاب او سلب الحقوق علنا وبقوة القانون اذا لم يكن هذا الذى يجرى في الكويت مثالا صارخا لذلك ؟

عبدالسلام داود



المصدر : الأخبار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩١

عقود استسلام وسخرة !!

بقلم : جلال دويدار

يبدو ان العمل الاجرامى الذى قام به صدام حسين ضد الكويت والذى انتهى باستسلامه قد ترك بصمات واضحة على سلوكيات اجهزة الدولة فى الكويت واصابها بعقدة خطيرة . ان المسئولين عن إدارة هذه الاجهزة يعملون كل ما يستطيعون من اجل ان يستسلم ويذعن لهم كل من يسوقه الحظ للعمل تحت إدارتهم .. ينطبق هذا دون اى تفرقة على الموظفين القدامى الذين افنوا عمرهم وشبابهم فى خدمة الكويت او الباحثين الجدد عن عمل هناك .

لقد نسى المسئولون الكويتيون ان الموظفين الذين يمارسون عليهم ضغوط الحاجة كى يستسلموا لشروط عقود العمل الجديدة كانوا ايضا من ضحايا عدوان صدام . لم تكتف الكويت بالعذاب والمعاناة التى تعرض لها هؤلاء الموظفون خلال شهور ما بعد العدوان وحتى الان . ان حكومة الكويت التى تملك ارصدة بمئات المليارات من الدولارات فى البنوك الخارجية لم تفكر ان تمد لهم يد المساعدة خلال هذه الفترة العصيبة لمواجهة ظروف الحياة الصعبة بدون مورد .

ان اسرة كل واحد من هؤلاء الموظفين كان يكفيها واحد على عشرين - بل اقل - من قيمة مرتب اى كويتى عاش بالخارج خلال فترة الاحتلال .

• • •

ان احدا لا يمكن ان يلوم رجل الشارع فى مصر على حالة الاحباط التى اصابته نتيجة ما يقراه ويسمعه عن المواقف الكويتية تجاه العمالة المصرية .. ان هذا المواطن يتميز دائما بحسه القومى الذى عبر عنه بقلبه ومشاعره ودعمه وتأييده اللا محدود عندما تقرر مشاركة أبنائه وابنائه واخوته ضمن قواتنا المسلحة التى كلفت بتحرير الكويت وإعادة الشرعية .

ورغم الظروف الصعبة التى عاشها ويعيشها الموظفون المصريون من ضحايا محنة الكويت .. فإن عددا منهم تمسكوا بكرامتهم وعزتهم رافضين عقود الاستسلام والسخرة التى قدمت لهم من اجل عودتهم للعمل فى الكويت . ولعل اغرب ما فى هذه العقود التى قدمت للتوقيع عليها . عدم صرف مكافاة نهاية الخدمة المستحقة لهم عن سنوات الخدمة السابقة قبل مرور سنتين على تسلمهم عملهم الجديد وبشروط السخرة الجديدة .

• • •

وحتى لا يعتقد بعض الاخوة الكويتيين الذين وقفنا إلى جانبهم بكل قوانا بعد ان اغتال صدام وطنهم وشردهم فى ربوع الدنيا ان هناك من يتجنى عليهم فإننى اعرض نص التعهد الذى قدم الى بعض العاملين المصريين والذى تحت يدى صورة منه وهو كالتالى .

اقر بقبولى للشروط الاضافية التالية :

اولا : الامتناع عن المطالبة بمكافاة نهاية الخدمة عن فترة عملى السابقة على ١٩٩٠/٨/٢ إلا بعد مرور سنتين واثناء خدمتى فى الوزارة وفقا للعقد الجديد .

ثانيا : الا اصطحب اسرتى برفقتى فى السنة الاولى من التعاقد .

ثالثا . الحصول على سكن اعزب فقط وذلك وفقا للنظم المتبعة .

رابعا : أستحق تذكرة سفر فقط عن السفر الى الكويت لاول مرة أو عند مغادرتها بعد انتهاء مدة خدمتى والعودة النهائية الى مصر وأقر بموافقتى على كل ما سبق .

● ● ●

انني ارجو ان يفهم الاخوة الذين يديرون كويت ما بعد الاحتلال والتحرير انه لا يجب استثمار الظروف الصعبة لافتراس حقوق العاملين العارقين .. كما لا يجب السماح بان تتعرض مصالح وممتلكات العاملين المصريين الذين تعاقدت معهم الكويت او الذين لم تتعاقد معهم للتعسف والتنكيل والعبث من جانب الكويتيين اصحاب العمارات التى كانت بها مساكنهم قبل العدوان . أن هناك اعلانات فى الصحيفة الوحيدة التى تصدر بالكويت تحدد مهلة لاصحاب هذه المساكن لمراجعتهم قبل نهاية مايو لدفع ما عليهم من مستحقات أو التعاقد معهم من جديد . وقالت الاعلانات أن اصحاب العقارات لن يكونوا مسئولين عن المتعلقات الموجودة فى هذه المساكن بعد هذه المهلة !! الغريب أن صدام بجنونه وكل جرائمه لم يقترب من الشقق والمساكن المغلقة .

● ● ●

ما معنى هذا يا حكومة الكويت .. وماذا يفعل العاملون السابقون الذين تركوا مساكنهم ولا يستطيعون العودة الى الكويت للتصرف فيها .. هل هذا جزاؤهم .. إنني ارجو ان يتخذ المسئولون فى هذه الحكومة اجراء يجعل رجل الشارع المصرى غير نادم على كل الدعم والتاييد الذى قدمه للكويت الشقيق !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ٢٩ ـــ ابريل ١٩٩١

هموم المصريين فى الكويت

تساؤلات حول موعد صرف الاستحقاقات للعاملين المصريين

رسالة الكويت :

عبدالعاطى محمد

مثلما كان موقف مصر من ازمة الكويت مشرفا على المستوى الرسمى ، فانه كان كذلك على المستوى الشعبى . احتضنت القاهرة حوالى ٣٠ الف كويتى اجبرتهم ظروف الغزو على ترك بلادهم وقدمت لهم كل انواع الدعم والرعاية . والجالية المصرية بالكويت التى كان لها دور كبير فى نهضة الكويت على مدى كل السنين الماضية عاد معظمها الى مصر لظروف الغزو يحملون معهم كل آلامهم بضياع رصيد سنوات العمل والكفاح وينتظرون الفرج بالتعويض وصرف مستحقاتهم عن نهاية الخدمة ، ومن بقى داخل الكويت همومهم لا تقل وطأة عن الذين عادوا ؛ صمدوا الى جانب اخوانهم الكويتيين ، واشتركت جماعات منهم فى المقاومة واستشهد منهم الكثيرون وواجهوا نفس الظروف العصيبة التى مر بها الكويتيون أنفسهم لأن الغزو العراقى وضعهم مع الكويتيين فى سلة واحدة فبطش بهم ردا على موقف مصر المشرف من ازمة الكويت .

وكان منهم المفقود والاسير ايضا من الذين رفضوا استخراج بطاقة « شئون العرب » التى كان الغزو قد فرضها على الجنسيات الاخرى العربية غير الكويتية . وكان المصريون متكاتفين مع بعضهم البعض ويتحملون المشاق الكثيرة فى متابعة احوال من يقبض عليه منهم الى ان انقطعت اخبار هؤلاء المفقودين والاسرى ، والمشكلة الاكثر ايلاما ان كثيرا من هؤلاء كان عائلا لاسرته او احد ابنائها الذين تعتمد عليهم فى مصدر رزقها واليوم فان هـذه العائلات والأسر تعيش المأساة مضاعفة .

التكافل وقت الشدة

عاش المصريون فى فترة الاحتلال العراقى للكويت بالتكافل الاجتماعي والسمات الاصيلة فى الشخصية المصرية التى تهب لنجدة ابنائها فيما بينهم وقت الشدة وتتمسك بالقيم والمبادىء لمؤازرة صاحب الحق . كما يذكر للأخوة الكويتيين انهم مدوا يد المساعدة لهؤلاء المصريين خاصة وان المصريين كانوا يأوون البعض منهم ويساعدون المقاومة . ويكفى قصص البطولات التى يتحدث عنها الكويتيون فى ديوانياتهم وخاصة عن الأطباء المصريين الذين صمدوا فى المستشفيات وحدهم يعالجون المصابين من الكويتيين ويهربون الدواء لمرضى السكر والقلب من الكويتيين .

وكما يقول احمد المسلمى احد رجال الاعمال المصريين بالكويت ان العاملين المصريين لم يسألوا انذاك عن رواتب او مستحقات ، بل واصلوا العمل بعد التحرير فى المصالح الحيوية والمؤسسات الكويتية فى مختلف المجالات .

كما ان المصريين رفضوا سحب أموالهم من البنوك الكويتية اثناء الغزو والقلة منهم من صرفوا بالدينار العراقى فى الوقت الذى حققت الجاليات الأخرى وخاصة الفلسطينيين ثراء فاحشا من تعاملها بالدينار العراقى : ناهيك عن تعرض بعض رجال الأعمال المصريين للضرر الشديد من سرقة لمعدات شركاتهم والغموض الذى يحيط بأرصدتهم فى البنوك الكويتية . وفى كل الحالات لايستمع المصريون الا لاجابة واحدة هى الانتظار دون تحديد صريح لكيفية تعويضهم وصرف مرتباتهم ، علما بأن الحكومة الكويتية بدأت فى صرف الرواتب للكويتيين عن فترة الغزو بدفعات وعن الشهرين اللذين تليا التحرير .

من الصحيح ان الموقف العام الرسمى والشعبى للكويت يعكس التوجه نحو الوفاء للمصريين وان هناك فرصا اكبر ومتزايدة للعمالة وخاصة بعد توقيع بروتوكول التعاون . ومن الصحيح ايضا أن اعدادا من الخبرات المصرية عادت الى الكويت ، وتمتلىء الفنادق بوفود مصرية من شركات المقاولات والتجارة وغيرها لاستكشاف السوق الكويتية والبحث عن فرص للاشتراك فى عمليات التعمير . ولكن حتى هذه الشركات ذاتها لاتخفى قلقها من تلكؤ تنفيذ الاتفاقيات .

ومن الصحيح ايضا ان بعض الهيئات بدأت فى وضع عقود جديدة وتتجه الى التعاقد مع المصريين فى الصحة والتعليم مثلا ولكن هذه العقود تختلف عن السابق فمع ان بعضها يشير الى استمرار العمل



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩١

الملاك الكويتيون يريدون طرد المستأجرين المصريين قبل استلام رواتبهم لدفع الايجارات !

بنفس مستويات الرواتب الا ان هناك مزايا اخرى هامة ستسقط منها مكافاة نهاية الخدمة واصطحاب الأسرة . بل هناك نية الى تحديد نسبة تحويلات العاملين من غير الكويتيين الى الخارج للحد من عملية خروج العملة الصعبة التى تحتاجها الكويت فى الوقت الراهن .

اما عن التعويضات وصرف مكافاة نهاية الخدمة ، فرغم الوعود بانها ستتم الا انه ليس هناك تحديد زمنى لذلك ، والكل يعيش على هذا الأمل ، فكثير من المصريين قضوا سنوات طويلة تفوق العشرين عاما ويأملون ان تعوضهم مكافأة نهاية الخدمة عن الكارثة التى لحقت بهم من العمل فى الكويت . والتفسير الذى يسمعه الزائر للكويت للتباطؤ فى الوفاء بهذه الوعود هو ان العملية برمتها مرتبطة باتجاه عام للتخلص من العمالة الوافدة وتحديدا الفلسطينيين ، ويصعب فى الوقت الراهن صرف مكافآت او تعويضات لأحد بعينه حتى لا يطالب الفلسطينيون بنفس الحق '

ويقول المصريون فى الكويت ، اننا لا نطالب الحكومة الكويتية بأكثر من طاقتها ، ولا نفرض شروطا ويكفى ان اصحاب مهن نادرة كالأطباء مثلا تحملوا ما تحملوا وينتظرون الرد المناسب ، ولكن كل ما نطالب به ان يعامل المصرى بتكريم لموقفه المشرف ويحصل على مستحقاته .

سفيرنا يحدد أبعاد المشكلة

حملت هذه الهموم الى السفير امين نمر سفير مصر بالكويت الذى يقوم بجهد كبير فى متابعة مشكلات المصريين الموجودين الان بالكويت ويجتمع ببعضهم فى اى وقت لتذليل اية مصاعب . يستمع الى همومهم ويوضح الصورة الحقيقية لما يجرى على المستوى الرسمى

قال لى السفير أن مشكلات المصريين يمكن بلورتها فى خمسة مجالات هى الاستحقاقات ، والعمالة ، والعائدين من العراق ، وصعوبة المعيشة ، وتلوث الجو .

مكافاة نهاية الخدمة

فاما عن الاستحقاقات فان الحكومة الكويتية وفقا لما اكده وزير الخارجية الكويتى ملتزمة تمام الالتزام بصرف مكافأة نهاية الخدمة لمن عملوا حتى ٢ اغسطس وكانت لهم عقود مع الحكومة ولكن موعد الصرف موضع نظر . وهناك بالطبع عاملون فى القطاع الخاص وهؤلاء مصيرهم غير واضح حتى الان هل ستلتزم الحكومة بشىء ما تجاهم ام لا ، المسألة موضع بحث ، وهذه نقطة سنسعى الى ايجاد حل لها من خلال الجهات الرسمية ، ولكن المشكلة ان عمالة القطاع الخاص لم تعد بنسبة كبيرة .

مستحقات من واصلوا العمل

وقال ان المصريين الذين غادروا الكويت حصلوا على منحة الـ ١٢٠٠ جنيه ، اما من بقى بالكويت فلم يحصل على شىء ، وقد تحدثنا مع المسئولين بشأن هذا الموضوع الذى هو محل دراسة ولكن ليس هناك وعود صريحة بما سيتم . ولكن من المفروض ان تكون هناك استجابة لهذه المشكلة لان عددا كبيرا من هؤلاء ليس له ارصدة فى البنوك وبعضهم لم يكن يعمل خلال شهور الغزو ووقاية لهم يجب اعطاؤهم منحة مفيدة وقد عبرت للمسئولين بان هذا اجراء مفيد لأمن الكويت ذاته .

ومضى قائلا . طبعا هناك مجموعة من المصريين يعتبرون ان العقد معهم لم ينته فى ٢ اغسطس مثل الأطباء ومن عملوا فى قطاعات الكهرباء والمياه لأنه كانت قد صدرت تصريحات عن بعض المسئولين بان يستمروا فى العمل حتى يستطيع ان يعيش المواطن الكويتى ، وهذه المسألة الموقف بالنسبة لها غير واضح . هناك أيضا المصريون الذين اعيدوا للعمل بعد التحرير فى تواريخ متقطعة ، وهؤلاء فى الحقيقة وضعهم يرتبط بمسائل تنظيمية بحتة واعتقد انهم سيتقاضون مرتباتهم وهى واحدة من النقاط التى سنثيرها مع المسئولين .. وطبعا المصريون يسكنون فى منازل ملك للكويتين ومن سافر منهم محتفظ بسكنه والايجارات لم تدفع ، ومن ثم يرغب اصحاب المنازل فى طرد هؤلاء من السكن ، ولكنهم فى حقيقة الأمر يحتاجون الى فرصة حتى يتسلموا مرتباتهم ويدفعوا الايجارات '

وهناك ايضا العائدون من العراق وهؤلاء قسمان الأول من دخل الكويت بعد التحرير ، ومن تواجد اثناء الاحتلال من عادوا بعد التحرير لا يتعدى عددهم ألفى شخص وتقريبا رحلناهم جميعهم الى مصر بوسائل مختلفة ، ومعدل هؤلاء يقل بشدة فى الوقت الحالى . وهناك معسكر فى العبدلى ترسل اليه السفارة مندوبا منها مرة او مرتين لتسلم المصريين وترحيلهم مباشرة بالتعاون مع منظمة الهجرة العالمية والحكومة الكويتية . أما الموجودون من هؤلاء النوع داخل الكويت من أيام الغزو فكل منهم وجد عملا وكفيلا كويتيا ساعدناه على البقاء وموقفهم الامنى اصبح سليما ، ومن لم يتمكن من الحصول على عمل فسيرحل واعداد هؤلاء غير معروفة ولكن تصورنا انهم لايزيدون عن ألفى شخص ، ومعظمهم من العمالة الدنيا التى ينافسنا فيها هنا بالكويت غيرنا من الجنسيات الأخرى ومضى قائلا انه من ضمن المشاكل الأخرى ان بعض المصريين فقدوا جوازاتهم وهذه مسألة قنصلية واحنا بنتغلب عليها بمعرفتنا واضعين فى اعتبارنا امن مصر . وكان من المشاكل ايضا موضوع ارصدة المصريين فى البنوك وهذه تم التغلب عليها بعد اتفاق بنك مصر مع ٦ بنوك كويتية بالسماح بسحب ٤ الاف دينار من الرصيد وسيرفع هذا القيد خلال شهر تقريبا ليسحب كل من يريد رصيده بالكامل .

توجه عام لاستخدام العمالة .. ولكن

اما بالنسبة للعمالة فيؤكد السفير أمين نمر ان هناك من حيث المبدأ توجها عاما لدى الحكومة الكويتية والقطاع الخاص باستخدام العمالة المصرية وان تعود هذه العمالة تدريجيا مع عودة النشاط الاقتصادى فى البلاد مشيرا الى أن بروتوكول التعاون الذى وقعه المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير يتيح المزيد من فرص العمل امام الشركات المصرية فى مجالات مختلفة للانشاءات والتعمير . وقال اننا اوضحنا للمسئولين الكويتيين ان توفير فرص العمل للمصريين يجب أن يتم من خلال الجهات الرسمية وحاليا عندما تتقدم جهة كويتية ما تطلب عمالة مصرية فاننا توجهها للاتصال



لوزارة القوى العاملة او لشركات العمالة فى مصر حتى تكون هناك جهة مسئولة عنهم فى مصر لحمايتهم وتنظيم أوضاعهم .

وقال ان العمالة المصرية لا تواجه منافسة فى مجالات فنية عالية مثل الطب والهندسة وكذلك نوعيات العمالة الماهرة ، ولكن المنافسة تاتى من مجالات العمالة الدنيا مثل النظافة وحتى بالنسبة لهذه هناك شركات مصرية فى هذا المجال تسعى حاليا لخلق فرص عمل لها بالكويت . هذا بالاضافة الى التنسيق التجارى بين القطاعين العام والخاص المصريين ورجال الأعمال الكويتيين وسيتعزز هذا باقامة معرض المنتجات المصرية بالكويت فى ٢٥ مايو الحالى .

وأما عن التضرر من تلوث البيئة فانها قضية لا يستطيع ان يحسم فيها احد لان طبيعة هذه الاضرار الصحية غير محددة حتى الان بدقة ، ولكن مناخ الكويت الان وفى ظل سحب الدخان الكثيفة التى تغطى السماء يتعين بشأنها وضع نظام خاص للرعاية الطبية ، بل يحتم على مع من يوجد بالكويت ان يغادرها لفترات زمنية متقطعة حتى يحافظ على صحته سليمة فكيف الحال بمن يعملون بها سنوات ؟!!

من جهة أخرى فانه بعد حوالى ٣ اشهر من التحرير ، بدأت مظاهر الحياة الطبيعية تعود للكويت ، ولكن كويت الامس أبعد ما تكون عن كويت اليوم التى اصابها الغزو العراقى بأضرار بالغة كما انها تختلف عن كويت الغد التى يخطط لها المسئولون ويحلم بها الكويتيون بعد المحنة القاسية التى مروا بها . ولم تكن عودة الحياة الطبيعية سهلة ، كما ان مشكلات ما بعد التحرير ثقيلة ومن ثم فان كويت اليوم تمر بمرحلة انتقال فيها من الهموم والتحديات مثل ما فيها من الآمال واستعادة التوازن فى كل المجالات . ولكن مشاعر الكويتيين غامضة ، قلقة ومترجسة . وان الانفعالات لاتزال حادة وصاخبة ويكفى ذلك الدخان الاسود المتصاعد من ابار البترول المشتعلة والذى يحول نهار مدينة الكويت ذاتها الى ليل حالك السواد فى بعض الايام عندما يتغير اتجاه الريح ويدفع بسحب الدخان من مناطق الابار الى قلب العاصمة ، وكأنه شيطان يصرخ فى الآذان بان الكارثة ممتدة باستمرار احتراق الآبار والحياة ذاتها فى خطر من التلوث الذى أصبح يهدد المنطقة بأسرها .

تعاقدات بشروط جديدة

ولأن الكويت كانت من البلاد الكثيرة الاعتماد على العمالة الاجنبية سواء فى الحكومة او القطاع الخاص فانها وفى ضوء تجربة الغزو العراقى تتجه الى الاستغناء عن اعداد كبيرة منهم ومن هنا فان الأجهزة الحكومية لاتزال تتحذر فى وضع تصور لنظام التعاقدات الجديدة بالنسبة لها وهى عقود قد بادرت من ذاتها وانتهت من وضع نظم التعاقد الجديدة بالنسبة لها وهى عقود تختلف عن السابق حيث لا تتضمن مزايا كثيرة كانت موجودة مثل اصطحاب الاسرة وتذاكر الطيران ومكافأة نهاية الخدمة . فضلا عن ان المشكلات الكبرى هى فى انتقاء هذه العمالة وهو ما يحتاج الى قرار سياسى صريح ، ولكن ما يؤكده بعض المسئولين الكويتيين هو ان استخدام العمالة مرتبط بمواقف دولها من الغزو العراقى .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ سفير الكويت بالقاهرة يؤكد :



العقود السابقة للعائدين قائمة ومحترمة لا نستدعى أبدا أية موظفة بغير صحبة أسرتها

● شقق المصريين وأمتعتهم بالكويت مصانة بالقانون

حول كافة ما يتردد حاليا من نقاط عتاب واستيضاح تتعلق بشئون المصريين الذين كانوا يعملون بالكويت قبل الغزو العراقى ومنهم من عاد بعد تحرير الكويت بشروط يقولون انها غير مرضية ومنهم من لم يعد ويتساءل عن مستحقاته ومصير شقته وامتعته داخلها التى اجبر على تركها جرى حوار صريح مع عبد الرزاق الكندرى سفير الكويت بالقاهرة

قال السفير قبل ان يبدأ الحوار يهمنى ان أؤكد بداية وان تسجل على لسانى اننا فى الكويت ابتداء من امير البلاد الى اصغر مسئول كويتى نصر على ان يحترم كل مواطن كويتى اينما كان ليس فقط قوانين البلد الموجود به ولكن ايضا اعرافه وعاداته وتقاليد وان ينال جزاء ما يفعله طبقا لذلك هذا لكى نكون بالفعل لا بالقول دولة متحضرة .. فإذا كانت ثمة تصرفات فردية جانحة فمن الظلم ان تحسب على كل الكويتيين الذين خرجوا لتوهم من محنة قاسية لن ينسوا ابدا فضل الذين عاونوا على الخروج منها

قلت لسفير الكويت

□ كم تقدر عدد المصريين الذين عادوا الى اعمالهم بالكويت حتى الآن ؟

● لا اقل من ٧ آلاف مصرى . وكل طائرة كويتية تقلع من القاهرة لا يحتل الكويتيون اكثر من ربع مقاعدها . وبقية المقاعد يشغلها الأشقاء المصريون .. وإذا كنا نقول ان المصريين كان يبلغ عددهم فى الكويت قبل الغزو العراقى ٢٣٠ الفا فان الذين كانوا يعملون منهم لم يكن يزيد عددهم على ٤٠ الفا والعدد الباقى يمثل افراد اسرهم

● صرف مستحقات نهاية الخدمة للعائدين وغير العائدين مسألة وقت فقط لتوفير المستندات

□ لكنهم يعودون الآن بغير أسرهم أليس هذا شرطا لكم ؟

● ليس شرطا ولكنه اضطرار فهناك عنصران ضاغطان ملحان حرائق آبار البترول وحالة الأمن فضلا عن ضرورة توافر الخدمات الكافية الكويتيون انفسهم ظلوا فى انتظار العودة ثلاثة اشهر هل ناتى بالأسر ونحن نعرف اننا مازلنا نواجه مشكلات امنية وصحية وتعليمية من جراء الخراب والتدبير الشامل الذى احدثه الغزو العراقى ولو جاءت الاسر وعانت من هذه المشكلات الا يصبح هذا الحال موضع شكوى وعتاب ؟

□ ولكن كيف يمكن ان تعود زوجة كانت تعمل بالكويت بغير ان تصحب زوجها وابناءها هل هذا امر مقبول ؟

● لم تحدث حالة واحدة من هذا الذى يقال .. فقد طلبنا مثلا من حوالى ١٥٠ موظفة مصرية العودة الى اعمالهن بوزارة الداخلية بالكويت . وجاء ضابط كويتى وقال لنا انه لا يتصور تسفيرهن بغير ازواجهن وابنائهن .. واكدنا له ان هذا لم يطلب بالمرة .. واعطيناه على الفور تاشيرات دخول واقامة اسرهن .

□ عبدالرزاق الكندرى □

□ قيل ايضا ان تاشيرات دخول الاقامة تمنح لمدة شهر واحد ثم يجرى تجديدها ؟

● ليس هذا صحيحا .. التاشيرات تمنح لمدة ٣ اشهر .. وتجدد .. وذلك بصفة مؤقتة .. ذلك الى حين ننتهى من البحث الجارى حاليا لوضع قانون الاقامة الجديد ككل .. ويتم فى ضوئه تكييف اوضاع العاملين .. من مختلف الجنسيات

□ مسالة الاقامة تجرنا الى التساؤل عن حقيقة ما قيل عن تحرير عقود عمل جديدة مقطوعة للمصريين العائدين الى الكويت ..

● قد يكون هذا صحيحا فى الشركات الخاصة .. ولكن كل العقود السابقة مع الدولة موجودة .. ولا حاجة لتحريرها من جديد .. وكانت من ثلاث درجات .. عقود درجة اولى .. وعقود درجة ثانية .. وعقود درجة ثالثة .. والعقود التى اوقف العمل بها هى فقط عقود الدرجة الاولى الخاصة بكبار الخبراء .. والتى تمثل خبرات نادرة .. وهذه وحدها هى التى يعاد حاليا النظر فيها .. وحتى الآن عاد بنفس العقود القديمة عدد غير قليل من المدرسين .. وسوف يصل عددهم قريبا الى ستة آلاف .. بل هناك نوعيات من العاملين طلبنا عودتهم ولم نجدهم .. فقد حضر مثلا الى القاهرة مندوب من شركة نفط الكويت .. يطلب عودة ٣٠ خبيرا كانوا يعملون فى الكويت .. ولكنه لم يجد سوى ثمانية فقط منهم والباقون وجدهم

تعاقدوا مع جهات اخرى وعملوا بالفعل

□ وتذكرة السفر . هل صحيح أن بعض العائدين حملوا بها .. وقيل لهم ان من حقهم تذكرة واحدة عند العودة ؟

● كافة الذين عادوا صرفت لهم تذاكر سفر .. وقانون العمل فى الكويت ينظم كل شىء .. ويقضى بمنح تذكرة سفر اخرى ذهابا وعودة بعد قضاء سنة فى العمل .. والجميع يعرفون ذلك من قبل .. وكانوا يتعاملون بمقتضى هذا النظام هل فى ذلك غبن لاحد ..

□ وماذا عن مصير شقق وامتعة المصريين الموجودين بمصر ولم يعودوا او لن يعودوا الى الكويت .. وقد صدر انذار من اصحاب العمارات بالكويت بضرورة اخلاء هذه الشقق قبل ١ / ٦ / ١٩٩١ والا اخليت بالقوة ؟

● هل تحاسب دولة على اعلانات صدرت من بعض ملاك العمارات فى القطاع الخاص . ؟ صحيح ان مثل هذه الانذارات نشرت .. ولكن لدينا فى الكويت قانونا للايجارات .. يحكم بعدالة العلاقة بين المالك والمستاجر ولابد قبل اخلاء العين من الحصول على حكم محكمة نهائى .. ويستحيل ان يتم الاخلاء هكذا بقرار من المالك ... وبالطبع لا يحكم القانون بالاخلاء الجبرى لمستاجر ترك شقته لظرف قهرى مثلما حدث فى حالة الغزو .. وهنا يبرز الدور المسئول للدولة ..

□ وفرصة تمكين مستاجرى هذه الشقق من السفر الى الكويت لاخلائها .. يقال انكم لا تمنحونهم تاشيرات دخول ؟

● هذا ادعاء ظالم .. قوائم بمئات الاسماء تقدم الينا .. وتحصل فى الحال على التاشيرات اللازمة .

قلت لسفير الكويت بالقاهرة

□ وماذا اخيرا عن صرف مستحقات نهاية الخدمة .. يقال انكم تطلبون من العائدين التوقيع على تعهد بعدم المطالبة حاليا بهذه المستحقات عن المدة السابقة لعملهم بالكويت ؟

رد عبد الرزاق الكندرى

● لك ان تتصور وتقدر ما احدثه الغزو من تدمير لكل الانظمة والمستندات الادارية .. ومن هنا كيف يمكننا فى الوقت الحاضر وقبل اعادة توفير وترتيب المستندات حساب مكافات نهاية الخدمة المستحقة الصرف .. هذا الحق لاجدال

ولا مساومة حوله .. والكويت لا تهدر ولن تهدر حق احد . ولكنها فقط مسالة وقت لكي نتمكن من الاهتداء الى الحسابات العادلة .. هذا من جهة .. ومن جهه اخرى فان الدولة تعانى الآن من متطلبات الانفاق الرهيب على اعادة التعمير .. واعتقد ان الاشقاء يقدرون تماما هذا الظرف الدقيق .. ومن ثم يتفهمون طلب الفرصة لسنة فقط للوفاء للعائدين وغير العائدين بمستحقاتهم فى مكافات نهاية الخدمة ..



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من قريب

مصر لا تفرط ..

بعد أن نشرت في هذا المكان قبل أيام قصة الطبيب المصرى الدكتور حامد لبيب ، الذى فقد عينه وأنفه في حرب تحرير الكويت ، واستمر مع ذلك يجرى عمليات جراحية لأبناء الكويت .. حتى تم نقله إلى أمريكا لعلاجه ، ثم تناساه المسئولون الكويتيون .. تلقيت من وزير الصحة الدكتور راغب دويدار مكالمة تليفونية ، أعرب فيها عن استعداد الدولة للاسهام في نفقات علاجه .

وقال الوزير إن مصر لاتفرط في ابنائها مهما تكن الظروف وان وزارة الصحة على استعداد لعلاجه على نفقتها اذا لزم الأمر . وهى استجابة سريعة ومشكورة ، لأن مصر مسئولة في نهاية الأمر عن كل ابن من ابنائها ، مهما تكن مسئولية الآخرين القانونية والادبية .

ويبدو ان قصة الطبيب المصرى قد اثارت مواجع كثيرة لدى عديد من المصريين الذين كانوا يعملون بالكويت وعادوا منها ، وكنت قد تلقيت قبلها وبعدها عشرات من الخطابات والمكالمات التليفونية . يشكو اصحابها ليس فقط من الضياع النفسى الذى يحسونه بسبب عدم وقوف الجهات المصرية المسئولة الى جانبهم في المطالبة بحقوقهم ، بل ايضا من ضياع هذه الحقوق ، وتضاؤل الأمل في الحصول عليها ، وتعدد التصريحات والتعليمات المتضاربة من جانب الحكومة الكويتية نفسها . بحيث لم يعد احد يعرف هل تفى الحكومة الكويتية بوعودها بصرف مكافآت نهاية الخدمة والحقوق المتأخرة لهؤلاء العاملين المصريين طبقاً للعقود السابقة . أم تتعلل بظروف الحرب لكى تتنصل منها ؟

ثم جاءت حكاية الشقق المغلقة التى تركها العاملون المصريون وراءهم والتى يبدو ان الحكومة الكويتية سمحت أو سوف تسمح باقتحامها والتخلص مما فيها من متعلقات وممتلكات وأوراق تخص عدة الاف من المصريين ابتداء من شهر يونيو علماً بأن السلطات الكويتية لاتسمح لأحد الآن بالسفر للكويت لتصفية شئونه . وفى أى بلد متحضر لابد من اصدار قرارات او قوانين تنظم مثل هذه الأوضاع والا تترك « سبهللة » لأمزجة الأفراد ، خصوصاً اذا تعلق الأمر بحقوق رعايا اجانب .

والذى نستطيع ان نؤكده أن الدولة في مصر ليست غافلة عن حقوق المصريين الذين اضيروا من هذه الأوضاع الكويتية . وقد اكد الرئيس مبارك بنفسه ذلك في لقاء الاعلاميين . غير اننا لابد ان نتحلى بالصبر حتى يعيد الكويتيون ترتيب بيتهم . ولاشك انهم يمرون بظروف صعبة داخلياً وخارجيا

أما فيما يتعلق بإعادة العمالة المصرية الى الكويت . فذلك شأن كويتى خالص . ومن اراد أن يقبل عقود السخرة كما يطلق عليها فهو حر . واما الحقوق والالتزامات السابقة فلن يملك أحد هضمها طبقاً للاتفاقات الدولية التى تشرف عليها منظمة العمل

سلامة أحمد سلامة



المصدر : الأهـــرام

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١/٦/١٩٩١

□ سفير مصر بالكويت يؤكد حل مشاكل المصريين خلال ٣ أشهر ويعلن :

لا تحصيل للايجارات منذ الغزو وحتى التحرير وتجديد العقود هذا الشهر

صرف مكافأة نهاية الخدمة للمقيمين بالكويت وخارجها آخر يونيو الحالي

الكويت ـ من عبد الفتاح ابراهيم .. اكد السيد امين نمر سفير مصر بالكويت ان جميع مشاكل العاملين المصريين بالكويت المقيمين وغير المقيمين سوف تنتهى خلال الشهور الثلاثة القادمة .

وقال : إنه تم الاتفاق مع المسئولين الكويتيين على السماح للمواطنين المصريين العاملين بالكويت قبل الغزو بالسفر لتصفية اوضاعهم فور تحسن الاوضاع داخل البلاد واستيعابهم لحجم العمالة

كما تم الاتفاق مع الجهات المسئولة ومجموعة ملاك العمارات على عدم تحصيل الايجارات ابتداء من الغزو وحتى التحرير مع تجديد العقود خلال الشهر الحالى ولن يحصل ايجار لمدة ٣ اشهر من الشهر الحالى الى سبتمبر القادم على أن يتم تقسيط هذه القيمة خلال الشهور التسعة التى تليها وايضا لن يتم تسديد الايجار من الذين لم يقيموا فى شققهم خلال الأشهر الثلاثة

وتم الاتفاق على ضرورة مراجعة جميع المواطنين لاصحاب البيوت فى الكويت لتحديد موقفهم خلال أسبوعين للاتفاق على تحديد الالتزامات لكل طرف عن طريق الاتصالات التليفونية او سفارة الكويت بالقاهرة او سفارة مصر فى الكويت سواء للمقيمين بالكويت او خارجها

واضاف السفير المصرى .. إنه سيتم صرف مكافأة نهاية الخدمة للمصريين المقيمين بالكويت او خارجها اخر الشهر الحالى ولمدة ٦ أشهر قادمة طبقا للعقد حيث يجرى حاليا اعداد الكشوف الخاصة بذلك

واشار الى انه تم الاتفاق على صرف مرتبات العاملين فى المصالح الكويتية التى بدأت تمارس عملها خلال الشهر الحالى وايضا صرف مستحقات العاملين لدى البنوك الكويتية قبل الغزو بواقع ٤ الاف دولار خلال ايام

وحول سؤال عن المصريين العائدين من العراق عبر الحدود الكويتية اوضح السفير المصرى انه تم ترحيل نحو ٤٠٠٠ مواطن ويبقى ٢٧ مواطنا تم الاتفاق مع منظمة الهجرة العالمية على ترحيلهم وذلك الى جانب التنسيق مع المختصين لحل هذه المشاكل بالكامل

واكد السفير أن حكومة الكويت تفضل العمالة المصرية وسيتم استيعاب نحو ٦٠ ٪ من حجم العمالة المصرية فى جميع التخصصات خلال الفترة القادمة مع استقرار الاوضاع فى الكويت وقدرتها على استيعاب العمالة اللازمة

سفير الكويت بالقاهرة :

حقوق المصريين فى الكويت محفوظة

اعلن عبدالرزاق الكندرى سفير الكويت بالقاهرة بعد اجتماعه مع عمرو موسى وزير الخارجية انه بحث مع الوزير العلاقات الثنائية الاخوية بين مصر والكويت ، وإزالة كافة الشوائب التى يمكن ان تؤثر على هذه العلاقات .

وقال اننا نعمل جاهدين فى الكويت لحل بعض الأمور الخاصة بالاخوة المصريين الذين يتساءلون عن ممتلكاتهم بالكويت أثناء عملهم بها وكذلك مكافآت الخدمة ، ونؤكد لهم ان هذه حقوقهم .. ولكننا نطلب منهم الصبر لأن العدوان دمر كافة الاجهزة ، وأثر على كل النظم الادارية ونظم المعلومات .. ومطلوب بعض الوقت حتى يحصلوا على حقوقهم .

واضاف السفير ان ٢٣٠ الف مصرى كانوا يعيشون بالكويت ويعملون بها قبل الغزو ولم يشك احد منهم على الاطلاق .. وأن الكويت لا يأكل حقوق أحد .. ولكن نحن نطالب ببعض الصبر والتفهم للظروف الصعبة التى تمر بها الكويت حتى تعود عجلة الحياة الطبيعية الى الدوران من جديد ، ويتم حساب كافة المكافآت والحقوق .



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩١/٦/٥



بلا اقنعة

حامد سليمان

● الشيخ سعد العبد الله
رئيس وزراء الكويت

● د. بطرس غالي
نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية

٢ غربة الطائر الحزين

التلاعب بالمصريين فى الكويت !

فى الوقت الذى ساهمت فيه مصر .. فى إزالة « روع » الكويت ـ حكومة وشعبا ـ من غزوة صدام الحمقاء .. يلذ الآن لبعض « اعراب » الكويت ان يردوا « الجميل » لمصر ـ حكومة وشعبا ـ حيرة ودهشة وإثباطا .. (!!) ولا شك ان قرار عودة جيش مصر المفاجىء .. كان رد فعل وطنياً حاسما لحفظ كرامة مصر .. وإنعكاسا لاتجاهات سلبية برزت وراء الكواليس هناك ، ولم يحن الوقت للكشف عن تفاصيلها ..

ولست ادرى لماذا تحاول ـ الآن ـ القيادة فى الكويت المطالبة بـ (عودة) جيش مصر .. فى الوقت الذى تتامر فيه اكثر من جهة هناك شعبية ورسمية على (عودة) مستحقات المصريين !! بحيث تاه الامل للحصول على هذا (الحق القانونى) بين العديد من التصريحات المتضاربة .. التى تشير الى ان هناك تلاعبا واضحا بالمصريين هناك ؟!
إذ ...

كيف يصدق المصريون العاملون بالكويت .. تصريحات الشيخ سعد العبد الله رئيس وزراء الكويت .. بإعادة العمالة المصرية .. وصرف مستحقاتها (فور) عودة الكويت .. وقرار الحكومة ذاتها بإنهاء جميع عقود المصريين من اول ٢ اغسطس الماضى !!

وكيف يصدقون كلام رئيس الوزراء بـ (صرف مستحقات المصريين) ـ فور ـ تحرير الكويت .. والكندرى سفير الكويت فى القاهرة .. يصرح للزميل محمد زايد .. بان على المصريين ان ينتظروا سنة اخرى لصرف مستحقاتهم .. لان ظروف تعمير الكويت لا تسمح .. !! وكان ملايين مستحقات المصريين « اليتيمة » قادرة على ابتلاع مليارات التعمير .. او كان التعمير هناك لابد ان يكون على حساب (خراب) آلاف البيوت هنا .. !!

وكيف نصدق كلام (نمر) سفارتنا فى الكويت .. بحفظ حقوق ساكنى شقق الكويت من اصحابها .. المهددين بقذف متعلقاتهم فى الشوارع .. بينما احد وزراء الكويت قد صرح : ان اصحاب البيوت (احرار ..) فالكويت تخضع للاقتصاد الحر .. ولا تدخل للدولة بين الطرفين !!

و ....

وسط هذه الدوامة من التصريحات .. يعيش المصريون العاملون فى الكويت هنا اثقل ايام عمرهم .. وكل ذنبهم انهم عملوا يوما فى الكويت .. وحسما لهذه « البلبلة » .. فقد كلف



المصدر : الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩١/٦/٨

الرئيس حسني مبارك .. الدكتور بطرس غالي .. لبحث مشكلة المصريين في الكويت .. وعلى أعلى مستوى ..

وحتى الآن لا يسمع المصريون سوى تصريحات من (السفراء) .. بأن شقق المصريين يحفظها القانون .. وأن المستحقات ستعود خلال شهور !!

وهذا وحده لا يكفي ..

المفروض ان يصدر رئيس وزراء الحكومة الكويتية بيانا واضحا .. حول مصير مستحقات المصريين .. سواء من يتقرر عودته .. أو عدم عودته .. ولابد أن تتضمن المستحقات الوفاء بتعويضات العقود التي فسختها حكومة الكويت من طرف واحد .. وشهور المهلة .. الى جانب مستحقات نهاية الخدمة العادية ..

وكذلك مصير شقق المصريين هناك (٢٠ الف شقة) وما فيها من متعلقات وثروات ومستندات خاصة وأن أصحاب البيوت هناك قد خضعوا لتهديدات السفير البريطاني الذى انذر بعدم الاقتراب من (١٠٠٠ شقة) مقفولة كان يسكنها البريطانيون العاملون في الكويت ..

بصراحة .. إن تحركات أصحاب البيوت الكويتيين تثير الشك .. وصمت الحكومة الكويتية لا يطمئن .. وتصريحات سفيرهم هنا متناقضة .. ومخدرة .. وأخشى أن تكون مثل هذه التصريحات (مقدمات) لمؤامرة رخيصة على حقوق ومستحقات المصريين .. فالحكومة على لسان سفيرها هنا تقول يمهلونا سنة لحصر المستندات .. والمستندات في شقق المصريين .. والشقق مهددة بالسلب والنهب من قبل أصحاب البيوت .. والمصريون هنا لا يحصلون على تاشيرات سفر .. لفتح شققهم .. ثم كيف يسافرون بدون عقد عمل ؟!

والمسألة ـ بهذا الشكل ـ ليست مجرد مسألة مدنية أو مالية .. إنها مسألة سياسية تمس مصداقية التعامل بين دولتين .. هرعت إحداهما .. للدفاع عن استقلال الأخرى ثم تطالب ـ الآن ـ بعودة الجيش المصري .. بينما ترفض (عودة) المستحقات المصرية .

إنها معادلة ماكرة .. وقسمة « ضيزى » .

ويبدو أن بعض الأعراب هناك .. قد هزتهم أحداث الغزو القاسية فاختلط تمييزهم بين العدو والشقيق .. بعضهم ارتدى العلم الأمريكي وبعضهم كفر بجميع الأجناس .. عدا من يحمل جنسية (بوش) .. ويبدو أن هذا البعض ينتظر أن يتدخل (بوش) لحل المشكلة (!!!) وإذا كان هذا خيارهم .. فهم أحرار .

بالضبط .. كما سنكون نحن احراراً .. في التمسك بحقوق مواطنينا .. سواء بطريقتنا .. أو بطريقة السفير البريطاني .. ولكننا سنظل نتعامل مع من لم يكفر ـ منهم ـ بعلم العروبة ـ وقيم الاسلام .. التي تحتم (إعطاء الحق ..) قبل أن (يجف العرق ..)

و .. ياله من عرق .

تحت شمس الكويت الحارقة ..

الافراج عن ودائع المصريين المجمدة بالبنوك الكويتية

اصدر البنك المركزى الكويتى تعليمات للبنوك الكويتية ، بالافراج عن ودائع المصريين ، وابلاغ مراسلى البنوك بالخارج بسرعة صرف قيمة الاموال المحولة قبل وخلال الايام العشرة الاولى من الغزو العراقى . تبدأ ثلاثة بنوك مصرية فى صرف الحوالات والشيكات السياحية ابتداء من الاحد القادم وهى بنوك مصر والاهلى والعربى الافريقى . تعهدت الحكومة الكويتية بدفع مكافات نهاية الخدمة للعاملين المصريين الذين انتهت عقودهم ، بواقع شهر عن كل سنة . وعلمت «الوفد» ان المفاوضات المصرية - الكويتية التى اشترك فيها امين نمر سفير مصر بالكويت ، لم تسفر عن اتفاق بشان استبدال ١٨ مليون دينار كويتى لدى المصريين ، وتحمل ارقاما ملغاة بقرار البنك المركزى الكويتى .



المصدر : الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩١/٦/٦

■ مؤتمر العمل الدولى بجنيف يطلب :

إستعادة مستحقات العمال المهاجرين بالكويت تعويضات مناسبة لضحايا الغزو العراقى

جنيف ـ هيثم سعد الدين :

اكد السيد احمد العماوى رئيس اتحاد عمال مصر ورئيس وفد عمال مصر فى مؤتمر العمل الدولى ـ والذى بدات اعماله بجنيف امس ـ ان هناك ١٢ مشروعاً بقرارات من ضمنها حماية حقوق العمال المهاجرين والنهوض بها وضرورة العمل على استعادة مستحقات وممتلكات العمال المهاجرين واسرهم الذين اضيروا من حرب الخليج ، مع دفع التعويضات المناسبة لاصحاب الاعمال والعمال الكويتيين والاجانب الذين تضرروا من جراء الغزو .

واضاف العماوى أنه سيتم اجراء اقتراح سرى مباشر داخل لجنة القرارات المنبثقة عن المؤتمر لاختيار ٥ قرارات من ضمن القرارات الـ ١٢ يكون لها الاولوية الأولى فى المناقشة ، ومن ضمنها مشروع قرار مقدم من الدكتور عادل جزارين رئيس اتحاد الصناعات المصرية بشأن دور المنشآت فى نمو العمالة ، ويطلب تنفيذ برنامج لزيادة الانشطة الاقتصادية والسياسية للعمالة ، وتشجيع روح المبادرة ، وخاصة فى المنشآت الصغيرة ، والمتوسطة بهدف توسيع العمالة المنتجة .

وكان مندوبو الوفود المشاركة فى المؤتمر عن حكومات وأصحاب الاعمال وعمال ١٥١ دولة فى الدورة الـ ٧٨ للمؤتمر قد قدموا ١٢ مشروعاً بقرارات من ضمنها مشروع قرار كويتى بشأن الغزو العراقى يقضى بضرورة دفع التعويضات المناسبة لأصحاب الأعمال والعمال الكويتيين ، مع تقديم خطاب رسمى من الحكومة العراقية لمكتب العمل الدولى ، باعلان الالتزام بدفع التعويضات كاملة وفق برنامج زمنى محدد ، وفى حالة عدم الالتزام تعلق عضويته فى المنظمة لمدة ٥ سنوات لحين وصول حكومة تلتزم بالشرعية .

السماح للمصريين بالعودة الى الكويت لصرف مستحقاتهم والحصول على امتعتهم

اعلن وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتي ضارى العثمان ان الحكومة الكويتية سوف تسمح للموظفين المصريين الذين كانوا يعملون في الكويت قبل الغزو العراقي بالعودة الى الكويت لصرف مستحقاتهم واخذ امتعتهم وذلك وفق برنامج سيعد لهذا الغرض .

واشار الوزير الى ان الكويت تضع العمالة المصرية في الاولوية بشأن خطط اعادة البناء كما كان الوضع في السابق . واكد انه لم يطرا اى تغيير على قانون الايجارات بالكويت وكل مايتعلق بالعلاقة بين المالك والمستاجر لايزال قائما .

وقال ان مكافآت نهاية الخدمة ستصرف خلال الاسابيع القادمة لكل موظف غير كويتي يستحق مكافأة وفق العقد المبرم بينه وبين جهة العمل ممن لم يجدد عقده للعودة الى وظيفته

وناشد الوزير كل العرب عدم الالتفات الى الشائعات التى تطلقها عدة اطراف لاثارة البلبلة .

وقد ادلى الوزير تلك التصريحات في القاهرة اثناء رئاسة وفد بلاده في مؤتمر وزراء الثقافة العرب .

ومن ناحية اخرى اعلن احمد الياسين رئيس مجلس ادارة بيت التمويل الكويتي ان ودائع المصريين وغير الكويتيين في البنوك والمؤسسات المالية الكويتة محفوظة تماما ويستطيع أي شخص يحتفظ بوديعة ان يستلمها اذا اراد لدى حضوره الى الكويت أو عن طريق تكليف وكيل عنه .



ترحيل ٢٨ مصريا هربوا من العراق للكويت

شقق المصريين غير الموجودين بالكويت .. سليمة

الكـويت عبـدالمنعـم السيسى :

قـامـت القنصليـة المصرية بالكويت امس . بترحيل ٢٨ مصريا هربوا من العراق . عبر الحدود قـام المصـريـون فـور وصـولهم الى الكـويت بتسليم انفسهم الى منظمة «I.O.M» الدولية . تم ترحيل المصريين على طائرة الخطـوط الجـويـة الكويتية . واكد مصدر مسئول بالسفارة المصرية بالكويت . قيام السفارة ببذل جهود مكثفة لحل مشاكل المصريين داخل وخارج الكويت . واوضح المصدر ان المشاكل تتركز حـول مكافـات نهـايـة الخدمة . وشقق المصريين الموجودين حاليا خارج الكويت . وجمع الشمل واعلن المصـدر احـالـة موضوع مكافات نهـاية الخدمة الى ديوان الموظفين لاحتسـابـهـا وصـرف مستحقـات المصـريـين . واشار إلى عدم وجود شكوى من المصريين بقيام الملاك بفتح شقق غير الموجودين بالكويت . كما اكد المصدر امكانية قيام اى مصرى يعمل بالكويت باحضار زوجته واولاده للاقامة معه فى الكويت .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩١/٦/١٩

دراسة السماح للمصريين بالسفر الى الكويت لتصفية أعمالهم وفسخ عقود الشقق

تدرس الحكومة الكويتية حالياً ، امكانية السماح للمواطنين المصريين بالعودة الى الكويت لتصفية اعمالهم وفسخ عقود الشقق التى تركوها اثناء الغزو العراقى .

اكد المستشار غازى عبيد السمار وزير العدل الكويتى ، ضرورة اتفاق الطرفين قبل فسخ عقد ايجار الشيقة ولايحق فسخه بارادة منفردة الا بحكم القضاء . واشار الوزير الكويتى الى ان حقوق جميع المقيمين بالكويت محفوظة . واكد ان الكويت دولة القانون والمؤسسات والقضاء .

■ وكيل وزارة العدل بالكويت يؤكد :

عقود الايجار المبرمة قبل الغزو سارية

تقسيط الايجارات المتأخرة وتحديد مواعيد الدفع

اكد السيد عبد العزيز الدخيل وكيل وزارة العدل والشئون القانونية بالكويت ان عقود الوحدات السكنية المبرمة قبل الغزو سارية المفعول ، ولا يمكن فسخها الا باتفاق الطرفين او بصدور حكم قضائى ، وان ما نشر ببعض الصحف من ان عقود الشقق سوف يتم فسخها فى حال عدم تسديد ايجاراتها ، لا يستند الى اى اساس صحيح ، كما اكد ان تسديد الايجارات يخضع للعلاقة التعاقدية بين الملاك والمستاجرين ، وان هناك حالات كثيرة تم الاتفاق فيها على تقسيط الايجارات وتحديد ميعاد للدفع ، كما ان هناك حالات تم الاتفاق فيها على الغاء العقود .

وحول اخلاء المستاجر للعقار قال السيد الدخيل ان وزارة العدل اعدت مشروع قانون يستثنى هذه الحالات من الاجراءات التقليدية حيث اصبحت تقدم مباشرة الى المحكمة الكلية او القاضى المختص باصدار حكم فى نفس اليوم الذى تقدم فيه القضية مؤكدا ضرورة ان تكون هناك فترة انذار مناسبة لكلا الطرفين ، واعرب عن امله فى ان تكون هناك فترة مناسبة بين تنفيذ الاخلاء وعودة المستاجرين من الخارج ، داعيا الملاك والمستاجرين الى التعاون تقديرا للظروف التى مرت بها البلاد والارتفاع عما يثار من مشاكل .

وقد تم تقديم مشروع القانون الخاص باخلاء شقق المقيمين الذين غادروا البلاد اثناء فترة الاحتلال الى مجلس الوزراء لمناقشته ، ومن المتوقع ان يصدر هذا القانون خلال الايام القليلة المقبلة .

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩١/٦/١٤

د . غالى :

مراكز بالقاهرة لتجديد عقود عمل المصريين بالكويت

كتب محمد بركات :



د . بطرس غالى
حل مشاكل المصريين

اكد الدكتور بطرس غالى نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية ووزير الهجرة والمصريين فى الخارج الاهتمام الكامل للمسئولين فى مصر لحل مشاكل المصريين العاملين فى الخارج والحفاظ على مستحقاتهم بالكامل وخاصة الذين اضيروا بسبب حرب الخليج .

جاء ذلك عقب استقباله امس للسفير عبدالرزاق الكندرى سفير الكويت بالقاهرة .. والذى اكد للدكتور غالى ، ان حكومة الكويت تبذل كافة الجهود الممكنة للوفاء بحقوق المصريين العاملين بالكويت ، قبل واثناء الغزو العراقى وحل كافة المشاكل الخاصة بهم . وأن السفارة الكويتية قررت فتح مراكز بالقاهرة لتجديد العقود المطلوبة للمصريين .

كما اكد الكندرى للدكتور غالى انه سيصل الى القاهرة قريبا عدد من ممثلى الجهات المعنية بالكويت لهذا الغرض . وقد طلب الدكتور غالى من السفير الكندرى سرعة العمل لحل كافة مشاكل العاملين المصريين .

كما عقد الدكتور غالى اجتماعا موسعا بالوزارة لبحث اوضاع الجاليات المصرية فى الخارج وحل مشاكلها .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩١/٦/١٦

تساؤلات

متى تصرف مستحقات المصريين العائدين من الكويت ؟ ومتى ترد اليهم مستحقاتهم فى الوقت الذى اغلقت امامهم الابواب واصبحوا فى حاجة إلى اموالهم وعرقهم وناتج جهدهم فى سنوات الغربة ؟ فكل ماتم من اجراءات حتى الان لايرضى هؤلاء العائدون .. واذا كانت الحكومة الكويتية تسعى للتعمير فإن عليها التزاما قطعته قبل التحرير وهى أن ترد الامانات والودائع لاصحابها .. واذا كان البعض ينتظر العودة إلى الكويت للعمل مرة اخرى فإن هذا قد اصبح شبه مستحيل فى ظل الظروف الحالية .. والتصرفات التى تقوم بها الادارة الكويتية حاليا وتفضيل التعاقد مع عمال وخبراء اجانب واهمال الخبرة العربية ونحن هنا لانتحدث الا عن حقوق .. وحقوق اصحابها فى اشد الحاجة اليها ولابد ان تضع حكومة الكويت الشقيق برنامجا لرد هذه الحقوق فى وقت قصير ..

لقد مرت الاسابيع والشهور على انتهاء عملية تحرير الكويت التى ساهم فيها الدم المصرى الغالى والذى لايقدر بكنوز الارض كلها .. ومن عجائب القدر ان يظل المصرى العائد ينتظر اليوم الذى يحصل فيه على حقوقه وتعويضاته وودائعه من الجانب الكويتى فلايجد ردا .. ولايجد اجابة شافية الا التسويف والتأجيل .. والمماطلة ..

لقد تلقيت رسائل عديدة من هؤلاء العائدين .. وهم يناشدون وزارة الاقتصاد والبنك المركزى المصرى .. بل الحكومة كلها ان يتدخلوا لايجاد الحل العاجل لرد هذه الحقوق لاصحابها فهم يحتاجون اليها لمواجهة متطلبات الحياة

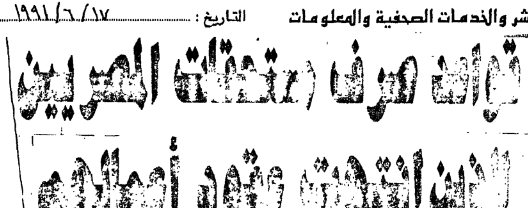
عبد الله نصار



المصدر : الأحرار

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧/٦/١٩٩١





الكويت من وحيد غازى :

تبحث الحكومة الكويتية اليوم « الاثنين » قواعد صرف مستحقات المصريين الذين إنتهت عقود عملهم بالكويت بعد الغزو .. صرح بذلك ضارى العثمان وزير الدولة الكويتي لشئون مجلس الوزراء لوفد رؤساء تحرير الصحف المصرية الذى يزور الكويت الآن بدعوة من حكومتها

وقال الوزير الكويتى ان قانونا جديدا يصدر في الكويت خلال ايام لتنظيم العلاقة بين أصحاب العقارات الكويتيين وبين مستاجرى شقق هذه العقارات من المصريين ومن الجنسيات الاخرى الذين غادروا الكويت قبل او اثناء الغزو وتركوا شققهم مغلقة .. وأكد الوزير ان الهدف من اصدار هذا القانون هو حماية المستاجر وإعطائه فرصة لتسوية موقفه .. وقال الوزير ان إعلانات ملاك هذه الشقق في الصحف الكويتية باعطاء مهلة للمستاجر لسداد الاجرة بعدها يصبح للمالك حق فتح الشقة والتصرف في المنقولات هي اعلانات غير قانونية وان الحكومة الكويتية تدخلت لمنع هذه التصرفات حتى يصدر القانون الجديد

وعلمت « الاحرار » ان قواعد صرف مستحقات العاملين الذين انتهت عقود اعمالهم ستعطى لمن كانوا يعملون في الحكومة والشركات التى تساهم فيها الحكومة الحق في صرف مكافآت نهاية الخدمة خلال الاسابيع القليلة القادمة .. ويتم الصرف عن طريق السفارة المصرية بالقاهرة .. أما المصريون الذين كانوا يعملون لدى أصحاب أعمال خاصة فسيصرفون مكافآت نهاية الخدمة من التعويضات التى سيحصل عليها اصحاب هذه الاعمال عن الأضرار التى اصابتهم نتيجة الغزو ..

وصرح مصدر مسئول لـ « الأحرار » بان انهاء عقود عدد كبير ممن كانوا يعملون بالكويت يرجع الى نقص حجم العمل في الكويت الان بل ان تعداد السكان لم يعد الى نصف حجمه الطبيعي .. وتوقع المصدر ان تعود العمالة المصرية باعداد اكبر

وقال وزير الدولة الكويتى لشئون مجلس الوزراء الكويتى انه لا صحة على الاطلاق لما اشيع حول قيام الحكومة بوضع صيغة عقد عمل جديد للعاملين في الكويت يحرمهم من مزايا مكافاة نهاية الخدمة والعلاج والاجازات وأكد ان جميع هذه المزايا مستمرة

العلاقات المصرية الكويتية :

يشارك المصريون في اعادة تعمير الكويت بصورة ملحوظة من خلال عدد من شركات المقاولات المصرية .. وقد استقبل الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت وفد رؤساء تحرير الصحف المصرية يوم السبت الماضى في قصر البيان الذى دمره الغزو العراقى واعاد المصريون تعميره في زمن قياسى .. واشاد امير الكويت في كلمة القاها في وفد رؤساء التحرير بموقف مصر رئيسا وحكومة وشعبا وجيشا وقال ان الكويت لن ينسى لمصر هذا الموقف

واكد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ولى عهد الكويت ورئيس مجلس الوزراء في لقائه برؤساء تحرير الصحف المصرية ان التعاون المصرى الكويتي كان وسيستمر وسيتصاعد وعلينا الا نصدق اية شائعات مغرضة وقال انه سيرحب بالشركات المصرية لاعادة تعمير الكويت .

سحب القوات المصرية :ـ

واكد الشيخ سالم الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتى ان قرار مصر بسحب قواتها من الكويت لا يؤثر اطلاقا على اشتراك مصر في ترتيبات امن الخليج طبقا لاعلان دمشق

وعلمت الاحرار ان القوات المصرية في الكويت لن تستكمل انسحابها قبل سبتمبر القادم وهو نفس موعد انسحاب القوات الامريكية من الكويت ليتم بعد ذلك اعادة ترتيبات الامن في المنطقة والمنتظر ان تشترك فيها مصر وسوريا وايران



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٧/٦/١٩٩١

أيدينا ممدودة لمصر لتشارك فى اعادة تعمير الكويت

أمير الكويت وولى العهد فى لقاء مع الوفد الصحفى المصرى :

٥ أسئلة عن مشاكل المصريين .. واجابات صريحة جدا

هبطت بنا الطائرة الكويتية فى مطار الكويت الدولى ، فى جو تراجيدى مؤلم ، لقد بدا الطيار فى الهبوط مخترقا سحبا بيضاء جميلة ، ثم فجأة شاهدنا من نافذة الطائرة سحابة سوداء كثيفة وضخمة ، وبدات الطائرة فى اختراقها حيث اعلمنا كابتن الطائرة ان هذه السحابة السوداء ، ليست من صنع الله ، ولكنها سحابة دخان من صنع صدام حسين ، وهى ناتجة عن احتراق بترول آبار الكويت ، وان البترول المحترق يساوى ٢٠ مليون دولار يوميا .

ثم اخترقنا هذه السحابة السوداء لنجد مئات « الفوانيس » المضاءة على الارض ، وعندما اقتربت الطائرة من هذه « الفوانيس » المضاءة ، والتى كانت تبدو جميلة من بعيد ، وإذ بها الآبار المحترقة التى تكون تلك السحابة السوداء ، والتى تطير فوق الكويت والعراق واحيانا ايران ، ترسل سمومها الى شعوب هذه المنطقة .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٧/٦/١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رسالة الكويت

بقلم : وجيه أبوذكرى

نزلنا من المطار .. ووجدنا بقايا مطار جميل ، اثار الطلقات الثقيلة والحرائق فى كل مكان ، حيث بذلت حكومة الكويت جهودا جبارة لاصلاح البعض منه لتكون على اتصال بالعالم ، كما استطاعت بناء صالة لكبار الزوار ، وكان فى استقبال الوفد الصحفى المصرى مندوبون عن وزارة الاعلام ، وركبنا السيارات فى الطريق الى الفندق الوحيد الذى يعمل بكامل طاقته فى كل الكويت ، حيث قامت قوات صدام حسين بتدمير فنادق الكويت الفاخرة ، بل ودمرت كل ما تراه جميلا فى الكويت ، وكان الحقد فقط هو الذى كان يسيطر عليهم خلال الغزو الوحشى للكويت ، فلقد أرادوا ان يتركوا كل شىء فى الكويت قبيحا .. العمار .. والانسان !!

● ● ●

فى الصباح ، كان لقاء الوفد بالشيخ جابر الصباح ، أمير الكويت ، واستقبلنا الأمير فى مكتبه لعدة دقائق ، واشاد الأمير بدور مصر ، ليس فقط فى تحرير الكويت ، ولكن فى تعمير الكويت قبل التحرير ، قال الأمير : « إن قلنا التعليم فى الكويت ، فإن من علمونا مصريون ، وإذا قلنا التشريع ، فإن من وضع لنا القوانين مصريون ، وإذا قلنا الصحة ، فلابد من ذكر اطباء مصر ، وإذا تحدثنا عن الانشاءات ، فلابد من ذكر المهندس المصرى والعامل المصرى » .

وقال الأمير فى حديثه عن مأساة الغزو : « لقد إنطلق الرئيس مبارك من مبادىء مصر ، وليس من خلال المصالح ، كان همه ان يقف مع المبدأ الذى يؤمن به شعبه ، وشعب الكويت لن ينسى هذا الموقف للرئيس مبارك » .

قال الأمير : « احذروا أصحاب النفوس الضعيفة التى تريد شق الصف العربى ، ولا يجب ان نعطيهم فرصة » .

ثم ضرب مثلا بانه قرأ ـ بشكل عفوى ـ انه شخصيا لا يرغب فى وجود قوات مصرية بالكويت ، « وهذا لم يخطر على تفكيرى إطلاقا ، فإن مصر وقفت معى ، وحررت الكويت » .

وضرب مثلا آخر ، لقد قرأ ان طبيبا مصريا أصيب اثناء عمله فى الكويت اثناء المعارك البرية ، وأن القوات الامريكية اخذته الى الولايات المتحدة الامريكية للعلاج على نفقتها ، وهذا غير صحيح !!

قال الأمير : العلاقات بين مصر والكويت حميمة للغاية ، وهذه العلاقات الحميمة تربط بينى وبين المصريين .

ثم قال موجها حديثه لرجال الصحافة المصرية . إن دوركم هام ، واذكر عندما كنت التقى بصدام حسين ، اطالبه بتقوية الاعلام العراقى فى العالم ، وجاء بنصيف جاسم وزير اعلامه ، وقال له ان سمو الشيخ جابر يطلب بضرورة تقوية الاعلام العراقى فى الخارج ، وفعلا ـ الكلام لامير الكويت ـ أصبح اعلام العراق الخارجى قويا ، واول ما ضرب ، ضرب الكويت » .

واعلن امير الكويت ، انه سيزور القاهرة قريبا .

● ● ●

التقينا بالشيخ سعد العبدالله ولى عهد الكويت ، وجلس يتحدث معنا على مدى ساعتين كاملتين ، وعرض مشاكل دولة دمرت يبدأ فيها البناء من الصفر ، وكنت احمل معى مجموعة من الاسئلة والاستفسارات وصلتنى من عشرات المصريين الذين كانوا يعملون فى الكويت عبر رسائل حزينة ودامية ، ومن خلال عرض ولى العهد لمشاكل كبرى تواجه الكويت حاليا ، حتى تبدو « مشكلة العاملين المصريين صغيرة » ، إلا اننى كنت اشعر انها فى مصر مشكلة كبرى .. كانت اسئلة المصريين التى معى هى :

● ما هو مصير شقق المصريين الذين كانوا يعملون فى الكويت ، وكيفية استرداد محتوياتها ؟



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩١/٦/١٧

● متى تصرف مدخرات المصريين ، والتى كانت موجودة فى البنوك والمؤسسات الادخارية المصرية ؟

● متى تصرف مكافاة نهاية الخدمة للمصريين الذين عملوا فى الكويت ؟

● هل يعود كل الذين كانوا يعملون فى الكويت إلى أعمالهم مرة أخرى ؟

● ما هو مصير المعتقلين المصريين فى سجون الكويت ، والمتهمين بتهمتى التعاون مع سلطات الاحتلال العراقية ، والتواجد غير الشرعى فى الكويت ؟

● ● ●

وطرحت على الشيخ سعد العبدالله ولى عهد الكويت كل هذه الاسئلة وقال ولى العهد :

●● دورنا فى هذه المرحلة بأننا سنكثف من التعاون بين مصر والكويت فى مختلف الميادين والمجالات ، وهذه استراتيجية الكويت بعد التحرير ونحن نرحب بدور رئيسى للشركات المصرية ، والسلع المصرية ، والخبرة المصرية . ونمد ايدينا لمصر لتتعاون معنا فى إعادة إعمار ما دمر « هدام العراق » .

ملاحظة هامة خارج نطاق هذا الحوار : « أن الكويت حاليا فى حاجة من الابرة الى الصاروخ كما يقولون ، وأن السلع المصرية تلقى ترحيبا شديدا ، وأن المسافرين من القاهرة الى الكويت يحملون من البضائع المصرية ما يجعل الطائرة تئن بما تحمل ، وأن المعرض المصرى الذى اقيم هنا - فى الكويت - تم بيعه للشعب الكويتى فى لحظات ، ولم يبق إلا خطوات جادة وحاسمة لتحويل هذا الحماس إلى واقع ملموس ، والمسألة تقع الآن على راس الشركات المصرية !! » .

نعود إلى حديث ولى عهد الكويت : هناك مبدأ لن نحيد عنه ، وهو إعادة الحقوق كاملة غير منقوصة لكل الذين عملوا معنا وساندونا فى الشدة . وطبعا فإن حقوق المصريين ستعود ، سواء كانت مدخرات أو مكافآت نهاية خدمة .

قال ولى العهد : قضية الشقق المغلقة .. يدرسها الآن مجلس الوزراء للبحث عن مخرج لها .

قال ولى عهد : بالنسبة للمدخرات : فانها - على ما اعتقد - تصرف الآن ، ولها نظام سواء للكويتيين او المقيمين ، ولاتفرقة بين كويتى ومقيم .

وقال : بالنسبة لعودة من كان يعمل .. تعال نتحدث بصراحة شديدة ، كان لدينا اعداد كبيرة من العاملين قبل الغزو ، ولكن بعد التحرير ، فإن الوزارات والمؤسسات الحكومية ، تدرس احتياجاتها من العمالة ، وليس بالضرورة ان كل من كان يعمل سيعود .

قلت : وبالنسبة للمعتقلين .. فلقد سمعت فى القاهرة ان عددهم اكثر من ٣٠٠ معتقل فى سجون الكويت .. وسمعت فى القاهرة ايضا ان السفارة المصرية قد ارسلت عددا من الرسائل للاستفسار عنهم ولكنها لم تتلق ردا على رسالة واحدة .

قال ولى العهد : لا اعلم شيئا عن هذا الموضوع ، وسوف اطلب من وزير الخارجية ايضاح هذه القضية .

وقدم قنصل مصر - الذى حضر الاجتماع - لولى العهد مذكرة باسماء ٣٥ مواطنا مصريا فى سجون الكويت ، وهو الرقم الذى استطاعت السفارة الحصول على معلومات عنهم .

كل حقوق المصريين ستعود اليهم

كنت فى حاجة الى تفاصيل اكثر ، وردود قاطعة ، لذلك طلب منى ان اطرح هذه الأسئلة على الاستاذ ضارى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ، وخاصة اننا سنتناول معه العشاء تكريما منه للوفد الصحفى المصرى .

بعد العشاء .. الذى حضره مجموعة من الوزراء ، ومن كبار الصحفيين احمد الجار الله رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية ، والدكتور محمد الرميحى رئيس تحرير صوت الكويت ، وبعد العشاء جلسنا مع الوزير الضارى ووزير المالية الجار الله .. واستمر اللقاء اكثر من ساعة ، وكان الحوار بين رؤساء تحرير الصحف المصرية والكتاب حول المشاكل المصرية فى الكويت ، وباختصار شديد .. قال الوزير :

●● بالنسبة للشقق ، فان وزارة العدل قد تدخلت واوقفت اى اجراء من قبل ملاك العقارات ، وهناك الآن لجنة من مجلس الوزراء لتسوية قضية الشقق المغلقة .. وبالتأكيد فان حماية محتويات الشقة ينظر اليها نظرة خاصة .

●● بالنسبة لمدخرات المصريين فى البنوك الكويتية ، وغير المصريين ، فلقد بدأنا الصرف شهريا اربعة آلاف دينار كويتى ، اى مايزيد عن عشرة آلاف دولار ، وفى نهاية هذا الشهر سيصبح من حق اى مودع صرف كافة مستحقاته .

●● بالنسبة لمكافآت نهاية



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩٩١/٦/١٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخدمة ، فسوف تصرف بالكامل ، ولايوجد مشكلة فى ذلك ، وسوف ترسل كاملة الى موطن من كان يعمل فى الكويت ، ولكن السبب فى التأخير ، هو مشكلة ادارية بحتة ، لان الكوادر الادارية لم تكتمل بعد ، والكوادر الموجودة تعمل ليل نهار لانجاز هذه المهمة ، وسوف تصرف قريبا هذه المستحقات لكل من كان يعمل فى الحكومة والقطاع العام والقطاع المشترك .

●● بالنسبة لمن كان يعمل فى القطاع الخاص ، سوف تطبق عليه ، نفس شروط العقد ، وخاصة ان الحكومة ستقوم بتعويض القطاع الخاص ، واول من يقدم لهم هذا التعويض هم العاملون فى القطاع الخاص فلا حقوق لرب العمل قبل حقوق العاملين .

●● اقمنا هيئة لصرف التعويضات وتبحث الهيئة تقييم حجم الخسائر للمقيمين قبل الكويتيين ، وسوف تصرف لهم هذه التعويضات

قال وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء : لقد تم اتخاذ قرار سياسى كويتى ، بأن يتم تعويض كل من تضرر من الغزو ، وتصرف مستحقات جميع من كان يعمل بالكويت بالكامل ، ولم يبق غير العمل الادارى .

●●●

نعود الى حديث الشيخ سعد العبدالله ولى عهد الكويت وحوار هام حول الامن فى الخليج .. قال الشيخ سعد العبدالله .

●● صدام حسين لايزال يخطط لاحتلال الكويت مرة اخرى .. بل ان اطماعه لاتتوقف عند الكويت ، بل تمتد لتشمل كل دول مجلس التعاون الخليجى ، ان الامل يتعلق - لا بوجود قوات اجنبية - ولكن باتفاق مجلس التعاون الخليجى مع مصر الحبيبة وسوريا الشقيقة ونحن حاليا نعمل لتطوير اعلان دمشق ، وتنفيذ كل بنوده ، وسوف يتشاور بشكل جيد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا فى الاجتماع القادم الذى سوف يعقد فى الكويت

●● عن دور ايران فى التنظيم الامنى ، قال ولى العهد ، ان هذا متروك لاجتماع وزراء خارجية مصر وسوريا والدول الخليجية .

●● اشاد ولى العهد بدور الرئيس مبارك قبل الغزو واثناء الغزو وبعد التحرير ، وقال ان للقوات المصرية دورا بارزا فى تحرير الكويت سوف يسجله التاريخ للقوات المصرية البطلة .

●●●

فى بداية اللقاء مع ولى العهد ، تحدث طويلا عن اختلاق صدام حسين خلافا عراقيا كويتيا ، ونفى ان تكون نية صدام من هذا الخلاف الحصول على اموال جديدة من الكويت ، بل كان الهدف هو غزو العراق للكويت .

وهى الدولة التى ساندت العراق على مدى ثمانى سنوات ، ثم تحدث بتأثر شديد وردا على سؤال للصديق مفيد فوزى عن اسوأ لحظات حياته - فقال عندما ذهب للحدود العراقية الكويتية يوم الغزو ، وشاهد سرعة الدبابات العراقية وكثافتها وهى تخترق الحدود متجهة الى المدن الكويتية هذه كانت اسوأ لحظات عمرى ، بعدها اتصلت بالامير وقررنا الخروج لادارة المعركة من الخارج حيث خرجنا لنحفظ - ايضا - للكويت شرعيتها ، وقمنا بادارة معركة التحرير ، وتحررت الكويت ، وعادت الشرعية .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٦/١٩٩١

حلول عاجلة لمشكلات المصريين العاملين فى الكويت

الكويت من : مكرم محمد أحمد

● استطيع أن أؤكد على ضوء اللقاءات العديدة التى جرت مع الشيخ سعد العبدالله ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء ، وعدد آخر من وزراء الكويت ابرزهم وزراء الداخلية والمالية والصحة والإعلام وشئون مجلس الوزراء أن حكومة الكويت تبذل كل جهودها من أجل إنهاء جميع القضايا المتعلقة بحقوق المصريين العاملين فى الكويت ، على نحو عاجل وفى إطار مبدأ وحيد يضمن الوفاء بكل حقوقهم على نحو سريع رغم الظروف الصعبة التى تعانيها الحكومة نتيجة فقدان عديد من السجلات فضلا عن ضعف الجهاز الادارى الذى لم يستكمل بعد قوته .

واستطيع أن أؤكد ايضا ، انه ابتداء من ٢٥ يونيو القادم وإثر الاجتماع القادم لمجلس الوزراء الكويتى سوف يتتابع صدور عدد من القرارات الهامة التى تنهى كل هذه القضايا وفى مقدمتها قضايا شقق المصريين الذين لم يعودوا بعد إلى الكويت وقضايا مكافآت نهاية الخدمة وعقود العمل الجديدة وصرف إيداعات المصريين فى البنوك الكويتية ، إضافة إلى بعض المشكلات التى تتعلق باحتجاز ٧٠ مصريا من المقيمين فى الكويت رهن التحقيق بتهمة التعاون مع الغزو العراقى .

● فى قضية شقق المصريين الغائبين عن الكويت :

اكد ضارى العثمان وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ، أن أيا من شقق المصريين الغائبين عن الكويت لم يتم تصفيتها « ٢٠ الف شقة » ، وأن جميع هذه الايجارات يحكمها قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، والذى لا يجيز للملاك حق فسخ عقود الإيجار بمجرد الإعلان عن ذلك لأن فسخ عقود الإيجار يتم بحكم قضائى يصدر من المحاكم .

وقال الوزير ، إن الامتناع عن سداد الإيجار كان يمكن أن يؤدى إلى فسخ عقود الإيجار لو لم تكن هناك قوة قاهرة ـ تتمثل فى الاحتلال



العراقي - فرضت نفسها على المستأجر ومنعته من الوصول إلى الكويت .

وقال الوزير ، إن الحكومة درست المشكلة بكل عناصرها وانتهت إلى تصور محدد يدعمه توازن العلاقة بين المالك والمستأجر ويصون حقوق المستاجر الغائب الذى لا يمكن هضم حقه .

وقال الوزير ان التوجه العام هو أن يتم إصدار تعديل قانونى ، يمنع الملاك من مطالبة المستأجرين بإخلاء هذه الشقق حتى تاريخ محدد مادام هؤلاء المستأجرون غائبين عن الكويت على أن يكون للملاك بعد هذا التاريخ الحق فى المطالبة بفسخ عقود الايجار وإخلاء هذه الشقق وتخزين محتوياتها فى مكان أمين لمدة ثلاثة أشهر على الأقل قبل التصرف فيها لصالح المستاجر الغائب .

● قضية صرف ودائع البنوك :

أكد وزير المالية ناصر عبدالله الروضان انه ابتداء من نهاية يونيو سوف يكون من حق المودعين استرداد ودائعهم كيفما شاءوا من أى من بنوك الكويت أو وكلائه فى الخارج والمعروف أن القواعد المعمول بها الآن تضع سقفا أعلى حده ٤ آلاف دينار كويتى يتم صرفها كل شهر عن كل حساب بنكى .

● قضية صرف مكافآت نهاية الخدمة :

أعلن وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء انه سوف يتم صرف جميع مكافات نهاية الخدمة لكل المصريين الذين يتم الاستغناء عن تجديد عقودهم فى موعد لن يتجاوز الأيام العشرة القادمة على حين يتم احتساب هذه المكافاة لمن سوف تجدد عقود أعمال لهم على أن يتم صرفها مع نهاية عقودهم الجديدة ، وقال الوزير ، إننى أؤكد على أن عقود العمل الجديدة لاتنطوى على أى انتقاص لحقوق العاملين سواء من ناحية مكافات نهاية الخدمة أو الاجازات السنوية أو حقوق العلاج ، وقال الوزير على العكس لقد أضفنا بعض الميزات إلى بعض العقود لأن العقود القديمة لم تكن قادرة على جذب بعض التخصصات الهامة والحيوية التى يحتاج إليها الكويت .

● قضية الكفيل :

● أولا : وطبقا لتصريحات وزير الداخلية الكويتى الشيخ أحمد حمود الجابر فإن الدراسة تجرى الآن من أجل إعادة النظر فى نظام الكفيل وترشيده بحيث يكون من له قدرة على كفالة نفسه أن يكفل

نفسه دون كفيل كويتى .

ثانيا : أن تمتنع عمليات المتاجرة تحت ستار الكفيل الذى كان فى بعض الأحيان يجد فى العاملين المصريين الباحثين عن فرص عمل فى الكويت فرصة الكسب غير المشروع من خلال عقود مزورة تسمى عقود عدم الممانعة والتى كانت تعطى إلى أصحابها الحق فى دخول الكويت دون أن يكون هناك وظيفة محددة ، وكان المصرى الباحث عن عمل يضطر إلى بيع مايملك ليحصل على هذا العقد غير المضمون .

ومن ناحية أخرى أكد وزير الداخلية الشيخ احمد حمود الجابر أن عدد المصريين الذين تم القبض عليهم بتهمة التعاون مع الغزو العراقى لايزيد على ٧٠ شخصا معظمهم جاء من العراق .

وقال الوزير ، إن الوزارة سوف تخطر القنصلية المصرية على الفور بأسماء المقبوض عليهم والتهم الموجهة إليهم ليتسنى تقديم المساعدة القانونية لهؤلاء .

وختم الوزير تصريحاته قائلا : إننا سوف نتصرف بالإبعاد لكل من يثبت انه تعاون مع الغزو العراقى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩١

تركيبة سكانية جديدة على ضوء أيام الغزو .. وخفض السكان إلى النصف

كل القرارات الكويتية تنبع من قضية الأمن الداخلى

•• رسالة إلى كل المصريين :

ارجو من كل مصرى يحلم بالعمل فى الكويت ان يقرا هذه السطور .

ارجو من المصريين العاملين فى الكويت . والذين كانوا يعملون فى الكويت ان يقرأوا مابين سطور هذه الرسالة فلقد توضح لهم الامور الخاصة بالكويت ، والتى تبدو تغيرا حادا فى موقف حكومة الكويت تجاه المصريين .

باختصار شديد .. فان القضية الاولى امام حكومة الكويت هى قضية الامن الداخلى .. ومن منطلق هذه القضية تنبع كل القرارات بما فى ذلك الغاء العقود السابقة حتى لمن شارك مع المقاومة الكويتية او حتى لمن بقى فى الكويت خلال سنوات الغزو دون ان يشعر ولو للحظة واحدة أن العراق قد التهمت وهضمت الكويت .

الحكومة الكويتية . تسلمت دولة كلها الغام ، الغام فى الارض ، وفى المبانى وفى النفس .

الحكومة الكويتية تسلمت دولة بداخلها سكان يختزنون كل انواع الاسلحة ، ابتداء من الدبابات الى المدافع المضادة الى الاسلحة المتوسطة الى الاسلحة الخفيفة ، وبينهم خلافات ثارية حادة تصل الى حد الحرب الاهلية .

الحكومة الكويتية تسلمت الكويت وقد تصورت ان صدام حسين اخذ درسا لن ينساه ، وانه لن يكرر جريمته الوحشية ، وإذ به يرسل طابورا خامسا متسللا واسلحة الى الكويت . ويصرح طه ياسين رمضان فى صنعاء الاسابيع الماضية بأن الكويت مازالت المحافظة رقم ١٩ للعراق .

الموقف اقل مايوصف به بانه فظيع . وان الكويت تستيقظ من ابشع كابوس بشرى عرفته الانسانية .

مرة اخرى .. ارجو قراءة مابين سطور هذه الرسالة .

رسالة الكويت

بقلم : **وجيه أبوذكرى**

قبل الرحيل الى الكويت . تجمعت لدى معلومات كثيرة من مصادر مختلفة انتشرت هذه المعلومات فى الصحافة المصرية ، وفى صحافة الغرب وملخص هذه المعلومات يقول :

●● الكويت : التى وقفت بجوارها لجنة حقوق الانسان اثناء الغزو البربرى العراقى للكويت ، منددة بممارسات العراق فى الشعب الكويتى ، الا انها بعد التحرير بدأت تمارس نفس اسلوب سلطات الاحتلال مع الجاليات المقيمة فى الكويت . بما فى ذلك الجالية المصرية .

●● الكويت : والتى نفذ لها العالم والقانون والشرعية بالقوة هى تخرج على القانون . وتقيم محاكم بلا قانون ، وتحكم بالوشايات وتصدر احكاما بالاعدام دون سند من قانون او حتى اعراف .

●● الكويت : التى هب الشارع المصرى كله قبل حكومته ـ يوم الثانى من اغسطس عام ١٩٩٠ ، مساندا لشعب الكويت منددا بالاحتلال العراقى ، هذا الشعب يوجد منه بالالاف داخل السجون الكويتية . بلا ادنى تهمة .

●● الكويت : قامت بتاجيل الى اجل غير مسمى ـ حقوق المصريين فى مكافأة نهاية الخدمة بل وفى مدخراتهم التى كانت فى بنوك الكويت قبل .

●● الكويت : تفتح شقق المصريين العاملين فى الكويت وخرجوا قبل واثناء الغزو ، وتلقى بمحتوياتها «تحت السلم» . او فى عرض الطريق .

●● الكويت : الغت كل عقود المصريين القديمة ، وقدمت بدلا منها عقودا اشبه بعقود السخرة كما وصفها الصديق جلال دويدار رئيس تحرير الاخبار فى مقاله بالاخبار .

●● الكويت : لاتريد القوات المصرية على أراضيها بعد ان تحررت ، وانها تريد قوات امريكية فقط لذلك ، فان امن الخليج سوف يعتمد بزعامة الكويت ـ على الامريكان ، بعد أن كفرت بالعروبة وكل العرب من المحيط الى شط العرب .

وذهبت الى الكويت للبحث عن اجابات على هذه الاسئلة سواء من الطرف المعتدى عليه ، والطرف المعتدى ، باختصار كان لابدمن لقاء كل الأطراف «الحكومة والسكان» .

أيام الانفلات

تعالوا نتحدث بصراحة ..

ولنبدأ بقصة الممارسات الوحشية من الكويتيين ضد الجاليات الأخرى ، وخاصة الفلسطينيين ثم المصريين .

قلنا فلنتحدث بصراحة :

عقب التحرير مباشرة ، لم تكن هناك حكومة كويتية لمدة اسبوع على الاقل ، كانت قوات الغزو العراقية قد رحلت مخلفة وراءها السلاح ودمار الكويت وترويع الكويتيين ، وفى زمن الاحتلال شاركت مجموعات من الفلسطينيين فى جرائم القتل والاغتصاب والنهب والارشاد على رجال الشرطة والجيش الكويتى ، حيث تقوم قوات العراق بقتل كل «عسكرى» الكويت ، وبعد التحرير ، وفى غياب الحكومة الكويتية حملت جماعات كويتية السلاح ، وتمكنت من الانتقام من بعض الفلسطينيين الذين مارسوا وقت الغزو جرائم لاتعد ولاتحصى ، بل ان هؤلاء الرجال قاموا بنفس العمل ضد الكويتيين الذين تعاونوا مع المحتل العراقى ، ومع هؤلاء الذين ينحدرون من أصل عراقى ، بل كانت الممارسات متبادلة داخل مدينة الكويت . والدليل على ذلك أن الكثير من الفلسطينيين والأردنيين واليمنيين وبعض السودانيين قد خرجوا مع قوات الاحتلال العراقى خوفا من يوم الحساب .

قال لى كويتى رفض ذكر إسمه : ماذا تفعل عندما تغتصب إمراتك او إبنتك أمام عينيك قهرا .. تستغيث الأم .. تستغيث الابنة .. ولا أحد يسمع الاستغاثة .. تسترحمهم ولا رحمة فى قلوبهم المتحجرة ، وتموت الأبنة ، وتقتل الزوجة ثم يرحلون .. ثم يأتى اليوم الذى تتمكن من الانتقام من هؤلاء القتلة ؟ .. ماذا تفعل ؟ .. لقد كانت القتيلة زوجتى .. والأخرى ابنتى .

وامسك الرجل بقميصى يشده الى ناحيته . قل لى ماذا تفعل ؟ قل لى . لا حكومة .. والمجرم امامك .. واللوعة فى قلبك . وصوت استغاثات ابنتك وزوجتك ترن فى اذنك تطالبك بالثأر .. والردع . والانتقام .

يقول الرجل : لو تحدثت معك ساعات وساعات عن الممارسات الوحشية لافراد من الجاليات التى اقامت بيننا سنوات لهم كل حقوق المواطن الكويتى ، ثم يتحولون الى اداة غاية فى البشاعة فى أيدى قوات صدام العراق ، ضد من اكرموهم فكيف تكون طعم المرارة ؟

السلاح المرعب

عاد الشيخ سعد العبد الله، ولى العهد ورئيس الوزراء الى الكويت ، واعلن الاحكام العرفية ، وكان الأمن الداخلى شغله الشاغل ، وان ينزع فتيل القتال ، والا تتحول الكويت الى لبنان اخرى ، كان من الضرورى ان يطالب بتسليم السلاح الى الحكومة .

يقول احمد حمود الصباح وزير الداخلية الكويتى . رغم نداء الحكومة بتسليم الاسلحة التى فى حوزة المقيمين والكويتيين ، إلا اننى أؤكد ان اطنانا من الأسلحة مازالت فى حوزة الكويتيين وايضا المقيمين ، ولكن اكثر الكويتيين سلموا اسلحتهم .

قلت : ما نوع الاسلحة التى فى حوزة السكان ؟

قال : كل انواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة والمتوسطة ، حتى المدافع المضادة للطائرات .

لقد حددت الحكومة الكويتية يوم ٢ يوليو القادم ، آخر موعد لتسليم السلاح ، وبعد هذا الموعد ، يقول الشيخ احمد حمود الصباح . سنقسم الكويت الى اقسام . ونقوم بتفتيش وتمشيط كل قسم حتى تفرغ الكويت تماما من السلاح ونعيش بعدها فى سلام ، ومن يعثر على سلاح لديه ، سوف يقدم الى المحاكمة .

اكبر المشاكل فى الكويت ، هى مشكلة الجالية الفلسطينية ، قال لى مواطن كويتى : كانت الكويت وطنهم ، ومن الكويت انطلقت شرارة ثورة حركة التحرر الوطنى الفلسطينى ، ومن هنا انطلق ياسر عرفات بالثورة ، ولكن بعض الفلسطينيين صدقوا شعار ان احتلال الكويت سوف يحرر القدس ، فسقطوا فى خطأ تاريخى .

لقد اجتمع وزير الداخلية بوفد فلسطينى ، وسألوه عن مصير الجالية الفلسطينية فى الكويت فقال :

● من اساء الى شعب الكويت سيغادر البلاد .

● ومن لم يقدم على الاساءة .. سوف يبقى معنا رغم الحاجز النفسى الذى نشأ بين الكويتى والفلسطينى اثناء الغزو .

وطالب الشيخ احمد حمود الصباح بتسليم الأسلحة التى فى حوزتهم .. ووعد وزير الداخلية أن يتم ارسال مكافأة نهاية الخدمة الى كل من يغادر البلاد الى البنك الذى يرغب تحويل مستحقاته عليه .

بالنسبة للجالية المصرية فان السلطات الكويتية قد اعتقلت ٧٠ شخصا فقط ، ويتم التحقيق معهم ، وسوف يغادر الكويت كل من يحصل على البراءة . او أن تكون تهمته غير جديرة بالتقديم الى المحاكمة ، وسوف يتم عقاب كل من ادين من هؤلاء

جميع أنواع الأسلحة فى ايدى الجاليات

وبعض الكويتيين بما فيها الدبابات

الأشخاص .

ولقد كنت حريصا أن احضر واحدة من المحاكمات التى تجرى فى الكويت ، وجلست فى الصف الثانى من المحكمة ، وكان يجلس امامى رجل اجنبى . وتصورت أنه صحفى ولكنه قال أن إسمه «هانز بيتر جازر» «Hansa Peter Gasser» رئيس وفد جمعية الصليب الدولى ، وقال ان الجمعية قد أرسلته الى الكويت لكتابة تقرير عن المحاكمات . وقد وافقت الحكومة الكويتية على حضوره ثم ارسلت له الجمعية مترجما من الفرنسية ليقوم بترجمة ما يدور فى المحاكمات ، وقد أبدى رضاه عن المحاكمات وتوفير حق الدفاع ، وسماع الشهود ، ولكنه رفض الادلاء بأى تفاصيل فهو سوف يقدم تقريرا بذلك لجمعية الصليب الأحمر الدولية .

شاهدنا «المحاكمة . وكان المتهم فلسطينيا ، والتهمة «التعاون مع سلطات الاحتلال العراقى» .

ووقفت محامية كويتية تدافع عنه بحرارة . وجاءت بشاهد نفى كويتى وقالت ان المتهم مطلوب فى قضية اخرى مختلفة فى نفس موعد وقوع هذه الجريمة . جريمة التعاون مع المحتل .. وانتهت من المرافعة الحارة . وجلس المتهم خلفنا انتظارا للحكم .

مما لاشك فيه ، ان هناك حرية كاملة فى الدفاع عن المتهمين . ومما لاشك فيه ـ أيضا ـ ان الوشايات تلعب دورا رئيسيا فى تقديم الكثير الى المحاكمات .

وسالت وزير الداخلية عن دور الوشايات فى تقديم الابرياء الى المحاكمة .. قال :

هذه قضية أمنية فعندما يتقدم أحد الى الشرطة ببلاغ لابد من التحقيق فيه ، ثم احالته الى النيابة العسكرية ، وهنا للنيابة الحق فى حفظ التحقيق ، أو احالته الى المحاكمة . إذن يتحول الموضوع الامنى الى موضوع عدلى .

واحقاقا للعدل ـ يقول وزير الداخلية ـ فرغم ان احكام المحاكم العسكرية لاتستأنف فإن الحكومة قد شكلت لجنة لدراسة كل الاحكام التى صدرت من المحاكم العسكرية ، ولهذه اللجنة الحق فى تعديل هذه الاحكام .

الشقق : مسألة أمنية

نأتى على كل «حقوق» المصريين من مكافأة نهاية الخدمة الى مدخراتهم، الى الشقق المغلقة .

هذه ايضا قضية امنية وادارية فى نفس الوقت .

هناك من ترك شقته ولن يعود ـ وليس بالضرورى ان يكون مصريا ـ هناك مثلا . مالايقل على ربع مليون عربى خرجوا ولن يعودوا أبدا ـ مع قوات الغزو العراقية ، وتركوا شققهم مغلقة ، وكانوا قد تعاونوا مع المحتل العراقى ، وارتكبوا الكثير من الجرائم فى حق الشعب الكويتى ، وعاشوا فى العراق خوفا من العقاب الكويتى .

السؤال الآن : هل تترك هذه الشقق مغلقة ؟

ورغم ذلك فإن مجلس الوزراء الكويتى سيبحث هذا الأمر عاجلا ، ولن تفتح شقة إلا بحكم قضائى .

●●●

بالنسبة لمدخرات المصريين ، وغير المصريين فانها ترسل اليهم اذا كانوا خارج الكويت ، أو انهم يتسلمونها اذا كانوا داخل الكويت بواقع أربعة الاف دينار كويتى «٤٠ الف جنيه مصرى شهريا» وفى نهاية هذا الشهر ، سترسل كل المدخرات .

وبالنسبة لمكافأة نهاية الخدمة ـ فان الحكومة الكويتية ـ قد كررت اكثر من مرة ان هذه مشكلة ادارية ، **وحددت شهرا لصرف هذه المكافآت لمن لا يعود الى الكويت سواء من الجالية** المصرية او غيرها من الجاليات .

وهذه ايضا مسالة امنية . ولكن كيف ؟

كان بالكويت قبل الغزو مايقرب من مليونين و٢٠٠ الف نسمة .

وعلى ضوء احداث الغزو ، وموقف الجاليات العربية المختلف من تأييد او رفض الغزو ، فقد قررت الكويت النزول بعدد السكان الى مليون واحد و٢٠٠ الف نسمة اى انهم سوف يستغنون عن خدمات مايقرب من مليون نسمة . وهنا لن يعود كل من كان يعمل بالكويت ـ للمسالة الامنية ـ بل سيعود البعض منهم ، وبالتالى سوف يتأخر قليلا صرف نهاية الخدمة وسوف تصرف اولا لمن لا يعود ، ثم بعد ذلك لمن عاد بناء على احتياجات الحكومة الكويتية .

●●●

تأتى بعد ذلك القضية التى اثارها الاستاذ جلال دويدار رئيس تحرير «الاخبار» وهى العقود المجحفة ، ولماذا عقود جديدة ؟

لقد أعيد النظر فى تصور العقود والتى اثار بعض بنودها جلال دويدار .. واصبحت العقود الجديدة اربعة انواع لاربع فئات «الخبرة النادرة ـ الخبرة الممتازة ـ الخبرة المهنية ـ الاعمال الدنيا» . والعقود الثلاثة الأول تشمل العلاج المجانى والاجازات ، ومكافأة نهاية الخدمة وتضاف امتيازات اخرى للعقد الأول . الخبرة النادرة .

إذن .. لماذا عقود جديدة ؟

إنها حالة أمنية .

لابعاد من لاترغب الكويت فى وجوده ، حتى لو كان مقيما اثناء الغزو او سافر الى الخارج فهى ـ أى حكومة الكويت ـ تريد تركيبة سكانية جديدة .

إذن . **فهى حالة نفسية وامنية هامة .**

لقاء مع الجالية

لقد جلس الوفد الاعلامى مع بعض رموز الجالية المصرية فى الكويت ولى بعض الملاحظات اسجلها هنا بصراحة شديدة :

●● لا توجد مشاكل جوهرية غير مشكلة واحدة خاصة جدا وقد عرضها نقيب الصحفيين مكرم محمد احمد على وزير الداخلية ووعد بحلها فورا .

●● ان بعض افراد الجالية ليست لديهم رؤية سياسية واضحة لقرارات الحكومة الكويتية .

●● ان بعض افراد الجالية ليس لديهم الصبر ويريدون حل مشاكلهم بسرعة فائقة تعجز الأجهزة الادارية الكويتية الوليدة عن حلها .

●● ان البعض يتصور ان تجديد العقود موجه ضد المصريين وحدهم !!

●● ان بعض افراد الجالية يريد المساواة بالمواطن الكويتى واقول لهم قول صديق كويتى «لقد اعطيت ابنى هدية ، فليس بالضرورة أن اقدم هدية مثيلة لجارى أو صديقى» .

ولكن اغلب الجالية تتفهم الامور

جيدا ، وتدرك حقائق الموقف وابجديات الامن وجديهم رفضوا التعاون مع سلطات الاحتلال العراقية والبعض منهم قد استشهد على أرض الكويت لرفضه التعاون مع قوات صدام حسين .

وأقول بصراحة لأفراد الجالية المصرية العظيمة فى الكويت :

●● قولوا للاقلية غير المدركة حقائق الامور!!

القوات المصرية

فى نطاق الامن.. ياتى السؤال الاخير : هل طلبت الكويت سحب القوات المصرية من الكويت ؟

ونفى كل المسئولين ان تكون الكويت قد طلبت ذلك ابتداء من الشيخ جابر الصباح امير الكويت ، حتى رجل الشارع ، واذكر ان احد الصحفيين قد سأل الشيخ سعد العبدالله ولى عهد الكويت نفس السؤال .. ونظر الى كل الصحفيين . ونفى تماما أن يكون الكويت قد طلبت ذلك .

واصر احد الصحفيين . ما السبب ؟

فرد زميل : اذن .. فلنسأل الرئيس مبارك .

فابتسم ولى عهد الكويت .. وقال :

- كنت اريد ان اقول ذلك .

●●●

عادت الحكومة الكويتية الى الكويت لتجد الاف المشاكل التي لم تعد عليها الا ان المشكلة رقم واحد والف هى مشكلة «الامن الداخلى» ثم مشكلة امن الكويت المستقبلى حتى لاتتكرر المأساة . ومن هذه المشكلة ولحماية امن الكويت تخرج معظم القرارات ابتداء من الشقق المغلقة مرورا بالعقود الجديدة حتى خفض التعداد الى النصف .

ولقد كانت مفاجأة تامة لى خبر هام فى هذا النطاق :

هو ان صدام حسين يفكر فى تكرار المأساة ، وانه ارسل فعلا بعض المتسللين الى الكويت . وبعض الأسلحة لبعض الجاليات فى الداخل .

قضية الامن الداخلى للكويت .. تشغل بال حكومة الشيخ سعد العبدالله . وهى قبل الغذاء والمال .

ثم تاتى قضية امن الخليج .. وهى الآن مسئولية وزراء خارجية دول مصر وسوريا ومجلس التعاون الخليجى فى اجتماعهم القادم بالكويت لتطوير اتفاق دمشق .

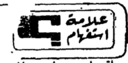
ولعنة الله على صدام حسين .. وعلى اعوان صدام حسين !!



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩٩١/٦/٢٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اتصل بى احد المصريين العائدين من الكويت اثناء الازمة ليشكو - ليس من الكويت هذه المرة - بل من الحكومة المصرية وبالتحديد من مصلحة الجمارك.

فالمشكلة التى يتعرض له آلاف المصريين العائدين من الكويت الان هى ان سياراتهم التى عادوا بها الى مصر على وشك المصادرة من قبل الجمارك .

فعند عودتهم بسياراتهم اثناء الازمة .. تقررت على تلك السيارات مبالغ طائلة كجمارك مستحقة .. وأعطيت كل سيارة مهلة سنة واحدة للسداد على ان يتم تجديد تصريح السيارة كل ثلاثة شهور .

وقد اعتقد كل صاحب سيارة انه فى خلال هذه السنة اما سيسترد حقوقه فيدفع بها الجمارك او سيعود مرة اخرى الى عمله فيضمن بذلك سيارته التى هى الان معظم راسماله .

لكن الذى حدث هو ان الافا من هؤلاء المصريين لم يستردوا حقوقهم ولم يتم التعاقد معهم بعد للعودة الى اعمالهم . والمهلة تنتهى بنهاية الشهر الحالى اى بعد ايام وبالتالى امامهم حل من ثلاثة :

اما ان يدفعوا جمرك السيارة او يخرجوا بها خارج مصر او تصادرها مصلحة الجمارك .

فئة معينة من هؤلاء المصريين سوف يتم التعاقد معهم فى النصف الاول من الشهر القادم وهم المدرسون وسيكون سفرهم فى اواخر الشهر القادم فماذا يفعلون للحفاظ على سياراتهم ؟

هل يخرجون بها الى اى دولة عربية قريبة ثم يعودون مرة اخرى فيأخذون فترة سماح جديدة ويحتالون بذلك على هذا القرار ؟ ام تمد لهم مصلحة الجمارك فترة السماح نظرا للظروف الراهنة ؟ ام يكتفون بالدعاء على صدام حسين ؟

عبدالسلام داود

كلمة حب

● ● من حق المصريين العاملين فى الكويت ان يقلقوا .. لقد انتهت الحرب .. وتم تحرير الكويت .. وبدأ كل مصرى يتطلع إلى حقوقه .. ولم يكن احد منهم يتصور ان الكويت سوف تتعرض لهذه المحنة .. فقد كانت دولة مستقرة غنية تتمتع بالثراء والرخاء .. ويتمتع بذلك كل من على ارضها .. وللمصريين حقوق فى الكويت .. يريدون الاطمئنان عليها والظروف فى الكويت لاتسمح الان بذلك .. فمازالت الكويت ارضا مخربة محروقة .. تبدأ من الصفر .. ولديها حسابات فى عودة الكويتيين والوافدين .. والحسابات قد تستغرق وقتا .. ولكن العاملين المصريين فى قلق .. وهذا حقهم ..

● ● صحيح ان ولى عهد الكويت اكد ان حقوق المصريين مضمونة .. فى اموالهم ومدخراتهم وبيوتهم وحقوقهم ومكافآت نهاية الخدمة وفى العقود الجديدة .. ولكن متى .. لان هذه العملية تحتاج إلى وقت .. والقلق يأكل الناس .. خصوصا وان هناك اشاعات تقول ان الكويت ستأكل حقوق المصريين .. وهى اشاعات غير صحيحة بالمرة .. ولكن المصريين اعتادوا على ان يكونوا ضحية أى أزمة عربية .. ومهما قلت لهم أو أكدت ان الكويت لن تأكل حقوقهم وان هذه الحقوق مضمونة .. يقولون لقد ساعدنا اليمن والعراق والجزائر وليبيا وكنا اولى الضحايا .. وخرجنا منها اما فى نعوش أو مطرودين بلاحقوق .. وتجارب المصريين مريرة .. ومن حقهم ايضا ان يقلقوا ..

● ● واذا كان الامر سوف يمتد قليلا بالمصريين حتى يعودوا إلى الكويت .. اما للعمل أو لتصفية قضاياهم .. فان مصر اولى بأن تعطيهم فرصة .. وهى تعلم بظروفهم .. بعضهم جاء من الكويت هاربا بلاملابس .. وبعضهم ليس له عمل فى مصر .. ويريد ان يبدأ من جديد .. وبعضهم انفذ جانبا من احتياجاته .. ولكنها لاتكفى .. وقد اقتربنا من مرور سنة على بداية الغزو العراقى .. والجراح لم تندمل .. وحقوق المصريين مازالت فى الطريق .. وعلى حكومة مصر ان تراعى ذلك .. فإذا كانت الكويت قد وعدت بأن حقوق المصريين مضمونة فانه يجب على الاقل ان تفتح لهم حكومة مصر باب الامل .. وان تجدد امامهم فسحة الوقت .. حتى يستعيدوا اوضاعهم .. لانها مازالت معلقة حتى وان كانت مضمونة ..

● ● والقرار الاخير لوزير المالية بوقف التيسيرات الجمركية على سيارات العائدين من الكويت والعراق قرار متسرع .. ولانقول انه صدر فى وقت غير مناسب .. فالواقع ان اوضاع المصريين لم تستقر بعد .. ومن الاصلح ان تكون هناك فرصة أمامهم .. ولاتأخذهم غدرا .. لان هذا القرار يمكن ان يؤثر كثيرا على اسعار سياراتهم .. وان يتلقفها الانتهازيون بأرخص الاسعار .. لان المصرى العائد من هناك لايملك مايدفعه رسوما جمركية .. وسوف يضطر إلى بيع السيارة لاول حرامى .. وقد يحدث ان بعضهم يمكن أن يأخذ سيارته ويخرج فى الموعد إلى الاردن أو ليبيا ثم يعود فى اليوم الثانى .. وهى عملية احتيال على القانون .. تفرضها على المصريين وتعلمهم الاحتيال دون مبرر .. وهذه العملية لن تستفيد منها مصر ولكن الاردن وليبيا فقط .. وقد تصادر الاردن هذه السيارات كما فعلت من قبل .. وقد تغلق ليبيا حدودها فجأة لانها دولة صاحبة مزاج .. ولها قرار فى كل دقيقة وقرار مضاد فى الدقيقة التالية .. والافضل من ذلك كله ان يلغى القرار وان تمد المهلة تيسيرا على المصريين حتى تستقر اوضاعهم ..

محمد الحيوان



مساندة الشرعية الكويتية والالتزام بشروط التعاقد

بقلم جلال دويدار

بعد عدوان صدام حسين المجنون على الكويت واحتلاله لها .. اعلن إلغاء وجودها كدولة وضمها للعراق لتكون المحافظة رقم ١٩ .

وثار العالم ووقفت الشرعية الدولية ضد هذه القرصنة التى لم يعرف التاريخ مثيلا لها .

لم يقتصر موقف الدول على رفض هذا العدوان والاحتلال فحسب بل تعداه الى اتخاذ اجراءات سياسية واقتصادية وعسكرية من اجل تحرير الكويت وعودة الشرعية . أعلنت كل الدول عدم شرعية هذا السلوك الهمجي واكدت على شرعية حكومة الكويت واستمرارية الوجود القانوني لدولة الكويت . الدليل على هذا مواصلة السفارات الكويتية لعملها فى جميع انحاء العالم مع عدم الاعتراف بالاجراءات التى اتخذت لطمس معالم الهوية الكويتية .

ورغم تقديرنا للظروف والمشاكل الصعبة التي تواجه حكومة كويت ما بعد التحرير .. إلا أن القانون هو القانون .. أى انه لا يمكن المساس بالعقود السابقة مع العاملين فى اطار القواعد والنظم التى تطبقها اى دولة تحترم القانون والشرعية .

طبعا من حق حكومة الكويت ان تفسخ اى عقد هي طرف فيه مع اى موظف او عامل .. ولكن عليها فى نفس الوقت ان تلتزم بالشروط الجزائية التى يتضمنها هذا العقد .

ووفقا لهذه القاعدة القانونية فان على حكومة الكويت ان تدفع للعاملين المصريين مكافاة نهاية الخدمة وأجورهم كاملة حتى التاريخ الذى صدر فيه قرارها بانهاء خدمتهم مع حقهم فى اجر المهلة التى حددها القانون للاخطار الذى يصدر عن أى طرف من المتعاقدين بالرغبة فى انهاء التعاقد .

● ● ●

وحتى الآن يكون قد مضى على بداية كارثة العدوان المدمر الذى قام به صدام حسين على الكويت عشرة شهور . وليس خافيا على احد مدى المعاناة والعذاب اللذين تعرض لهما العاملون المصريون الذين اضطرهم العدوان للعودة الى ارض الوطن مع اسرهم . ان كثيرا من هذه الاسر اضطرت ان تبيع كل ما تملك من اجل توفير لقمة العيش الشريفة لافرادها . كانوا ينتظرون بفارغ الصبر يوم تحرير الكويت حتى يعودوا الى اعمالهم او يحصلوا على حقوقهم من مكافات ومدخرات . ساندوا بكل قوة وصلابة شعب مصر والقيادة المصرية التي كان موقفها السياسى والعسكري الدعامة الاساسية لعملية تحرير الكويت

وقد وقفت صحافة مصر وكتابها الشرفاء ضد العدوان الصدامي الذى استهدف قبل احتلال الكويت .. خراب وتمزيق الامة العربية واشاعة الرعب والفوضى والاحساس بعدم الامان . لم يكن تصدى الكتاب المصريين لهذا العدوان .. عشقا وحبا فى الكويت .. ولكنه كان موقفا اخلاقيا يستند الى القيم والمبادىء ونابعا من مسئولية مصر التاريخية وقدرها ومكانتها وريادتها العربية والدولية .

ومن هذا المنطلق فان احدا لا يستطيع فى ظل الديمقراطية وحرية الراى التي تحكم الحياة السياسية فى مصر ان يلوم او يمنع قلما من توجيه النقد لاى دولة او جهة دفاعا عن حقوق العمالة المصرية ضد اى طعنات توجه اليهم او انحراف عن القانون فى التعامل معهم مهما كانت المبررات .

ومن ناحية اخرى فقد اكد الرئيس حسني مبارك في لقائه مع الاعلاميين في عيدهم .. ان الحكومة المصرية تجرى اتصالات على اعلى مستوى للحفاظ على حقوق العمالة المصرية إن هذه الجهود الرسمية التي لا يعلن عنها عادة لم تتوقف مع القيادات الكويتية التي تزور مصر ومن خلال القنوات الدبلوماسية في اطار العلاقات الاخوية المتينة التى تربط بين البلدين .

• • •

ومن ناحية اخرى فمازالت حالة الرعب تسيطر على العاملين المصريين في الكويت واسرهم نتيجة الاعلانات التي نشرتها الصحيفة الوحيدة التي تصدر في الكويت المحررة متضمنة انذارات باخلاء الشقق قبل أول يونيو ، وإلا فإن أصحاب العقارات غير مسئولين عما فيها من متعلقات .

وقد تحركت وزارة الخارجية المصرية وابرقت لسفيرنا في الكويت امين نمر لكي يطلب من السلطات الكويتية الحفاظ على مساكن وممتلكات العمالة المصرية ..

ورغم التصريحات التي صدرت عن السفير الكويتي بالقاهرة عبدالرزاق الكندرى فإننا مازلنا في انتظار بيان واضح من الحكومة الكويتية يتضمن ما تم اتخاذه من اجراءات لحماية حرمة هذه المساكن حتى يعود أصحابها لأعمالهم او الى الكويت لتصفيتها دون العودة الى هذه الاعمال ..

ان هذا الحق لا تكفله القوانين وعلاقات الاخوة فحسب .. بل تكفله أيضا المساندة الهائلة التى قدمها هؤلاء العاملون من أبناء الشعب المصري لكي تستعيد الكويت حريتها وسيادتها ..

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢/٧/١٩٩١

تشريع كويتى خاص لشقق المصريين الغائبين

الكويت ـ عبدالمجيد الجمال :

علمت الاخبار ان الحكومة الكويتية تدرس الآن حالات شقق المصريين ومحلاتهم المؤجرة بالكويت ويتواجد اصحابها حاليا فى مصر وبحث وضع حلول لها وذلك تمهيدا لاصدار تشريع خاص يعالج هذه الحالات ، وفيما يخص المؤجرين المتواجدين حاليا بشققهم فى الكويت فان معالجة أوضاعهم ستتم من خلال قانون الايجارات العادى المعمول به قبل الغزو .



المصدر : المساء

التاريخ : ١٩٩١/٧/٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طوابير العذاب.. أمام السفارة الكويتية

من نصدق ؟!

التصريحات.. أم الملفات والمستندات الملقاه فى العراء ؟!

فى الوقت الذى تتكرر فيه تصريحات المسئولين الكويتيين تؤكد ان الاولوية فى العودة للعمالة المصرية وان حقوق الجميع محفوظة ومصونة بل وتطوعت السفارة الكويتية بتعليق كشوف تضم الكثير من الاسماء يجب عليها تقديم المستندات للعودة .. الا انه مع تدفق الالاف للسؤال عن موعد هذه العودة المزعومة او كيفية الحصول على المستحقات لايحصل اى منهم على اجابة لهذه التساؤلات الحائرة ؟!

الادهى والامر ان هذه المستندات تركت ملقاة فى العراء بجوار سور السفارة وتناثرت الاوراق فى الفناء واختلط الحابل بالنابل لدرجة افقدت المصداقية فيما يسمعونه

امام مبنى السفارة اصبح المعتاد ان تجد الالاف يحضرون يوميا من جميع محافظات مصر ويقفون بالساعات على امل ان يجدوا ردا شافيا عن استفساراتهم لكنهم لايجدون احدا باستثناء موظف سودانى يتولى التعامل معهم بكل عنجهية ورغبة دفينة فى تعذيب البشر !!

فى البداية يقول محمد عبد الله



● مغاورى على



● بهنام شحاته



● منير توفيق

نريد ممتلكاتنا ..

فهى كل ماتبقى لنا.. وكفانا ماضاع!

تحقيق : هشام ابو الوفا
تصوير : محمود عبد الحميد

محمد ـ خراط معادن بشركة الصناعات الوطنية بالكويت ـ بعد انتهاء حرب الخليج مباشرة وتحرير الكويت طلبت السفارة بالقاهرة بعض المستندات من جميع العائدين منها صورة جواز السفر والاقامة والهوية المدنية التى كنا نستخدمها فى الكويت واعطت لنا استمارة بيانات تتضمن موقع العمل والاقامة واخبرنا موظف بالسفارة انه سيتم الرد علينا بشأن العودة للكويت فى شهر ابريل ومنذ هذا التاريخ ونحن نتردد على السفارة يوميا دون جدوى !!

اضاف وفى شهر مايو ذهبنا الى الملحق الثقافى للسفارة بالاسكندرية للاستفسار منه عن موعد عودتنا من عدمه فأخبرنا انه لايعلم اى شىء عن هذا الامر وطلب ان نعود للسفارة التى افادت بان اوراقنا موجودة بالكويت وكل جهة يعمل بها مصريون سوف ترسل فى طلب العمالة التى تريدها وهو مالم يحدث حتى الان !!

البقية ص٢



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩١/٧/٢

طوابير العذاب.. (بقية ص١)

اشار الى انه يحضر يوميا من الاسكندرية للسؤال عن اوراقه وموقفه لانه ترك كل مايملك هناك وينس من اعانته ابان الاحتلال ، وبعد التحرير وتصريحات المسئولين الكويتيين عن عودة الحرفيين والفنيين اليها تنامى لديه الامل ثانية لكنه فوجىء بانه لم يسافر ؟!

وفى نفس الاتجاه يقول منير توفيق ـ مراقب اعمال بشركة مبان ـ سجلت اوراقى بالسفارة الكويتية وقدمت كل المستندات التى طلبوها .. ورغم ان اقامتى الفعلية بالكويت تنتهى فى شهر اغسطس عام ١٩٩٢ الا انه حتى الان لم يتم الرد علينا وتركونا منذ عدة شهور نتردد عليها يوما بعد الاخر ونتحمل مصاريف انتقال وسفر لان العديد منا يأتى من الاقاليم ويتكبد اعباء الاقامة فى الفنادق !!

اكد ان كل ما اعلنه المسئولون الكويتيون عن اعطاء حق العودة للمصريين فور استقرار الامور لم يتحقق منه الا الجزء اليسير ، ولم يتمكن الناس من العودة للحصول على مستحقاتهم وممتلكاتهم هناك او تصفية مشروعاتهم .

اضاف من الغريب انه لم يرد اى خطابات تفيد عودة المصريين من الحرفيين او الفنيين الذين تسلمت السفارة اوراقهم للعودة فى الوقت الذى تباع فيه تصاريح سفر بالاسكندرية بمبلغ خمسة الاف جنيه

وبغضب شديد يقول بهنام شحاته عبد الله ـ مبيض محارة .. عانينا من غزو العراق اكثر من الكويتيين انفسهم الذين تركوا بلدهم وفروا هاربين بينما دخل جنود صدام منازلنا ـ فعلوا بنا الكثير ومع هذا لم يشفع شقاؤنا فى مواجهة صدام وجنوده علاوة على عملنا بكل اخلاص داخل الكويت لتعميرها او موقف مصر السياسى ودماء ابنائها من اجل تحرير الكويت كل ذلك لم يدفع المسئولين للاجابة على اسئلتنا حول حقيقة عودتنا

وبسخرية يقول مغاورى على السيد ـ طباخ بوزارة الكهرباء بالكويت ـ حضرت الى السفارة قبل عيد الفطر فأخبرونى ان الوزارة التى أعمل بها ارسلت مندوبا عنها ومعه كشوف باسماء المطلوبين للعودة الى عملهم وحينما سألنا عن اسم هذا المندوب او عنوانه اخبرونا انه موجود باحد فنادق القاهرة فذهبنا اليه فكان الرد انه ترك الفندق للذهاب الى المصيف

قال كنت اعمل هناك منذ عام ٨٠ وخسارتى تجاوزت ٧٠ الف جنيه واكد انه تقدم باوراقه الى السفارة وفى كل مره يأتى للسؤال ولايحصل على اجابة مفيدة !

اضاف الاكثر غرابة ان المستندات التى تقدمنا بها الى السفارة وابلغونا انها ارسلت للكويت لمراجعتها فوجدنا بها ملقاة على الارض.

يؤكد اسامة احمد مصطفى ـ موظف بشركة للتجهيزات الغذائية انه عمل بالكويت لمدة ١٥ سنة وجميع ما ادخره اودعه بالبنوك الكويتية بالاضافة الى منقولات شقته وسيارته وتقدر هذه المستحقات بحوالى ١٢٠ الف جنيه مصرى .

اشار الى انه حينما احتلت الكويت حمل جميع المصريين هناك الاسلحة للدفاع عن اهل الكويت والان يرد مسئولو السفارة الجميل بعدم الرد على استفساراتنا كما ترد ايضا الحكومة الكويتية الجميل بعدم ارسال خطابات العودة للغالبية العظمى

يقول سيد حافظ احمد ـ سائق ببلديه الكويت اريد العودة فقط لتصفية ممتلكاتى التى تركتها هناك ولكن الواضح ان هذه العودة صعبة المنال لان المستندات التى تسلمتها السفارة افترشت الارض دون اى مبالاة بها !

قال كارم عبد الحميد ـ صاحب ورشة حداده بالشويخ ان المصريين قدموا كل المساعدات للكويت وحتى الان لم يتطوع احد للاجابة على تساؤلاتهم مانريده مستحقاتنا ولانريد العودة للعمل لديهم.

سمعنا من الاذاعات ولاتعود العمالة المصرية التى بذلت الرخيص والغالى

ويضيف ان هناك كشوفا من الشركات الخاصة بالكويت عن عمال ترغب فى عودتهم وهى معلقة على اسوار السفارة وفى نفس الوقت لم تتقدم الوزارات الا بعدد محدود جدا

ويؤكد عبد الحميد السيد وموسى عبد الغنى مفتشا اغذية ببلدية الكويت انهما كانا يعملان بالكويت منذ اكثر من ١٦ سنة وان جميع ممتلكاتهما هناك وكل طلباتهما بعد المعاملة السيئة التى وجداها فى السفارة والاهمال الجسيم فى حقوقهم واوراقهم ان يعودوا للكويت للحصول على مستحقاتهم واحضار منقولات منازلهم التى اشتروها بكل اموالهم .

بعد كل ذلك .. من نصدق .. تصريحات المسئولين ام المعاملة القاسية فى السفارة والاهمال ؟!



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٩٩١/٧/٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس البنك العربى الافريقى :

٤ ملايين دينار مطالبات المصريين للسحب من حساباتهم بالبنوك الكويتية

اعلن محمد فريد رئيس البنك العربى الافريقى ان مستحقات المصريين التى تم ارسال مستندات لتحويلها الى القاهرة من حساباتهم بالبنوك الكويتية قد بلغت حوالى ٤ ملايين دينار كويتى خلال شهرين ..

واكد على ان السبب فى التاخر فى صرف مستحقات المصريين الذين كانوا يعملون بالكويت يعود الى عدم توافر العدد الكافى من الموظفين لدى البنوك الكويتية التى استانفت نشاطها مؤخرا فى الكويت وليس لاى سبب اخر .

واشار الى ان صرف هذه المبالغ يتم فى ضوء موافقة البنك المركزى الكويتى على ذلك والذى قام بابلاغ البنوك المصرية بالارقام المسلسلة للدينار الكويتى التى يحظر التعامل عليها بل وعدم قبولها وتمثل ارقام البنكنوت الذى استولت عليه القوات العراقية بعد غزوها للعراق من البنك المركزى والكويتى وبقية المصارف العاملة فى الكويت والتى قام بطرحها فى

محمد فريد

الأسواق بعد ذلك من خلال تسديد رواتب الجنود العراقيين الذين زحفوا للاراضى الكويتية بعد الغزو .

وقال ان البنك العربى الافريقى قد اكتشف العديد من الاوراق النقدية الكويتية المزورة بناء على الاشارات الواردة من البنك المركزى الكويتى ..

ومن ناحية اخرى كشف محمد فريد عن ان البنك العربى الافريقى قام بصرف ما يتراوح بين ٣ الى ٤ ملايين دولار اثناء الحرب الاخيرة للكويتيين المقيمين بالقاهرة حيث قام البنك بصرف مبلغ محدد لكل كويتى يحمل بطاقة ائتمان امريكان اكسبريس او « فيزاكارد » .

كما قام البنك خلال الازمة تيسيرا اخر للمصريين من خلال صرف ما يعادل ٢٠٠ دينار كويتى بالجنيه المصرى اى حوالى ٢٠٠٠ جنيه .

جدير بالذكر ان الجانب الكويتى يساهم بحصة كبيرة فى رأس مال البنك العربى الافريقى .

البنوك الكويتية تنتهي من تسوية مستحقات العاملين الاجانب

الكويت ـ وكالات الانباء : اكدت مصادر كويتية امس ، انتهاء البنوك المحلية من تسوية الاوضاع المالية لعملائها من الموظفين غير الكويتيين الذين انتهت مدة خدمتهم ، تم تشكيل لجنة لحسم قيمة المكافات او المستحقات .

تحسب مكافاة نهاية الخدمة اعتبارا من ١٥ مايو ١٩٩١ وتقرر التعاقد مع من ترغب البنوك في استئناف عملهم وفقا لعقود جديدة . كما اكد الدكتور عبدالوهاب الفوزان وزير الصحة الكويتي ، ان بلاده في حاجة الى جميع التخصصات الطبية

تحويل مكافآت نهاية الخدمة للعاملين بالكويت أو السماح بدخولهم اليها لصرفها

الكويت - ا . ش . ا - اعلن مسئول كويتي انه سيتم صرف مكافآت نهاية الخدمة للموظفين غير الكويتيين وغير الموجودين بالكويت بطريقتين أولاهما عن طريق تحويل مستحقاتهم من خلال البنوك الكويتية لحساباتهم في بنوك بلدانهم بعد خصم المبالغ المستحقة عليهم كفواتير الكهرباء والهاتف عن فترة ماقبل الغزو العراقي .

وقال المسئول الكويتي في تصريحات صحفية امس - ان الطريقة الثانية سيتم بمقتضاها اعطاء الموظف اذن زيارة لدخول الكويت لفترة محددة يقوم خلالها بانهاء كافة معاملاته .

واضاف انه يمكن لزوجة الموظف او اخته ان تصرف مستحقاته اذا كانت موظفة ، وذلك عن طريق توكيل .



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٩٩١/٧/٧

محاولة ثانية .. لطمأنة الذين عتبوا علينا دبلوماسية الردود في مواجهة الأسبوع الماضي :



إجابات قاطعة لسفير الكويت بالقاهرة على شكاوى محددة لمن كانوا يعملون بالكويت .. ولمن عادوا اليها .. تمثل حالات عامة

□ عبدالرزاق الكندرى □

عقب نشر مواجهة الجمعة الماضى مع عبدالرزاق الكندرى سفير الكويت بالقاهرة .. حول شكاوى واستيضاحات كثير من المصريين الذين كانوا يعملون بالبلد الشقيق قبل الغزو .. والذين بدات عودتهم الى اعمالهم بعد تحريره .. تلقيت سيلا من الرسائل والاتصالات العاتبة والمعاتبة .. وكانت ترى فى معظمها أن الحديث كان دبلوماسيا اكثر مما ينبغى ! .. وان الردود لم تكن قاطعة بما ينبغى !

وبقدر ما اسعدنى تفاعل اصحاب الحقوق مع متابعتى لقضيتهم الهامة التى بادرت مبكرا الى طرحها .. بقدر ما احزننى اننى اخفقت فى تحقيق الهدف... فالمحاولة التى اردتها مطمئنة من كل الوجوه .. جاءت ـ فى ضوء ما تلقيته من تعليقات ـ مقلقة من بعض الوجوه .. بعكس ما كنت ارجوه

ومن ثم فاننى اكرر اليوم المحاولة .. عارضا لأوضاع محددة .. تمثل بتكرارها حالات عامة .. ولعلى انجح هذه المرة .. فى ان اقدم للعاتبين ردودا قاطعة مسئولة تنهى اسباب العتاب .. وتطمئن الجميع من كافة الوجوه

على اننى اجدها امانة فى عنقى .. أن اقر لسفير الكويت بالقاهرة ، ولكل مسئول كويتى كبير تحدثت معه فى الأمر .. بالرغبة الصادقة فى الوفاء بالحقوق .. لكنهم فقط كانوا يأملون ولا يزالون مزيدا من تقدير الأشقاء المصريين وصبرهم .. على ما تتطلبه الجهود المضنية لازالة تاثيرات وافرازات المحنة غير المسبوقة التى منى بها الشقيق .



لم شمل الأسرة واجب .. والتصاريح متاحة

● تقول اخصائية تغذية عادت الى عملها بوزارة الشئون الاجتماعية بالكويت : « اكدتم في مواجهة الجمعة الماضي تقدير السيد السفير لاهمية عودة الموظفة مع أسرتها .. لا عودتها وحدها .. وهاأنا قد عدت الى عملي بالكويت ومعي ثلاثة اطفال صغار .. ولم أوفق حتى الآن في إعادة زوجي معي .. رغم أنه يحمل إقامة صالحة بالكويت حتى عام ١٩٩٤ .. لا افرض أبدا على الاشقاء إعادته الى عمله السابق .. لكنني فقط أريده لمعاونتي في رعاية الصغار .. فضلا عما يفرضه ديننا الحنيف من ضرورة وجود محرم مع المرأة اثناء وجودها بالخارج .. وقد تقدمت إلى سفارة الكويت بالتماس يحمل هذه المعاني .. فهل أجاب الى رجائي ؟! وعن ظروف مماثلة ربما تكون اكثر حدة .. يقول أب عاد مع زوجته المرضة بمستشفى الرازي بالكويت .. انه حصل على التاشيرة رقم ٤١١٥٠ للسفر الى زوجته ولكن بدون اصطحاب اطفالهما .. وهم سهام (١٢ سنة) ومحمد (١١ سنة) وهيثم (٥ سنوات) وسالي (٣ سنوات) .. ويتساءل الأب في مرارة : معقول أن نترك هؤلاء الصغار وحدهم ؟ .. من الذي يرعاهم ؟!

□ السفير : بالقطع مثل هذه الحالات الأسرية لها كل التقدير .. وليس متصورا ان تتخلى الكويت عن الظروف الانسانية ، وضرورة جمع شمل الأسرة ، رغم ان المرافق والخدمات لا تزال طاقاتها محدودة .. ولهذا فانني اعلن بكل الوضوح انه يمكن ان نمنح على الفور إذن دخول لزوج الموظفة الشاكية ، وللحالات المماثلة ، وذلك لمدة إقامة ثلاثة اشهر يجرى تجديدها كلما انتهت ، الى ان تفرغ جهات الكويت المسئولة من وضع القواعد الجديدة لنظام الاقامة ، وبعدها تصبح إقامة الزوج المرافق او الزوجة المرافقة او الابناء إقامة مستقرة ، خاصة إذا كان الأمر يتعلق باسرة لها بالفعل مسكن خاص بالكويت . وبالطبع لا مانع ايضا من الاذن بدخول الابناء الاربعة مع الزوج المسافر مع زوجته المرضة بالكويت فمستحيل ان نطلب بقاء الابناء وحدهم ، وفي القنصلية الآن اذن دخول منتظرهم ، ويسري الوضع على اية اطفال يطلب اباؤهم اصطحابهم الى مقار إقامتهم بالكويت .. واطمئن الأسر الى انه تجرى حاليا اجراءات تخصيص مكان مناسب لاستقبال الحالات المصرية ، وبحث ظروف كل حالة على حدة

الرواتب قد تتأثر .. ولكن لبعض الوقت

● ويقول موظف عاد الى عمله بجمعية تعاونية بالكويت .. انه وقع عند استدعائه من قبل جهة العمل .. على تعهد بقبول الوضع الجديد الذى يفرض عقدا مقطوعا .. براتب اقل .. وبدون المزايا السابقة .. وبغير ان تحق له المطالبة باية مستحقات سابقة قبل مضي سنة .. وقال ان كثيرين غيره يعرفهم عادوا ايضا الى مختلف الاعمال الحكومية بعد ان وقعوا على ذات التعهد .. ويتساءل : كيف يتفق هذا مع القول بان عقود العمل السابقة للعائدين قائمة ومحترمة ؟

□ السفير : مع ان القطاع الاهلي والجمعيات التعاونية التي ينتمي اليه يعتبر في علاقة خاصة مع العاملين به .. فإن قانون العمل بالكويت ينظم ايضا هذه العلاقة بما يحفظ حقوق الطرفين .. واما في القطاع الحكومي فقد اكد لي كل مندوبي الوزارات المختلفة الموجودين بالسفارة أنه لا يوجد مثل هذا التعهد .. ولكن صحيح ان هناك عقودا جديدة تحرر يفرضها استئناف العمل .. ويمكن ان تقلل بقدر محدود من الرواتب او المزايا للظروف الحالية الدقيقة التي تمر بها الكويت حاليا ، والتي نامل ان يقدرها الأشقاء لبعض الوقت .

الخبرات النادرة نحاول جذبها .. لا إبعادها

● وخبير كان يعمل بمصفاة للبترول بالكويت .. يثير مسالة وقف العمل بعقود الخبرات النادرة حتى تتم إعادة دراستها .. ويتساءل متى تنتهي هذه الدراسة ؟ .. وهل تجرى في اتجاه الانتقاص من المزايا التي كانت مقررة لعقود الدرجة الأولى ؟ والى ان يتم ذلك لماذا لا تصرف ولو دفعات من المستحقات السابقة للذين أوقف العمل مؤقتا بعقودهم ؟

□ السفير : الخبرات النادرة تفرض نفسها بطبيعة الحال .. واذا كنت لا استطيع أن احدد توقيتا ننهي فيه دراسة العقد الأول الخاص بها .. فالمنطقي أن تستهدف اعادة الدراسة للتعامل مع الخبرات النادرة مزيدا من الشروط والمزايا التي تستقطبها .. لا التي تدفعها الى الهرب .. وهذا ما يجرى العمل والبحث في إطاره حاليا ، وسوف نعلن على الفور ماسننتهي اليه .. ويكفي دلالة على مدى حرصنا على اعادة الخبرات النادرة وبالأخص في قطاع البنوك اننا طلبنا عودة ٣٠ خبيرا ولم نجد سوى ثمانية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٩٩١/٧/٧

الحلول الجزئية للمشكلات .. ليس اسلوبنا

● وأستاذ مصرى سابق بجامعة الكويت .. لم يجد اسمه ضمن قائمة اخيرة استدعت ١٢ من زملائه للعودة الى عملهم بجامعة الكويت .. يقول : ربما يرجع ذلك الى رغبة من الأشقاء فى التوفير .. وهذا حق لهم .. ولكن هل يعقل أن يشمل هذا التوفير أعدادا من طلاب الجامعة العائدين اليها .. وكان ٩٥ فى المئة منهم كويتيين .. ؟ ثم الى متى ينتظر الذين لم يتم استدعاؤهم حسم أمرهم .. لكى يتمكنوا من التقدم بطلب قطع اجازاتهم بالجامعات المصرية والعودة اليها قبل بدء العام الجامعى المقبل ؟ والافادة على الفور من استئناف صرف مرتباتهم ؟

□ السفير : سوف ادرس مع القسم الثقافى بالسفارة لماذا لم تتضمن القائمة الأخيرة أسماء الأساتذة المصريين المدعوين للعودة الى جامعة الكويت اسم الاستاذ فى الشكوى الواردة .. وهو على حق فى ضرورة حسم المواقف سريعا اما بالاستدعاء أو بالاستغناء .. ولكن ليس ممكنا معالجة الأمر بالصورة التى يقدمها لصرف مبالغ مؤقتة من مستحقاته .. فالعلاج العملى والعلمى للمشكلات لا يأتى على هذا النحو الجزئى والفردى .. وهنا اعيد ما سبق أن اكدته من التزامنا الكامل بصرف مختلف المستحقات ومكافآت نهاية الخدمة فى أسرع وقت ممكن بعد انتهاء التسويات الدقيقة .

تحديد مواقف العاملين .. قبل تسوية المستحقات

● وفى عتاب من زوجة كان زوجها يعمل بالكويت .. تقول : لقد ارجعتم تاخير صرف مكافآت نهاية الخدمة الى عامل توفير المستندات التى بددها الغزو العراقى .. والى عامل الانفاق الكويتى الكبير حاليا على اعادة التعمير .. ولكن مع تقديرنا لهذا .. اليس واجبا ايضا أن يشمل التعمير اعادة القدرة على المعيشة للاسر المصرية التى خربت بيوتها بسبب الغزو والتى تعيش حاليا بغير مورد مالى ؟ .. وتضيف الزوجة متسائلة : ثم اليس بين ايدينا حاليا العقود السابقة بمختلف بياناتها ، وبتواريخ الانقطاع غير الارادى عن الخدمة ، وبصحبة ذلك كله شهادة الأمن التى منحت عند المغادرة ؟ .. الا يكفى هذا كله كمستندات قاطعة على ما ينبغى سداده من مستحقات ؟

□ السفير : تحديد الموقف النهائى للذين كانوا يعملون بالكويت قبل الغزو العراقى الغاشم .. اعتقد انها خطوة اولى ضرورية لا خلاف عليها قبل أن نتمكن من تحديد المستحقات ومكافآت نهاية الخدمة .. واذا كانت عمليات استدعاء الموظفين السابقين للعودة الى أعمالهم بالكويت لاتزال مستمرة وقد تم حتى الآن على سبيل المثال فقط استدعاء حوالى ١٣٠٠ من العاملين السابقين بوزارة الصحة العامة .. وجار حاليا تسفير حوالى ٦٣٠٠ مدرس .. فان معنى هذا أنه لا يمكن تحديد المواقف النهائية الا بعد أن ننهى عمليات إعادة الموظفين المصريين إلى اعمالهم السابقة بالكويت .. وأما عن الأخذ بعقود العمل التى مع الموظفين الذين لم تتم عودتهم والأخذ بما فيها من بيانات كمستندات صحيحة لتسوية المستحقات فإننا لا نرفض هذا ابدا ... ولكن التوقيت المناسب يأتى بعد الانتهاء من تحديد المواقف .



لا مانع من السفر لإخلاء الشقق والأمتعة

● وعن الاحتياج الملح لعديد من العاملين السابقين بالكويت للعودة المؤقتة اليها ولو لمدة أيام لاخلاء شققهم واستعادة امتعتهم داخلها .. يؤكد كثيرون انهم لم يتمكنوا من الحصول على تصاريح دخول من السفارة الكويتية بالقاهرة .. ويتساءلون في حيرة بالغة : الم تعلنوا في مواجهة الجمعة الماضي عن استعداد السفارة لمنح مثل هذه التصاريح لكي يمكن تجنب التاثيرات الخطرة للانذارات التي وجهها اصحاب العمارات بالكويت بفسخ عقود الشقق واخلاء محتوياتها بالقوة الجبرية ؟ وكيف يفهم التعلل في عدم صرف التصاريح بوجود حالة احكام عرفية بالكويت .؟

□ السفير : أولا لا علاقة بالمرة بين تصاريح الدخول ووجود حالة احكام عرفية بالكويت هذا توهم غير قائم بالمرة ويوميا نمنح مئات التصاريح لدخول الكويت وثانيا لقد اوضحت وزارة العدل الكويتية في بيان اخير لها موقفها الرافض للانذارات التي نشرها اصحاب العمارات حول اخلاء شقق الغائبين .. فليس هنك اى اساس قانوني لهذه الانذارات .. لأن الاخلاء لا يتم الا بحكم قضائي نهائي .. فضلا عن ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار الظرف القهرى الذى واجه المستاجرين .. وحالات عديدة حرصنا لها بالفعل على السفر لاستعادة امتعتها وإخلاء شققها .. ولكن ليس من المتصور عمليا إمكان الاستجابة لكل طلبات السفر واصدار كل التصاريح اللازمة دفعة واحدة بشكل فورى .

الباب مفتوح .. العودة من الكويت

● ومن داخل الكويت يصرخ موظف مصرى كبير خدم بقطاع الصحة اكثر من ربع قرن .. وتلقى اخيرا ما يفيد الاستغناء عن خدماته .. متسائلا : لماذا في مثل هذه الحالة لا نمنح تصريح خروج على الفور .. لكيلا نبقى شهورا بدون مورد مالى .. ويقال لنا بعد الخدمة الطويلة للكويت اننا يتحتم علينا الانتظار الى ان يبت في مدى تعاوننا مع الغازى العراقى .. لم تصدر لنا تصاريح الامن ؟

□ السفير : هذه الشكوى لا استطيع امانة ان أرد عليها قبل اجراء اتصال مع المسئولين داخل الكويت .. فهى تتعلق بجانب لابد من استيضاحه قبل الرد عليه .. وان كان المؤكد هو ان باب العودة للمصريين الذين انتهى عملهم بالكويت مفتوح منذ ثلاثة أشهر .. وليس متصورا ابدا في اطار التيسير الذى ننشده للاشقاء .. إرجاء منح تصريح العودة لمن خدم الكويت اكثر من ربع قرن .. الا لامر سوف أعرفه وأخطره به .. ويتم تذليله بإذن الله .

وزير المالية الكويتي يوضح موقف مكافآت وودائع المصريين

مكافآت الخدمة يجرى الاعداد لصرفها

لاصحاب الودائع وموكليهم حق سحبها من البنوك

ناصر الروضان

ماذا عن ودائع المصريين فى البنوك الكويتية ومكافآت نهاية الخدمة الخاصة بهم لدى الحكومة الكويتية .. ؟

ذلك هو السؤال الذى يتردد ـ الان ـ بين ١٧٨ الف مصرى كانوا يقيمون فى الكويت قبل الغزو العراقى .

وتبدو اهمية ذلك السؤال من واقع الظروف التى يعيشها المصريون العائدون من الكويت حيث لا تتوافر لاعداد كبيرة منهم فرص عمل فى مصر ، كما ان تلك الودائع والمكافآت تمثل بالنسبة لمعظمهم حصاد العمر ..

ورغم ذلك ، فإن الامر حتى هذه اللحظة يبدو غامضا . فقد طلبت وزارة القوى العاملة من المصريين العاملين فى الكويت تسجيل مستحقاتهم فى الكويت من ودائع ومكافآت نهاية خدمة . وقامت الوزارة بعمل حصر باعداد ومستحقات المصريين العاملين فى الكويت ، إلا انها لم تحدد موعد وكيفية حصولهم على تلك المستحقات .

وفى تطور لاحق اعلنت البنوك المصرية انها قد اتفقت مع البنوك الكويتية على السماح لكل مصرى بإسترداد مالا يزيد على ٤ الاف دينار شهريا من امواله فى بنوك الكويت . وحتى هذه اللحظة ، لا احد يعرف متى وكيف يحصل المصريون على ودائعهم فى الكويت .

وعلى الجانب الاخر ، لا تبدى الحكومة الكويتية اهتماما يذكر بمستحقات المصريين العاملين لديها من مكافآت نهاية خدمة وودائع لدى البنوك بل انها قامت بالغاء الاقامة والتعاقدات السابقة لتاريخ الغزو العراقى للكويت اى ٢ اغسطس ١٩٩٠ .

ليس هذا فحسب ، بل ان المسئولين الكويتيين يبدون قلقا واضحا من لهجة الصحافة المصرية فى الاونة الاخيرة خاصة فيما يتعلق بحقوق المصريين لدى الكويت . ويحرصون على التاكيد على انهم يعانون من مشاكل مابعد التحرير والاشارة الى العلاقات المصرية الكويتية الاخوية .. فماهى الحقيقة ؟

يؤكد وزير المالية الكويتى ناصر عبد الله الروضان أن تاخير صرف مكافآت نهاية الخدمة للمصريين العاملين فى الكويت يرجع لاسباب ادارية واجرائية حيث ان الكويت لم تخرج من فترة الطوارىء الا قبل ثلاثة ايام مشيرا الى انه خلال تلك الفترة اعطيت الاولوية الأولى لتوفير الخدمات والمرافق لتشغيلها بالحدود الدنيا . كما ان الاجهزة الحكومية كانت تعمل خلال تلك الفترة بنسبة لا تتجاوز ٢٠ ٪ من طاقتها سواء بالنسبة لديوان الموظفين او الاجهزة الاخرى .

ويقول الروضان للاهرام ان وزارة المالية الكويتية تقوم الان بإعداد القوائم الخاصة بالعاملين الذين تركوا اعمالهم ومراجعة العقود الخاصة بهم وذلك لحساب التكلفة .. الاجمالية لمكافآت نهاية الخدمة تمهيدا لصرفها لمستحقيها . ويضيف ان مكافآت نهاية الخدمة حق لا يناقش وليس محل جدل وان جميع العاملين غير الكويتيين الذين خدموا فى الكويت ورغبوا او يرغبون فى تركها سيحصلون على جميع حقوقهم بمافيها مكافآت نهاية الخدمة حيث ان السيادة فى الكويت للقانون فقط .

اما العاملون بالقطاع الخاص ـ حسب قول الوزير ـ فتنظم حقوقهم العلاقة التعاقدية مع اصحاب الاعمال وهى علاقة ليست الحكومة طرفا فيها ولكنها ستكون حريصة كل الحرص على تنفيذ تلك التعاقدية وترتباتها .

اما عن الودائع المستحقة للمصريين بالبنوك الكويتية فيؤكد الوزير الكويتى انها محفوظة ومضمونه سواء بالنسبة للكويتيين او غير الكويتيين وان بنك الكويت المركزى قد اتخذ كثيرا من الاجراءات فى هذا الصدد على راسها الغاء جميع السحوبات للافراد الطبيعيين والمعنويين التى تمت خلال فترة الاحتلال العراقى للكويت اى ان الفترة منذ ٢ اغسطس وحتى بدء عمل البنوك بعد التحرير تعتبر كانها لم تكن .

ويضيف أنه لاسباب اقتصادية بحته تم تقييد السحب من البنوك بما لا يتجاوز ٤ الاف دينار شهريا ولزوم وجود الشخص الساحب او موكله فى الكويت وهى قيود سوف تنتهى بنهاية شهر يونيو المقبل وبعدها يستطيع اى مودع ان يسحب ما شاء من حقوقه لدى البنك .

ويتدخل احمد بزيع الياسين رئيس بنك التمويل الكويتى قائلا : ان هناك محاولات لتعكير صفو العلاقات الأخوية بين المصريين والكويتيين التى لا ينبغى ان تتاثر بما يثار من شائعات ويضيف أن الحسابات الموجودة فى البنوك الكويتية مصانة ومحفوظة بنفس اسماء اصحابها وبنفس ارقامها سواء كانت فى شكل حسابات جارية او ودائع استثمارية . كما ان البنوك الكويتية مثلما تقوم حاليا بتلقى الودائع فإنها تلبى السحوبات المطلوبة فى اطار تعليمات البنك المركزى بدون تمييز بين الجنسيات . وإذا اراد اى عميل ان يسحب امواله فله الحق فى ذلك بنفسه او عن طريق وكيل سواء كان الوكيل شخصية طبيعية او اعتبارية وذلك حفاظا على حقوق المودعين .

وقال الياسين ان هناك ترتيبا بين بنك التمويل الكويتى وبنك فيصل الاسلامى المصرى بهذا الخصوص . حيث اصبح بإمكان اى صاحب حساب او وديعة لدى بنك التمويل الكويتى يمكن ان يسحبها بالتوجه الى بنك فيصل الاسلامى وكتابه اقرار ـ بطلبه الغاء الوديعة وردها اليه ويقوم بتوكيل بنك فيصل لاتمام ذلك .

رضا هلال

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩١/٧/٧

الكويت يعد كشوف مستحقات العاملين به قبل الغزو

الكويت - ا . ش . ا - اكد السيد ناصر الروضان وزير المالية الكويتي ، حرص بلاده على حصول الموظفين غير الكويتيين - الذين كانوا يعملون في الحكومة قبل الغزو العراقي للكويت - على كافة حقوقهم بما فيها مكافآت نهاية الخدمة .

وقال في تصريح لصحيفة « الفجر الجديد » الكويتية امس ان ديوان الموظفين يقوم حاليا بإعداد الكشوف المتضمنة اسماء الموظفين غير الكويتيين والمبالغ المستحقة لهم .

واوضح الروضان ان عملية صرف مكافاة نهاية الخدمة عملية اجرائية وتحتاج لوقت كاف نظرا لقلة الموظفين ونقص الاجهزة اللازمة لانجازها ، مشيرا الى انه سيتم رفع الكشوف بعد الانتهاء من اعدادها لوزارة المالية لاعتماد المبالغ اللازمة لصرفها .

الكويت تصرف مكافآت نهاية الخدمة

اعلن مصدر كويتى مسئول انه سيتم صرف مستحقات نهاية الخدمة للموظفين الاجانب فى الكويت بطريقتين ..

وقال المصدر لصحيفة (القبس) الكويتية ان الطريقة الاولى ستكون بتحويل مستحقاتهم عن طريق البنوك الكويتية لحساباتهم فى بنوك بلدانهم .. والطريقة الثانية يتم بمقتضاها اعطاء الموظف اذن زيارة لدخول الكويت وانهاء معاملاته .

واضاف المصدر انه يمكن لزوجه الموظف او اخته ان تصرف مستحقاته اذا كانت موظفة بتوكيل موثق من السفارة الكويتية .



المؤسسات الأهلية .. يحكمها أيضا القانون

● وبمناسبة خطابات الاستغناء عن الخدمة يقول محاسب سابق ببنك الكويت الوطنى انه تلقى فى ٢٧/ ٥/ ١٩٩١ خطابا بالفصل منذ ٢/ ٨/ ١٩٩٠ .. اى بأثر رجعى .. وبغير انذار سابق كما يقضى بذلك قانون الخدمة المدنية .. يتساءل المحاسب : هل من المقبول قانونا تحت أى ظرف الاستغناء بأثر رجعى .. وحتى لو تصورنا امكان حدوث هذا الذى حدث بالفعل .. الا يستوجب الأمر تصفية المستحقات فى مثل هذه الحالة .. خاصة ان البنك الوطنى ظل طوال الفترة بعد الغزو وقبل قرار الاستغناء يراسلنا بما يؤكد اصراره على عودتنا للعمل بعد التحرير .. فضلا عن اقتران ذلك بدفعات مالية كان يبعث بها الينا من بنك لندن تحت حساب مرتباتنا المجمدة ؟ ويضيف زميل له انه حتى المبالغ المستحقة له فى صندوق الادخار بالبنك لم يرد ذكرها فى التسوية التى ارسلت إلى مع قرار الاستغناء رغم انه قضى ١٤ سنة و٨ اشهر فى خدمة البنك الذى كان يسدد خلالها ١٠٪ من مرتبه للصندوق .. والذى صرف بالبنك للكويتيين مستحقاتهم عن مدد خدمة اقل .

□ السفير : بنك الكويت الوطني ، مثل مختلف البنوك الاخرى فى الكويت هى مؤسسات مالية اهلية .. وليس معنى هذا اننا نتنصل من مسئولية التعامل معها .. فالمؤكد ان مختلف الحقوق بحكم القانون لابد ان ترد الى اصحابها .. ومن هنا فانني اعد بالاتصال سريعا بالمسئولين فى بنك الكويت الوطني .. لاستيضاح موقف البنك من المشكلة المثارة .. ومعرفة اسبابه فى عدم صرف مستحقات الموظفين فى صندوق الادخار الذى تحدث عنه صاحبا الشكوى . وربما تجدر الاشارة هنا الى اعترافهما الطيب بان البنك واصل الاتصال بهما ، كما واصل ارسال دفعات من مرتبهما اليهما فى القاهرة عن طريق بنك لندن .. وهذا يبرز بجلاء وباقرارهما مدى حرص البنك على حقوقهما .. اما القول بان بنك الكويت الوطني الذى كانا يعملان به قد صرف مبالغ الادخار لموظفين كويتيين عن مدد اقل من مدتى عملهما فان هذا يعنى فى رايهما وجود تفرقة بين الشقيقين الكويتى والمصرى .. وهو تصور ظالم لا يمكن ان يحدث لان القانون الكويتى لا يعرف مثل هذه التفرقة .. ولابد ان فى الامر ما سوف يكشف عنه إستيضاحنا من البنك

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٩٩١/٧/٩

٢ ٪ حجم العمالة المصرية العائدة الى الكويت

كتب معتز الحديدى :

صرحت مصادر مسئولة بوزارة القوى العاملة والتدريب ان جملة العمالة المصرية التى عادت الى الكويت بعد تحريرها لاتتعدى ٢٥٠٠ عامل بنسبة ٢ ٪ من حجم العمالة المصرية التى وصل عددها قبل الغزو العراقى الى ١٦٠ الف عامل .

أضافت المصادر أن التعاقدات بين المواطنين والشركات الكويتية تمت بعيدا عن اشراف الوزارة .

وحذرت المصادر من خطورة تلك التعاقدات الشخصية . ! !

وتنحصر نوعيات المصريين الذين عادوا الى الكويت . فى عمال المخابز والمقاولات والبنوك .

وذكرت المصادر ان مستحقات المصريين لدى الكويت لن تصرف فى الوقت الحاضر ! !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٩٩١/٨/١٩

ضمانات من الحكومة الكويتية لحقوق المصريين

إتاحة صرف المستحقات من خلال توكيلات

الكويت ـ من تهانى البرتقالى : صرح الشيخ محمد محمد السلمان الصباح الوكيل المساعد لديوان الموظفين للشئون القانونية بالكويت بأن حقوق المصريين الذين كانوا يعملون بالكويت محفوظة بناء على أوامر الأمير وولى العهد والتى تقضى بالمحافظة وضمان كافة حقوق كل من خدم الكويت .

واضاف السلمان فى تصريحاته للأهرام أنه يمكن الآن لمن لا يستطيعون السفر إلى الكويت ارسال توكيلات لاقاربهم أو زملائهم بالكويت للحصول فوراً على مستحقاتهم وذلك بالاضافة الى انه تم تشكيل لجنة تدرس حاليا الطرق المثلى لحصول من هم خارج الكويت على حقوقهم بحيث تصلهم مستحقاتهم فى أماكن وجودهم .

ومن جهة أخرى صرح عبدالرحمن النيبارى مدير المؤسسة العامة للموانى بأنه يجرى الآن اعادة الخبراء والفنيين المصريين العاملين بالموانى الكويتية والذين وصل عدد كبير منهم للمساهمة فى اصلاح ما دمره الغزو العراقى على أن تكتمل عودتهم مع استكمال الموانى لطاقتها الكاملة فى التشغيل .

واضاف النيبارى انه يجرى الآن الاتفاق على تدريب عدد من الكويتيين فى الاكاديمية العربية للنقل البحرى بالاسكندرية لتوفير احتياجات الكويت فى هذا المجال .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب
التاريخ : ٢٠/٨/١٩٩١

ممتلكات المصريين بالكويت معرضة للضياع

كتب معتز الحديدى:

تتعرض ممتلكات المصريين فى الكويت والتى تبلغ قيمتها ٨مليار دولار للضياع بسبب تعنت السفارة الكويتية فى إعطاء تصاريح الزيارة لهم بالعودة بممتلكاتهم من الكويت قبل انتهاء المهلة المحددة بنهاية الشهر الحالى.

وأكد مصدر مسئول بوزارة القوى العاملة أن ١٥٢ألف عامل يشكلون ٩٧٪ من حجم العمالة المصرية العائدة من الكويت ينتظرون السماح لهم بالعودة،

وأضاف بأن قرار السفارة الكويتية بفتح منافذ جديدة لإعطاء تصاريح الزيارة لن يحل المشكلة، وطالب بمد المهلة المفتوحة لعودة العمالة المصرية للكويت قبل فتح شققهم.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٩٩١/٨/٢٠

فرمان كويتي يهدد بضياع مستحقات ١٢٠ الف مصري

مشكلات المصريين العائدين من الكويت أصبحت على كل لسان، وتصريحات المسئولين في الحكومة المصرية والكويتية عن حل هذه المشكلات ملأت صفحات وسائل.. الواقع يؤكد أن هذه التصريحات مجرد فرقعات في الهواء.. لأن المصريين العائدين من الكويت يشكون مر الشكوى لعدم قدرتهم على استرداد مستحقاتهم.. بعضهم ترك كل ما يملك وعاد صفر اليدين وضاع عليه عمل سنوات طوال.

الحكومة الكويتية استصدرت حكما قضائيا بفتح شقق ومحلات المصريين الغائبين عن الكويت في موعد أقصاه نهاية أغسطس الحالي، وبذلك تضيع مستحقات ١٢٠ ألف مصري.. انتقلت «الشعب» إلى السفارة الكويتية لتقف على حجم المأساة..

الحزن يخيم على الجميع والأسى واضح على الوجوه التي قدمت زهرة شبابها في العمل في دولة الكويت والآن تمنع من أخذ حقوقها وأموالها.

محمد بيومي يعمل في الكويت منذ ٧٦/٢/٦ يعول أسرة كبيرة ويعمل سمكري أدوات صحية بوزارة الأشغال ذهب للسفارة مثل غيره من آلاف المصريين أكثر من خمس مرات ليقدم في كل مرة طلباً جديداً من أجل زيارة الكويت والعودة بأمواله وحقوقه ولكنه يجد نفس الإجابة على لسان المسئول الكويتي عد بعد أسبوع.

أمواله انتهت ومورد رزقه توقف بسبب عناد السفارة الكويتية.

ابراهيم حنفي محمد شاب في مقتبل العمر يعمل منذ ٧ سنوات في الكويت من أجل الإعداد للزواج وتأثيث عش الزوجية ولكن الدموع تملأ عينيه وهو يرى العروسة تذهب بعيداً كل ذلك على الرغم من وجود أمواله في دولة الكويت يقول إنه لن ييأس من التردد اليومي على السفارة لعلهم يعطونه تصريح الزيارة في يوم من الأيام.

والغريب ان تجارة بيع تصاريح الدخول أصبحت مشهورة حيث يصل ثمن التصريح في القاهرة إلى ألفي جنيه بينما يصل في المحافظات الأخرى إلى خمسة آلاف جنيه!!

أحمد محمد خليل كان يعمل في الكويت على فترتين من السادسة صباحاً إلى الواحدة ظهراً ومن الثالثة إلى العاشرة وعاد من الكويت يا مولاي كما خلقتني على حد تعبيره فلوسه هناك في ملابسه ولم يعد يمتلك شيئاً يتردد على السفارة منذ ثلاثة أشهر وكله أمل في وعود الحكومة الكويتية أو المصرية.

ويتأسف على وضع الشرطة المصرية في تعاملها المهين مع أبناء الشعب المصري الذين يتوافدون يوميا على مبنى السفارة من أجل حقوقهم.

زوجتي تصرف عليّ

ووسط الجموع يندفع (س.أ) ليقول مورد رزقي توقف من ٨/٢٤ حتى الآن وزوجتي هي التي تنفق عليّ وعلى أولادي.

ويؤكد أحد المصريين العاملين بالسفارة الكويتية أنه لا جدوى من تقديم الطلبات فالأوراق يلقى بها في سلة المهملات بعد انتهاء العمل وتحرق حتى لا يوجد أي أثر لـ...

عبد الموجود احمد — خلف على احمد — ابراهيم حنفي محمد

عبد الموجود أحمد من أبناء الصعيد مقيم بالكويت منذ ٨٠/١٠/٣٠ مقاول أدوات صحية ترك جميع ما يملك في الكويت وضاعت بقية أمواله في التردد على السفارة والعودة إلى الصعيد أكثر من ٢٥ مرة ولا أمل في العودة.. ويستطرد قائلا: أين مكتب العمل؟ وأين وزارة القوى العاملة؟ وماذا فعلت لنا؟ في الواقع لم تفعل شيئا يذكر.

نبيل رمضان محمد تاجر مشارك في أحد المحال التجارية مع مواطن سوري تدخلت حكومته السورية وأعادته إلى الكويت منذ فترة طويلة أما أنا فمازلت في انتظار تحرك الحكومة المصرية وبذل المساعي لدى السفارة الكويتيةمن أجل السماح لنا بزيارة الكويت والحصول على أموالنا.

مجرد أوهام

ويقول مراد مرسي ان الموعد الذي حددته الحكومة الكويتية مجرد تسكين لنا فنحن لا نستطيع الذهاب إلى الكويت الآن فكيف نحصل على حقوقنا والتصريحات الكويتية الخاصة بصرف المستحقات مجرد أوهام.

وبكل ألم وحسرة يقول خلف أحمد، لم نجد أي صدر رحب في مصر لكي يستمع إلى مشكلاتنا ويعمل على حلها، بل إن الحكومة المصرية تريد أن تستنزفنا وتطالبنا بجمارك السيارات، وسداد التأمينات بالدولار.

توجهت «الشعب» إلى وزارة الخارجية قسم الشئون العربية لتفاجأ بأن السفير مشغول بحفلات ومراسم التعارف والاجتماعات مع الأشقاء العرب ولم يكن الحال في وزارة الهجرة والمصريين بالخارج بأفضل من وزارة الخارجية فعندما ذهبت إلى مقر الوزارة بالمهندسين لم أجد به أي مسئول يمكن أن أتحدث معه عن مشكلات المصريين العائدين من الكويت، لأن جميع المسئولين بالوزارة مشغولون بموضوع ترشيح الدكتور بطرس غالي للأمم المتحدة.

معتز الحسيني

دراسة الحصول على شهادة « براءة الذمة » لصرف مستحقات المصريين بالكويت

تدرس الجالية المصرية بالكويت حاليا تحت اشراف السفير امين نمر كيفية الحصول على شهادة « براءة الذمة » الخاصة بالمصريين الذين كانوا يعملون بالكويت قبل الغزو العراقى ولم تتح لهم فرصة العودة بعد التحرير ، وذلك من جهات عملهم حيث يستغرق استخراجها وقتا طويلا ، ولا يتم صرف مستحقات ومكافأة نهاية الخدمة لهم الا بموجب هذه الشهادة

صرح بذلك السيد حسنى العتانى المستشار العمالى المصرى بالكويت .

واضاف ان الجالية تدرس افضل الطرق للحفاظ على أثاث ومحتويات العقارات المؤجرة للمصريين بعد صدور القانون الجديد الخاص باخلائها وذلك إما بالحصول على توكيل رسمى للجالية لبيع الاثاث وتصفية حساب العين ، أو السماح لهم بالسفر للكويت لمدة محددة تحت ضمانات لانهاء تلك المتعلقات والعودة لمصر .

خطة لصرف مكافات العائدين من الكويت بتوكيل لبنك مصر

الكويت ـ من تهانى البرتقالى :
اسفرت اجتماعات اللجنة العامة للجالية المصرية مع السفير أمين نمر سفير مصر لدى الكويت ، عن خطة عمل تمكن المصريين العائدين من الكويت ، من صرف مكافاة نهاية الخدمة ، بالتوكيل لبنك مصر ، ووصولها اليهم فى أماكن عملهم .

ويأتى ذلك باتفاق بنك مصر ـ الذى سيحصل على توكيل من صاحب الشأن فى مصر ـ مع مكتب خدمات بدولة الكويت سيتولى اتمام اجراءات براءة الذمة والبنك الأهلى الكويتى ، ليتولى تحويل المبالغ لأصحابها بمصر .



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٩/٨/١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



العاملون المصريون فى الكويت .. مرة أخرى ؟!

سبق أن كتبنا هنا فى هذه المجلة التى وقفت تماما ضد الغزو العراقى للكويت منذ اللحظة الاولى .. داعين حكومة الكويت ان تقوم بدور عملى فى حل مشكلة المصريين الذين عملوا فى الكويت قبل ذلك الغزو المشئوم .. وقلنا إنه من الممكن ان تبدأ الحكومة الكويتية بشىء بسيط نسبياً وهو إعادة الذين كانوا يعملون فى المؤسسات الحكومية والوزارات فى الكويت إذ من البديهى انه لا يمكن إصلاح ما افسده الاحتلال إلا بوجود حكومة ونظام ولوائح وعاملين يتولون تنفيذ كل الخطط الموضوعة لتحقيق عملية الإصلاح ..

وبالفعل بدأت الحكومة الكويتية فى استدعاء بعض المصريين من العاملين فى الحكومة .. ولكن لا يزال ذلك العدد قليلا جداً بالنسبة لعدد العاملين الذين كانوا يعملون هناك .. إن لدينا ولدى كل الصحف مئات والوف الشكاوى بهذا الشأن .. فهل يمكن للإدارة الكويتية ان تسرع فى تلك العملية باستدعاء اولئك المصريين ليلحقوا باعمالهم السابقة فى الوزارات والمؤسسات ؟

هذه نقطة .. النقطة الاخرى إن هناك مصريين لهم مصالح وشقق واعمال كانت فى الكويت وتركوها عند الغزو .. ويريدون العودة اليوم لتصفية تلك المصالح وتدارك الكوارث المتوقعة بشأن حكاية الشقق حيث سيسمح للملاك باستردادها بموجب إجراءات معينة ..

فما الذى يمنع حكومة الكويت من إعطاء تصاريح دخول لكل مصرى كان مقيماً فى الكويت او له شقة او عمل او اى شكل من اشكال الملكية ولو سيارة للعودة لفترة محددة .. ليصفى اعماله او إذا رأت السلطة السماح له باستئنافها يستأنفها من جديد وهكذا ..

إن هناك مسائل صغيرة يمكن عملها وتريح الكثيرين .. وتدعم العلاقات بين الشعوب .. ونحن فى انتظار قرارات حاسمة من حكومة الكويت !



المصدر : لواء الإسلام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩١

مصر بلد كريم . وشعبها شعب كريم اصيل ... يضرب كل يوم المثل فى الكرم والإيثار .. واكبر دليل على الكرم والإيثار والنهوض بالمسئولية إزاء الاشقاء يتمثل فى صفوة الممتازين من كوادرها فى مختلف التخصصات الذين تبعث بهم سنويا إلى البلدان العربية الشقيقة ... استجابة لطلبها ومساهمة جادة فى البناء والتشييد ، وإرساء اسس وبناء الحضارة الصحيحة على ارضها والوقوف إلى جانب شعوبها الشقيقة فى إرساء وتحقيق التقدم .. دون انتظار لكلمة ثناء او مديح .

إنهم يسيئون لكرامة مصر

وكان من المنتظر والطبيعى ان تحف بهؤلاء الألوف من الكوادر الممتازة اصحاب العلم والمعرفة والثقافة عين الرعاية والعناية والتقدير والاحترام منذ لحظة الموافقة على إعارتهم او التعاقد معهم حتى لحظة وصولهم إلى مواقع اعمالهم وتحملهم لمسئوليتهم .. إلا ان الواقع الكئيب وما يلحق بهم وازاءهم امام سفارات الاشقاء من ماس إضافة إلى ان اسلوب التعامل المصرى الرسمى يحول الامر إلى اكثر من محنة واسوا من ماساة .. هى بالطبع ليست ماساة الألوف من ابناء الأعزاء فقط ولكنها ماساة لمصر لكها ... وماساة لشعبها الطيب الكريم المعطاء .

لست ادرى سببا واحدا على سبيل المثال ـ لهذه الطوابير الطويلة العريضة امام سفارة بلد شقيق على مدى الاربع والعشرين ساعة ولشهور طوال كل عام للحصول على بصمة موظف او خاتم رسمى .. فى قيظ الحر ووسط ازدحام رهيب ومن خلال اسوا معاملة لاتليق ابدا بمعلم ترك بلده واهله وابناءه ليعلم ابناء الأشقاء ويبث فى نفوسهم جذور العزة والكرامة .. او طبيب ترك الديار والعمل ليحنو على المرضى فى وطنه الثانى .

اننى اتهم فريقا من الموظفين والمسئولين فى هذه السفارات كما اتهم فريقا من مسئولينا ... بإهانة صفوة ابنائنا وخيرة شبابنا عمدا او جهلا ، إدراكا او دون شعور بالمسئولية .

منذ ايام شكى مسئول فى السفارة الكويتية او احد مكاتبها من شدة الزحام وضغط المتزاحمين اصحاب المعاملات ، فاستغاث بفرق الأمن المركزى التى هرولت لفض الزحام وتفريق المتزاحمين . وإراحة اعصاب الموظف المحترم . . اما مضى عام وشهور على حرمان الوف المصريين الذين كانوا يعملون فى الكويت ولسنوات طوال من حقوقهم ومكافآتهم وارصدتهم ومحتويات مساكنهم .. فهى مسالة فيها نظر او لاتسترعى النظر عند شقيقنا الموظف الكويتى او إخواننا المسئولين المصريين الذين دعموه بفرق الأمن المركزى فى الوقت الذى صرح فيه مسئول فى سفارة كويتية فى بلد غربى انه لم يذق للنوم طعما منذ لحظة ان قرا شكوى واحدة من رعايا هذا البلد فى صحيفة تقول فيها ان التعويض الذى صرف لزوجها الذى كان فى الكويت .. هو دون المنتظر والمامول حتى امر بصرف ما تطلب من تعويضات فهدأ باله واستقر واستراح ضميره ..

ايضا وقوف صفوة شبابنا وبالألوف امام السفارات ليلا ونهارا فهى مسالة لا تستحق النظر ولكن تستحق الهراوات تفرق الجموع ، كما تستحق عدم الاكتراث من جانب فريق من العاملين فى هذه السفارات ..

ترى لماذا لا يامر وزير التعليم الهمام ـ على سبيل المثال ـ بتشكيل عدد من المكاتب فى وزارته لاستلام كافة اوراق المعارين والمتعاقدين من المعلمين ثم القيام بانجازها مع السفارات المختلفة .. والموظفون فى ديوان وزارة التعليم كبارا وصغارا لايحصى لهم عدد .. ولا يرجى منهم ثمار ؟

ترى لماذا لايتحرك السيد رئيس الوزراء الهمام ولو مرورا امام السفارات وبصحبته وزير الداخلية ليرى كرامة مصر يعبث بها وهى على مر العصور . الابية العزيزة الكريمة ؟!!

ترى اين اقلام كتابنا خاصة الذين كانوا فى زيارة للكويت منذ فترة .. ولماذا صمتت .. او استعصى عليها التعبير ؟!

الا ليت القوم يسمعون .. فيتحركون .. فتسجل لهم المواقف فيذكرهم الناس بالخير

انها ماساة .. ليس لنا إلا ان نضعها امام رئيس الجمهورية فقرار منه وحده يضع الأمور فى نصابها .

أبوزياد



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩١

حرب الخليج شــــردت مليون عامل عربى بالكويت

الكويت - ا . ش . ا - صرح ناصر الروضان وزير المالية الكويتي بان الغزو العراقى لبلاده ادى الى تشريد حوالى مليون عامل معظمهم من الايدى العاملة عانوا من خسائر مادية واضرار نفسية واجتماعية ومعظمهم من الايدى العاملة العربية .. كما اصيبت الدول التى ينتمون اليها باضرار بالغة نتيجة هذا الغزو .

وقال الوزير فى مذكرة قدمت الى اجتمـاعـات المجلس الاقتصـادى والاجتماعى التى عقدت فى القاهرة مؤخرا ان قوات الاحتلال العراقى الحقت خسائر فادحة بـالاقتصاد الكويتى كما تعرضت المؤسسات العامة والخاصة للنهب والتدمير . واشار الوزير الى ان السنة اللهب مازالت تلتهم ملايين الدولارات من الاموال العربية يوميا وتؤدى الى تفاقم المشاكل الناجمة عن تلوث البيئة .

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المســــاء
التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩١

لاتصاريح عمل للمسافرين للكويت لتسوية مستحقاتهم

اكد اللواء عبدالمحسن هندى مساعد وزير الداخلية ومدير الادارة العامة لتصاريح العمل انه لن يتم تحصيل رسوم من المصريين العائدين الى الكويت لتسوية متعلقاتهم والحصول على مستحقاتهم خلال المهلة التى حددتها لهم حكومة الكويت .

قال ان المواطن الحاصل على تأشيرة عدم ممانعة من السفارة الكويتية بالقاهرة يمكنه السفر فورا دون التوجه الى مكاتب تصاريح العمل .

فى نفس الوقت اشار اللواء عبدالمحسن هندى الى ان مكاتب تصاريح العمل لاتستخرج اية تصاريح للمواطنين الذين يتقدمون اليها بالتأشيرات القديمة حيث اصدرت السلطات الكويتية تعليمات بالغائها



طلبات دخول الكويت لتسوية الأوضاع .. خلال أيام

٢٠ مكتبا بأرض المعارض بمدينة نصر لتلقى الطلبات

كتب كامل مرسى :

يعلن خلال ايام عن فتح المكتب الخاص لتلقى طلبات المصريين الراغبين فى السفر الى الكويت لتسوية اوضاعهم سواء المتعلقات او المدخرات او المكافآت المستحقة عن المدد التى عملوا خلالها بالكويت .

وصرح د . عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء ورئيس اللجنة المصرية الكويتية التى تقرر تشكيلها لهذا الغرض أن ناصر الروضان وزير شئون مجلس الوزراء الكويتى قد فوضه باتخاذ كافة الاجراءات والترتيبات الخاصة بتيسير سفر الراغبين للحصول على متعلقاتهم ومستحقاتهم . وانه تم الاتفاق على منح الراغبين فى السفر مهلة لمدة ٣٠ يوما للبقاء فى الكويت لهذا الغرض وهى مدة كافية جدا وقال انه سيعلن خلال ايام عن فتح مكتب خاص بالقاعة الرئيسية بارض المعارض بمدينة نصر لاستقبال الراغبين فى السفر وانه تقرر تخصيص ٢٠ مجموعة عمل لملء الاستمارات الخاصة بذلك . وقال انه تيسيرا فى الاجراءات وراحة المسافرين تقرر ان يترك المتقدمون بعد ملء الاستمارة ـ جوازات السفر الخاصة بهم وان يحدد كل منهم الموعد المناسب لسفره وسيقوم المكتب بالحصول على تأشيرات دخول الكويت وكان د . عبيد قد عقد اجتماعا امس مع د . حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة لبحث الخطوات النهائية الخاصة باجراءات سفر المصريين وتشكيل مجموعات العمل التى ستقوم بتلقى الطلبات وملء الاستمارات تضم هذه المجموعات ممثلين عن الجهاز المركزى ووزارات القوى العاملة والادارة القنصلية والعاملة بوزارة الخارجية وممثلين عن الحكومة الكويتية . كما تقرر فى هذا الاجتماع وضع كافة التيسيرات والضمانات لسفر الراغبين . ناشد د . عبيد الراغبين فى السفر عدم التزاحم فى الايام الاولى لاعمال المكتب حيث انه تم وضع جميع التيسيرات الخاصة بسفرهم أيا كان عددهم وان مدة الـ ٣٠ يوما الصالحة للاقامة بالكويت كافية لانهاء جميع اعمالهم وتسوية مستحقاتهم هناك .



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩١

تأشيرات لدخول الكويت للراغبين فى تسوية مستحقاتهم

٢٠ مكتبا بأرض المعارض بالجزيرة لتلقى الطلبات خلال ايام

يفتتح خلال الايام القادمة بالقاهرة وبالتعاون مع الحكومة الكويتية مكتب خاص لتلقى طلبات المصريين الراغبين فى السفر الى الكويت لتسوية اوضاعهم المستحقة عن المدد التى عملوا خلالها وحالت ظروف الغزو دون الحصول على متعلقاتهم ومدخراتهم والمكافآت الخاصة بالعاملين.

وصرح الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء ورئيس اللجنة المصرية الكويتية التى تقرر تشكيلها لهذا الغرض بانه قد تم الاتفاق مع وزير شئون مجلس الوزراء الكويتى باتخاذ مختلف الاجراءات والترتيبات الخاصة بتيسير سفر المصريين الراغبين فى الحصول على مستحقاتهم ومتعلقاتهم داخل الكويت على ان يمنح للراغبين فى السفر مهلة لمدة ٣٠ يوما للبقاء داخل الكويت

واضاف الوزير انه سيعلن خلال الايام القادمة عن فتح مكتب خاص بالقاعة الرئيسية بارض المعارض بالجزيرة لاستقبال جميع الراغبين فى السفر حيث تم تكوين ٢٠ مجموعة عمل لمساعدة الافراد لملء الاستمارات الخاصة بذلك وانه تيسيرا فى الاجراءات والعمل على راحة المسافرين تقرر ان يترك المتقدمون جوازات السفر الخاصة بهم على ان يحدد لكل راغب فى السفر الموعد المناسب لسفره وسيقوم المكتب بالحصول على تاشيرات دخول الكويت تيسيرا عليهم.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩١

تأشيرات مدتها شهر لتسوية أوضاع العاملين المصريين الذين تركوا العمل بالكويت

اعتمد الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والتنمية الادارية قواعد منح العاملين الذين تركوا العمل بالكويت لظروف الغزو تاشيرة دخول مؤقته لمدة شهر، لتسوية اوضاعهم السكنية وحساباتهم بالبنوك وكافة متعلقاتهم .

وصرح الدكتور حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بأن الجهاز انشأ ٢٠ منفذا لتلقى طلبات العاملين وتم تخصيص الصالة رقم « ٤ » بأرض المعارض بمدينة نصر مدخل « ٨ » شارع اسماعيل الفنجرى كمقر لانجاز طلبات الحصول على الاذن المؤقت والرد على استفسارات المواطنين وانهاء كافة الاجراءات للعاملين دون الحاجة للتردد على مبنى السفارة الكويتية وتعمل هذه المنافذ ورديتين يوميا من التاسعة صباحا وحتى الواحدة ظهرا ، ومن الرابعة حتى السابعة مساء من الاحد القادم .

وتم تكليف مديريات التنظيم والادارة فى جميع المحافظات بتلقى طلبات المقيمين خارج القاهرة والراغبين فى الحصول على الاذن المؤقت وفق النموذج المعد لهذا الغرض . وارسالها للمقر الرئيسى للحصول على اذن السفر وتسليمها لذويها دون تحمل مشاق الحضور الى القاهرة ، وسوف تمنح سفارة الكويت التاشيرات التى تسلم للمواطنين عن طريق المنافذ

وان يسمح لحامل التاشيرات بدخول الكويت الا بعد تقديم تذكرة سفر الطائرة ذهابا وعودة ، وهذه التاشيرات صالحة لمدة شهر من تاريخ صدورها وغير قابلة للتجديد ولا تصلح للعمل بالكويت



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩١

قواعد تأشيرات سفر العاملين لتسوية أوضاعهم بالكويت

تقديم طلبات الدخول المؤقت الأحد القادم

تذكرة سفر ذهابا وعودة شرط الحصول على تأشيرة لا تسمح بالعمل

كتب محمد الشماع :

اعلن الدكتور حسين كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة امس قواعد منح تاشيرات دخول مؤقتة للعاملين المصريين فى الكويت الذين تركوا العمل لظروف الغزو ، لمدة شهر لتسوية اوضاعهم السكنية وحساباتهم بالبنوك وكافة متعلقاتهم . يبدا العمل بهذه القواعد صباح الاحد القادم .

تقرر تشغيل ٢٠ منفذا لتلقى طلبات العاملين ، وتخصيص الصالة رقم (١٤) بارض المعارض بمدينة نصر مدخل (٨) شارع اسماعيل الفنجرى كمقر لانجاز طلبات الحصول على الاذن المؤقت. والرد على استفسارات المواطنين ، وانهاء كافة الاجراءات للعاملين دون التردد على مبنى السفارة الكويتية . سيتم تشغيل منافذ الخدمة ورديتين صباحية تبدأ من الساعة التاسعة صباحا وحتى الساعة الواحدة ظهرا ومسائية تبدأ من الساعة الرابعة مساء وحتى الساعة السابعة مساء .

كما تم تشكيل ٢٠ مجموعة عمل لاستلام الطلبات وتيسير اجراءات الحصول على الاذن المؤقت وذلك بالتنسيق مع سفارة الكويت .

كما تم تكليف مديريات التنظيم والادارة بجميع المحافظات بتلقى طلبات المقيمين خارج القاهرة والراغبين فى الحصول على الاذن المؤقت وفق النموذج المعد لهذا الغرض وارسالها للمقر الرئيسى بأرض المعارض بمدينة نصر للحصول على اذن السفر ، وتسليمها لذويها مرة اخرى دون تحمل مشاق الحضور الى القاهرة .

وقال الدكتور كاظم : ستقوم سفارة الكويت بتلقى هذه الطلبات ومنح التاشيرات التى تسلم للمواطنين عن طريق ذات المنافذ التى سبق ان تقدموا اليها دون الرجوع الى السفارة .

واكد الدكتور كاظم بانه سوف لايسمح لحاملى هذه التاشيرات بدخول الكويت الا بعد تقديم تذكرة سفر الطائرة ذهابا وعودة ، وان هذه التاشيرات صالحة لمدة شهر من تاريخ صدورها وتتيح لحامليها الاقامة بالكويت لمدة شهر وهى مدة كافية لتسوية الاوضاع السكنية والوظيفية كما انها غير قابلة للتجديد ولاتصلح للعمل بدولة الكويت باى صورة من الصور .

واوضح رئيس الجهاز انه بالنسبة

١



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩١

للعاملين المصريين الذين يتقرر استدعاؤهم يوميا من قبل السفارة الكويتية للعودة الى جهات عملهم بالكويت بناء على طلب تلك الجهات فانه يستمر منح تأشيرات الدخول بالنسبة لهم من خلال ٤ منافذ مخصصة لهذا الغرض وهى المركز الصحى والثقافى والاعلامى والتربية والتعليم ، فضلا عن الادارة القنصلية بالسفارة .

وكان الدكتور عاطف عبيد وزير الدولة للتنمية الادارية قد اعتمد امس هذه القواعد بناء على توصيات اللجنة المصرية الكويتية المشكلة من ممثلى سفارة الكويت والجهاز المركزى للتنظيم والادارة ووزارات الخارجية والقوى العاملة والهجرة



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩١



تاني

العذاب على أبواب السفارة الكويتية؟!!

شروط تأشيرتهم ظالمة.. ومعاملتهم سيئة



فيصل محمد على — نعيمة حسن — ابوالسعود يوسف

اكد العاملون المصريون العائدون للكويت للحصول على مستحقاتهم ان التأشيرة المؤقتة التى يحصلون عليها من السفارة الكويتية بالقاهرة ليست سوى مسكنات وقتية ولاتبشر بأى أمل فى عودة مستحقاتهم اليهم مرة اخرى .

قالوا : إن مدة التأشيرة شهر واحد ولاتكفى لتصفية المستحقات وطالبوا بمدها شهرا آخر .

قالوا ان العاملين بالسفارة ومراكز اصدار التأشيرة يعاملونهم اسوأ معاملة كما ان شروط الحصول على التأشيرة مجحفة وظالمة حيث يشترط ان يقدم من يحصل عليها تذكرة طيران ذهابا وعودة وقيمتها

هل يكفى شهر.. لتصفية أوضاعنا؟!

تحقيق :
حنان عبدالقادر

٢٠٠٠ جنيه رغم انهم بلا عمل منذ اكثر من عام كما انهم تركوا كل مستحقاتهم فى الكويت !

اضافوا ان العاملين بمراكز اصدار التأشيرات لايملكون الاجابة عن اى استفسار كما ان الكويت تصدر تأشيرات مفتوحة للسوريين واللبنانيين فلماذا التفرقة بيننا وبينهم ؟!

قالوا ان هناك سماسرة يقدمون تأشيرة للاقامة الدائمة بمبالغ تتراوح بين ٦ و٨ الاف جنيه . اكدوا انهم لايطمعون فى العودة للعمل بالكويت مرة اخرى وكل امالهم الحصول على مستحقاتهم هناك .

التقت «المساء» بعدد من هؤلاء العاملين تحدثوا عن مأساتهم الانسانية وقصص بحثهم عن مستحقاتهم فى الكويت قبل انتهاء المهلة التى سيتم بعدها اقتحام مساكنهم هناك والقاء ما بها فى الشارع .

● محمد سالم صالح .. موظف بوزارة الاشغال .. قال اعمل فى الكويت من عام ٦٢ الى ان جاء الغزو العراقى فررت عبر الحدود تاركا كافة مستحقاتى هناك ١٠٠ الف دينار، عمارة ، سيارة والى الآن لم احصل على شيء .. وأرى ان التأشيرة المؤقتة انما هى وسيلة لتطفيشنا .. لالتمكيننا من مستحقاتنا .. فمدتها شهر واحد فقط ولاتكفى لتصفية حساباتنا .

وتبكى نجاح لبيب ابوالليل عاملة بوزارة الشئون قائلة : يكفى ما ذقناه اثناء عودتنا لمصر وكل طلباتى تنحصر فى مد التأشيرة لتصبح شهرين بدلا من شهر واحد واعتقد ان هذا يوفر لنا الوقت لتجميع مستحقاتنا التى تناثرت فى كل مكان .

حبيبة محمد – قالت اتردد على السفارة يوميا لاعرف مصير زوج ابنتى ومصير اطفالها فقد سمحت السفارة لابنتى «المدرسة» بالسفر بمفردها ورفضت سفر زوجها وأولادها هل هذا معقول ؟ لولا حاجة ابنتى الماسة للمال .. ما سافرت وتركت اولادها وزوجها هنا وكل ذلك من اجل البحث عن مستحقاتها وتساءلت بأى منطق تسافر الزوجة ويمنع الزوج والاولاد من السفر

السيد عبدالموجود عامل بالاوقاف .. قال لسوء حظى .. سحبت اموالى وهى تعب ٧ سنوات من البنك استعدادا لنزولى الى مصر قبل الغزو بأيام وتركتها فى غرفتى فى بدروم احدى العمارات وجاء الغزو فأخرجونا من البلد دون اى تفكير فى مستحقاتنا وطردونا شر طرده .. واقتحموا منازلنا واخذوا بالطبع خيرها أى ان سفرى للكويت للحصول على مستحقاتى اصبح بلا معنى.. تساءل لماذا لم يستعينوا بنا مرة اخرى خاصة اننا اثبتناكفاءة تفوق جميع الجنسيات ؟ ولماذا لانعامل كالسوريين الذين تمنحهم السفارة الكويتية هناك تأشيرة دخول واقامة مفتوحة ؟

مسكنات مؤقتة

يقول مهندس مدنى رزق فرج عبدالله بشركة ابوالتاج العالمية .. ضاعت اموال المصريين بالكويت والعوض على الله ليس هناك قانون يلزم القطاع الخاص بصرف مستحقات العاملين لديه وبالتالى فالعاملون فى القطاع الخاص لاأمل فى سفرهم ولن يحصلوا على اية مستحقات قال .. ان التأشيرة المؤقتة ما هى الا مسكنات ولاتحل شيئا .. لان معظم المتحكمين فى الشركات هناك من اللبنانيين والسوريين

اضاف لطفى وديع جرجس مقاول : مستحقاتى ٤٨ ألف دينار وشقة وسيارة ومخزن ضاعت كل هذه الحقوق ولاأمل فى رجوعها .

قال .. لماذا لانعامل كالسوريين حيث يتم منحهم تأشيرات مفتوحة رغم انتهاء اقاماتهم .. أما نحن المصريين فرغم ان اقاماتنا سارية لعام ١٩٩٤ الا انهم ارادوا ضمانا لعودتنا بالتأشيرة المحددة

أما ابراهيم سالم مقاول فقال : مستحقاتى ٨٠ ألف دينار.. واتردد يوميا على السفارة والمراكز الصحية والاعلامية والثقافية .. صورت اوراقا تجاوزت ١٠٠ جنيه وللاسف بلا نتيجة أواجه بأسوأ معاملة

شروط التأشيرة مجحفة وظالمة فهى تلزمنا بدفع ٢٠٠٠ جنيه تذاكر ذهابا وعودة وهو مبلغ غير متوافر لاننا فى مصر بلا عمل منذ عام وشهرين كما اننا مطالبون بسحب جوازات السفر قبل سفرنا من السفارة لضمان رجوعنا

نعيمة حسن – عاملة بمدرسة اليرموك قالت خدمت بالكويت ١٦ سنة كاملة وفور الغزو تركت مستحقاتى وفررت هاربة الى مصر والان نواجه بالمماطلة والتسويف بدون داع .

اين الضمانات ؟

زنوبة محمود سيد – مساعده امينة مخازن بالمعاهد الخاصة تعمل من ١٥ سنة فى الكويت قالت : نصف اموالى ضاعت فى الريان والنصف الاخر ضاع فى الكويت والان اندب سوء حظى وتساءلت : هل هناك مساكن ايواء للسيدات اللائى يسافرن وما هى الضمانات التى وفرتها الحكومة الكويتية ليحصل المصريون على حقوقهم !!

عبدالرحمن سليمان – يملك ورشة فى الكويت ويعمل هناك من ١٨ عاما .. قال ان التأشيرة المؤقتة ما هى الا حل وقتى ايضا وقد سمعنا ان الحكومة الكويتية ستقوم بفتح الشقق والقاء ما بها يوم ٩/١٥ اى فى اول يوم نحصل فيه على التأشيرات معنى هذا اننا لانجد اثاثنا ومستحقاتنا !!

فيصل محمد على – تركت مستحقاتى تجاوزت ١٨ ألف جنيه ومنذ الغزو والى الان اتردد يوميا على السفارة للوقوف على أخر الاخبار .. أرى ان هذه التأشيرات وهمية وعدم سفرنا افضل ..

ابوالسعود يوسف يطالب بمد المهلة حتى يتمكن العاملون المصريون من الحصول على مستحقاتهم كاملة .

قال ذقنا الامرين مع السفارة فمن المفترض ان تأخذ منا الطلبات على ان نحصل على التأشيرات من المنافذ المحددة لذلك لكن للاسف .. نواجه باسوأ معاملة من السفارة .

مطاوع ابوالحسن – عامل بوزارة الخارجية قال لماذا لانسافر برا بسياراتنا حتى لانتكبد تكاليف التذاكر ونبيع سياراتنا هناك ونجمع مستحقاتنا ونعود لبلادنا بجزء من المال نبدأ به اى مشروع .

قال بادى حماد – ترزى ستائر بشركة الخليج : تصاريح السفر للكويت اصبحت تجارة واصبح لها سماسرة فالاتجاه الان للاستعانة بعمالة جديدة لاتطالب بمستحقاتها وعلى مرأى ومسمع من الجميع تباع هذه التصاريح بـ٦٠٠٠ ، ٨٠٠٠ جنيه .

محمد عبدالقوى – قال توفى والدى قبل الغزو بشهرين وهو يخدم هناك وخلال هذه الفترة لم نتمكن من استخراج الاوراق اللازمة والى الان لم نحصل على مستحقاتنا !!

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء تأشيرات دخول الكويت للعاملين قبل الغزو

اجازة شهرين لموظفى الدولة للسفر لتسوية مستحقاتهم

بدات السفارة الكويتية بالتعاون مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة صباح امس فى تلقى طلبات الراغبين فى الحصول على تاشيرات دخول للكويت من المواطنين الذين كانوا يعملون هناك قبل الغزو العراقي لتسوية مستحقاتهم، واوضاعهم المالية والسكنية، وذلك من خلال المكتب الذى اقيم خصيصا لهذا الغرض فى ارض المعارض بمدينة نصر.

وصرح الدكتور حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بانه تم اخطار جميع الاجهزة الادارية بالحكومة والقطاع العام بضرورة منح العاملين الذين كانوا يعملون بالكويت وحصلوا على تصاريح دخول مؤقتة من سفارتها بالقاهرة اجازة بدون مرتب لمدة شهرين غير قابلة للتجديد لتسوية اوضاعهم هناك.

ومن المقرر ان يستمر المكتب فى تلقى الطلبات للمقيمين بالقاهرة الكبرى لمدة اربعة ايام تنتهى بعد غد «الاربعاء» على ان يستمر تلقى الطلبات لمدة اسبوع لباقى المحافظات

وقد قامت سفارة الكويت بالقاهرة بوضع الارشادات بشان استيفاء شروط منح التاشيرة ومنها التصريح للزوج او الزوجة فقط فى حالة مرافقة ايهما للاخر بالحصول على الاذن لدخول الكويت وان يرفق جواز السفر بالاستمارة المعدة لذلك، وفى حالة وجود انتهاء مدة صلاحية جواز السفر ومدون به بيانات الاقامة والدخول للكويت فيتم ارفاقه بالجواز الجديد، وجدير بالذكر ان تاشيرة الدخول غير قابلة للتجديد ولا تصلح للعمل بالكويت باى صورة

مباحثات عمالية مع الكويت تناقش مشاكل المصريين هناك

الكويت ـ ا . ش . ا : بدات فى الكويت امس المباحثات المصرية الكويتية العمالية برئاسة احمد العماوى رئيس الاتحاد العام لعمال مصر ونايف عصام العجمى رئيس اتحاد عمال الكويت وتركزت على بحث سبل دعم التعاون الفنى والثقافى بين الاتحادين فى المرحلة القادمة والاستفادة من الامكانات الموجودة بالبلدين فى سبيل تحقيق هذا الهدف .

كما ناقش الجانبان الطرق الكفيلة بحسن استخدام العمالة المصرية فى الكويت وتذليل العقبات امامها وتنسيق المواقف بين الجانبين فى المحافل العربية والدولية وقد اتفق الجانبان على توقيع بروتوكول فى نهاية زيارة الوفد المصرى للكويت يحدد مراحل التعاون فى المرحلة المقبلة

وصرح العماوى بأن اتحاد عمال مصر سيقوم بدور دولى للعمل على عودة الاسرى الكويتيين الموجودين فى العراق وقال ان ندوة ستعقد لهذا الغرض فى القاهرة خلال ديسمبر المقبل .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩١

دبلوماسي كويتي : لاعقبات امام تسوية مستحقات المصريين

اكد مصدر دبلوماسي كويتي مسئول بالقاهرة انه لاتوجد الان اية عقبات تعترض عملية حصول المصريين ، الذين كانوا يعملون فى الكويت قبل الغزو العراقى على تاشيرات دخول الكويت لتسوية مستحقاتهم ، وقال ان الترتيبات التى بدات امس الأول بالتنسيق مع وزارة القوى العاملة تسير فى طريقها بلا عقبات وان الحكومة الكويتية اتخذت الاستعدادات لتسوية مستحقات المصريين .

واوضح ان ما ورد على لسان الشيخ احمد الحمود الصباح وزير الداخلية الكويتى امس الاول بوقف تصاريح الدخول للكويت هو موضوع قديم يتعلق بحصر الرعايا الاجانب والعاملين غير الكويتيين بالبلاد حاليا ضمن ترتيبات لتنظيم الأوضاع الداخلية عقب التحرير .

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩١

شكرى يطالب بحل مشاكل المصريين فى الكويت

كتب معتز الحديدى:

طالب المهندس ابراهيم شكرى بضرورة حل مشاكل المصريين العائدين من الكويت وضرورة حصولهم على مستحقاتهم وتيسير عمليات السفر إلى الكويت لإنهاء مشكلة شقق المصريين.

ودعا المجاهد الكبير خلال استقباله لمجموعة من المصريين المتضررين من سوء معاملة السلطات الكويتية دعا المسئولين الكويتيين إلى تسهيل اجراءات السفر وعدم اشتراط سفر المصريين على الطائرات لارتفاع تكاليفه..

من ناحية أخرى منعت قوات الأمن المركزى مئات المصريين من دخول أرض المعارض لسحب طلبات الحصول على إذن دخول الكويت.. وكانت سفارة الكويت قد طلبت من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فتح منافذ لتوزيع طلبات دخول الكويت لمنع الزحام أمام القنصلية الكويتية..

□ ولى عهد الكويت :

صرف مستحقات المصريين بالقطاع الخاص فور تسلم رجال الأعمال للتعويضات

أكد السيد احمد العماوى رئيس اتحاد عمال مصر ـ الذى يزور الكويت حاليا ـ ان الشيخ سعد العبد الله ولى العهد ورئيس الوزراء الكويتى اكد حفظ جميع حقوق العمال المصريين الذين كانوا يعملون لدى القطاع الخاص بالكويت ، وأنه سيتم صرف هذه المستحقات فور تسلم رجال الاعمال الكويتين للتعويضات عن خسائرهم اثناء الغزو.

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩١

■ عاطف عبيد :

استمرار التأشيرات المؤقتة لدخول الكويت عدة أسابيع

اكد الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الادارية استمرار عمل مكتب تلقى طلبات حصول المصريين على تاشيرة مؤقتة لدخول الكويت لعدة أسابيع بالاضافة الى المكاتب المماثلة بالمحافظات ، وطالب بضرورة ان يكون راغبو السفر ممن كانت لديهم شقق بأسمائهم كافراد أو مجموعات قبل مغادرتهم الكويت .

جاء ذلك امس عقب اجتماع الدكتور عبيد مع السيد عبد الرازق الكندرى سفير الكويت بالقاهرة ، وقال أن مانشر حول ايقاف تصاريح الدخول الى الكويت لا علاقة له بدخول المصريين الذين كانوا يعملون هناك

استثناء متعلقات المصريين من شروط الاستيراد عند عودتهم من الكويت

الاسكندرية ـ من حسين ثابت :

أصدر الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قرارا بالافراج عن الامتعة والمتعلقات الشخصية للمصريين الذين كانوا يقيمون بالكويت قبل الغزو العراقى استثناء من القواعد الاستيرادية ونص القرار انه اذا كانت الامتعة تحمل الطابع الشخصى فلا مانع من السير فى اجراءاتها اذا وردت مشحونة باسم صاحب الشأن وتبين انه كان مقيما بالكويت اثناء الازمة او حاصلا على اقامة ممتدة فى الكويت ولم يتمكن من السفر للعودة بهذه الامتعة بنفسه .

كما وافق السيد فؤاد سلطان وزير السياحة والطيران المدنى على السماح للمنشآت السياحية والفندقية باستيراد احتياجاتها من السلع المستوردة دون وساطة شركات القطاع العام التجارية او شركة المستلزمات السياحية فى حدود الموافقات الصادرة من لجنة الاحتياجات بوزارة السياحة .



المصدر : الأخبـــــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩١

استمرار منح المصريين تأشيرات دخول مؤقتة للكويت

كتب فوزى مخيمر :

اكد الدكتور عاطف عبيد وزير التنمية الادارية ان مانشرته الصحف حول ايقاف تصاريح دخول الكويت ليس له علاقة بدخول المصريين الذين كانوا يعملون بالكويت . وقال ان طلبات الزيارة وتاشير الدخول مستمرة حسب ما اتفق عليه من اجراءات بين الجهاز المركزى للتنظيم والادارة وسفارة الكويت . واكد د . عبيد ان المكتب الذى افتتح بالقاهرة لهذا الغرض مفتوح لعدة اسابيع كما ان هناك مكاتب اخرى مماثلة فى جميع المحافظات . وطالب الوزير راغبى السفر بأن يكونوا من الذين كانت لديهم شقق مستأجرة بأسمائهم قبل مغادرتهم الكويت .

جاء هذا امس بعد استقبال الوزير لعبد الرزاق الكندرى سفير الكويت بالقاهرة .

واكد عبدالرحمن الهادى مدير مركز الاعلام الكويتى بالقاهرة ان اجراءات منح المصريين تأشيرات دخول مؤقتة للكويت تسير بشكل طبيعى طبقا للاتفاق المصرى الكويتى .. وان العمل مستمر بكافة المنافذ المخصصة لذلك بارض المعارض بمدينة نصر وبمكاتب التنظيم والادارة بالمحافظات .

استطلعت « الاخبار » آراء المصريين الذين تزاحموا فى المنافذ العديدة المخصصة لتلقى طلبات تأشيرة الدخول المؤقتة حيث فوجىء الجميع عند تقديم مستنداتهم الخاصة بسفرهم بطلب التوقيع على تعهد بان السفر الى الكويت خاص بتسوية الاوضاع السكنية فقط .. مما يتناقض مع ما اعلنه الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بان السفر لتسوية جميع الاوضاع السكنية والمالية والمصرفية .. ومكافات نهاية الخدمة .

يقول محمد الجواد حسين : لماذا لايسمح لنا بالسفر برا خاصة مع ارتفاع تكاليف تذكرة الطيران التى تصل الى ١٣٥٩ جنيها .. ولماذا الاصرار على هذا الشرط ؟!

ويضيف طلعت قطب عبدالدايم : حضرت للقاهرة بسيارة مطلوب جمرك لها ٣٢ الف جنيه .. والضرائب تطالب بالتسوية اما الدفع او الحجز .. فماذا لايسمح لى بالعودة بها الى الكويت برا ؟!

ويقول حسن عبدالحميد ان هذا التعهد الخاص بتسوية الاوضاع السكنية فقط بجحف » .. فكيف نستطيع الحصول على حقوقنا من الكفيل .. وماهو موقفى اذا كنت املك محلين بالكويت وضعت فيهما « شقى عمرى » ولماذا لا استطيع تسوية وضعهما ؟! وما هو موقف شيكات اريد صرفها من البنوك بالكويت .. وهل ستعود لى اموالى ؟

ويقول ابراهيم درويش مصطفى انه بعد عمل ٢٠ عاما بالكويت انا واولادى الاربعة سائقين على سيارة نقل كبيرة صادرتها منا القوات العراقية عند العودة .. فهل ستعوضنا حكومة الكويت وهل سنحصل على مكافأة خدمة من الكفيل ؟ ولماذا تحديد مدة السفر بشهر فقط ؟

علامة استفهام ؟

اصدر وزير داخلية الكويت قرارا مفاجئا بوقف تصاريح دخول الكويت التي اصدرتها حكومة الكويت نفسها .

وعرض الوزير الامر على مجلس الوزراء الكويتي فاقر هذا الاجراء .

ورغم مرور ثلاثة ايام على صدور القرار المفاجيء فلم يصدر حتى الآن تفسير يوضح اسبابه وما إذا كان وقف العمل بتصاريح الدخول المشار اليها دائما او مؤقتا ولكم من الوقت .

كذلك لاحد يعرف حتى هذه اللحظة هل هو قرار شامل لجميع الاجناس باستثناء الامريكيين طبعا - أم هو خاص بابناء دولة معينة ؟ ولماذا ابناء دولة معينة بالذات ؟

ونحن نامل - بمناسبة زيارة الشيخ جابر لمصر - ان يزيح سفير الكويت بالقاهرة الستار عن هذا اللغز حتى تهدا خواطر اصحاب الحقوق الواقفين منذ شهور فى انتظار السماح لهم بالدخول للحصول على حقوقهم .

اما عشرات الاسئلة الاخرى ومن بينها سؤال عن سبب النص فى تأشيرات الدخول على ان تواجد الاجنبى على ارض الكويت مقصور على حل مشكلته السكنية فقط فمن الممكن انتظار الاجابة عليه الى ما بعد انتهاء زيارة الشيخ جابر إذ ان من المنتظر الا تبقى بعد هذه الزيارة اية اسئلة معلقة !

عبدالسلام داود



المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت ترفض القوة العربية وتعرض اتفاقية أمنية ثنائية

وعود كويتية برد حقوق العاملين المصريين قبل الغــزو

تبدأ اليوم المفاوضات المصرية ـ الكويتية في اول زيارة يقوم بها امير الكويت الشيخ جابر الصباح الى القاهرة على رأس وفد كبير . يتضمن جدول المباحثات الترتيبات الامنية بالمنطقة ومراحل تنفيذ بنود اعلان دمشق المختلفة . خاصة الجزء الأمنى منها واوضاع العمالة المصرية في الكويت

وذكرت مصادر دبلوماسية رفيعة المستوى لـ « الاهالى » ان امير الكويت يحمل مقترحات محددة بشان اعلان دمشق وذلك بعد الموافقة على اتفاقية امنية مشتركة بين الكويت وامريكا والاستعداد لتوقيع اتفاقيات مشابهة مع فرنسا وانجلترا . ياتي على رأس هذه المقترحات توقيع اتفاق امني منفرد بين مصر والكويت . يتم بموجبه تمركز قوات مصرية محدودة المدة على الاراضى الكويتية وتكون ادارتها الاستراتيجية تحت قيادة الكويت وتحت تصرفها الكامل . اما الادارة الداخلية فستكون في يد القيادة المصرية .

وذكرت المصادر ان الكويت ترى ان لجوءها لاتفاق امني مع امريكا يعد تقديرا امنيا داخليا ولايعنى اعتراض قيادات خليجية على وجود قوات اجنبية بالخليج انه سيكون دافعا للتخلى عن الاتفاق الكويتى ـ الامريكى

وذكرت المصادر ان الكويت ستوقع ايضا اتفاقية امنية مماثلة مع سوريا بنفس الطريقة مع مصر .

وعلمت « الاهالى » ان الكويت رفضت اقتراحا تقدمت به احدى دول اعلان دمشق قبل توقيعها الاتفاقية مع امريكا وكان ذلك الاقتراح يقضي بقيام الدول الثماني بتقديم العون الامني اللازم لتشكيل قوة عسكرية ضخمة تعدجيشا متكاملا لحماية الكويت . الا ان بعض القيادات الكويتية رفضت الاقتراح تحت دعوى الاختلال في التركيبة السكانية للشعب الكويتي . والبعد عن خلافات عربية في المستقبل . وحتى لاتغضب اطراف عربية اخرى واضافت المصادر ان البعض طرح الغاء اعلان دمشق رسميا طالما لم يعد له قيمة

اما بالنسبة لحقوق العاملين المصريين . فقد طلبت الكويت منحها فرصة لاعداد جدول زمنى لرد حقوق المصريين مع عدم الزامها باى عقود قديمة وقد وافقت مصر على ذلك .

وتقول المصادر ان الكويت سوف تتعهد بالتوسع فى عقود عمل جديدة للمصريين وبنظام جديد تعويضا عن العقود القديمة . اما بخصوص التسويات القديمة فجارى انهائها حاليا .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ بروتوكول للتعاون العمالى بين مصر والكويت :

حماية حقوق العمال المصريين ومنع الاستغلال غير المشروع

مهرجان تضامني مع أسرى الكويت ينظمه اتحاد عمال مصر

الكويت ـ خاص للأهرام ـ تم فى الكويت التوقيع على بروتوكول التعاون بين الاتحاد العام لنقابات العمال والاتحاد العام لعمال الكويت . وقع البروتوكول عن الجانب المصرى السيد احمد العماوى رئيس اتحاد العمال وعن الجانب الكويتى هايف العجمى رئيس اتحاد عمال الكويت .

وقد جاء توقيع البروتوكول فى ختام محادثات اجراها وفد الاتحاد العام لنقابات العمال برئاسة السيد احمد العماوى فى الكويت خلال المدة من ١٤ إلى ١٧ سبتمبر الحالى . وقد اجتمع الوفد المصرى خلال الزيارة مع ولى عهد الكويت رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله الصباح ووزير الخارجية الشيخ سالم الصباح . وقد اشاد المسئولون الكويتيون بموقف مصر والرئيس حسنى مبارك من الكويت خلال ازمة الخليج .

واتفق الجانبان المصرى والكويتى على التنسيق بين اتحاد عمال الكويت والاتحاد العام لنقابات العمال من اجل الحفاظ على حقوق العمال المصريين خاصة فى القطاع الخاص وعلى اهمية القضاء على الاستغلال غير الانسانى للعمال من خلال المكاتب غير الشرعية .

كما تضمن بروتوكول التعاون الذى تسرى أحكامه لمدة سنتين فتح فرص العمل للعمال المهرة بهدف الاستفادة منهم فى عملية إعمار الكويت . كما أكد اهمية التعاون والتنسيق بين وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالكويت ووزارة القوى العاملة بحيث يتم القضاء على الكسب غير المشروع فى جلب العمالة وحتى لا تكون مصدر إزعاج للسلطات الكويتية والمصرية مستقبلاً .

واتفق الجانبان على ضرورة تبادل الزيارات التى تهدف الى ترسيخ العلاقات بين الاتحادين بحيث تكون بشكل دورى كل ٦ شهور او كلما دعت الضرورة لذلك . كما يرى الجانبان ضرورة الإسراع بالاتصال من خلال المنظمات النوعية من اجل تعزيز العلاقات بين الحركة النقابية الكويتية والمصرية وبحث امكانيات التعاون بين النقابات المماثلة وتحت اشراف الاتحادين . كما اتفق الجانبان على اقامة عدة دورات ثقافية تضم عمال مصر والكويت .

وتضمن بروتوكول التعاون ايضاً الاتفاق على اقامة مهرجان تضامنى خلال ديسمبر ١٩٩١ ينظمه اتحاد عمال مصر يتناول موضوع الأسرى الكويتيين وغيرهم والذين لايزالون فى سجون العراق . كما اتفق الجانبان على ضرورة مراجعة دور الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب وتصحيح مساره وهو الذى كان من المفترض ان يكون مدافعاً عن الحقوق المشروعة لحق الشعوب العربية فى السيادة والاستقلال خلال ازمة الخليج ولم يقف بجانب عضو اصيل فيه هو الكويت .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩١

المنافذ مغلقة اليوم وغداً فى مراكز السفر إلى الكويت

٤٥٠٠ طلبوا إذن العودة المؤقتة

١٥ يوما بدلا من ١٠ لاستلام تأشيرة الدخول

انخفض عدد المتقدمين للحصول على التأشيرات المؤقته لدخول الكويت بغرض تسوية أوضاعهم السكنية .. تقدم أمس الى المركز الرئيسى بمدينة نصر ١٨٠ مواطنا من القاهرة و ٦٠٥ مواطنين من محافظات أخرى .

قررت سفارة الكويت مد فترة استلام التأشيرات من ١٠ أيام الى ١٥ يوما من تاريخ تقديم الطلبات.. ويغلق المركز وفروعه بالمحافظات أبوابه اليوم وغدا السبت ويعود للعمل صباح الأحد القادم ..

يوم هادىء

يقول نبيل فؤاد مدير عام الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ورئيس لجنة تلقى الطلبات أن الهدوء ساد اليوم الخامس عقب تصريح د . عاطف عبيد وزير الدولة للتنمية الادارية بمد فترة العمل بالمنافذ حتى نهاية الشهر الحالى .

وأضاف أن السفارة الكويتية قررت مد استلام التأشيرات للمواطنين المتقدمين بطلبات السفر من ١٠ الى ١٥ يوما من تاريخ التقديم بعد أن رأت أن حجم الطلبات الواردة للسفارة أكبر من إمكانياتها الوظيفية

وقال عبدالمنعم إدريس أمين الخزنة الرئيسية بمركز تلقى الطلبات إن حصيلة توزيع الاستمارات الخاصة ببيانات المواطنين الراغبين فى السفر الى الكويت بلغت ٢٢ ألفا و٥٠٠ جنيه مقابل ٤ الاف و ٥٠٠ استمارة خلال الـ ٥ أيام الماضية .

حكم قضائى

وفى الجانب الاخر تعالت أصوات المتقدمين خشية مماطلة السفارة فى منحهم تأشيرات الدخول للكويت

يقول عبدالباسط بسيونى موظف ببلدية الكويت منذ عامين : تقدمت بطلب الحصول على التأشيرة لرد مستحقاتى وهى عبارة عن ١٥٠٠ دينار وبعض كماليات شقتى إلا أن مشكلتى الأساسية هى البحث عن فرصة عمل جديدة هناك وتتمنى نجاة منصور وكانت تعمل بسكرتارية وزارة الصحة منذ ١٢ عاما أن تفى السفارة بوعدها بمنح التأشيرات لنسترد مستحقاتنا وألا يكون كلامها مجرد تهدئة لانفعالاتنا .





نجاة منصور حسن اسماعيل



عبدالباسط بسيونى كوكب عبدالرحيم

تحقيق: صلاح نضل

تصوير، محمود شعيب

وتضيف : مشكلتى أننى مطالبة بسداد قيمة ايجار ٤ شهور لشقتى فى الكويت وأبرق لى صاحب العقار بانذار إما الحضور فورا أو التصرف فى محتويات الشقة بناء على حكم قضائى صدر لصالحه

٢٥ سنة بالكويت

وتقول كوكب محمود عبدالرحيم وكانت تعمل بالكويت منذ ٢٥ عاما . تركت كل متعلقاتى طوال الـ ١٣ شهرا الماضية لم يكن معى أى مبلغ لأصرفه على أولادى .. وقامت ابنتى الكبيرة وزوجها بدور كبير لتوفير مصروفاتنا وأتمنى أن أسافر للكويت لرد مستحقاتى وأسدد ديون زوج ابنتى ..

ويقول حسن حسن اسماعيل يعمل بوزارة الصحة العامة بالكويت منذ عام ٨١ : أمنيتى العودة للكويت لأحصل على كل متعلقاتى هناك وبالأخص شهادات الموالبد والدراسة الخاصة بأولادى

استفسارات كثيرة

كما يشكو عدد من الموظفين بمركز تلقى الطلبات من كثرة استفسارات المواطنين فى أمور خارجة عن تقديم الطلبات .. أجمع كل من صفوت محمد حسن وسيد عطيه ومحمد خليل وبسطاوى عبدالكريم أن معظم العاملين بطائفة المعمار يعتقدون أن التأشيرات خاصة بالعمل مع رد المستحقات كما أن بعض المواطنين يستفسرون عن كيفية رد سيارتهم والتصرف فيها للحصول على أثمانها .. وكل هذه الأمور تضايقنا وتعطلنا .

فشل مهمة وفد اتحاد العمال بالكويت

كتب معتز الحديدى:

أكد مصدر مسئول بوزارة القوى العاملة أن حكومة الكويت رفضت طلب الوزارة بضرورة تحديد مواعيد صرف مستحقات العمالة المصرية فى الكويت..

أشار المصدر الى فشل رئيس إتحاد العمال التوصل الى تحديد مواعيد تنفيذ الاتفاقيات العمالية وكذلك مستحقات المصريين هناك، وذلك خلال زيارته التى قام بها مؤخراً إلى الكويت.

وكانت خلافات قد وقعت بين اتحاد العمال وسفارة الكويت بالقاهرة بعد رفض السفارة منح تأشيرات لوفد الاتحاد لدخول الكويت.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩١

يحدث بعلم السفارة الكويتية !

لايزال مسلسل اللامبالاة من السفارة الكويتية يتواصل يوما بعد الآخر فقد حصل مئات العمال المصريين على تصاريح الدخول للعمل بدولة الكويت وفى هذه التصاريح مسجل رقم جواز السفر وتاريخ انتهاء صلاحية الجواز.. فقام هؤلاء العمال بتجديد جوازات السفر وتم اثبات رقم الجواز القديم وسبب التجديد او التغيير.. وعندما ذهب هؤلاء العمال الى السفارة لتوثيق تصاريح الدخول طلبت منهم ارفاق الجوازات القديمة بالجوازات الجديدة وبعد ذلك رفضت السفارة توثيق التصاريح.. والغريب ان التصاريح التى منحتها السفارة لهؤلاء العمال مثبت بها تاريخ انتهاء الجوازات بل ان بعض التصاريح سلمت لاصحابها بعد انتهاء صلاحية الجوازات اى ان المشكلة حدثت بعلم السفارة فقد سلمت للكثيرين تصريح الدخول قبل يوم واحد من انتهاء الجواز او بعد انتهاء الجواز بايام.



المصدر : الأهـــــــــرام

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩١

صرف مرتبات العاملين بشركة الطيران الكويتية عن فترة احتجازهم بالكويت خلال الحرب

أعلن السيد احمد حمد المشارى رئيس مجلس ادارة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية أنه تقرر صرف مرتبات العاملين بالمؤسسة من غير الكويتيين الذين احتجزوا بالكويت خلال فترة الاحتلال العراقى لها ولم يتمكنوا من مغادرتها وذلك عن كامل مدة احتجازهم .

وقال المشارى الذى يزور القاهرة حالياً انه تقرر أيضاً منح العاملين من غير الكويتيين مكافأة نهاية الخدمة عن فترة الأزمة منذ بدايتها وحتى توقيع العقود الجديدة التى ستوزع خلال الاسبوع الحالى ، وأشار إلى انه بالنسبة للذين كانوا يعملون بالمؤسسة فى مناطق خارج الكويت فقد تقرر منحهم فروق المرتبات بعد خصم السلف التى تقاضوها .

وأكد المشارى أن العقود الجديدة لن تمس اى حقوق او امتيازات من تلك التى كان يتمتع بها العاملون قبل الغزو العراقى للكويت .



المصدر : الأهرام

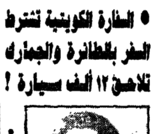
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩١

.. وماذا عن المستحقات المالية ؟

اصابت الحيرة الاف المصريين العاملين فى الكويت من النموذج الخاص الذى وزعته السفارة الكويتية فى ارض المعارض عليهم لتسوية اوضاعهم . فقد اشترط هذا النموذج ان يكتب كل مصرى اقرارا بتسوية وضعه السكنى فقط ، دون اى اشارة الى تسوية مستحقاتهم المالية ، اضافة الى اصرار الكويت على ان يسافر هؤلاء بالطائرات رغم ان لديهم نحو ١٢ الف سيارة لم يسددوا رسومها الجمركية ، واخر مهلة لتسديد تلك الرسوم هى نهاية شهر ديسمبر المقبل ، ويرى اصحاب تلك السيارات ان هذه هى الفرصة الوحيدة للتصرف بالبيع فى هذه السيارات اذا سافروا بها للكويت .

الاف المكالمات تلقاها الاهرام تستفسر عن هذا النموذج الغامض لمعرفة الحقيقة ، قبل ان يسافروا مرغمين ويعودوا بلا شىء خاصة ان شقق معظمهم قد نهبت .



● السفارة الكويتية تشترط السفر بالطائرة والجمارك تلاحق ١٢ ألف سيارة !

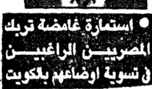
تحقيق : خالد عز الدين

يقول عبد الله محمد وكان يعمل بالكويت ان القضية الاساسية حاليا هى ضرورة ، توضيح الرؤية بالنسبة لالاف المصريين الذين سيحصلون على تاشيرات من السفارة الكويتية خلال ايام ،

والسؤال الملح هو هل هذه التاشيرة خاصة فقط بتسوية الاوضاع السكنية . كما اكدت ذلك الاستمارة التى يتم توزيعها فى ارض المعارض والمحافظات ، ام ان هذه التاشيرة صالحة لتسوية الوضع السكنى والمستحقات وجميع الامور المتعلقة بمن سيحصل على هذه التاشيرة ؟ ومن نصدق تصريحات الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء ، والدكتور حسين كاظم اللذين اعلنا ان هذه التاشيرة لمعالجة الاوضاع السكنية والمستحقات ، ام نصدق البيانات الصادرة من السفارة الكويتية تلك التى وزعت على جميع طالبى التاشيرة بانها فقط لتسوية الوضع السكنى ولا علاقة لها بالمستحقات الاخرى ؟ نحن نريد ردا قاطعا من السفارة الكويتية : هل تاشيرة الدخول للوضع السكنى فقط ام لا ؟ فكيف اذهب ويذهب غيرى الى هناك وهو يعلم ان شقته سرقت من جانب العراقيين . والمهم ان التاشيرات اذا كانت خاصة بتسوية الوضع السكنى فليست لها اية اهمية بالنسبة لى .



● حسين رمزى كاظم



● استمارة غامضة تربك المصريين الراغبين فى تسوية اوضاعهم بالكويت



● يقول محمد زكي عبد العزيز ويعمل في احدى الوزارات الحكومية بالكويت ان تاشيرة الدخول الى الكويت لمدة شهر وهي مدة غير كافية لتسوية اوضاعي لان براءة الذمة فقط تستغرق شهرا كاملا فكيف استطيع ولمدة شهر ان احصل على مستحقاتي بالاضافة الى ان تاشيرة الدخول لتسوية وضعي السكني فقط فاين مستحقاتي المالية لدى جهه عمل هناك هذا مالم تشر اليه السفارة باى شيء، ونرجو من المسئولين هنا تسهيل سفرنا الى هناك لمنع حدوث اية عقبات. فيجب توضيح هل سفرنا الى هناك لتسوية وضعنا السكني فقط ام لا ..

ويضيف ماذنبنا ان نسافر الى الكويت بشروط معينة فمن الممكن الا نحصل على شيء.

وتقول السيدة سامية محمد محمود حضرت انا ووالدتي الى هنا لمعرفة كيف ناخذ مستحقات والدى الذى توفى هناك اثناء الغزو وكان يعمل في مدينة السالمية وتم دفنه هناك .. فكيف اخذ مستحقات والدى الذى عمل هناك لمدة تزيد على ١٠ سنوات، وتوجه نداء الى وزارة الخارجية لمساعدتها لاخذ مستحقاتها حتى لايصبح الامر «موت وخراب ديار»، وتضيف: انا الى الان لا اعرف كيف استطيع السفر والى من اذهب ؟

واثناء الحديث معها حضرت سيدة شابة الينا والدموع في عينيها لتقول ان جهاز فرحها هناك وقد تم تاجيل زفافها بسبب الظروف التي مرت بها وتسال : هل استطيع اثناء سفرى بالطائرة ان احضر جهازى ؟ اريد اجابة !

ورغم التسهيلات التي اعلنت عنها سفارة الكويت بالنسبة للمصريين الذين كانوا يعملون هناك بهدف تسوية اوضاعهم الا اننا فوجئنا عند التقدم للسفر بمزيد من العقبات ـ هكذا يروى سعيد النادى المدرس بالكويت سابقا ـ قصته مع السفر الى هناك.

ويقول : فوجئنا عند التقدم للحصول على التاشيرة المؤقته والمحددة بمدة شهر ان يكتب المسافر تعهدا بسفره الخاص لتسوية حالته السكنية فقط !

والاغرب من هذا لابد ان يسافر على الخطوط الجوية الكويتية بتذكرة سفر سنوية وليست شهرية بسعر لايقل عن ١٣٥٩ جنيها بينما منعوا الدخول الى الكويت عن طريق البر او بالسيارة الخاصة لمن يمتلكها !

في الحقيقة لم نعد ندرى ؟ فهل هم يطرحون ويعلنون عن التسهيلات هنا ويضعون امامنا العقبات هناك. سؤال نتمنى الاجابة عنه هنا قبل ان نسافر ونعود مرة اخرى «بخفي حنين» !

فهل تتفضل سفارة الكويت من خلال بيان رسمي تصدره وتوضح لنا حقيقة اوضاع المصريين هناك وهل استمارات السفر التي تصدرها لهم خاصة بتسوية اوضاع السكن فقط حتى تتضح الحقيقة التائهة حتي الان !!

والتقت تحقيقات «الاهرام» بالدكتور حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة، الذى اكد ان على جميع العاملين فور وصولهم الى الكويت الاتصال بجهات عملهم بالحكومة والوزارات الحكومية التي كانوا يعملون بها لاخذ مستحقاتهم كاملة، مشيرا الى ان الاستمارة شملت السكن فقط لانها كانت المشكلة الوحيدة التي تواجه حكومة الكويت هناك بسبب اغلاق معظمها حتى الان، وان المسائل الاخرى سيتم تسويتها فورا خلال وصولهم الى هناك موضحا ان على المصريين الذين لهم مدخرات بالبنوك الكويتية سواء من العاملين في الوزارات او القطاع الخاص هناك يمكنهم الابلاغ عن مدخراتهم من خلال الاتصال بالبنوك المصرية التي ستقوم بدورها بالاتصال بالبنوك في الكويت لتحويل مدخراتهم الى مصر.



المصدر : مصر الفتاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩١

■ بعد الاهانات المستمرة التى لاقاها المصريون امام السفارة الكويتية بالقاهرة . بادرت الحكومة المصرية تحت ضغط الغضب الشعبى والصحف الوطنية بافتتاح عدة منافذ جديدة بارض المعارض بمدينة نصر حتى ، تقلل ، من درجة عذاب المواطنين الذين يحاولون الحصول على تاشيرة دخول للكويت لتسوية مستحقاتهم واعادة ممتلكاتهم والتى نهب معظمها ..

العمالة المصرية فى الكويت متى ينتهى عذابها ؟ !

تحقيق :

تهانى تركى

ورغم كل ذلك فمازالت شروط السفارة ، القاسية ، تلاحق العمالة المصرية فاحد الشروط للحصول على التاشيرة هو وجود عقد ايجار الشقة فى حين ان الاغلبية العظمى منهم كانت تسكن لدى مواطنين لايعرفون شيئا اسمه (العقد) او كانوا يعيشون فى مساكن مشتركة أو تاجير من الباطن .

مع رحلة جديدة لعذاب العمالة المصرية فى باب ٨ كانت جولة مصر الفتاة مع عينة من الذين كتب عليهم الشقاء .

يشكو على محمد نور الدين ـ موظف بوزارة التربية الكويتية منذ ١٢ عاما ، من عدم توافر المعلومات حول تاشيرة الدخول للكويت وهل هى لتسوية الاوضاع السكنية فقط كما يتضمن الاقرار الذى يتم التوقيع عليه بعدم تجاوز المدة الزمنية المحددة (شهر واحد) والذى يقدم للسفارة الكويتية . ام انها خاصة بتسوية كافة الاوضاع المالية كما افادت بيانات الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ؟ .

وتتساءل وفاء حافظ فراشة باحدى المدارس ـ اذا كانت السفارة تشترط الدخول لتسوية الوضع السكني فقط . فهل ماتحتويه مساكننا تزيد قيمته على تذكرة الطائرة التى تلزمنا بها السفارة خاصة وان الكثيرين ممن سافروا بالفعل قد فوجئوا بسرقة جميع محتويات شققهم !

وتضيف انها منذ عودتها لم تجد اى عمل داخل مصر وانها ستضطر الى بيع ، شبكة ابنتها ، للحصول على ثمن تذكرة الطائرة حتى تتمكن من العودة والحصول على مستحقاتها خلال عشر سنوات كانت تصحو فيها فى الخامسة صباحا لتنظيف الشوارع المحيطة بالمدرسة .

ويقول ابوطالب عبدالموجود ـ فنى تشغيل بوزارة الكهرباء الكويتية ، كنا فى اجازتنا السنوية وغادرت زوجتى الى الكويت قبل الغزو بثلاثة ايام على أن ألحق بها .. ولكننى منذ هذا التاريخ وحتى اليوم لا اعلم عنها شيئا ، ومنذ ثمانية اشهر وانا اتردد على السفارة الكويتية للحصول على تاشيرة دخول دون جدوى . !

بينما يذكر سليم سلامة ـ موظف بوزارة الاعلام منذ ١٢ عاما ـ كنت واخي نسكن فى منزل بالاحمدى تم حرقه بالكامل اثناء الحرب وكذلك اوتوبيس خاص يمتلكه اخى . فكيف لى بعد كل هذه الخسائر ان احصل على مستحقاتى بالوزارة ؟ واين دور حكومتنا من كل ماتفعله بنا السفارة الكويتية . الايجدر بها ان تضغط على الحكومة الكويتية لاعطاء كل من لديه عقد عمل تاشيرة دخول لتسوية مستحقاته كما فعلت باقى الحكومات . ويؤكد بولس عياد ـ عامل فى شركة دواجن منذ ٩ سنوات ـ ان السفارة الكويتية تخدعهم .. فهى كثيرا ما طلبت من العمال اوراقهم وصور الجوازات والصور الشخصية التى كان مصيرها سلة القمامة ! !

اما منير حبشى ـ محاسب بديوان المحاسبة منذ ١٥ عاما ـ فيقول من حق ، الكوايتة ، ان يفعلوا بنا ماشاءوا مادامت حكومتنا لاتتحرك لحمايتنا فمن المفروض ان تقوم الحكومة باتخاذ اجراءاتها لصرف مستحقاتنا من الوزارات والشركات الكويتية دون أن نتكبد كل هذا العناء فى التعامل مع السفارة الكويتية .

ويذكر محمود عبدالحميد ـ سائق انه عمل لمدة عامين كاملين على سيارة شحن كويتية ولم يتقاض خلالهما اجرا ، وعندما رغبت فى العودة الى مصر مع بداية الحرب استخرج لى الكفيل شهادة عدم ممانعة تمكننى من العودة مرة اخرى الى الكويت وتقاضى فى مقابل ذلك ٦٥٠ دينارا ، الا انه عندما تقدمت باوراقه الى السفارة قالوا ان شهادة عدم الممانعة المستخرجة قبل الاحتلال تعتبر لاغية وعليك ان تنتظر حتى يطلبك الكفيل .. فماذا افعل وانا صاحب اسرة وعملى فى مصر غير مستقر حتى الآن ؟ ! !

أما صبرى احمد حسن ـ مقاول مبانى ـ فيقول انا لا اريد ما بداخل سكنى ولكنى اريد الحصول على مدخراتى طيلة خمسة عشر عاما والتى تبلغ ٣٥ الف دينار فى البنوك الكويتية وهل المدة الزمنية المحددة بشهر فقط تكفى لتسوية اوضاعنا المادية ، ويناشد الحكومة الكويتية مساواتهم بالعمال السوريين الذين عادوا الى اعمالهم فى الكويت كما كانوا قبل الحرب .

وينفعل عبدالله احمد موظف فى شركة بترول منذ ٢١ عاما ـ قائلا حكومتنا تعاملنا كما لو كنا من جنس غير ادمى فمابالك بالحكومة الكويتية .

ويطالب ممثلى العمال فى مصر بالتفاوض مع المسئولين الكويتيين لانهاء مشكلة متعلقات المصريين لدى الكويت مادامت الحكومة المصرية لاتتحرك .

توجهنا بهذه التساؤلات الى محمود شافعى المشرف العام على المنفذ الذى اكد أن هذه المنافذ قد افتتحت بغرض ضمان معاملة طيبة للمواطنين المصريين خاصة بعدما تعرضوا له من اهانات امام السفارة الكويتية وان وظيفتنا هى دور الوسيط بين العمال والسفارة .

ويقول ان أى عامل يتقدم باستمارة مدونا فيها بياناته يقر فيها بانه لن يتجاوز المدة المحددة لاقامته لتسوية الاوضاع السكنية ، وعلى ان يتقدم باى وسيلة تثبت محل السكن سواء عقد ايجار او ايصال كهرباء او تليفون او حتى البطاقة المدنية ، ويتم احالة هذه الاوراق الى السفارة لابداء الرأى واعطاء التاشيرة فى خلال ١٥ يوما .

برافــــو عبدالســـــــلام داود

■ عــامود الـكاتب المحتـــرم عبدالسلام داود « علامة استفهام » يحوز حاليا على اعجـاب النـاس بطريقة مذهلة ، ربما لأن عبدالسلام داود يعبر عن حجم الاهانة التـى يشعر بها المصريون مـن جـراء السـفلات الـكويتية عـــامود عبـدالسلام المنشـور بجـريدة الأخبار ٢٥ سبتمبر الذى دلل فيــه باليقين على ان الكويتيين يتعاملون معنا بسياسة الربا دفع بمواطن كان يركب فى مينى باص المعادى الى ان يخرج عن طوعه وينفعل أمام الناس ويصب جام غضبه على الكويتيين . ووقف المـواطن المصرى ليقـرأ عامود عبـدالسلام داود لـراكبى المينى باص الذين ابدوا استياءهم وكانت صباحية كلها لعنات وشتائم على هؤلاء الذين انـكروا الجميـل وراحوا يحاولون النيل من كرامـة المصريين .

الغريب فى كل هذا هـو مـوقف الحكومة المصرية .. عندها صـبر ولاصبر ايوب .. عفـوا ده عـدم احساس .



بدء تلقى طلبات صرف مكافآت نهاية الخدمة للمصريين العاملين بالكويت

بدات البنوك فى تلقى طلبات صرف مكافآت نهاية الخدمة للمصريين الذين كانوا يعملون فى الكويت . كما بدأ صندوق التعويضات الدولى فى جنيف إجتماعاته لبحث اجراءات صرف التعويضات للعائدين من الكويت والعراق خلال ازمة الخليج .

وبدأ بنك مصر وفروعه بالقاهرة فى تلقى طلبات المواطنين لصرف مكافآت نهاية الخدمة .. تقدم الطلبات بموجب توكيل من صاحب الشأن ويشترط ان يكون طالب المكافأة هو المستفيد شخصيا وان يكون له حساب جار بالفرع المتقدم له أو يفتح له حسابا ..

وصرح امين نمر سفير مصر بالكويت بان البعثة الدبلوماسية المصرية فى مقر الامم المتحدة بجنيف على اتصال مستمر بصندوق التعويضات الدولى لضمان حقوق المصريين العاملين فى الكويت والعراق الذين اضيروا بسبب ازمة الخليج . وقال ان الصندوق الدولى سيقوم باعداد وتوزيع نماذج خاصة لطلب التعويضات على المتضررين الذين غادروا الكويت والعراق فى الفترة من ٢ اغسطس ١٩٩٠ وحتى مارس الماضى . وستقدم هذه النماذج عن طريق الحكومة المصرية .

وبدأ الصندوق الدولى اجتماعاته فى جنيف امس لصرف التعويضات الفورية لمن تعدت خسائرهم مائة الف دولار من الافراد والشركات والحكومات كمرحلة اولى ..

وتتراوح التعويضات بين ٢٥٠٠ دلاور لكل من غادر الكويت والعراق و ٢٥٠٠ دلاور اضافية لمن اصيبوا او فقدوا اقربائهم .



١١٧٠ تصريحا للمصريين بدخول الكويت

القاهرة - نبيل سويدان:

انهت اللجنة المصرية الكويتية الاسبوع الماضي قبول طلبات المصريين الراغبين في السفر الى الكويت لانهاء متعلقاتهم الشخصية. واعلن قنصل الكويت لدى جمهورية مصر العربية صلاح البعيجان في تصريح خاص لـ «صوت الكويت»: ان السفارة اصدرت ١١٧٠ تصريحا منذ فتح باب التصاريح وحتى الان للسماح للمواطنين المصريين الذين كانوا يعملون بالكويت ولم يتعاقدوا مجددا للعمل بالسفر لانهاء متعلقاتهم وتصفية شؤونهم بالكويت. كما اعلن البعيجان ان السفارة تتخذ حاليا الاجراءات اللازمة لاعداد التأشيرات للمصريين الراغبين في السفر الى الكويت عن طريق البر وتسهيل اصطحابهم لسياراتهم التي كانوا قد احضروها الى مصر قبل وخلال فترة الغزو العراقي الغاشم للكويت.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ اكتوبر ١٩٩١

التعويضات للمصريين الذين غادروا الكويت

جنيف ـ ماجدة طنطاوى :

قرر المتفاوضون في إجتماعات صندوق التعويضات الخاص بالحرب في الخليج والمنعقد في جنيف حالياً أن تبدأ عملية توزيع الاستمارات على الذين خرجوا من الكويت في الفترة من ٢ اغسطس ١٩٩٠ وحتى مارس ١٩٩١ بداية من شهر نوفمبر القادم بما فيهم المصريون ..

صرح مصدر مسئول من لجنتي العمل المشكلتين من الصندوق لمناقشة قيمة التعويضات بأنه سيكون لكل فرد خرج من الكويت في تلك الفترة الحق في الحصول على تعويض قدره ٢٥٠٠ دولار تتجه الآراء في الصندوق إلى رفعها لقيمة أكبر .. بينما سيتم تعويض من خرج ولديه من المستندات مايثبت خسائره وقيمتها بمبلغ يوازى تلك الخسائر !

□ قنصل الكويت بالقاهرة :

حصول المصريين على مستحقاتهم فور وصولهم للكويت

منح ١١٧٠ تأشيرة حتى أمس لتسوية جميع الأوضاع

اكد السيد صلاح البعجان قنصل الكويت بالقاهرة ان جميع العاملين المصريين الذين كانوا يعملون بالكويت سواء فى الوزارات او القطاع الخاص سيحصلون على مستحقاتهم كاملة وانه ستتم تسوية اوضاعهم السكنية والمالية وقال انه تم حتى امس منح ١١٧٠ تاشيرة دخول للكويت لهذا الغرض، وان السفارة تعطى يوميا نحو ١٠٠ تاشيرة.

واضاف ان السبب وراء اعطاء تاشيرة لتسوية الوضع السكنى دون الاشارة للمتعلقات الاخرى كان [illegible] الكويت ركزت على هذا الوضع [illegible] صدور قانون يسمح لمالك الشقة المغلقة بفتحها لضمان حقه وحق المستاجر وان العاملين المصريين، غير مطالبين بدفع قيمة الايجار عن المدة السابقة بسبب الظروف التى مروا بها واكد ان جميع المستحقات المالية الاخرى سيحصل عليها المصريون فور وصولهم الى الكويت بعد اتصالاتهم بجهات عملهم التى ستقوم بدورها بالاتصال بديوان الموظفين لصرف مستحقاتهم المالية والاتصال بالبنوك الكويتية للحصول على مدخراتهم وتحويلها لمصر.

واشار القنصل الكويتى فى تصريحه لخالد عزالدين مندوب «الاهرام» الى انه من المتوقع ان تنتهى الطلبات الخاصة بمنح التاشيرات من ارض المعرض بالقاهرة ومن المحافظات خلال ١٥ يوما وانه تم منذ امس تنفيذ التعليمات التى اصدرتها الحكومة الكويتية بشأن السماح للعمال المصريين بالسفر عن طريق البر.



تحقيقات بالكويت مع شركات مافيا التأشيرات

سوق العمل مازالت تستوعب آلاف العمال المهرة

يوسف احمد البالغ من العمر ٣٤ عاماً مصرى ، ذهب إلى الكويت مثله مثل آلاف آخرين من مصر والعديد من الدول الآسيوية وإيران بحثاً عن الرزق ، إلا انه وقف امام مراسلة وكالة رويتر وقد اخرج ديناراً كويتياً وحيداً من جيبه الممزق مؤكداً ان ذلك هو كل ما يمتلكه . وقصة يوسف مثلها مثل قصص آلاف من ضحايا ما يسمى مافيا التاشيرات حالياً بالكويت ، حيث يقول المواطن المصرى ان كفيلاً كويتياً قال له انه سيجد له عملاً فى الكويت وانه سيستخرج له تاشيرة دخول مقابل ١٢٠٠ دولار بالاضافة إلى شراء تذكرة الطائرة .

ويضيف يوسف انه بمجرد وصوله ، اختفى الكفيل الكويتى ، ليظل هو هائماً فى الشوارع ـ مثله مثل آلاف غيره من العمال من دول اسيوية ـ يعمل يوماً ويعانى من البطالة أياماً ، فى حين يقول المصرى كريم عباس انه باع قطعة أرض له فى مصر وخرافا كان يمتلكها لكى يستطيع أن يدفع ثمن التاشيرة ولكنه لا يجد حالياً ما يسد رمقه .

ويقول ضحايا العمال ان الشرطة الكويتية تقوم باحتجازهم من وقت لآخر وتطالبهم بالعودة لبلادهم ، إلا ان عدداً قليلاً منهم يمتلك ما يكفى لعودته بالفعل .

وقد تحولت مافيا وتجارة التاشيرات إلى فضيحة فى الكويت حالياً وبالرغم من فرض رقابة على هذا الموضوع ، إلا أن عدداً من الصحف الكويتية تناولته بالانتقاد وطرح الاسئلة .

ففى افتتاحياتها قالت بعض الصحف مؤخراً ان هذه التاشيرات لا تباع فى الأسواق وإنما تصدرها ادارات رسمية واستطردت هذه الصحف متسائلة : انه من المحتمل أن يتم الخداع فى تاشيرة أو اثنتين ، ولكن ان يتم الخداع فى آلاف من التاشيرات فإن ذلك يطرح علامات استفهام .

ويقول دبلوماسيون عرب ورجال أعمال أن الشيخ احمد حمود الجابر الصباح وزير الداخلية غادر الكويت لمدة اسبوعين فى شهر سبتمبر الماضى بعد أن أوقف اصدار أى تاشيرة احتجاجاً على امتناع الحكومة عن معاقبة تجار التاشيرات . ويتم التحقيق حالياً مع ٧٠ شركة وطنية متورطة فى تجارة التاشيرات هذه .

ويحدث ذلك فى الوقت الذى يشكو فيه أصحاب العمل الكويتيون من حاجتهم للعمالة الأجنبية وخاصة بعد رحيل آلاف من العمالة الفلسطينية والأردنية ، إلا انهم فى نفس الوقت يؤكدون أن العمالة التى تدفقت عبر مافيا التاشيرات ليست عمالة ماهرة .



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

من يعيد حقوق المصريين الضائعة في الكويت ؟

كل جنسيات العالم .. قامت بتسوية حقوقها ماعدا المصريين

العائدون : نريد حقوقنا فقط ولا نستهدف العمل

تحقيق :
فتحي عبد العاطي

رغم تأكيدات الحكومة الكويتية .. على أنها ستعمل على حل مشاكل المصريين العائدين من الكويت .. وإعادة مستحقاتهم وممتلكاتهم التي تركوها في أعقاب الغزو العراقي لدولة الكويت .، ورغم تأكيد الشيخ جابر الصباح أمير دولة الكويت على الدور الكبير الذي قام به المصريون في بناء الكويت ، والتضحيات التي قدموها في تحريرها إلا أن الكثير من المشاكل والهموم .. مازالت .. قائمة ؟ ! !



واذا كانت الصحافة المصرية قد عالجت هذه القضيه في اطار الحفاظ على العلاقات الودية والاخوية بين الشعبين الشقيقين .. استناداً الى تاكيدات المسئولين الكويتيين الخاصة بالحفاظ على كافة حقوق المصريين المضارين بسبب ازمة الخليج .. إلا أن الموضوعية تقتضى مطابقة الاقوال بالافعال ! ؟

أول الحكاية

في البداية .. نعود بالذاكرة الى .. تصريح عبد الرحمن العوضى وزير الدوله الكويتى (اثناء اقامته في فترة الاحتلال بالقاهرة) .. بان العماله المصريه هى اساس تعمير الكويت .. بعد التحرير .

وبعد ايام .. من مغادرة الوزير الكويتى الى بلاده .. اعلن إنهاء عقود جميع المصريين العاملين بالكويت باثر رجعى من شهر اغسطس .

تراجع

وفي محاولة جديدة لا متصاص غضب الراى العام المصرى ، حول هذه الخطوة والتى لا تتفق مع التضحيات التى قدمها ابناء مصر في عملية تحرير الكويت .. تراجعت الحكومة الكويتية بإعلانها عن ان الاجراءات الخاصة بإنهاء عقود المصريين والتى اعلنها الوزير الكويتى .. لاتهدف الى إبعاد العمالة المصرية .. بل هى خطوة لتنظيم سفر العمالة بما يتلاءم مع خطوات إعاده تعمير الكويت وجاءت زيارة امير الكويت الى القاهرة لشكر مصر حكومة وشعباً على موقفها من ازمة الخليج ومساندة الحق والعدل والشرعية .

واكدت تصريحات أمير الكويت .. على ان الكويت .. لن تنسى لشعب مصر موقفه المشرف من الأزمة ... بعدها اعلن السفير الكويتى في مصر .. عن فتح باب التاشيرات لجميع المصريين العائدين من الكويت .. لدخول الكويت لتسوية اوضاعهم وإنهاء جميع مصالحهم .. وان هذه التاشيرة ستكون صالحة لمدة شهر واحد فقط من بداية دخول الكويت .

وبمجرد الإعلان عن هذه التصريحات .. اندفع الآلاف من المصريين العائدين للحصول على تاشيرة الدخول .. ولكن كانت المفاجاه فقد اختفى السفير الكويتى وكل المسئولين بالسفارة وتركوا بعض افراد أمن السفارة الكويتية دون تعليمات محددة بشأن تاشيرة العائدين .

وامام اصرار العمال المصريين على الحصول على التاشيرة للسفر إلى الكويت وتسوية اوضاعهم .. اعلن المسئولون بالسفارة عن تخصيص مكان في ارض المعارض بمدينة نصر لتسجيل طلبات المتقدمين والحصول على التاشيره منه .. بحجة ضيق مساحة السفارة .

وانتقل الجميع الى حيث طلب منهم السفير الكويتى .. وحتى كتابة هذا التحقيق . لم يتم التصريح بالسفر إلا لثلاثة الاف مصرى فقط من مجموع العاملين والبالغ عددهم ٣٥٠ الفاً .

لقاء .. عاصف

وكان لقاء العاملين المصريين (بالسياسى) لقاء عاصفا حيث تجمع المئات منهم لعرض ماساتهم يقول احمد سعيد ـ كنت اعمل بوزارة المواصلات .. ولم اترك الكويت طوال ايام الاحتلال ولكن تم طردى بعد ان ذقت الأمرين على ايدى العراقيين بتهمة مساعدة اهل الكويت في مقاومة الغزو .. وخرجت من الكويت .. وتركت كل شيء وبعد التحرير اعلنت الحكومة الكويتية عن قيامها بالسماح بسفر العاملين الى الكويت لتسوية اوضاعهم فتقدمت إلى السفارة الكويتية للحصول على تصريح الدخول .. ولكنى فوجئت برفض طلبى دون ابداء الاسباب مع اننى تقدمت بكل المستندات المطلوبة ، ودفعت رسم الطلب وقدره (خمسة جنيهات) والآن اتساءل .. لماذا يرفضون إعطائى التاشيرة ؟ ! وماهو مصير مستحقاتى الموجودة بالكويت ؟ ! وكيف أحصل عليها ؟ !

ويضيف .. على حسن اسماعيل (سائق) لقد أفنيت زهرة شبابى في المشاركة في بناء الكويت .. ولكن ماهو الجزاء .. لقد طردنا من الكويت بعد ان سلب العراقيون كل مانملك ..

واخيرا رفض الملحق الكويتى مقابلتنا او التحدث الينا . واخبرونا ان من يريد العوده الى الكويت عليه ان يتعاقد بشروط جديدة . او يقول ..

إننا نريد حقوقنا فقط ! !

ويصرخ عبد الحميد خليفة .. كيف نعامل بهذه الطريقة لقد قمنا ببناء الكويت ومع ذلك يرفضون منحنا تاشيرات الدخول .. نحن لانريد العمل هناك مرة اخرى ، ولكننا نريد الحصول على مستحقاتنا اسوة بماتم مع السوريين واللبنانيين والهنود .

وتقترب منى سيدة .. وقد اغرورقت عيناها بالدموع .. واختنق صوتها بالبكاء .. وهى تتساءل .. كيف يترك العمال المصريون هكذا ! ! وتصرخ .. نحن نريد حقوقنا فقط ! !

ويطالب ممدوح دسوقى .. بمساواة المصريين بالسوريين واللبنانيين والهنود .. ويقول .. لقد رفضت السفارة منحى التاشيرة . عدة مرات . ولا ادرى ماذا افعل .. خاصة وقد تركت في الكويت كل مدخراتى ! !

أين .. حقوقى

ويتدخل ناصر محمد حسن .. في الحديث قائلا .. إننى صاحب شركة في الكويت ومعى شريك كويتى وقمت بالاتصال به اكثر من ٥ مرات ولم اتلق اى رد حتى الآن .. فماذا افعل .. ومن يرد الى حقوقى وهى تصل إلى اكثر من

قرار .. باطل

٢٠٠ الف جنيه ، ومع ذلك ترفض الحكومة الكويتية منحى تاشيرة دخول بدون ابداء اسباب .

ويضيف . عبد الله احمد محمود .. وانا ايضا عندى معرض احذية يحتوى على بضاعة باكثر من ١٥٠ الف دينار كويتى ، وصاحب المحل يهددنى إما بدفع الايجار او إلقاء البضاعة فى الشارع فكيف اسدد الإيجار .. وانا لا اعلم اى شيء عن المحل .. ولا أملك دخول الكويت .. نحن نريد العودة لتسوية اوضاعنا فقط ولانريد العمل هناك ! اتساءل ماهو دور الحكومة المصرية فيما يحدث ولماذا لم تتدخل حتى الآن لحل هذه المشكلة ؟ ! ولماذا لا تتحرك كما تحركت الحكومات السورية واللبنانية والهندية .. وغيرها للحصول على حقوق عمالها ؟ !

ويقترب منى احد العائدين من الكويت مؤكداً .. على ان قرار الحكومة الكويتية بإنهاء عقود العمال المصريين .. قرار يرفضه القانون الدولى على اساس ان القانون الدولى يتيح للدولة المحاربة إنهاء العقود فى حالة الحرب (كما فعلت السعودية) ولكن قبل الحرب وبعد الحرب لايحق للدولة ان تلغى العقود باثر رجعى .. ولكن الذى حدث أن الكويت قامت بالغاء العقود فى ٢٨ فبراير ٩١ باثر رجعى من ٢ اغسطس ٩٠ .. وهذا يتنافى مع احكام القانون الدولى .

ويؤكد احد العاملين .. بأن الحكومة الكويتية . لم تفعل ذلك الا مع المصريين فقط .. اما السوريون والهنود ومواطنو جنوب شرق اسيا ، فقد تحركت حكوماتهم على الفور وقامت بحفظ حقوقهم .

ويتدخل محسن محمد ـ احد العاملين فى الحديث قائلا .. ياجماعة تصدقوا ان كل الجنسيات دخلت الكويت بتصريح الإقامه إلا المصريين ! حتى الفلسطينيين اول ناس دخلت الكويت ! ! بعد كل اللى فعلوه مع اهل الكويت ايام الغزو ؟ !

ومن ناحيه اخرى .. انتشرت الإعلانات فى جميع وسائل الاعلام والشوارع تعلن عن قيام احد مكاتب المحاماة بتولى صرف مستحقات المصريين فى الكويت . بعد الحصول على توكيل عام مقابل نسبة معينة يتم الاتفاق عليها مع العميل ؟ !

مافيا الكويت

ويقول . محمد عبد المجيد .. إن هذه الإعلانات تذكرنى بإعلانات الريان والسعد وشركات توظيف الاموال ولا تبغى الا الحصول على مدخرات المصريين بالخارج .. وسوف تتكرر حكاية مافيا التعويضات .. نكون كمن خرج من حفرة . ليقع فى حفرة اخرى ! !

ويؤكد احمد محمد . على ان حل هذه المشكله يقتضى تدخل رئيس الوزراء المصرى .. بما له من اتصالات وهو قادر على حل هذه الازمه .. لذا نناشد رئيس الوزراء بالتدخل الفورى لتمكين المصريين من الحصول على مستحقاتهم من الكويت . إن املنا فى الله كبير ونحن واثقون من ان رئيس الوزراء قادر باذن الله على حل هذه المشكله .. فوراً .

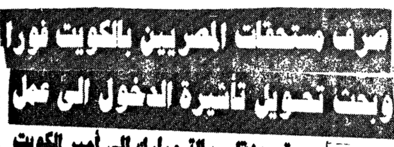
ويقول مجدى مطر .. إن بيانات وزارة القوى العاملة حول التاشيرات التى منحتها الحكومة الكويتية بيانات مضللة وبعيدة عن الواقع ولا ندرى ماهو مصدر هذه البيانات .. ولا اخفيك سراً اذا قلت بان هذه الوزارة معزوله تماما عن قضايا وهموم العمالة المصرية .. واسالوا العائدين من العـراق ؟ ! ويضيف .

ومن جانبنا .. وعلى مدار اكثر من خمسة عشر يوما .. حاولنا مقابلة اى مسئول بالسفارة الكويتية لطرح تساؤلات ومشاكل العمالة المصرية العائدة .. ولم نجد اى رد سوى ان السفير والمسئولين بالسفارة ليس لديهم الوقت لمناقشة هذه المشكلات الصغيرة على حد قولهم ؟ ! ! وبعد .. هذا فصل من رواية العمالة المصرية العائدة من الكويت



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩١



صرف مستحقات المصريين بالكويت فورا
وبحث تحويل تأشيرة الدخول الى عمل

صدقى ينقل رسالة مبارك إلى أمير الكويت

الكويت ـ من شريف جاب الله ـ استقبل الشيخ جابر الأحمد الصباح امير الكويت امس الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء والوفـد المرافق لـه ونقل إليـه رسالة شفهية من الرئيس حسنى مبارك ، وحضر المقابلة الشيخ سعد العبدالله الصباح ولى العهد ورئيس الوزراء والسيد امين نمر سفير مصر بالكويت .

ويجرى اليوم الدكتور صدقى مباحثات مع رئيس وزراء الكويت تتناول تدعيم العلاقات الثنائية والتجارية والاقتصادية ، واكد ان هناك منظورا جديدا لعلاقة مصر بالكويت على ضوء اعادة تعميرها .. وأشار الدكتور صدقى الى اهمية زيارته على ضوء الجهود الكبيرة التى يقوم بها الرئيس حسنى مبارك لدفع عملية السلام

واكد السيد محمد العنانى المستشار العمالى بسفارة مصر بالكويت انه تم الاتفاق اخيرا مع الحكومة الكويتية على صرف مستحقات المصريين العاملين بالحكومة والقطاع العام الكويتى فورا بمجرد تقديم ما يثبت تسديدهم لستحقات الكهرباء والمياه والتليفونات وبراءة ذممهم من البنوك ، وسيتم تطبيق هذه القواعد على العاملين المصريين بالبنوك الكويتية .

وبالنسبة للعاملين المصريين بالقطاع الخاص الكويتى يتم حاليا بحث اوضاعهم على ضوء الاضرار التى اصابت اصحاب العمل الكويتى من الغزو .. وسيتم ايجاد فرص عمل للمصريين الذين عادوا من الكويت ثم جاءوا اليه لتصفية اعمالهم ، كما يتم حاليا بحث تحويل تاشيرة دخولهم الى تاشيرة عمل ، ويتم حاليا ايضا بحث استقدام اسر المدرسين المصريين

وفى تصريحات خاصة للاهرام أعلن الدكتور صدقى ان علاقات مصر بدول الخليج ومنها الكويت تتم فى اطار الأمن العربى الشامل

وصرح الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد بان المباحثات سوف تتناول انشاء مركز تجارى رسمى فى كل من مصر والكويت ومنحه نسبة من الاعفاءات الجمركية

وقال وزير الاقتصاد ان المباحثات سوف تتضمن وضع اتفاقيات التعاون التجارى بين البلدين موضع التنفيذ وتعقد اللجنة المشتركة للتعاون التجارى اجتماعا خلال الايام القليلة القادمة لبحث بعض النقاط المعلقة تمهيدا للتصديق على الاتفاقية وبدء سريانها .

واصدرت الحكومة الكويتية تعليمات بتفضيل السلع المصرية على السلع الاجنبية وذلك اذا تساوت معها فى الجودة والاسعار ، وسيتم تبادل التسهيلات لتنمية التجارة بين البلدين

ومن جانب آخر اعلن الشيخ سعد الصباح ان زيارة الدكتور صدقى للكويت تنطلق من ايماننا بجدوى وفائدة تبادل الزيارات بين المسئولين



المصدر : الأخبار

التاريخ : [illegible]

مباحثات صدقى وسعد العبدالله تناولت

سرعة صرف مستحقات العاملين المصريين بالكويت زيادة حجم الصادرات وفتح الباب امام الشركات المصرية

الكويت ـ كامل مرسى وعبدالمجيد الجمال :



د. عاطف صدقى

عقدت جلسة مباحثات مصرية كويتية امس بدات باجتماع ثنائى بين الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء والشيخ سعد العبدالله ولى العهد ورئيس الوزراء ثم انضم اعضاء الوفدين المصرى والكويتى الى الاجتماع . تناولت المباحثات التعاون الثنائى فى المجال الاقتصادى .. ووضع الأسس لانطلاق الشركة القابضة المصرية الكويتية للاستثمار ويبلغ راسمالها ٥٠٠ مليون دولار وزيادة الاستثمار فى البلدين وتشكيل لجنة مشتركة لدراسة المشروعات التى ستقوم بها الشركة فى مصر .

وصرح عاطف صدقى عقب المباحثات بانه تم الاتفاق على تعزيز سبل التجارة وزيادة حجم الصادرات المصرية الى الكويت وانشاء خط بحرى مباشر بين مصر والكويت .

كما تم بحث موقف العمالة المصرية فى الكويت ومستحقاتها واصدر الشيخ سعد العبدالله توجيهات واضحة للوزراء بضرورة تذليل اية عقبات او معوقات تواجه العمالة المصرية .

واكد ان الكويت ترحب بالعمالة المصرية وان الباب مفتوح أمام الشركات المصرية للعمل فى الكويت فى كل الأنشطة ومشروعات اعادة تعمير الكويت .

وصرح السفير عبدالمنعم سعودى مستشار رئيس الوزراء للشئون السياسية بانه تم خلال المباحثات استعراض الخطوات على الساحة العربية وجهود عقد مؤتمر السلام . وقد أكدت المباحثات تطابق وجهات النظر .

وقد قام الدكتور صدقى والشيخ سعد العبدالله بعد ظهر أمس بافتتاح معرض المنتجات المصرية الذى تشارك فيه ٤٦ شركة مصرية



صدقى عقب المباحثات المصرية الكويتية:

المصريون ضيوف بالكويت ويلقون أحسن معاملة

سعد العبد الله، كل التسهيلات لعمل المصريين بالكويت

الرويضان: صرف المستحقات وفق البرنامج المحدد

الكويت – فؤاد الشاذلى :

أكد د. عاطف صدقى رئيس الوزراء أن المصريين العاملين بالكويت هم فى ضيافة الكويت ويعاملون أحسن معاملة ، وأن ولى العهد ورئيس الوزراء الكويتى يتولى حل المشاكل التى تحتاج إلى رعاية خاصة.

وصرح رئيس الوزراء- عقب جلسة المباحثات المصرية الكويتية الموسعة أمس التى استغرقت ساعة ونصف الساعة- بأن الوفد المصرى لم يشعر خلال المباحثات بأنه فى جلسة من طرفين وان الجميع كانوا يتكلمون كوفد واحد.

وأضاف انه تم بحث العلاقات الثنائية والاتفاق على تدعيم التعاون بين البلدين لصالح شعبيهما ، وأكد أنه اتفق مع الشيخ سعد العبدالله ولى العهد ورئيس الوزراء على ضرورة تطابق مواقف البلدين فى المحافل الدولية.

البقية ص ٧

واشاد بدور الشركات والعمالة المصرية فى عمليات إعمار الكويت وقال إنه طلب من الوزراء تقديم التسهيلات اللازمة من أجل السماح للمصريين بالعمل فى الكويت.

وأكد الدكتور صدقى ان الرئيس مبارك اصدر توجيهاته بإزالة كافة العوائق والعقبات أمام الشركات الكويتية والسعودية وكذلك التأكيد على دور القطاع الخاص

واعلن د.صدقى- عقب لقائه مع ناصر الرويضان وزير المالية الكويتى أن موافقة الكويت على إقامة الشركة القابضة الكويتية المصرية برأسمال ٥٠٠ مليون دولار هو دليل قوى على سير العلاقات الاقتصادية بين البلدين فى الاتجاه الصحيح.

العلاقات التجارية

والتقى د.صدقى أيضاً مع عبدالله الجارالله وزير التجارة والصناعة الكويتى حيث بحثا ضرورة تكثيف الجهود لتنمية العلاقات التجارية فى المرحلة المقبلة.

وصرح الجارالله بأن الاستيراد من مصر ارتفع من ٥ ملايين دولار عام ١٩٨٩ إلى ١٠ ملايين دولار عقب حرب تحرير الكويت ، وقال إن وفداً من هيئة الاستثمار الكويتية سيصل مصر قريباً لاستكمال مناقشة إجراءات قيام الشركة المصرية الكويتية

شروط القرض

وأوضح الرويضان بعض النقاط حول القرض الكويتى لمصر ، وقال إنه بشروط ميسرة جداً حيث أن مدته ٣٠ سنة وفترة سماح عشر سنوات وبسعر فائدة ١,٥٪ إلاأن تعامل الصحافة المصرية معه كان نتيجة لغياب بعض المعلومات.

صرف مستحقات

وأضاف أن صرف مستحقات المصريين تسير فى طريقها وفق البرنامج المرسوم ، وانه قد تكون بعض الأقساط تأخرت ولكن بعد رفع التجميد عن الأموال الكويتية يجرى الصرف حالياً.

ووصف الدكتور بطرس غالى نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية العلاقات المصرية الكويتية بأنها ممتازة وجيدة ، وقال إنه بحث مع الشيخ سالم صباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية التنسيق فى مواقف البلدين فى المحافل الدولية

وواصل أعضاء الوفد الوزارى المرافق للدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء إجتماعاتهم مع نظرائهم الكويتيين ظهرا عقب إنتهاء جلسة المباحثات الرسمية المصرية الكويتية .

تمت خلال هذه الاجتماعات والتى عقدت بمقار الوزارات الكويتية مناقشة الخطوات التنفيذية لما أتفق عليه فى الاجتماع الرسمى الذى عقد صباح أمس

وقام الشيخ سعد العبد الله الصباح ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء والدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق له بجولة فى الكويت حيث أطلعوا على الطبيعة على حجم الدمار الذى خلفه العدوان العراقى على الكويت رغم جهود التعمير المستمرة .



المصدر : آخر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٩١

السفير أمين نمر يتحدث لآخر ساعة :

٩٠ ألف مصرى عادوا إلى أعمالهم فى الكويت

• تعويضات الممتلكات الخاصة وتسهيلات للقادمين لصرف حقوقهم

رسالة الكويت : عبد المجيد الجمال

ما هى مشاكل المصريين الذين يعملون الآن فى الكويت ؟ وهل اختلفت هذه المشاكل الآن عن تلك التى كانت موجودة فى الفترة التى أعقبت التحرير والتى تحددت فى عودة المصريين إلى وظائفهم واعمالهم ومستحقاتهم وممتلكاتهم والبحث عن المفقودين وترحيل اللاجئين الذين عاشوا فترة على الحدود العراقية الكويتية ونقص المواد الغذائية ؟ ولماذا النصيحة الآن بالا يصطحب المصرى عائلته خصوصا الاطفال ؟

وما هى اعداد المصريين التى وصلت حتى الآن إلى الكويت ؟ ولماذا يتم تفضيل العمالة المصرية بالمقابل للجنسيات الأخرى ؟ فى لقاء مع امين نمر السفير المصرى فى الكويت اجاب على جميع هذه التساؤلات وغيرها .. وايضا طالب العمالة المصرية بعدم الحضور إلا بناء على عقد عمل صحيح . تم فيه تحديد نوع العمل والأجر المناسب مع توثيق هذا العقد .. وإبلاغ وزارة القوى العاملة بمضمونه مع ضرورة ان يكون صادرا عن طريق شركة معتمدة .



المصدر : أخبار الساعة

التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قال امين نمر السفير المصرى في الكويت ان مشاكل المصريين العاملين بالكويت محل رعاية واهتمام الحكومة المصرية ، وان الحكومة الكويتية تتجاوب فى حل هذه المشاكل وتقوم بتذليل اية صعوبات قد تعوق الوصول إلى هذه الحلول .

وقال السفير ، امين محمود نمر ، انه قد تقلصت كثيرا متاعب المصريين ومشاكلهم .. كما ان احوالهم بدات فى الاستقرار ، وما بقى من اوضاع تثير قلقهم فى طريقها للحل ، والمسالة مسالة وقت فقط ، لوجود الرغبة الاكيدة والعمل المستمر ـ من جانب الطرفين ـ للقضاء على اية شكوى .

واوضح السفير ان نوعية المشاكل التى تواجه المصريين الآن قد اختلفت تماما عن تلك النوعية التى ظهرت فى فترة ما بعد التحرير مباشرة ، والتى كان من اهمها المطالبة بعودة العمالة المصرية إلى وظائفها ، والحفاظ على مستحقات وممتلكات المصريين بالكويت ، والبحث عن المفقودين وترحيل اللاجئين للحدود الكويتية هربا من احداث العراق إلى مصر ، بالإضافة إلى نقص الاموال وبعض المواد الغذائية التى توافرت تماما الآن .

وناشد السفير ـ الذى كنت اتحدث معه والدخان الاسود يلف الأجواء بعباءته القاتمة فى الخارج ـ العائلات المصرية بالتريث والتفكير جديا فى امر عودتهم للكويت ومعهم اطفالهم وقال ان عليهم اتخاذ قرارهم بعد بحث الأوضاع الصحية والتلوث البيئى ومستوى الخدمات وإمكانيات الدراسة وغير ذلك .

تسعون ألفا عادوا للكويت

ايضا قال السفير المصرى بالكويت : الآن وبعد حوالى ثمانية اشهر من التحرير عادت اعداد كبيرة من المصريين إلى الكويت حيث يبلغ عددهم حاليا حوالى ٩٠ الف مصرى (العدد قبل الغزو كان حوالى ٢٣٠ الف مصرى) وان جزءا كبيرا من هؤلاء عادوا لاعمالهم السابقة ، إلا ان هناك جزءا لا باس به منهم دخل الكويت بعد التحرير لأول مرة ، وهؤلاء حصلوا على تأشيراتهم للدخول بطرق مختلفة ، وبكفالات عمل كويتية ، إلا انه لا يوجد لهم فى الحقيقة عمل محدد . لذلك فبمجرد وصولهم يضطر الفرد منهم للبحث عن عمل بمعرفته ليتمكن من تدبير امور إقامته ومعيشته ، ومن ثم فهم يقابلون متاعب جمة سواء مع السلطات التى تطبق القانون او فى احوالهم المعيشية .

يقول السفير امين نمر :

ولذلك ـ اننى انصح ابناءنا العمال الذين تقدم لهم عروض للحضور إلى الكويت الا يقبلوا هذه العروض إلا إذا كانت بعقد صحيح محدد فيه العمل والأجر المناسب المضمون ، وان يتم توثيق هذا العقد فى الجهات الرسمية . وعلى العامل ان يراجع وزارة القوى العاملة والتدريب فى مصر ليضمن حقوقه إذا ما اخل بها احد بعد حضوره ، والافضل ان يكون استقدام العامل عن طريق شركات العمالة المعتمدة كما نص على على ذلك القانون المصرى .

● ماذا تقول للعمالة المصرية القادمة إلى الكويت الآن ؟

يجب ان يعرف العامل قبل سفره من بلده ، وتضحيته بوظيفته او محله واقع الظروف التى تمر بها الكويت الآن ، وانه ليس من السهل ان يجد عملا دائما .. داخل الكويت وبالأجر الذى يناسبه او يطمح إليه لتحسين اوضاعه فى مصر !!

ولان العقد شريعة المتعاقدين فلن يستطيع اى عامل ان يقوم بتغيير اى بند فى العقد الذى وقعه بعد وصوله والمطلوب تدوين مطالب المصرى القادم إلى الكويت التى تضمن كل مطالبه ـ وبشكل واضح وصريح قبل التوقيع لانه لن يكون مسموحا ابدا حسب القانون تغيير العمل او صاحب العمل بعد الوصول ـ وهذا الكلام موجه على الخصوص لهؤلاء الذين يقولون « نسافر وهناك يحلها ربنا » لان تلك العملية ـ تغيير العمل او صاحبه ـ تعرض العامل لمشاكل عديدة وتؤدى للقبض عليه وإبعاده عن الكويت عن طريق الشرطة !!

العائدون لتصفية أوضاعهم

● ما هو وضع المصريين الذين كانوا يعملون بالكويت ولم يتم استدعاؤهم لوظائفهم حتى الآن ؟

قال السفير امين نمر :

لم يتم حتى الآن الاتفاق على حضورهم لتصفية اوضاعهم فى الكويت حسب نظم معينة ، وحتى الاسبوع الماضى لم يكن قد وصل منهم للكويت سوى ٧٥ شخصا فقط . ومن وجهة نظر الحكومة الكويتية ان هؤلاء المصريين ـ فقد جاءوا لإنهاء اوضاع شققهم وتصفية ممتلكاتهم فقط . اما ـ من وجهة نظر المصريين جاءوا لإنهاء كافة امورهم كسحب ودائعهم بالبنوك وصرف مكافآتهم ومرتباتهم المستحقة لهم من جهات عملهم ، كما ان بعضهم يبحث عن عمل بديل .

ان جميع هذه الإجراءات تحتاج إلى جواز السفر الذى يتم سحبه ـ طبقا للنظم الموضوعة ـ



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٩١

فى المطار وتسليمه للقنصلية المصرية حتى المغادرة . ولذلك نجحنا فى الاتفاق مع السلطات الكويتية على اعتماد صورة من جواز السفر مع كتاب خاص من القنصلية يسمح بموجبهما بإنهاء كافة متعلقات هؤلاء المصريين .

● هل تم صرف رواتب المصريين الذين تم استدعاؤهم للعمل فى الكويت ؟

حتى الآن لم يتم صرف الرواتب الشهرية لكثير من الموظفين الذين استدعوا لأعمالهم فى الوزارات والجهات الحكومية ويستعاض عن ذلك بصرف سلف مؤقتة أقل من الراتب . ان ذلك الإجراء لا يعود إلى عدم الرغبة فى صرف المرتبات لأصحابها وإنما للنقص فى الأجهزة الإدارية والمالية بهذه الجهات مما أدى لتأخير توقيع العقود حتى الآن وبالتالى صرف الرواتب .. وهناك بعض الجهات والمصالح التى استقدمت موظفيها مبكرا تغلبت على هذا الوضع وانتظم لديها صرف المرتبات .

● هل يتم الآن صرف بعض المميزات كالعلاوات وبدل السكن والعلاوة الاجتماعية ؟

قال السفير أمين نمر :

يجرى الآن بحث ودراسة صرف هذه المميزات فى ظل الظروف الجديدة وسيعمم ديوان الموظفين النظام الذى سيتم التوصل إليه على كافة العاملين

إحضار الأسرة المصرية للكويت

وتثير نقطة العلاوة الاجتماعية مسألة إحضار أسرة الموظف المصرى إلى الكويت ، حيث اشترطت جهات العمل على موظفيها قبل حضورهم عدم اصطحابهم لأسرهم فى الوقت الحاضر .

أولا : لماذا شرط عدم إحضار الأسرة ؟

وثانيا : وما هى نتائجه حتى الآن ؟

قال السفير أمين نمر :

هذا الشرط قبله الموظف بالفعل فى مصر ، ولكنه حين حضر للكويت صدم بالواقع ، وقاسى من صعوبة الحياة بمفرده ، وقد تفهمنا هذه النقطة وناقشناها مع السلطات الكويتية وأوضحنا ان مجتمعا بلا أسر لن يساعد على الإنتاج الأمثل إلى جانب الآثار السلبية الأخرى . وقد أدى ذلك إلى اقتناع الجانب الكويتى وسماحه بإحضار عائلات فئات وظيفية عديدة والباقون فى سبيل الموافقة على إحضار أسرهم .

وبالرغم من كل ذلك ـ والكلام مازال للسفير ـ فان لى رجاء لكل مصرى يعمل بالكويت ولأسرته التى لم تحضر بعد من مصر الا يتعجل فى اتخاذ قراره بالسفر ، وعليه التريث وبحث كافة الجوانب قبل القرار النهائى .

ويستطرد السفير أمين نمر :

يجب التفكير جديا فى الأوضاع المعيشية فى الكويت والظروف الحالية التى تمر بها وهل هى مناسبة صحيا لمختلف أفراد الأسرة خاصة فى ظل التلوث البيئى الموجود بالفعل ؟

وهل أوضاع الأبناء الدراسية ستستقر بالكويت بعد استقرارها فى مصر خاصة فى ظل إلغاء بعض الاستثناءات للالتحاق بالمدارس الكويتية الحكومية وزيادة مصروفات المدارس الخاصة ؟

لقد تغيرت مفاهيم كثيرة وأوضاع متعددة مما أثر على العلاقات الاجتماعية وشكل الحياة ، كما ان الخدمات الكثيرة التى كانت تؤدى فى السابق للمواطنين والمقيمين لم تعد إلى طبيعتها أو كفاءتها المعهودتين .. وهذا كله يستدعى التفكير جيدا فى مسألة إعادة الأسر ـ والأطفال على وجه الخصوص ـ إلى الكويت .. ان رب الأسرة مطالب بالتضحية قليلا وتحمل بعض الصعوبات لصالح أسرته على المدى البعيد . وعموما هذه مسألة شخصية تعود إلى الاقتناع الذاتى كل حسب ظروفه .

● وماذا حول حقوق المصريين فى الكويت ؟

قال السفير أمين نمر :

ان حقوق أبنائنا بالبنوك لا توجد حولها أية إشكالات وانه يمكن الآن لأى مصرى سحب ودائعه بالكامل وتحويلها لأى مكان دون قيود أو اشتراطات خاصة ويمكن ان يفعل ذلك بشخصه أو بتوكيل رسمى معتمد .. إذا كان خارج الكويت يرسله لأى شخص يختاره ويثق فيه .. كما انه يمكنه سحب ودائعه أيضا من مصر عن طريق « بنك مصر » أو أحد فروعه . وقد تم سحب ما يقدر بحوالى ستين مليون دولار بهذه الطريقة خلال الشهور الخمسة الماضية .

حل مستحقات القطاع الخاص

● وبالنسبة لمكافآت نهاية الخدمة والمستحقات لدى الحكومة الكويتية وهيئاتها ، ما هو الحل بشأنها ؟

ان الذين لم يتم التعامل معهم مجددا تصرف لهم هذه المستحقات دون أية عوائق . ويقوم المصرى المتواجد بالكويت بالحصول على استحقاقاته بعد تقديم عدد من المستندات أهمها براءات ذمة خاصة بعدم وجود مستحقات عليه لوزارات الخدمات أو البنوك ، وهذه المستندات قد تؤخر الصرف لعدة أيام فقط .

● وما هو الحال للمصرى الموجود فى القاهرة ولا يريد السفر إلى الكويت ؟

قال السفير أمين نمر :

كل موجود فى مصر وله مستحقات حكومية بالكويت فانه اعتبارا من بداية شهر أكتوبر الحالى

يقوم « بنك مصر » وفروعه (بالاتفاق مع مكتب استشارى خاص بالكويت) بتلقى نماذج خاصة بهذه المستحقات مع توكيل من صاحبها موثق من وزارة الخارجية المصرية حيث يقوم البنك والمكتب الاستشارى الكويتى باستكمال الإجراءات وصرف المستحقات لصاحبها نظير عمولة اتفقنا عليها تتراوح ما بين ١,٥ إلى ٢ بالمائة من إجمالى المستحقات وهى فى الغالب لا تتجاوز ثمن تذكرة السفر ومصاريف الإقامة ولقد وجدنا فى ذلك الإجراء تسهيلا كبيرا على المصريين .

● وما هو الحل فى مستحقات ومكافآت نهاية الخدمة للعاملين المصريين فى القطاع الخاص الكويتى ؟

قال السفير امين نمر :

هذه المشكلة مازلنا نتباحث بشانها مع الحكومة الكويتية ونحاول إيجاد حلول لها ، ولا اخفى ان المسالة تشكل موقفا صعبا خاصة لان حقل القطاع الخاص بالكويت واسع وكبير .. بل انه يتنوع بين شركات ومؤسسات كبيرة وقادرة واخرى صغيرة غير قادرة ، وعموما الجميع ينتظر التعويضات الدولية ـ وهذه قد يطول امدها ـ وحينئذ يمكن التعامل مع الموقف حسب المستجدات .

● كيف سيتم تعويض المصريين عن ممتلكاتهم ؟

بالنسبة لتعويضات المصريين عن ممتلكاتهم فلا علاقة للحكومة الكويتية ـ لان ذلك من مسئولية صندوق التعويضات الدولى ومقره فى سويسرا ـ وهو مازال يبحث حاليا اسلوب التعويض وقيمته ، وبعثتنا المصرية فى مقر الأمم المتحدة بجنيف على اتصال مستمر بنا للتنسيق وضمان حقوق المصريين ، وهى تفاوض الصندوق الدولى حول امور متعددة اهمها : شكل النماذج والمستندات ومقدار التعويضات . وحسب معلوماتنا فان هناك ثلاثة نماذج خاصة سيقوم الصندوق بإعدادها .

● اولها : يتعلق بتعويضات الاشخاص الذين اضيروا بالخروج من العراق او الكويت بسبب الغزو وقيمة التعويض ٢٥٠٠ دولار للشخص الواحد وبحد اقصى ٥٠٠٠ دولار للاسرة .

● والثانى نموذج خاص بالقتلى والجرحى وقيمة التعويض تتراوح بين خمسة آلاف إلى عشرة آلاف دولار .

● هناك نموذج ثالث حول خسائر الممتلكات وهو ينقسم إلى قسمين :

● الأول : للممتلكات التى تقل قيمتها عن مائة الف دولار .

● الثانى : الممتلكات التى تزيد قيمتها على ذلك .

اكتمال الأداء القنصلى

● وحول الاداء القنصلى للبعثة المصرية فى الكويت قال السفير المصرى : ان جميع الاستمارات والاختام قد توافرت الآن واستكملنا الكادر القنصلى والإدارى وهو ما كان يشكو منه المصريون والعرب عقب التحرير مباشرة لانه كان يؤثر على الإجراءات القنصلية . اما الآن فالأوضاع طبيعية تماما ونحاول إيجاد مكان متسع للقنصلية يستوعب الاعداد الكبيرة التى تتعامل مع القنصلية يوميا ولكن ذلك لن يكون قبل عام على الاقل لارتباطنا بعقد إيجار سابق .

● اما بالنسبة لتاشيرات الدخول لمصر ، وهو ما يشكو منه الكويتيون على وجه الخصوص ـ فنحن نمنحها خلال ساعات فقط وهو إجراء امنى واجب والمسئولون الكويتيون يتفهمون ذلك ويتقبلونه .

كما ان هناك بعض الحالات التى يكون فيها المصرى او المصرية متزوجا من جنسية عراقية او اردنية او فلسطينية فهذه الحالات تدرس بعناية ويتم تغليب النواحى الإنسانية فيها لتسهيل جمع شمل الأسرة ودخول افرادها إلى مصر وهذه سياستنا دائما .

● وحول اشتراك مصر فى عمليات تعمير الكويت قال السفير :

ان شركات مصرية متعددة نجحت فى المساهمة فى تنفيذ خطة الطوارىء التى نفذتها الحكومة الكويتية فى ثلاثة شهور عقب التحرير ـ وهناك شركات مصرية اخرى استطاعت ان تتعاقد على اعمال ميكانيكية وكهربائية وخدمات متنوعة خلال الاشهر الماضية .

والحقيقة ان المسئولين الكويتيين سعداء باداء الشركات المصرية . وقد بدات هذه الشركات فى توفيق اوضاعها لتتلاءم مع القوانين واللوائح الكويتية العادية التى عادت لطبيعتها بعد فترة الطوارىء ، وهذا التوفيق للأوضاع يتم بالمشاركة مع الكويتيين لتتمكن شركاتنا من دخول المناقصات المحلية والعالمية التى تطرحها الكويت .



-ويهمنى ان اوضح ان حجم الاعمال حتى الآن لم يكن بالضخامة التى تم تصويرها ، واعتقد انه بعد إقرار الميزانية الكويتية ووضعها موضع التنفيذ سيكون هنـاك دور اكبر لشـركاتنـا ومؤسساتنا المصرية .

مدرسة وبنك ونادى مصرى

● واختتم السفير المصرى بالكويت امين نمر حديثه مع آخر ساعة قائلا بانه :

« ليس هناك مشاكل حادة تقابل المصريين بالكويت الآن ، وإنما هى مشاكل عادية تتنوع فى طبيعتها حسب الاعداد والنوعيات التى بدات تعود إلى المجتمع الكويتى الذى تغير كثيرا عن فترة قبل الغزو العراقى ـ وعلينا ونحن نتناقش مع الاخوة الكويتيين ان نضع قوانينهم فى اعتبارنا وان نحترم وجهات نظرهم فلا يمكن للمفاوض ان ياخذ بوجهة نظر صاحب المشكلة فقط » .

● وحول العلاقات السياسية يقول السفير امين نمر :

العلاقة بين البلدين فى احسن حالاتها والاتصالات . المباشرة على اعلى مستويـات القيادتين وذلك كله يفوت الفرصة على اية محاولة قد يقوم بها البعض للنيل من هذه العلاقة القوية والمتينة .

وهناك تنسيق كامل فى كل المجالات بين الحكومتين سواء على مستوى الجامعة العربية ، او على مستوى هيئة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى .

وهناك اقتناع كامل واستجابة من جانب حكومة الكويت لوجهة النظر المصرية فيما يتعلق بمؤتمر السلام وحل قضية فلسطين .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت تعهدت بصرف مستحقات المصريين

١٢ شهرا لتصفية الأوضاع .. مد بقاء السيارات بلا جمارك

الكويت - كامل مرسي :

أعلن الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء في لقائه باعضاء الجالية المصرية بالكويت أمس أن الحكومة الكويتية أكدت ان جميع العاملين المصريين في الكويت سينالون مستحقاتهم كاملة ، سواء كانوا يعملون بالحكومة أو بالقطاع الخاص .

وقال ان مجلس الوزراء سيصدر توجيهات الى جميع الوزارات والمؤسسات والقطاع العام في مصر لمد فترة الاجازة الممنوحة للعاملين العائدين الى الكويت لمدة سنة بدلا من ٣ اشهر من تاريخ سفرهم حتى يتمكنوا من تقديم عقود عودتهم للعمل أو تصفية اوضاعهم في الكويت .

وقال الدكتور صدقي انه سيبحث مد فترة السماح ببقاء سيارات العائدين الى مابعد ديسمبر القادم ..



د. عاطف صدقي

وان هناك توجيهات للجمارك بتفهم اوضاع العائدين لممتلكاتهم واثاثهم

وقال ان الجهات المختصة تبحث حاليا قيمة الرسوم القنصلية بالخارج في ضوء قرار توحيد سعر الصرف وان مصر سترسل مندوبا الى جنيف للاشتراك في ادارة عملية التعويضات المستحقة للمصريين المضارين من غزو الكويت بالاشتراك مع الصندوق الدولي للتعويضات ..

وعلمت « الأخبار » انه يجري حاليا بحث انشاء شركة لنقل الصادرات المصرية الى السعودية والكويت ودول الخليج عن طريق ميناءي سفاجة وشرم الشيخ وضباف في السعودية .. يساهم في انشاء الشركة كل من مصر والسعودية والكويت

وصرح الدكتور محيي الدين الغريب رئيس الجهاز التنفيذي لهيئة الاستثمار ان وفدا من رجال الاعمال الكويتيين سيصل للقاهرة خلال ايام لاتخاذ اجراءات انشاء شركة قابضة برأسمال ١٠٠ مليون دولار لاقامة مشروعات انتاجية بمصر ..

وقد صدر أمس بيان مشترك أكد على تأييد مصر والكويت للجهود المبذولة لاحلال السلام وعقد مؤتمر مدريد . كما أكد على تطور وتنمية العلاقات الثنائية بين البلدين .

وقد عاد الى القاهرة مساء أمس الدكتور عاطف صدقي والوفد المرافق .

وزير الداخلية الكويتى « للأخبار »:

نرحب بجميع المصريين لالتزامهم وحرصهم على مجتمعنا

٨٥ شركة كويتية بالقائمة السوداء لتعاقدها الوهمى مع عمالكم

الكويت ـ
عبدالمجيد الجمال :

أعلن الشيخ احمد الحمود الجابر الصباح وزير الداخلية الكويتى أن بلاده ترحب دوما ـ ومنذ عقود طويلة ـ بالاشقاء المصريين ، الذين ساهموا فى بناء الحضارة ونشر نور العلم والمعرفة والصحة ، وتدعيم اركان المجتمع فى الكويت وباقى دول المنطقة ، وقال أن شعب بلاده يحب اشقاءه ابناء النيل ، ويعتز بهم ، ويعاملهم كأفراد منه تماما ، وأن الحكومة لا تجد من ورائهم ـ أو بسببهم ـ اية متاعب ، فهم ملتزمون بالقوانين والتعليمات ، حريصون على تقاليد مجتمعنا وسلامته ، لا يتدخلون فى أمور سياسية ، ولا يشكلون ـ فى العموم ـ أية متاعب أمنية ، ولذلك فليس هناك حاليا اى معتقل منهم على ذمة قضايا امن دولة او متهم بالتعاون مع العدو العراقى ..

مرحلة جديدة

واكد وزير داخلية الكويت فى حديث خاص « للاخبار » بمناسبة نجاح زيارة رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى للكويت على سعادة وارتياح الكويت قيادة وحكومة وشعبا لنتائج هذه الزيارة ، وقال انه « ستبدأ بها مرحلة جديدة من العلاقات المتميزة بين البلدين والشعبين الشقيقين ، وانها سوف تسفر عن مزيد من الدعم والتوثيق للعلاقات الثنائية بيننا مع تحقيق ما نهدف اليه جميعا من خدمة لامتنا العربية والاسلامية .

تعاون امنى مع مصر

واشار الشيخ أحمد الحمود الصباح فى حديثه الى التعاون القائم بين وزارته واجهزة وزارة الداخلية المصرية وقال « ان هذا التعاون وطيد وقديم بما يجعلنا فى تقارب مستمر ، كما انه تزايد مؤخرا فى مجالات متعددة بالنظر للظروف التى نمر بها ، الى جانب أن هناك اتصالات دائمة لدعم تبادل الخبرات والمعلومات فى كافة المجالات الأمنية والتدريب خاصة مع كثرة المخاطر التى تهدد الامن الداخلى العربى بصفة عامة ».

وفى هذا النطاق اعلن الوزير الصباح انه سيقوم بزيارة مرتقبة الى مصر قبل نهاية هذا العام بناء على دعوة من زميله وزير الداخلية اللواء محمد عبدالحليم موسى الذى قال عنه « إنا نتابع باعجاب انجازاته وأسلوبه الأمنى ، ويسعد الكويت أن يزورها فى اى وقت يشاء حيث لديه دعوة منا مفتوحة ».

عاقبنا شركاتنا

وإجابة على سؤال « للاخبار » عن المصريين الذين قبضت عليهم سلطات الأمن الكويتية مؤخرا لتواجدهم فى الكويت بعقود عمل وهمية اعطيت لهم فى مصر ودخلوا بموجبها دون أن يكون لهم اى عمل حقيقى بالكويت قال « أن عدد هؤلاء لا يزيد عن سبعين شخصا !! ويجرى تصفية اوضاعهم اولا بأول ، ومن تثبت براءته يخلى سبيله على الفور فلا مصلحة لنا فى احتجاز أى برىء ، خاصة واننا اعطينا الأولوية فى العمل للعمالة المصرية وابناء دول مجلس التعاون الخليجى ، ونظرا لما تم منذ البداية حيال هؤلاء العمال المصريين فقد ادرجنا حتى الآن خمسة وثمانين شركة ومؤسسة تجارية كويتية فى القائمة السوداء بعد أن تأكدت السلطات من متاجرة هذه الشركات فى تصريحات الاقامة بالبلاد وأذون الدخول اليها ».

الشيخ احمد الحمود الجابر الصباح

تركيبة سكانية شريفة

واضاف الوزير « أن هناك بالفعل تعديلات ستتم على قوانين ونظم الدخول والاقامة للوصول الى تركيبة سكانية متوازنة ومنسجمة تتطلع اليها الكويت لتخدم مصالحها الفعلية ، ولا تضر بها لصالح دول اخرى ».

ولكنه نفى أن حكومته ستقوم بترحيل اى فرد من أية جنسية مؤكدا على أن الوافدين الشرفاء سيظلون فى البلاد طالما أن هناك حاجة لخدماتهم .

الأسلحة والمعارضة الكويتية

وعن وجود اسلحة وذخائر ما زالت فى الشارع الكويتى ويرفض حائزوها ـ كويتيين وغيرهم ـ تسليمها للسلطات الأمنية ، لم ينكر الوزير ذلك وقال « أن خطوات حازمة وعقوبات صارمة ستتخذ لاجبار الجميع على تسليم ما بحوزتهم لخطورتها عليهم وعلى الامن خاصة أن الشباب يستخدمها فى لهوه وعند وقوع المشاجرات ، كما أن البعض استغلها فى القيام بعدة سرقات !! ».

حزام أمنى حدودى

وعن الانتهاكات العراقية المستمرة لحدود بلاده قال وزير الداخلية الكويتى أن ذلك يؤكد على طبيعة النوايا العدوانية العراقية ، ولذلك فهناك خطة لاقامة حزام أمنى بطول ٢٨٠ كيلو مترا على الحدود الكويتية العراقية المشتركة ، وسيتكون هذا الحزام من عدة عناصر ـ رفض الكشف عنها ـ ستردع النظام العراقى وتمنعه من اختراق الحدود أو انتهاك أمن الكويت .



المصدر : السياسى

التاريخ : ٢٧ أكتوبر ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القائم بالأعمال الكويتي للسياسى :

نمنح ١٠٠ تأشيرة يومياً .. وفى الكويت الآن ٩٠ ألف مصرى

بعض طالبى التأشيرة .. مستحقاتهم لاتزيد عن ٥٠٠ دينار !

حوار
جمال الخولى
فتحي عبد العاطى

• لاتلومونا على الاستعانة بالخبرات الاجنبية .. أنتم تفعلون ذلك

● ردا على التحقيق الذى نشرته « السياسى » فى العدد الماضى حول حقوق المصريين فى الكويت واجراءات تنظيم السفر ومنح التاشيرات اوضحت السفارة الكويتية ان هذه الاجراءات تتم وفق اسس معينة تم الاتفاق عليها بين الجانبين المصرى والكويتي وانه قد تم زيادة عدد التاشيرات الممنوحة فى اليوم الى ١٠٠ تاشيرة .

واكد المستشار محمد الرومى القائم بالاعمال الكويتي ان العمال المصريين لهم الاولوية فى فرص العمل فى المرحلة القادمة والخاصة باعادة تعمير الكويت وقد وصل حجم العمالة المصرية بالكويت الى اكثر من ٩٠ الف مصرى .

وقد اجاب القائم باعمال سفارة الكويت عن العديد من التساؤلات الاخرى التي طرحتها السياسى

وكان هذا هو نص الحوار .



المصدر : السياسي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ اكتوبر ١٩٩١

السياسي - كان الشارع المصرى يتوقع تغييرا جذريا في العلاقات الكويتية المصرية بعد انتهاء حرب الخليج ولكنه الان احس بان هناك اوضاعا جديدة .. فما هي الاسباب في تاخير اعطاء المصريين تاشيرات دخول الكويت لانهاء اوضاعهم المالية والسكنية مثل الجنسيات الاخرى ؟

اولا - ليس هناك اوضاع جديدة فالمصريون هم اول من دخل الكويت وهناك اكثر من ٩٠ الف مصرى عادوا بالفعل واستلموا اعمالهم ولكن ما اثير حول رفض الحكومة الكويتية منح التاشيرات لعدد من المصريين يرجع الى ان هؤلاء لا تنطبق عليهم الشروط التي وضعتها اللجنة المشتركة بين الحكومة المصرية والحكومة الكويتية .

السياسي - ما هي تلك الشروط ؟

- لقد وضعت اللجنة المصرية الكويتية عدة شروط لمنح التاشيرة منها تقديم المستندات الدالة على وجود الشخص في الكويت قبل واثناء الاحتلال وهذه المستندات هي :

- بطاقة الهوية الكويتية .
- جواز السفر به تاشيرة دخول الكويت .
- ايصال كهرباء او مياه بالشقة داخل الكويت .
- عقد الشقة - وجهة العمل .

ولذلك فمن تنطبق عليه هذه الشروط فقط هو الذي سوف يمنح التاشيرة .

اسالوا الجانب المصرى

السياسي - هناك المئات من الاشخاص رفضت السفارة منحهم تاشيرة دخول على الرغم من ان لديهم هذه المستندات ؟ !

- هذا غير صحيح هناك لجنة مصرية كويتية هي التي وضعت هذه الشروط وفي حالة المخالفة يسال الجانب المصرى عن لماذا لم يعترض على هذا الرفض .. فهناك بعض الاشخاص لهم مستحقات اقل من ٥٠٠ دينار فكيف نسمح لهؤلاء بالسفر في حين ان تكاليف الرحلة ذهابا وعودة ستكلف الفرد اضعاف هذا المبلغ من الممكن ان يسترد هؤلاء حقوقهم عن طريق البنوك او احد المصريين بالكويت .

فرصة عمل

السياسي - هل معنى ذلك الاشخاص ذوى المستحقات الصغيرة لن يسمح لهم بالسفر ؟

- هؤلاء لا يسعون للسفر من اجل المستحقات ولكن من اجل الحصول على فرصة عمل جديدة ومعظم هؤلاء كانوا يعملون في القطاع الخاص وكما تعلم فان معظم المنشات الخاصة في الكويت نهبت ودمرت فكيف يقوم صاحب العمل باحضار عماله جديدة وهو لم يرتب احواله المالية .

السياسي - اذا كان من لهم مستحقات لا تتعدى ٥٠٠ دينار لا تمنح لهم التاشيرة فما هو الموقف بالنسبة لمن لم يسمح لهم بالسفر على الرغم من ان مستحقاتهم تزيد عن ١٠٠ الف دينار ومنهم من يملك محلات ومصانع وعقارات وشركات ؟

- انى اتساءل اين الجانب المصرى في هذا الموضوع واين اللجنة المشكلة التي وضعت الشروط نحن نسمح بالسفر لمن تنطبق عليه الشروط اما من لم تنطبق عليه الشروط فعلية التوجة للجنة المصرية للاستفسار عن سبب الرفض .

السياسي - صرح مدير مركز التاشيرات الكويتي بان السفارة الكويتية هي التي ترفض منح التاشيرات بدون ابداء اى اسباب ؟ !

- هذا غير صحيح وكل ما نقبله او نرفضة بناء على الشروط التي تم وضعها بالاتفاق مع الجانب المصرى واى شخص تنطبق عليه الشروط يمنح التاشيرة فوراً .

السياسي - وافقت الحكومة الكويتية على قرار الحكومة السورية بدخول جميع السوريين دون الحاجة الى تاشيرات للحصول على مستحقاتهم صغيرة كانت ام كبيرة ؟ !

- هذا الكلام غير صحيح لقد كنت في سوريا وسالت سفارتنا هناك عن هذا الموضوع واكدت انها لم تمنح تاشيرات الا لعدد محدود جداً من السوريين لدخول الكويت ولا يقارن هذا العدد اطلاقا بعدد المصريين الذين دخلوا الكويت واطلاق هذا الامر على عواهلة على اساس ان المصرى محروم من دخول الكويت امر يتنافى مع الواقع والروابط الوثيقة بين مصر والكويت فالمصريون هم اول جنسية دخلت الكويت وباعداد كبيرة وما زالوا يعودون لمواقعهم في جميع المجالات والغالبية العظمى من العاملين بالقطاع الحكومى عادوا الى اعمالهم ولكن هناك بعض العاملين بالقطاع الخاص لم يعودوا وهذا يرجع لظروف الكويت وان كان بعضهم قد عاد للكويت بالفعل وتسلموا اعمالهم وارجوا ان تقدروا ظروف الكويت فهي في مرحلة اعادة بناء ما دمره الاحتلال العراقى ولكن تبقى الحقوق دون مساس .

السياسي - وبالنسبة لاصحاب الحقوق التي تزيد عن ٩٠ الف دينار ؟ !

- هذه حالات فردية وليست ظاهرة كبيرة واذا كانت ظاهرة فلماذا يصمت الجانب المصرى عن هذا الوضع .

السياسي - ماعدد التاشيرات المسموح بمنحها للمصريين يوميا ؟ !

- كان الاتفاق مع الحكومة المصرية على ان تكون ٥٠ تاشيرة يوميا وتم زيادتها الى ١٠٠ تاشيرة ولكن عدد العاملين بالسفارة لا يكفى لا ستيعاب ضغط المصريين المترددين عليها لدرجة ان هؤلاء العاملين يعملون ليل نهار لانهاء اجراءات المسافرين بالاضافة الى ان هناك طلبات من الحكومة الكويتية لا ستقدام بعض الذين كانوا يعملون بالكويت وعلى سبيل المثال فقد تم انهاء اجراءات تسفير اكثر من ستة الاف مدرس مصرى اضافة الى الاعداد الهائلة التي تتقدم للعمل في جميع المجالات التي تطلبها الحكومة .

السياسي - ما هو دور الشركات المصرية في الخطة المستقبلية لعملية اعادة تعمير الكويت بعد ان فازت الشركات الغربية بنصيب الاسد في الخطة العاجلة ؟



المصدر : السياسي
التاريخ : ٢٧ اكتوبر ١٩٩١

– الدمار الذى لحق بالكويت تركز فى المنشات النفطية والمرافق الحيوية بالدولة ولما كانت الشركات الغربية هى التى اقامت هذه المنشات من قبل كان لزاما علينا ان نتجه لهذه الشركات صاحبة الامكانات التكنولوجية العالية حيث اننا نرغب فى مستوى افضل للخدمات وبالنسبة للمرحلة القادمة والتى تتطلب ايدى عاملة فسوف نستعين فيها بالمصريين ولكن لماذا تلوموننا فى لجوئنا للشركات الاجنبية وانتم قد لجاتم اليها فى اقامة الاوبرا وقصر المؤتمرات ومترو الانفاق ومشروعات الكهرباء والصرف الصحى وحتى وقت قريب كان مدرب المنتخب القومى المصرى المانى الجنسية ! ! فهل تستعينون انتم فقط بالخبرات الاجنبية وتحرمونها علينا نحن ؟ !

ومع ذلك فنحن نستعين بالخبرات المصرية فى عديد من المجالات



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩١

حصاد رحلة الدكتور صدقى للكويت :

إنتهت مشكلة مستحقات المصريين العاملين بالقطاع العام الكويتى

ومازال البحث جاريا عن وسائل سداد مستحقات العاملين بالقطاع الخاص

حل مصرى كويتى مشترك لـ ٢٥ ألف فلسطينى يحملون الوثائق المصرية .. والافراج عن ٥٠٠ مصرى دخلو الكويت « بأذون عدم الممانعة »

وصف احد كبار المسئولين المرافقين لرئيس وزراء مصر نتائج رحلته الأخيرة للكويت قائلا .. إن الرحلة هى إنجاز سياسى بكل المقاييس لقد حققت العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية وتم الاتفاق على حلول للعديد من المشكلات التى تواجه المصريين العاملين بالكويت .. ويستطرد المسئول قائلا ورغم ذلك فمازالت هناك بعض الموضوعات المعلقة والتى يتم بحثها حاليا بين الفنيين والوزراء فى كل من مصر والكويت لاتخاذ قرارات بشأنها خلال الفترات القريبة القادمة ..

عند هذا الحد انتهى كلام المسئول المصرى عن نتائج رحلة الدكتور عاطف صدقى للكويت والتى استمرت ثلاثة أيام .. ولكن لم تنته عشرات التساؤلات لعشرات الألوف من المصريين الذين عملوا او يعملون بالكويت حاليا عن كيفية حصولهم على مستحقاتهم القديمة وإمكانية رجوعهم إلى اعمالهم القديمة قبل الغزو العراقى للكويت ، ثم ما هو موقف مستحقاتهم القديمة فيما إذا تمكنوا من الحصول على عقود جديدة ؟؟ وغيرها من عشرات التساؤلات التى تدور فى اذهان المصريين العاملين بالكويت ..

رسالة الكويت :
شريف جاب الله



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٣٠ أكتوبر ١٩٩١

في البداية وقبل الاجابة على تلك التساؤلات والتعرض للحلول التي توصل لها الجانب المصرى لمشكلات المصريين العاملين بالكويت يمكن القول ان قضية الوجود المصري وعودة العمالة المصرية بالكويت قد شكلت محورا هاما من محاور المباحثات بين رئيس وزراء كل من مصر والكويت .. ويأتي ذلك وكما يؤكد سفير مصر بالكويت - في ضوء ما اتسمت به هذه القضية بالذات من تعقيد شديد باعتبارها جزءا هاما من قضايا مجتمع يعاني من آثار الحرب وبسبب بطء إتخاذ القرار من الجانب الكويتي وعدم وضوح الرؤيا لديهم ..

□كل ذلك يطرح تساؤلا هاما عن شكل الوجود المصرى بالكويت حاليا ؟؟ لقد بدا شكل الوجود المصرى بالكويت بعد التحرير يقارب ٢٠ الف مصرى تقريبا منهم حوالى ١٥ الفا من المصريين المقيمين بالكويت والذين عاشوا فترة الاحتلال يضاف إلى ذلك خمسة آلاف مصرى من الفارين من العراق على الحدود مع الكويت وإلى داخل الكويت نفسها ..

وقد بدأت هذه المشكلة في التغيير بعد مضى عدة شهور حيث بلغ العدد الاجمالى للجالية المصرية الآن قرابة ١١٠ آلاف من كافة التخصصات وهو رقم يعادل حوالى ٦٠ ٪ من العدد الاجمالى قبل الغزو و ٥٠ ٪ من العمالة الوافدة حاليا ..

ومع تزايد اعداد المصريين بالكويت بدأت السفارة المصرية هناك تواجه العديد من المشاكل التي تعترض الجالية المصرية بدءا من فترة التحرير وحتى الآن .. وقد استطاعت السفارة التغلب على العديدمن هذه المشاكل الا ان بعضها قد بقى دون حل واستمرت المناقشات مع الجانب الكويتى .

وفيما يتعلق بمشاكل المصريين التى تم حلها في الفترة الماضية يقول السفير المصرى بالكويت لقد تم القيام بتنظيم ترحيل المصريين النازحين من العراق الى مصر بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية وقد تم ترحيل قرابة خمسة آلاف مصرى

كما تم التحدث مع الجانب الكويتي في شأن عودة العمالة المصرية التى كانت بالكويت وقد عادت فئات عديدة منها ووصل اجمالى العدد الى حوالى ١١٠ آلاف كما تم القيام بتحويل ودائع المصريين لدى البنوك الكويتية الى القاهرة من خلال التعاون مع بنك مصر ، كما تم اجراء اتصالات عديدة على المستوى الرسمي والشعبي مع عديد من الشخصيات الكويتية ادت الى اتخاذ الحكومة قرارا بوقف اجراءات الملاك فتح الشقق غير الموجود ساكنيها حتى شهر سبتمبر ١٩٩١ وعدم دفع المستاجر للايجار خلال الغزو وحتى شهر يونيو ١٩٩١ ..

ايضا فقد وافقت السلطات الكويتية على استقدام بعض الفئات لعائلاتهم مثل الأطباء واساتذة الجامعة والقضاة والمدرسين وذلك في حالة ما اذا كان الاب والام يعملان في مجال التدريس .

كما تم التوصل الى اتفاق من خلال بنك مصر ومكتب محاسبة كويتي يتم من خلاله تحويل مكافآت نهاية الخدمة الخاصة بالمصريين الذين لم يعودوا بعد خصم نسبة ١,٥ ٪ عمولة فقط دون الحاجة للحضور الى الكويت .

كما تم القيام بتوفير الدفاع للمصريين الذين اتهموا في قضايا التعاون مع الاحتلال العراقى . وقد ابدى الجانب الكويتى مرونة بالنسبة للمصريين كما تم الاتفاق مع الجانب الكويتى على الاكتفاء بقرار الابعاد الادارى لعدد اخر من المصريين وجهت لهم تهم الوجود غير المشروع وتم ترحيلهم بالفعل بقرار ادارى ..

ورغم هذه الحلول السريعة والفعالة لتلك المشكلات الكبيرة التى واجهت المصريين العاملين بالكويت فقد ظلت هناك عشرات المشكلات التى تواجههم بلا حلول ، وعلى سبيل المثال بالنسبة للمصريين الذين عادوا الى اعمالهم بعد التحرير بعقود جديدة اعتبرت السلطات الكويتية مكافاة نهاية الخدمة بالنسبة لهم عن المدة السابقة على الغزو بمثابة شيء مؤجل لايدفع إلا إذا انهى تعاقده نهائيا وقد اعتبر المصريون العاملون بالكويت ذلك الاجراء غير قانوني وطالبوا باحقيتهم في هذه المكافاة ..

ايضا فهناك مستحقات العاملين المصريين بالقطاع الخاص الكويتى والذى يرفض معظمه دفع تلك المستحقات من منطلق انه اضير هو ومنشاته التجارية من الغزو العراقى ولايستطيع تحمل دفع مستحقات العاملين لديه خلال الفترات السابقة ..

ثم هناك قضية العمالة المصرية التى تصل للكويت من خلال اذون عدم الممانعة التى تباع لهم من خلال وسيط مصرى وعدم وجود عمل لهؤلاء مما يضطرهم إلى الوقوف بالشوارع بحثا عن عمل ، ويوجد الآن في السجون حوالى ٥٠٠ مصرى ..

كما ان هناك قضايا استقدام العائلات بالنسبة لعدد من فئات الجالية المصرية خاصة بالنسبة للمدرسين .. حيث ان السلطات الكويتية كانت ترفض استقدام المدرسين المصرين لعائلاتهم ..

ويأتي بعد ذلك المشاكل الخاصة بابناء المصريين الذين يتعلمون في الكويت حيث يثار العديد من التساؤلات حول هل يتم الاعتراف بالثانوية العامة الكويتية هذا العام في مصر؟ وهل سيتم الاستمرار في العمل بنظام نسبة ٣ ٪ لأبناء العاملين بالدول العربية في القبول بالجامعات ..

كما تطالب بعض الفئات من الجالية المصرية بصرف مرتباتهم عن الفترة التى عملوها خلال الغزو واستنادا الى مايردده هؤلاء بان استمرارهم في عملهم جاء بناء على نداء من سمو ولى العهد لهؤلاء العاملين في مجال الكهرباء والصحة واذا كانت هذه هي المشاكل الحقيقية للمصريين العاملين بالكويت فالسؤال هو الى اى حد امكن مواجهة وايجاد حلول لهذه المشاكل في ضوء زيارة رئيس وزراء مصر للكويت ؟؟ .

يمكن القول وفي ضوء تصريحات المسؤلين المصريين والكويتيين انه قد تمت مواجهة معظم تلك المشاكل .. الا ان ذلك لايعني انتهاءها كليا فمازال بعضها ينتظر الحل ويتم بحثه حاليا ..

وتأتي قضية « المستحقات » على راس القضايا التي بحثها الوفد المصرى برئاسة الدكتور صدقى اثناء زيارته للكويت وقد تم الاتفاق مع الحكومة الكويتية على الصرف الفورى لمستحقات المصريين العاملين بالحكومة والقطاع العام الكويتى .. وذلك بمجرد تقديم المصريين العاملين بالكويت لبراءات الذمة المطلوبة والتي تتضمن سداد مستحقات الكهرباء والمياه والتليفون وبراءات ذمة من البنوك ، هذا وسيتم تطبيق نفس الشيء على العاملين المصريين بالبنوك ..

واذا كانت مشكلة مستحقات المصريين العاملين بالحكومة والقطاع العام الكويتى قد وجدت طريقها للحل السريع والحاسم فما زالت مشكلة المصريين العاملين لدى القطاع الخاص الكويتى معلقة للبحث والدراسة ، حيث يؤكد اصحاب العمل الكويتيون عدم مقدرتهم لتحمل دفع مستحقات العاملين لديهم خلال الفترات السابقة وذلك في ضوء الاضرار التى لحقت منشاتهم التجارية وهنا فقد تم تقديم عدة اقتراحات للتغلب على هذه المشكلة منها ان يقوم المصريون العاملون بالكويت بالاحتكام للقضاء للحصول على مستحقاتهم وهذا الحل قاله لى الدكتور بطرس غالى في حوار سريع معه . او أن يتم - وكما يقول عبد المنعم سعودى المستشار الاقتصادى لرئيس الوزراء - تعويض هؤلاء المصريين من خلال صندوق التعويضات الذى انشىء لهذا الغرض بالامم المتحدة ..

اما الوجه الثالث لمشكلة مستحقات المصريين فهو ارجاء السلطات الكويتية صرف مكافاة نهاية الخدمة بالنسبة للمصريين الذين عادوا الى اعمالهم بعد التحرير بعقود جديدة حيث اعتبرت الكويت مكافاة نهاية الخدمة بالنسبة لهم عن المدة السابقة على الغزو بمثابة شيء

مؤجل لايدفع الا اذا انتهى تعاقده نهائيا وقد وعد الجانب الكويتي ببحث هذا الموضوع واتخاذ اجراءات سريعة لصرف تلك المكافآت ..

واذا انتقلنا الى مشاكل الاقامة والعائلات والتي كان يعاني منها المصريون بالكويت سنجد ان تلك المشكلات وكما يؤكد الدكتور بطرس غالي نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية قد تمت مواجهتها كليا .. وقد جاء حل هذه المشكلات في الادارة السياسية والتي تستهدف معالجة كافة المشاكل المعلقة بين مصر والكويت اخذا في الاعتبار العلاقة الخاصة مع الكويت .. كما تم ايضا في هذا الشأن الاتفاق على اعطاء الاولوية للافراد والشركات المصرية وخاصة للعاملين في مجالات البترول والكهرباء ..

نقطة أخرى هامة وافقت عليها السلطات الكويتية وهي استقدام المدرسين المصريين العاملين بالكويت لعائلاتهم على ان يتم ذلك خلال الشهور الثلاثة القادمة كما أن السلطات الكويتية في سبيلها الآن الى الافراج على ٥٠٠ مسجون مصري .. وهم من العمالة المصرية التي وصلت للكويت من خلال اذون عدم الممانعة والتي تم بيعها لهم من خلال وسيط مصري .. وهؤلاء بلا عمل وهو ما اضطرهم الى الوقوف بالشوارع بحثا عن عمل ..

وتثير قضية استقدام الافراد للعمالة قضية ضرورة اشتراط وجود عقد عمل مع اي عامل يسافر الى الكويت من اجل حمايتهم ..

واذا كانت مشكلات المصريين العاملين بالكويت قد شكلت محورا هاما من المباحثات الثنائية بين البلدين فان دعم التعاون الاقتصادي والتجاري قد شكل هو الاخر محورا لايقل اهمية عن المحور السابق .. وفي هذا المجال تم الاتفاق على دعم التبادل التجاري من خلال عدد من المحاور .. الاول وكما يقول الدكتور يسري مصطفى وزير الاقتصاد من خلال انشاء مركز تجاري مصري دائم في الكويت له حق البيع للمستهلك مباشرة والاستيراد لحسابه الخاص .. وهذا المركز سوف يتم انشاؤه دون الارتباط باتفاق التعاون التجاري الذي سيستغرق توقيعه بعض الوقت لبحث جوانبه المختلفة التي هي محل دراسة حاليا بين البلدين .

من المنتظر وكما يقول الوزير المصري ان يكون للمركز التجاري المصري بالكويت صلاحية استيراد السلع والمنتجات الوطنية من مصر وتسويقها بالكويت مع مراعاة القوانين والقرارات الصادرة بالكويت . هذا وسيتم تخليص البضائع التي يستوردها المركز من مصر بموجب «اذونات استيراد سنوية» تصدرها الجهات المختصة بالكويت وستتم مدفوعات هذا المركز ومتحصلاته باحدى العملات الحرة القابلة للتحويل عن طريق البنوك التجارية .

ايضا فقد تم الاتفاق على تنمية التجارة بين البلدين واستخدام الطرق البرية في نقل المنتجات المصرية بكفاءة وسرعة الى الاسواق الكويتية وفي هذا الشأن سيتم التركيز على استخدام الطريق البري مابين مصر والسعودية ومابين ميناء سفاجة وضبا لنقل البضائع المصرية للكويت .. بالاضافة لذلك فمن المقرر ان تبدا الشركة القابضة الكويتية والتي وافق مجلس الوزراء الكويتي على انشائها نشاطها للاستثمار بمصر خلال الفترة القريبة القادمة وبراسمال ٥٠٠ مليون دولار ..

واذا كانت هذه هي اهم نتائج رحلة الدكتور صدقي للكويت فتبقى هناك نقطة هامة اثارها سفير مصر بالكويت في مذكرة رسمية للدكتور صدقي .. وهي ان الفلسطينيين من حملة الوثائق المصرية من ابناء قطاع غزة يواجهون وضعا صعبا في المرحلة الحالية حيث يوجد قرابة ٢٥ الفا منهم بالكويت معظمهم الآن بلاعمل وفي نفس الوقت اغلقت في وجوههم ابواب السفر الى الاردن او سوريا ، وقد استطاع الاغنياء منهم ترتيب اجراءات الهجرة الى كندا الا ان الغالبية العظمى مازالت بالكويت دون عمل ، وهم يرغبون في الاستمرار بالكويت باعتبار ان ذلك افضل الحلول بالنسبة لهم ، ولدى الكثير منهم اقتناع بان سوق العمل في مصر غير قادرة على استيعابهم ، وما يرجوه هؤلاء من مصر ، هو التدخل لحل مشاكلهم ، فالكويت لاترغب في بقائهم ومصر لاتسمح لهم بالدخول فالى اين يذهبون وهم حملة وثائق مصرية .. مطلوب ـ وكما يؤكد السفير ـ حل مشترك بين مصر والكويت والدول العربية لهذه المشكلة ..



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ اكتوبر ١٩٩١

عاطف صدقي يحل مشاكل المصريين في الكويت

● بحث الاستثمارات الكويتية في مصر .. وما هي المشروعات المشتركة ؟



رسالة الكويت ● عبدالمجيد الجمال

ماذا حققت زيارةُ الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء إلى الكويت ؟ وما هي التوجيهات التي أصدرها سمو الشيخ جابر الأحمد أمير البلاد لتقديم كافة التسهيلات المالية والاستثمارية والاقتصادية لمصر ؟ وماهو دور الوفدين الكويتيين اللذان يمثلان هيئة الاستثمار الكويتية وغرفة تجارة الكويت في زيارتهما القريبة للقاهرة ؟ وكيف سيتم معاملة المنتجات المصرية من خلال التسهيلات التي ستقدم لها لترويج توزيعها ؟ لقد اكد الدكتور عاطف صدقي في اللقاء الموسع مع المصريين انه سيصدر توجيهاته بمد الاجازة الخاصة لمدة سنة اخرى ومد فترة التيسيرات الجمركية للسيارات لمدة عام ومد الاعارة لسنة خامسة .

اكتسبت زيارة الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء للكويت اهمية خاصة رغم انها جاءت متاخرة عن موعدها المحدد من قبل ـ لظروف الغزو العراقي للكويت ـ ورغم انها كانت زيارة تهنئة بالتحرير لصاحب الدعوة الشيخ سعد العبد الله الصباح ردا على زيارته لمصر في يناير من العام الماضي .. إلا انها استطاعت ان تحقق نجاحا ملموسا في ميادين العلاقة الثنائية بين البلدين التي ترتكز على العلاقات الاقتصادية واستخدامات العمالة المصرية واستثمار رؤوس الاموال الكويتية في مصر . إلى جانب التعاون والتنسيق في مجالات السياسة والامن الخارجي .

وفي نفس الوقت استقطبت هذه الزيارة ـ وهي الاولى لرئيس وزراء مصر على مدى تاريخ العلاقة بين البلدين ـ اهتمام رجل الشارع الكويتي فتم متابعة تفاصيلها ومعرفة نتائجها بل كان الكثير من الكويتيين يتواجدون في كل مكان يذهب إليه رئيس الوزراء لتحيته والهتاف باسم مصر والرئيس حسني مبارك ..

وعلى غير العادة تحدث ولي العهد الكويتي للصحفيين معبرا عن سروره لاستقبال رئيس وزراء مصر على ارض الكويت المحررة .. وان الزيارة تجسد تضامن مصر الثابت مع شقيقتها الكويت في معركة البناء والتعمير كما تضامنت معها في معركة الكفاح والتحرير .. كما انها خطوة على طريق تعزيز وترسيخ العلاقات الوثيقة بين البلدين ..

واضاف الشيخ سعد ان زيارة د . صدقي خطوة واسعة على ذات الطريق الذي بداه الزعيمان حسني مبارك وسمو الأمير جابر الأحمد .. واللذان اثبتا ان تبادل الزيارات والتفاهم المباشر على كافة المستويات وفي مختلف القضايا يعود على كلا الشعبين الشقيقين بجدوى عظيمة وفائدة كبرى خاصة في هذه الظروف المصيرية التي تمر بها امتنا العربية ..

الكويت تتجاوز أزمتها

وقد عبر د . عاطف صدقي عن سعادته بزيارته للكويت وقد تحررت اراضيها واستطاعت ان تتجاوز ازمتها في وقت قياسي . واعلن ان توقيت الزيارة له معان متعددة ويرمي إلى اهداف بعيدة . فهو اولا ياتي للتعرف عن قرب على اثار العدوان العراقي ثم للتباحث حول عدد من القضايا ـ وليست المشكلات ـ التي تواجه المصريين بالكويت .. ثم هي ايضا تاتي

لتبادل الرأى حول كيفية الاستفادة من الدرس الذى تعرضت له الامة العربية فى عام ١٩٩٠ من خلال غزو الكويت .

واضاف رئيس الوزراء ان واجبنا الآن هو العمل على إلتئام هذا الشرخ العميق الذى اصيب به جسد الامة العربية وهو ما نسعى إليه فى الوقت الحاضر ..

ومن المطار مباشرة تحرك ركب رئيس الوزراء المصرى إلى « قصر بيان » ، حيث التقى الدكتور صدقى بامير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح الذى كان فى استقباله لدى البهو الخارجى لقاعة الحكم - وفى ذلك الترحيب اشارة واضحة للتكريم الذى يحظى به شعب مصر ورئيسها مبارك ورئيس وزرائها .

وفى هذا اللقاء الذى ساده جو مشبع بالحب ومفعم بالود نقل الدكتور صدقى لأمير الكويت رسالة خاصة من الرئيس حسنى مبارك اكد فيها استعداد مصر لتلبية كافة طلبات الكويت فى اى مجال ومهما كان حجمها . وانها ستتجاوب فورا مع هذه الطلبات ، وستضع كل امكانياتها لتنفيذها على الفور ..

رسالة مبارك لأمير الكويت

الذين حضروا اللقاء اكدوا لآخر ساعة - ان التاثر بدا واضحا على محيا امير الكويت وهو يستمع لكلمات رسالة مبارك ويتلقى تاكيده مجددا وقوف مصر مع شقيقتها الكويت .

وبعد فترة صمت معبرة قال الشيخ جابر الاحمد « إن ماتنقله الرسالة ليس غريبا او جديدا على مصر . وان نسينا فلن ننسى ابدا موقف الشقيق الرئيس حسنى مبارك وحكومته وشعبه فى مواجهة ما تعرضنا له من بطش وعدوان » وقد اصدر سمو الامير توجيهاته بتقديم كافة التسهيلات والدعم لمصر خلال المفاوضات المصرية الكويتية ..

وبعد الغداء مباشرة استقبل الدكتور عاطف صدقى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ سالم صباح السالم الذى بحث معه - بحضور د . بطرس غالى - العلاقات السياسية المصرية الكويتية المشتركة والتنسيق بينها فى المحافل الدولية .

واعلن الشيخ سالم الصباح لآخر ساعة : ان مباحثاته مع رئيس الوزراء تناولت الموقف الحالى فى الشرق الاوسط . ومؤتمر السلام الذى سيعقد فى مدريد . وان النتائج كانت طيبة ..

واكد الشيخ سالم ان العلاقات المصرية الكويتية تمر الآن بمرحلة من اقوى مراحلها سواء على المستوى الشعبى او الرسمى ، وقال : « إن ما سمعناه من سمو الامير خلال لقائه بالدكتور صدقى يجسد نسيج هذه العلاقة المتميزة ويسجل تاريخها منذ مرحلة ما قبل النفط وحتى الآن ، وجاءت توجيهاته فى هذا الخصوص دافعا لنا ونبراسا للعمل على تقوية الاواصر وتوثيق هذه الروابط ..

دفع الاستثمار فى مصر

وقد التقى وزير المالية الكويتى « ناصر عبد الله الروضان » بالدكتور صدقى وصرح بعد اللقاء انه بحث مع رئيس الوزراء والدكتور يسرى مصطفى والدكتور محيى الدين الغريب مجالات الاستثمار فى مصر . وانه اخطر رئيس الوزراء بموافقة حكومته التى تمت ليلة الزيارة على قيام هيئة الاستثمار الكويتية بانشاء شركة قابضة برأسمال قدره نصف مليار دولار للاستثمار فى مصر عن طريق تأسيس شركات تابعة لها تعمل فى صناعات انتاجية .. وانه اتفق ايضا على ان يقوم وفد كويتى فى الاسبوع المقبل بزيارة للقاهرة يلتقى خلالها مع المسئولين المصريين لبحث ميادين عمل هذه الشركات واجراءات تأسيسها وانه علم ان مجلس الوزراء المصرى سيصدر قرارات تكفل تسهيل عمل هذه الشركات وإزالة اية عقبات او اجراءات قد تعوق تنفيذ مشروعاتها ..

واشار وزير المالية الكويتى إلى ان مشروعات الاستثمار فى مصر والمشروعات الاخرى تمضى فى طريقها المرسوم حسب الخطط والجداول السابقة خاصة بعد انتظام سداد دفعاتها من منح وقروض بعد رفع التجميد الذى كان قد تم على الارصدة الكويتية خلال ازمة الخليج ..

ومن ناحية اخرى بحث عبد العزيز الصقر رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت مع د . صدقى اوضاع الاستثمار الخاص فى مصر ومطالب رجال الاعمال الكويتيين ليستمر تدفق رؤوس الاموال إلى مصر التى قال عنها الصقر « إنها انسب بلد واكثرها ضمانا للاستثمار العربى نظرا للاستقرار الامنى والسياسى الذى تتمتع به ، والروح الجديدة التى بعثها فى الاجهزة الحكومية اهتمام الرئيس مبارك الشخصى بالاقتصاد والعمل على نهضته عن طريق التيسير لاقامة مشروعات رجال الاعمال العرب فيها » .

وعلمت آخر ساعة ان هناك شركة قابضة اخرى برأسمال قدره ١٥٠ مليون دولار سيقيمها رجال الاعمال الكويتيون فى مصر لتعمل جنبا الى جنب مع

الشركة القابضة الحكومية بحيث يتكامل الاثنان في مشروعاتهما الانتاجية بما يعود بالفائدة على كلا الجانبين المصرى والكويتى . ومن اجل ذلك سيقوم بزيارة القاهرة وفد من غرفة تجارة الكويت خلال الأسابيع القادمة يضم المؤسسين لهذه الشركة لبحث اجراءات قيامها مع هيئة الاستثمار المصرية .

اطار جديد للتعاون التجارى

وعقب الاجتماع مع رئيس الوزراء - في نفس يوم وصوله - صرح وزير التجارة والصناعة الكويتى

عبد الله الجار الله لآخر ساعة :

انه بحث مع د . صدقى اطارا جديدا للتعاون الاقتصادى سيحقق دفعة قوية للتبادل التجارى بين البلدين .. وانه بحث مع الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والذى كان حاضرا الاجتماع - تطوير البروتوكول التجارى الذى كان قد تم توقيعه بين البلدين في عام ١٩٨٩ والعمل على تنفيذ بنوده بعد تعديل اجزاء فيه .

وقال الجار الله إن لجنة مشتركة من الجانبين ستجتمع قريبا لتتولى تعديل قوائم السلع الملحقة بهذا البروتوكول لتتناسب مع الظروف الحالية واحتياجات الكويت في الوقت الحاضر .

وكشف عن إتمام الاتفاق على ان تزيد حصة مصر في هذه القوائم السلعية وان تمنح صادراتها تسهيلات جمركية خاصة على السلع التى تصل نسبة المكون المصرى فيها إلى ٥١ بالمائة ، وسوف يتم معاملة هذا المنتج عند استيراده معاملة منتجات دول مجلس التعاون الخليجي وهى افضل معاملة تمنحها الكويت لوارداتها .

وقال د . عادل خليل المستشار التجارى بالسفارة المصرية : ان الجانبين اتفقا على التنفيذ العاجل لبند انشاء مراكز تجارية دائمة في كلا البلدين مع تشجيع القطاع الخاص ورجال الاعمال على زيادة حجم التجارة بينهما ، والمشاركة في مشروعات صناعية وانتاجية . وهو ما عبر عنه ولى العهد الكويتى في المباحثات الرسمية بقوله : نحن نتطلع إلى تعاون لايقتصر على المؤسسات الحكومية بل يتعداها إلى تعاون بين مؤسسات القطاع الخاص في بلدينا ، وكذلك نشاطات الهيئات والجمعيات واللجان الاهلية والشعبية في البلدين ، سعيا إلى تحقيق قدر اكبر من التقارب والتواصل بين الشعبين المصرى والكويتى » ..

أوضاع العمالة المصرية

ومن اجل تنفيذ هذه التوجيهات قامت الدكتورة آمال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية وممثلة وزير القوى العاملة والتدريب بالاجتماع مع الشيخ نواف الأحمد وزير الشئون الاجتماعية والعمل ، وصرحت لآخر ساعة : انها بحثت معه اوضاع العمالة المصرية في الكويت ومطالبها واستحقاقاتها كما تناولت التعاون الشعبى في ميادين التأهيل المهنى ورعاية المعوقين .

وقالت وزير الشئون الاجتماعية ايضا انها اتفقت مع نظيرها الكويتى على الاستفادة من البرامج المختلفة التى توفرها وزارتها من خلال الجمعيات الأهلية في مصر لتأهيل المعاقين الكويتيين بسبب الغزو العراقى سواء كانت تلك الاعاقة بدنية او نفسية مع امتداد التأهيل للمعاقين عقليا . كما تم الاتفاق على الاستفادة من الانتاج المصرى الجيد من الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية .

وابلغت د . آمال عثمان آخر ساعة انها بحثت مع وزير العمل الكويتى بعض الصعوبات التى يواجهها العاملون المصريون الآن في الكويت وخاصة القطاع الخاص ، وانه اتفق على وضع حلول سريعة لهذه المشاكل وانها قد وجدت تجاوبا كبيرا من الجانب الكويتى تنفيذا لتوجيهات الأمير وولى عهده ..

واضافت بانها تلقت تاكيدات بضمان الحفاظ على كافة حقوق المصريين خاصة في المرحلة السابقة وان مستحقاتهم عنها ستصرف على دفعات ، كما اتفق على وضع نظام معين يضمن هذه المستحقات في المستقبل .

وبالنسبة للقطاع الخاص قالت إنه اتفق على حصرها في الوقت الحالى واثبات حقوق اصحابها بنظام معين ستضعه وزارة العمل الكويتية تمهيدا لصرفها من جانب اصحاب المؤسسات ورجال الاعمال الكويتيين عندما تتحسن اوضاعهم وتعود شركاتهم لأوضاعها الطبيعية ، وتقتضى التعويضات المستحقة لها من مبيعات البترول العراقى ..



وفي جلسة المباحثات الموسعة - التي استمرت طوال اليوم الثاني للزيارة والتي بدأت بجلسة ثنائية بين الدكتور عاطف صدقي والشيخ سعد العبد الله كان المدخل الرئيسي للمباحثات التي أكدت أن العمالة المصرية والشركات التي ساهمت في تنفيذ خطة الطوارىء عقب التحرير وإعادت الحياة والخدمات لطبيعتها في الكويت ومن جراء ذلك فان الباب سيظل مفتوحا لكل مصري للعمل في الكويت والشركات المصرية يمكنها ان تساهم في كل الأنشطة بكل الحرية ولها كل التسهيلات ..

حل مشاكل المصريين بالكويت

وفي تصريحات لآخر ساعة قال الشيخ سعد العبد الله ، ان المباحثات تناولت الموقف العربي الحالي واستعدادات مؤتمر السلام وضرورة الالتزام بالشرعية الدولية في كل القضايا خاصة في مواجهة آثار العدوان العراقي على بلدنا » ..

واضاف ، لقد بحثنا ايضا اساليب دعم التجارة المتبادلة بين بلدينا ولذلك اتفقنا على دراسة انشاء خط ملاحي مباشر بين الموانىء الكويتية والموانىء المصرية مع الاسراع بقيام شركة الطيران المصرية الكويتية التي تم انشاؤها اخيرا بدورها المستهدف .

وصرح د . محيي الدين الغريب بانه في هذا الاطار سيتم حاليا بحث انشاء شركة نقل مشتركة بين مصر والكويت والسعودية تتولى نقل البضائع المصرية من ميناءى شرم الشيخ وسفاجا إلى السعودية والكويت ودول الخليج عن طريق ميناء ضبا السعودي ..

وفي افتتاح المعرض الدائم للمنتجات المصرية الذي اقامه رجل الأعمال الكويتي جواد بوخمسين أعجبني الحشد الكبير من الجمهور الكويتي - رغم خصوصية الافتتاح الذي قام به صدقي وسعد العبد الله - بالمنتجات المصرية التي تنوعت ما بين الأغذية والسجاد والاقمشة والملبوسات والأثاث والأجهزة الكهربائية والالكترونية والمعدات الثقيلة . وسجلت قيمة التعاقدات في اليوم الأول رقما قياسيا كما ارتفعت قيمة المبيعات للجمهور .

وفي اخر ايام الزيارة وبعد زيارات خاصة - التقى الدكتور صدقي مع افراد الجالية المصرية الذين طرحوا امامه مشاكلهم واستجاب لها جميعا فاعلن انه سيصدر توجيهات من مجلس الوزراء بمد الاجازات الخاصة لمدة سنة حتى يحصل المصري العامل بالكويت على حقه .. كما انه سينظر في مد فترة التيسيرات الجمركية للسيارات إلى جانب انه سيوصي بمد الاعارة إلى سنة خامسة . وغير ذلك من التيسيرات التي تقضي على مشاكل المصريين في الكويت ..



تحويل تأشيرات الزيارات الى اقامات

من المتوقع ان يعطى صندوق التعويضات اولوية بطلبات التعويض التى يتقدم بها المتضررون من غزو العراق ويقدر عددهم بحوالى مليونى متضرر من كافة الجنسيات ، ويرفض القطاع الخاص بالكويت تعويض العاملين المتضررين الذين كانوا يعملون لديه بحجة ان الصندوق الذى انشاته هيئة الامم المتحدة سيقوم بتعويض هؤلاء العمال .

ومن المنتظر ايضا ان توافق وزارتا الشئون الاجتماعية والعمل والداخلية الكويتية على تحويل اقامة العامل الوافد الى كفيل اخر طالما ان الكفيل الاول لايستطيع الحاق العامل بعمل فعلا وذلك بالنسبة للعمالة الوافدة بموجب تصاريح زيارات عمل او تجارية حتى ٢٥ يوليو الماضى وذلك بدلا من سفر هذه العمالة الى بلادها ثم العودة للعمل لدى الكفيل الاخر .

ووافقت الحكومة الكويتية على تحويل تاشيرات الزيارات التجارية التى صدرت قبل ٢٥ يوليو الماضى لبعض العاملين عند استقدامهم الى اقامات عمل وذلك تسهيلا لهذه العمالة .. كذلك سواء كانت تجارية او للعمل والسابق تحديدها بشهر واحد وبذلك يفتح مدتها الى حين تسوية موضوع الاقامات لجميع العاملين الوافدين .

